هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

انقراض اللغات وازدهارها

محاولة للفهم

تحرير: د.محمود بن عبد الله المحمود

مباحث لغوية ٢١



www.kaica.org.sa

تحرير: د.محمود بن عبد الله المحمود — انقراض اللغات وازدهارها — محاولة للفهم

انقراض اللغات وازدهارها

محاولة للفهم

مباحث لغوية ٢١

ينطلق التخطيط اللغوي من رؤية استراتيجية للتعامل مع الواقع اللغوي والتأثير فيه. وهذا التأثير لم يقتصر على بعض الممارسات التقليدية مثل إثراء المتن اللغوي، وبحث وإقرار المعايير للبنية اللغوية؛ بل تجاوزه إلى قضايا أكبر وأكثر شمولاً كالنظر في قضية موت اللغة وازدهارها ومحاولة التأثير في ذلك من خلال عمل منهجي. ولم يعد العمل في الشأن اللغوي حيال حماية اللغة وتنميتها محصوراً على الباحثين والمهتمين؛ بل تجاوز أهل الاختصاص إلى إشراك المجتمع اللغوي الذي يتنفس اللغة، ويدرك إشكالاتها، ويؤثر بشكل فاعل في واقعها وبمقدوره أن يوجه مستقبلها.

ويأتي هذا الكتاب (انقراض اللغات وازدهارها: محاولة للفهم) امتداداً لهذه الأعمال وخطوة أخرى في طريق التأسيس لسياسة لغوية عربية تعالج ما يتصل بلغتنا العربية بشكل مباشر، أو ما يتقاطع معها بوصفها من لغات العالم الرئيسة، وهو إلى ذلك يحلل مسائل القول بموت اللغة وانقراضها أو حياتها وازدهارها، وذلك لأهداف عدة، ومن أهمها: الوعي بموقع لغتنا العربية في سياق التدافعات الفكرية العديدة التي تناقش حال اللغات ومصيرها.

المشاركون:

- د.الجمعي محمود بولعراس
- د.عقيل بن حامد الزماي الشمري
- د.مجدي عبد الرازق سليمان
- د. محمد مازن جلال
- د.محمود بن عبد الله المحمود
- د.منصور بن مبارك ميغري



ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ – ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa





9786039067382

مباحث لغوية (٢١)

انقراض اللغات وازدهارها :

محاولة للفهم

شارك في فصول الكتاب :
د.مجدي عبدالرازق سليمان		د.الجمعي محمود بولعراس
د. محمد مازن جلال		د.محمود بن عبدالله المحمود
د.عقيل بن حامد الزماي الشمري		د.منصور بن مبارك ميغري

تحرير:
د.محمود بن عبدالله المحمود

الرياض
الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

انقراض اللغات وازدهارها محاولة للفهم. / مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية .- الرياض، ١٤٣٦ هـ

٢٩٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٢-٨-٩٠٦٧٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغات أ. العنوان

ديوي ٠٥١ ١٤٣٦ / ٨٥٠٣

رقم الإيداع: ١٤٣٦ / ٨٥٠٣

ردمك: ٢-٨-٩٠٦٧٣-٦٠٣-٩٧٨



كلمة المركز

ثمة قضايا جوهرية تعنى بها كل أمة حية؛ لأنها ذات تأثيرات عميقة على واقع الأمة ومستقبلها، ومنها قضية اللغة القومية، ورصد امتداداتها تاريخاً وواقعاً، واستشراف مستقبلها، والدفع بها في كل المجالات؛ لتكون هي لغة الحياة، والاجتماع، والاقتصاد، والصناعة، والسياسة، والتربية، وتعزيز ما من شأنه تثبيتها، والاهتمام بمدّ رقعتها، وتقريبها للراغبين في تعلمها أو في خدمتها، والتنبّه واليقظة تجاه تدافعها مع لغات الحضارات الأخرى.

ورغم الأهمية البالغة لهذا الموضوع فيما يخص اللغة العربية وموقعها بين اللغات وحاضرها ومستقبلها إلا أن الاهتمام العملي به قليل، رغم الاهتمام العاطفي، ورغم تنوع الدراسات والأبحاث (الانطباعية في الأغلب) التي تلقى في عدد من المحافل.

وإن أول خطوة نحو التعامل الجاد مع هذه القضية المحورية في حياة الأمم هو تقديم الدراسات الراصدة رصداً دقيقاً مبنياً على معطيات محددة، ومناهج علمية صارمة لحالة اللغة العربية في شتى المجالات، وبكثرة هذه الدراسات تتكوّن البنية الأساس لبناء سياسة لغوية قومية محكمة، ذات أهداف يمكن بناء الخطط والبرامج لتحقيقها، ووضع المؤشرات التي ترصد ما تحقق أو يتحقق، والسير بلغة الأمة وفق خطة استراتيجية معلنة، تعزز محلها بين الأمم، وتحيي ثقافتها إحياء يستجيب ويطاوع العصر ومقتضياته.

وقد سعى مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية إلى التأسيس في هذا الاتجاه، حيث كوّن لجنة(التخطيط والسياسة اللغوية) وشرعت اللجنة بخبرات أعضائها المميزة في وضع الأسس الأولى نحو بث الوعي بأهمية هذا الاتجاه، عند المختصين، وأصحاب القرار، كما تكاملت أعمال اللجنة مع مستشاري المركز وإدارة النشر فيه ولجان أخرى على إقامة عدد من المحاضرات وإصدار عدد من الكتب المختصة في هذا الموضوع، ومنها: (١-اللغة والتنمية المستدامة :دور اللغة في التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة لـ أ.د. محمد مراياتي، ٢-مستقبل اللغة العربية لـ أ.د. أحمد الضبيب، ٣-السياسة اللغوية والتخطيط : مسار ونماذج لـ أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري، ٤-التخطيط اللغويّ والأمْن اللغويّ

لـ أ.د.عبدالسلام المسدي، ٥-اتجاهات السياسة اللغوية لـ أ.د.محمود فهمي حجازي، ٦-مسارات التنسيق والتكامل بين المؤسسات اللغوية في الوطن العربي لمجموعة مؤلفين بتحرير: أ.د. علي بن إبراهيم السعود، ٧-اللغة العربية في المنظمات الدولية لمجموعة من المؤلفين بتحرير د.ناصر بن عبدالله الغالي، ٨-مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: الأوامر والقرارات والأنظمة واللوائح والتعاميم (أعدته لجنة بإشراف المركز).

ويأتي هذا الكتاب (انقراض اللغات وازدهارها: محاولة للفهم) امتدادا لهذه الأعمال وخطوة أخرى في طريق التأسيس لسياسة لغوية عربية تعالج ما يتصل بلغتنا العربية بشكل مباشر، أو ما يتقاطع معها بوصفها من لغات العالم الرئيسة، وهو إلى ذلك يحلل مسائل القول بموت اللغة وانقراضها أو حياتها وازدهارها، وذلك لأهداف عدة، ومن أهمها: الوعي بموقع لغتنا العربية في سياق التدافعات الفكرية العديدة التي تناقش حال اللغات ومصيرها.

وأتوجه بالشكر الجزيل لمؤلفي الكتاب، ومحرره سعادة الدكتور محمود بن عبدالله المحمود (عضو لجنة التخطيط في المركز) لما قاموا به من جهود مميزة وتعاون علمي في سبيل تحقيق الهدف المشترك.

كما أتوجه بالشكر البالغ لسعادة رئيس مجلس أمناء المركز الأستاذ الدكتور عبدالله عبدالرحيم عسيلان، وأعضاء المجلس الموقرين، لكل ما يقومون به في سبيل رسم أهداف المركز وغاياته، ويمتد الشكر للزملاء في إدارة النشر على جهودهم المميزة والدائمة بقيادة سعادة مستشار المركز د.إبراهيم أبانمي.

والشكر الأتم لمعالي المشرف العام على المركز وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيل الذي يدعم لغة القرآن ويحث على كل ما من شأنه رفعتها وتنوع مجالات خدمتها، ضمن التوجه النبيل لحكومتنا الرشيدة أيدها الله.

سدد الله المسيرة، وتوّج الجهود بالنجاح.

الأمين العام

د.عبد الله بن صالح الوشمي

تمهيد

«حينما تفقد لغة؛ تفقد حضارة، تفقد ثروةً عقلية، عملاً فنياً» (كينثن هيل).

ينطلق التخطيط اللغوي من رؤية استراتيجية للتعامل مع الواقع اللغوي والتأثير فيه. وهذا التأثير لم يقتصر على بعض الممارسات التقليدية مثل إثراء المتن اللغوي، وبحث وإقرار المعايير للبنية اللغوية؛ بل تجاوزه إلى قضايا أكبر وأكثر شمولا كالنظر في قضية موت اللغة وازدهارها ومحاولة التأثير في ذلك من خلال عمل منهجي. ولم يعد العمل في الشأن اللغوي حيال حماية اللغة وتنميتها محصورا على الباحثين والمهتمين؛ بل تجاوز أهل الاختصاص إلى إشراك المجتمع اللغوي الذي يتنفس اللغة، ويدرك إشكالاتها، ويؤثر بشكل فاعل في واقعها وبمقدوره أن يوجه مستقبلها.

في صيف عام ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م قدر لي حضور ورشة عمل تدريبية بعنوان «التوثيق اللغوي المنطلق من المجتمع المحلي»، وذلك في مركز متخصص بالتوثيق اللغوي في الجمهورية البرتغالية. وكان الحضور مقارباً للعشرين من المهتمين بالتوثيق اللغوي للغات المهددة بالانقراض، وتضمن البرنامج خلال أيامه الستة عدة أنشطة نظرية وتطبيقية لقضايا التوثيق اللغوي. وكانت الرسالة الأهم في تلك الورشة التدريبية هو كيفية إشراك المجتمعات المحلية في أنشطة التوثيق والإحياء اللغوي، بل وكيف يكون دورهم رئيس وموجه في تلك العمليات وليس دورا هامشيا. وكان التساؤل الحاضر في ذهني طوال ورشة العمل تلك ما موقع العربية من قضايا اللغات المهددة وما يتعلق بها من موضوعات؟ هل اللغة العربية في خطر أو يمكن أن تكون مهددة بالانقراض؟ أم تشهد العربية فترة ازدهار ونماء؟ ألم تشهد العربية مسيرة مميزة في التوثيق اللغوي تستحق الدراسة والبحث والاستقصاء؟ إن الإجابة العلمية الرصينة على التساؤلات

السابقة ليست سهلة كما يتبادر إلى الذهن، رغم كثرة ما يطرح من كتابات عمومية حيال هذه المواضيع يمكن تصنيفها بأنها وجهات نظر انطباعية متأثرة عاطفيا أكثر من أن تكون تأصيلاً علميا محكما مبني على بيانات بحثية.

وفي أحد اجتماعات لجنة التخطيط اللغوي بمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية -والتي أشرف بعضويتها- طرح سعادة أمين المركز والمشرف على اللجنة د.عبدالله الوشمي موضوع «انقراض اللغات وموتها» متسائلا حول موقع اللغة العربية من تلك القضية وكيف يمكن للجنة الإسهام في هذا الجانب. وكانت تلك التساؤلات هي المحرك الرئيس للفكرة الأولية لهذا الكتاب المحرر فشكر عابق له على إثارة الموضوع، وامتنان له على حرصه ومتابعته للعمل في هذا الكتاب المحرر حتى تم إنجازه. ويمتد العرفان لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية على دعمه لهذا المشروع، والشكر موصول لزملائي في لجنة التخطيط اللغوي (أ.د.عبدالله البريدي، د.أحمد الأخشمي، د.عقيل الشمري) على إثرائهم وتعقيباتهم على المسودة الهيكلية التي تقدمت بها لبناء هذا الكتاب المحرر.

إن الكتاب الحالي يحاول تقديم مقاربة علمية لقضايا الازدهار والانقراض اللغوي مع ربط ذلك باللغة العربية من خلال طرح أكاديمي شارك فيه باحثون عدة. ففي الفصل الأول تناول د.مجدي سليمان قضايا تأصيلية حول انقراض اللغات وازدهارها. حيث استعرض الفصل بواكير النقاش العلمي حول هذه القضية، وناقش عدة مصطلحات ذات علاقة مع ربط ذلك التأصيل النظري بأمثلة واقعية من عالمنا اللغوي. وبين الباحث أبرز الأسباب والدوافع المؤثرة على الواقع اللغوي، وقوانين الصراع اللغوي، وأسباب انتشار اللغات بالإضافة إلى استعراض أسباب موت اللغات وكيفية موتها.

أما د.الجمعي بولعراس فقد تناول في الفصل الثاني معايير الحالة الصحية للغات مع بيان لموقع اللغة العربية من هذه المعايير. وقد ناقش الباحث

الخلفيات المعيارية الصحية للواقع اللغوي، كما استعرض أبرز المقوضات اللغوية وركائزها ثم بين المجالات الأساسية للصحة اللغوية. كما تناول الفصل الثاني نقاشا حول تقييم اللغة ومدى تعرضها للخطر من خلال عدد من العوامل الكبرى لتقييم حياة اللغة، ومن خلال المواقف والسياسات اللغوية، بالإضافة إلى استعراض لمؤشرات حياة اللغة. أما الشق الأخير من هذا الفصل فقد حاول الباحث فيه تشخيص وتقييم الحالة الصحية للغة العربية من خلال إسقاط المعايير العلمية للحالة الصحية للغات.

وفي الفصل الثالث يناقش الباحثان د. مازن جلال ود. محمود المحمود (محرر الكتاب) مفهومي التوثيق اللغوي والإحياء اللغوي. حيث يتناول القسم الأول مفهوم التوثيق اللغوي، وسلسلة الإجراءات المتبعة في توثيق اللغات المهددة بالانقراض، والنماذج المختلفة للتوثيق اللغوي وأشكالها، كما يتناول هذا القسم عرض بعض النماذج للتوثيق اللغوي مع بيان مكوناتها ومزايا كل منها وعيوبه. ويتضمن القسم الأول إشارة إلى السمات الواجب توافرها في مدونات التوثيق اللغوي، وأهم تقنيات التوثيق اللغوي، مع إلماحة بعد ذلك إلى بعض أخلاقيات التوثيق اللغوي. وفي ختام الجزء الأول من الفصل يناقش الباحثان التوثيق اللغوي في سياق اللغة العربية وخصوصا في تلك المراحل الأولى من دراستها العلمية. أما الجزء الثاني فيتناول مفهوم الإحياء اللغوي، والجهود المبذولة لإعادة اللغات الميتة أو المهددة بالخطر إلى الحياة مرة أخرى، وأهمية المحافظة على اللغات البشرية ومحاولة إنعاشها وبعثها للحياة مرة أخرى. كما يستعرض خطوات الإحياء والتنشيط اللغوي، ووسائله، والطرائق المختلفة التي يمكن بها تنشيط اللغة، والعوامل المساعدة في ذلك. وفي نهاية هذا الجزء يتناول البحثان بعض النماذج العالمية لمشروعات الإحياء اللغوي مع استعراض لبعض ما حققته من نجاحات، واستكشاف لبعض العثرات التي يمكن أن تكتنف تلك المشروعات.

أما د.عقيل الشمري و د.منصور ميغري فقد تناولا في الفصل الرابع مسألة موت اللغة بين العلم والتصورات الشعبية. ذلك أن موضوع موت اللغات وازدهاها وقوتها وضعفها موضوع معقد وشائك تختلط فيه التصورات والاعتبارات العلمية بغيرها. ويضم الفصل الرابع أربعة مباحث رئيسية؛ أولها عرض موجز لتحديد مفهوم العلم، وثانيها يركز على توضيح المنزلة الإبستمولوجية للسانيات وما تشتمل عليه من تفرعات معرفية، من أجل تحديد المقومات الأساسية التي تمنحها صفة العلم. أما المبحث الثالث فيركز على مفهوم -التصورات الشعبية- وتداخلها مع العلم في تناول المسائل المتعلقة بموضوع موت اللغات وازدهارها، من خلال توضيح الإطار المنهجي العام الذي يمكن الدارس من التعامل مع هذا التداخل وفق رؤية متوازنة وسليمة. وأما المبحث الرابع والأخير فهو حصيلة لمجمل النقاش في المباحث السابقة لأنه يركز على تلخيص النتائج الأولية للبحث العلمي في هذا الموضوع.

وفي الفصل الخامس والأخير من هذا الكتاب يقدم د.عقيل الشمري استعراضا لأهم الملامح العامة للوضع العالمي المعاصر للغة العربية من أجل التعرف على الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع أولا، وبناء رؤية شاملة تمكننا من استشراف مستقبل اللغة العربية ثانيا. ويضم هذا الفصل أربعة مباحث. الأول يتعلق بتحديد المفهوم العام للغة العربية، والثاني يقدم لمحة تاريخية موجزة عن المراحل التي مر بها تطور اللغة العربية عبر التاريخ، والثالث يركز على استعراض الوضع المعاصر للبحث اللغوي العربي، وأما الرابع فيلخص أهم الملامح العامة لوضع اللغة العربية في الوقت الراهن من خلال وضعها كلغة أولى، ولغة رسمية، ولغة ثانية. وفي ختام هذا الفصل يقدم الباحث أبرز النتائج العامة لهذا الفصل.

نتمنى أن نكون وفقنا من خلال إسهامات كوكبة من الباحثين في هذا الجهد الأكاديمي لتقديم لبنة تسهم في فهم واقعنا اللغوي بطريقة أكثر علمية، وتساعد في خدمة لغتنا العربية.

محرر الكتاب
د.محمود بن عبدالله المحمود

الفصل الأول:

قضايا تأصيلية حول انقراض اللغات وازدهارها

• د. مجدي عبد الرازق سليمان

تتغير الاهتمامات الإنسانية وتتبدل بتغير الزمان والمكان، وتغير البيئة والمناخ والظروف ودرجات الاهتمام. وهي سنة الله في أرضه، ونوع من أنواع التطور والتجدد الدائم في الفكر الإنساني. ففي الوقت الذي يكثر فيه النقاش في القرن الحادي والعشرين، ويصبح ضمن أولويات البحث اللغوي «موت اللغات واندثارها»؛ لم تنسَ الذاكرة الإنسانية ما دار في القرون الماضية، بل وحتى في القرون الأولى من جدل ومناقشات استمرت طويلاً كان محورها «كيف نشأت اللغة الإنسانية». وفي هذا يقول أنيس (١٩٧٦م، ص ١٣) إن بحثاً من البحوث اللغوية لم يحظ بقدر وفير من التأمل والكلام مثلما ظفرت به نشأة اللغة، بيدَ أنّ النتيجة دائماً كانت سلبية، ولم يهتد الباحثون إلى رأي عبر العصور يجمعون عليه أو يطمئنون إلى صوابه، ولم تتوقف التجارب والفرضيات حتى أوائل القرن العشرين حين اعتبروا هذا النوع من البحث ضرباً من مسائل ما وراء الطبيعة، وأمراً لا جدوى من الاستمرار فيه.

وأهم ما قيل في نشأة اللغة ينحصر في اتجاهات أربعة: أولها يرى نشأة اللغة الإنسانية توقيفية تعود لإلهام إلهي. وقد ذهب إلى هذا في العصور القديمة الفيلسوف اليوناني هيراكليت، والأب لامي في كتابه «فن الكلام»، ومن العرب ابن فارس في كتابه الصاحبي. ويعتمد الغربيون على ما جاء في سفر التكوين من وضع آدم عليه السلام أسماء لجميع الحيوانات المستأنسة، والمؤيدون لهذا من العرب يعتمدون في ذلك على قوله تعالى ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ (البقرة:٣١)، ولهم في هذا تفاسير عدة. أما الاتجاه الثاني فيرى أن اللغة

ابتدعت بالتواضع وارتجلت ارتجالاً، بينما يُرجع أصحاب الاتجاه الثالث نشأة اللغة إلى الغريزة الإنسانية التي زُوِد بها في الأصل جميع أفراد النوع الإنساني، والتي تحمل كل فرد على التعبير عن كل مدرك حسي أو معنوي بكلمة خاصة، أما الاتجاه الرابع فيرى أن اللغة الإنسانية نشأت من الأصوات الطبيعية التي تحدثها الأفعال عند وقوعها كصوت الضرب والقطع والكسر... إلخ، وسارت في سبيل الرقي شيئاً فشيئاً تبعا لارتقاء العقلية الإنسانية وتعدد حاجات الإنسان. وقد لقيت أغلب هذه الآراء معارضة شديدة من آخرين رأوا أنها جميعها تصور أن الإنسان الأول ظل صامتاً لفترة طويلة قبل أن تنشأ اللغة الإنسانية (وافي، ٢٠٠٢م، ص ص٣٠-٤٣).

ومن علماء العرب الأقدمين من رأى في نشأة اللغة الأمرين معاً الإلهام ثمّ الاصطلاح الذي فرضته الحاجة. فقد نسب ابن جني للأخفش قاعدة عامة في نشأة اللغة يقول فيها: «وكيف تصرفت الحال وعلى أي الأمرين كان ابتداؤها فإنّها لابد وأن يكون وقع الأمر بعضها ثم أصبح فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعي فزيد إليها شيئاً فشيئاً» (في البوريني. (١٩٩٨م، ص٢٧-٢٨). أما المحدثون من اللغويين فقد بحثوا النشأة اللغوية بطريقة عكسية، أي أنهم اتخذوا منهجاً في بحث اللغات المعاصرة عادوا فيه إلى الوراء، ينظرون في حال الإنجليزية ويقارنونها بحالها في عصر شكسبير، ثم في عصر تشوسر، ثم بالألمانية، ويقارنون اللهجات الحديثة بنصوص اللغة السنسكريتية، واللهجات العربية الحديثة باللهجات العربية القديمة، مستندين في كل هذا على معلوماتهم عن حال تلك اللغات في النصوص اللغوية والمستندات التاريخية عاقدين المقارنات لهدف واحد أسمى محوره: «استنباط قوانين وقواعد التطور اللغوي» (أنيس، ١٩٧٦م، ص٤٣).

ومن بحث «التطور اللغوي» قديماً، ينتقل اللغويون حديثاً إلى قضية حقيقية مؤلمة طرحت في نهايات القرن العشرين، وهي قضية «الاحتضار أو

الزوال اللغوي»، أو موت واندثار اللغات الإنسانية، وهو موت لحضارات وثقافات ونوافذ إنسانية يصفه اللغوي كين هيل، والذي قام بدراسة العديد من اللغات المهددة بالانقراض حتى وفاته عام ٢٠٠١ بقوله: «إنك حينما تفقد اللغة تفقد حضارة، تفقد ثروةً عقلية، عملاً فنياً. يشبه هذا الفقدان عملية إلقاء قنبلة على متحف اللوفر» (هاريسون، ٢٠١١م، ص ٧).

أجراس الإنذار:

«لغات العالم في خطر» تلك كانت هي الدعوة التي أطلقها العالم اللغوي هيل كراوس في عام ١٩٩٢م لأخذ أهبة الاستعداد لمواجهة الأزمة التي تلوح في الأفق بتعرض لغات العالم للخطر، وكان كراوس قد ذكر ذلك لأول مرة في ندوة اللغات المهددة بالانقراض في الاجتماع السنوي للجمعية اللغوية الأمريكية، والذي عقد في عام ١٩٩١م، وأشار إلى أن ١٠٪ فقط من لغات العالم تبدو في حالة مستقرة على المدى الطويل، بيدَ أنّ أكثر من ٥٠٪ من لغات العالم تحتضر، والبقية الباقية في طريقها إلى الزوال مع نهايات القرن العشرين (Simon & Lewis, 2013, p.1).

كان كراوس أستاذاً في جامعة ألاسكا فيربانكس. وقد أسس مركزاً للغات ألاسكا الوطنية، في محاولة منه للحفاظ على أكبر قدر ممكن من اللغات العشرين التي لا تزال معروفة لدى السكان الأصليين في الولاية؛ حيث أن لغتين فقط من تلك اللغات كانتا لا تزالان تدرسان للأطفال، في حين لم تبق الأخريات سوى في ذاكرة عدد قليل من كبار السن. (Gibbs ,2002, p.80).

ولا شك أن الوضع في ألاسكا كان رمزاً للنمط العالمي، حيث لاحظ كراوس قلة اهتمام العلماء وقادة المجتمع ونقص الجهود العالمية للحد من الاندثار الحادث للغات المحلية، ومن ثمَ حذر من أن تسعة أعشار التنوع اللغوي في العالم سيكون مصيره الانقراض. لقد كانت تنبؤات كراوس أكبر بكثير من

مجرد تخمين باحثين. وقد تبعه في ذلك لغويون محترمون آخرون أطلقوا أجهزة إنذار، حيث أشارت كينيث. ل. هال من معهد ماسوتشوستس للتكنولوجيا إلى أن واحدة من ثمان لغات أجرت عليهم بحثاً ميدانياً قد انقرضت، كما أظهرت دراسة مسحية أجريت عام ١٩٩٠م جاء فيها أن ٧٠ لغة من بين التسعين لغة الباقية على قيد الحياة من لغات السكان الأصليين لم تعد تستخدم بانتظام من جميع الفئات العمرية (Gibbs, 2002, p.80).

كان تحذير كراوس في نظر البعض هو المحرك الأول للتنبيه بخطورة ضياع لغات العالم، ولكن سبقته بعض المبادرات -كمبادرة اليونسكو بقيادة العالم اللغوي ستيفن وورم عام ١٩٨٠م- في تسليط الضوء على التنوع اللغوي باعتباره عنصراً حاسماً في التنوع الثقافي العالمي (UNESCO, 2003 ,p.1). بيدَ أنَ مشاركة اليونسكو الأبرز في هذا الاتجاه كانت في عام١٩٩٣م حين أصدر قسم التراث الثقافي باليونسكو الكتاب الأحمر للغات المهددة بالانقراض. وفي عام ١٩٩٥م أقامت جامعة طوكيو مركزاً لتبادل المعلومات عن اللغات المهددة بالانقراض، وكان التشديد على اللغات المكتشفة حديثاً أكثر من اتخاذ الإجراءات للحفاظ عليها. وتلا ذلك ظهور مجموعة نشطة على جانبي الأطلسي عام ١٩٩٥م بإنشاء صندوق اللغات المهددة بالانقراض بالولايات المتحدة الأمريكية (ELF)، وكذلك مؤسسة اللغات المهددة بالانقراض في بريطانيا (EFL). وقد اتخذت هذه الهيئات أدواراً نشطة للحفاظ الفعلي على اللغات المهددة بالانقراض عبر قيامها بدور الهيئات المقدمة للمنح مقدمةً جوائز للباحثين الذين يقومون بتحقيقات قيمة في هذا الاتجاه (Moseley, 2007, p. ix)

وفي عام ١٩٩٧م أعلن اليونسكو عن مشروع «إعلان روائع التراث الشفهي غير المادي للبشرية»، ولم تدرج اللغات في هذا المشروع، غير أنَه في سبتمبر من عام ٢٠٠١م أوصى المشاركون في لجنة التحكيم الدولية لإعلان

روائع اليونسكو بإنشاء برنامج اللغات المهددة بالانقراض إلى جانب مشروع الروائع. وفي الحادي والثلاثين من نفس العام شددت اليونسكو على أهمية التنوع اللغوي من خلال اعتماد الإعلان العالمي للتعدد الثقافي وإعلان خطة العمل (UNESCO, 2003, p.1).

لم تتوقف النداءات عند نداء هيل كراوس، بل تبعه جرينفيلد وياماماتو وغيرهم....، ومن ثم تتابعت المبادرات استجابة لتلك النداءات، وإحساساً بالخطر المحدق، وعليه ظهرت في السنوات العشر الأخيرة مبادرات عدة منها مايلي:

- مشروع هانز روزينغ للغات المهددة بالانقراض، والذي تموله مؤسسة أركاديا، حيث تم إنشاء أول كرسي جامعي في هذا الاتجاه بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية بلندن، يدير برنامجا أكاديمياً يمنح درجات الماجستير والدكتوراه لتدريب الباحثين في هذا المجال، كما يقدم هذا المشروع منحا بحثية لمشروعات توثيق وحفظ اللغات، والتي تحفظ أرشيفاً رقمياً من التسجيلات، ومن البيانات الوصفية المدونة.
- مشروع مؤسسة فولكس فاجن لتوثيق اللغات المهددة بالانقراض.
- المؤسسة الوطنية الأمريكية للعلوم (NSF)، والصندوق الوطني للمبادرات الإنسانية لتوثيق اللغات المهددة بالانقراض، والذي يبذل جهداً منذ سنوات عدة للحفاظ على سجلات اللغات الرئيسة قبل انقراضها.
- المؤسسة العلمية الأوربية لأفضل التحليلات المعتمدة على برنامج اللغات المهددة بالانقراض، والتي ينحصر هدفها الرئيس في تشجيع البحوث التجريبية على اللغات - المنطوقة والمكتوبة -، والمصنفة على أنها قيد الاندثار.

- مؤسسة شيراك للتنمية المستدامة والحوار الثقافي، برنامج SOROSORO (هكذا يمكن أن تزدهر اللغات)
- مشروع جامعة كمبردج للأدب الشفاهي، من أجل تسجيل أصوات العالم التي في طريقها إلى الزوال.
- مبادرات صغيرة خاصة وغير متخصصة، كمؤسسة اللغات المهددة بالانقراض، وصندوق اللغات المهددة بالانقراض.

(Austin & Sallabank, 2015, p.2; Moseley,2007,p.ix)

احتضار وموت اللغات :

والسؤال المطروح هو: هل يمكن للغة ما أن تحتضر ثم تموت؟ وما هي الفروق بين لغة مهددة أو محتضرة أو نائمة أو منقرضة... إلى غير ذلك من المسميات؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تبرز حجم التردد لدى اللغويين في وصف هذه الأنواع من اللغات، بل ورمادية الوصف أحياناً لعدم وضوح الرؤية. أما عن وصف اللغة بالموت فيرى كريستال (Crestal, 2000, p.1) أن العبارة تترك نفس الأثر الذي تتركه أية كلمة غير مقبولة، ولها نفس الوقع ونفس المضمون، فإن قلنا إن اللغة قد ماتت فكأننا ننقل خبر وفاة إنسان. بينما يقول فندريس (١٩٥٠م، ص٢٤٧) «لا يعقل أن تعتبر الكلمة اعتبار الكائن الحي، فالشبه بينهما ظاهري، لأن الكلمات لا تولد وتموت على الصورة التي بها يولد الإنسان ويموت. فقد نستطيع استثناء أن نعين السنة التي فيها دخلت في الاستعمال كلمة لم تكن معروفة حتى هذا العهد». ويصف موفويين (Mufwene, 2004, p. 204) هذه التسميات بالخاطئة، فمفاهيم الميلاد والموت لا تنطبق على اللغات كظاهرة اجتماعية لأنها ليست كالكائنات الحية، ويرى أن حياة اللغة ممتدة عبر الأجيال.

ورمادية الوصف المشار إليها آنفاً يؤكدها ما جاء عند بعض اللغويين بقوله إن اللغات لا تموت بالمعنى الحرفي للكلمة، فهي ليست كالكائن الحي، بل تندثر بفعل مزاحمة اللغات الكبرى لها، فالألسنة الصغيرة يهجرها متحدثوها من أجل لغة أتم سيادة، أو أعلى مكانة، أو أكثر ألفة. وحيث أنه لا يوجد مصطلح فني أنسب من وصف من يهجرون أنظمة معرفية معقدة كاللغات يتم الاعتماد على الاستعارات بتسميات مثل «موت اللغة»، أو «التحول اللغوي»، أو «اللغات المهددة بالانقراض»، أو «الكلمات الأخيرة»، أو «الأصوات المندثرة»، بل إن البعض يشبه هذه اللغات بلغة «التونيكا» التي كان يتحدث بها الأمريكيون الأصليون في ألاباما، أو بلغة وامبانواج التي تحدثتها ذات يوم قبيلة وامبانواج في كيب كد Cape cod، فيسمونها ب «اللغات النائمة»، أي أنها لغات يمكن إيقاظها أو استعادتها أو إحياؤها في المستقبل المأمول. (هاريسون، ٢٠١، ص ص٤-٥).

يبدو التذبذب في تحديد وصف محدد لحالات موت اللغة أو انقراضها واضحاً فيما يرد في شأنها، حيث يأتي الوصف للغة المنقرضة في بعض المصادر على إنها «منقرضة»، أو «ربما انقرضت»، أو «من الممكن أن تنقرض»، أو «ليس لديها متحدثون معروفون»، في حين تصفها مصادر موازية موثوق فيها بتعبيرات مغايرة مثل: «لا يزال لديها بعض المتحدثين»، أو «من الممكن أن يكون لديها بعض المتحدثين»، فقضية الانقراض ليست دقيقة تماماً، فاللغة الميتة في نظر البعض هي اللغة التي لم يعد يتحدث بها بطلاقة أي من المتحدثين الأصليين الذين تعلموها وهم أطفال، وهي في نظر آخرين: اللغة التي تفتقر للناطقين بها بطلاقة ولكن لديها -شبه ناطقين-، ويتم تعلمها كلغة ثانية. في حين يتجنب البعض إطلاق تعبير لغة ميتة»على لغة لا يزال أهلها يهتمون فيها بتراثهم، ويحاولون تعلمها أو إحياءها (في محاولة لتجنب إعاقة هذه الجهود)، حتى أن البعض، ولتشجيع جهود إحياء لغة لديها نقص في المتحدثين بها بطلاقة يفضل

أن يطلق عليها اسم «اللغات الهاجعة»، أو حتى مجرد تعبير « غير المتحدث بها».
(Arister, Campel &Dry, H, 2011, p.12).

وتأتي محاولات اللغوي ستيفين وورم لوضع بعض العلامات التي رأى أنها تمهيد لانقراض لغة ما كخطوة في هذا الاتجاه عبر مقاييسه الخمسة، والتي جاءت على النحو التالي:

- تكون اللغة (معرضة للخطر) حين تعاني من نقصان الهيبة في الوطن الأم، ومن الحرمان الاقتصادي، ومن الضغط المطبق عليها من لغات أكبر في الحياة العامة، ومن التفتت الاجتماعي على وجه الخصوص، بالدرجة التي تكون فيها اللغة ليست مدرجة على أي نظام تعليمي.
- تكون اللغة (مهددة بالانقراض) حين يتوقف شبابها عن التحدث بها بفصاحة، ولا تنتقل إلى الأطفال، ليس في المدرسة فحسب، بل وفي البيئة المنزلية كذلك.
- تكون اللغة (مهددة بشدة) بالانقراض حين يكون المتحدثون بها بطلاقة في عمر الخمسين وأكثر، مما يعني فقدان هيبة اللغة وقيمتها الاجتماعية منذ جيل مضى.
- تكون اللغة (محتضرة) مع وجود نسبة ضئيلة من مجموعة عرقية تتحدث لغةً معظم متحدثيها من كبار السن.

تصبح اللغة (منقرضة - ميتة) حين لا يبقى منها أي متحدث، وليست هناك حتى إمكانية باهتة لإحيائها. (Moseley, 2007, p. xi).

لغات العالم ما بين التهديد والانقراض :

لم يكن التذبذب في تحديد وصف قاطع لحالات موت اللغة أو انقراضها هو آخر المطاف، فيمكن للناظر في البيانات الواردة عن لغات العالم في كل

الأبحاث المتخصصة في هذا الاتجاه، بل وحتى في الاحصائيات الصادرة عن جهات رسمية أن يرى بوضوح أن كل تلك التقارير ليست مؤكدة على وجه اليقين. وفي هذا يتساءل كريستال (Crystal, 2000, p.2) عن عدد اللغات في العالم؟ وكم منها مهدد بالانقراض؟ وكم منها على شفا الموت؟، ويرى أنه لا توجد أي أرقام موثوق فيها عن العدد التام للغات العالم، فقد تجنب معظم لغويي بدايات القرن العشرين تحديد أي أرقام لذلك. وحتى النصف الثاني من القرن العشرين كانت المسوحات والتقديرات تقوم على الحدس والتخمين، حيث قدر وليام دايت وِتني لغات العالم الحية بألف لغة، وحددها بودمر بألف وخمسمائة، بينما حددها ماريو بي في عام ١٨٧٤م ب ٢،٧٩٦ لغة. وفي المراجع المنشورة منذ عام ١٩٨٠م تقدر ب ٦٠٠٠ –٧٠٠٠ لغةً حيةً. وفي العقود الأخيرة من ٣٠٠٠ – ١٠٠٠٠ لغة حية، بينما جاء في الطبعة الثلاثين من دائرة المعارف الدولية للغات عام ١٩٩٢م عن لغات العالم أن هناك ما يقرب من ٦،٣٠٠ لغة حية في العالم، و ٦،٧٠٣ لغة منقرضة.

وفي إحصائية أخرى صدرت عام ١٩٩٦م جاء أن هذا العدد الأخير المذكور (٦،٧٠٣) هو عدد اللغات الحية في العالم، وأن منها١٠٠٠ لغة في الأمريكتين، ٢٠١١ لغة في إفريقيا، ٢٣٥ لغة في أوروبا، ٢١٦٥ لغة في آسيا، ١٣٢٠ لغة في المحيط الهادي بما فيه أستراليا. بيد أنَ وودبري (Woodbury, 2006, pp.2-3) يرى أن هذه الأرقام يجب أن تؤخذ بحذر لأن معرفتنا بلغات العالم شحيحة وقديمة. ومن الصعب معرفة الحد الفاصل بين اللغات واللهجات. هذا في حين يرى كريستال (Crystal, 2000, p.4) أن عدم التأكد من الإحصائيات مرجعه أن كاتبي التقارير أنفسهم يعلمون أن المسوحات لم تكن كاملة، لذا جاء التعويض عن العجز في معرفة الحقائق الصعبة أحياناً بتقديرات مبالغ فيها، وأحياناً بتقديرات أقل، فالناس يدركون أن اللغات تموت، ولكنهم لا يملكون أية معلومات عن المعدل.

وفي أطلس اليونسكو للغات المهددة بالاندثار يرد أن ٤٪ من لغات العالم قد انقرضت بالفعل وأن ١٠٪ منها مهددة بصورة حرجة، و ٩٪ على حافة الانقراض، و١١٪ قابلة للانقراض، و١٠٪منها مستقرة، بينما ٥٧٪ من لغات العالم في الدرجة الآمنة. (Moseley, 2012, p.14).

وفي واقع الأمر ليس مايقلق الخبراء كم من لغات العالم باق بالفعل،بل يأتي القلق من العدد الفعلي للغات العالم التي انقرضت، وكم منها في طريقه للانقراض، حيث يتوقعون أنه في أسوأ السيناريوهات المطروحة سوف تنقرض ٩٠٪ من لغات العالم خلال المئة سنة القادمة، وفي أفضل التوقعات ستبقى ٥٠٪ منها على قيد الحياة. ويرون أن لغات لم تعد تتعلم من قبل أصحابها هي ليست لغات مهددة بالانقراض فحسب، بل هي لغات ميتة بالفعل. وفي هذا الصدد يذكر أن ٩٠٪ من لغات السكان الأصليين في أمريكا لا تنتقل إلى الأجيال الجديدة، وكذلك الحال في ٩٠٪ من لغات السكان الأصليين في أستراليا، و٥٠٪ من لغات الأقليات في روسيا في وضع مماثل. وعلى سبيل المثال في عام ١٨٥٠م - في وقت حمى البحث عن الذهب - كان في كاليفورنيا ١٠٠ لغة من لغات السكان الأصليين لم يتبق منها سوى ٥٠ لغة، وجميعها لم يعد يتعلمها الأطفال. (Arister, Campel & Dry, H, 2011, p.3)

إن ظاهرة اختفاء اللغات تظهر في كل مناطق العالم بلا استثناء، وفي ظروف اقتصادية متنوعة. وفي أطلس اليونسكو يرد أنَ نحو ٢٠٠٠ لغة متحدث بها في جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا (ثلث المجموع العالمي تقريباً) سيختفي منها ١٠٪ على الأرجح في المئة عام المقبلة، وأن بلدان كالهند والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وإندونيسيا والمكسيك، وهي البلدان التي تحوي العديد من التعددات اللغوية تعد من أكثر البلدان احتواءً للغات مهددة بالانقراض. كما يذكر الأطلس أن ١٩٩لغة يتحدث بها أقل من عشرة أشخاص في العالم، و١٧٨ لغة أخرى يتحدثها ما بين ١٠ إلى ٥٠ فرداً، وأن من

بين اللغات التي انقرضت حديثاً لغة جزيرة مان التي ماتت منذ فترة وجيزة بموت نيد مادريل آخر متحدثيها، ولغة أساكس في تنزانيا التي اختفت عام ١٩٧٦م، ولغة الأوبيخ في تركيا التي ولت بفقدان آخر متحدثيها توفيق إيسنش عام ١٩٩٢م، ولغة إياك في ألاسكا بالولايات المتحدة، والتي ماتت بموت ماري سميث جونز (The UNESCO Courier, 2009, p. 3).

في التقارير الصادرة عن اليونسكو يرد أن لغة واحدة تندثر كل أربعة عشر يوماً. والتقارير المختلفة عن اللغات المنقرضة حول العالم متعددة، ومنها على سبيل المثال ما أورده اللغوي بروس كونيل في تقريره لمؤسسة المملكة المتحدة للغات المنقرضة عن توصله لبعض اللغات المحتضرة خلال عمله الميداني في منطقة مامبيلا بالكاميرون في الفترة من ٩٤-١٩٩٥م، ومنها لغة تدعى «القصبي»، حيث التقى آخر متحدثيها «بوجون». وفي نوفمبر من العام التالي ١٩٩٦م عاد مرة أخرى ليجمع المزيد عن هذه اللغة فوجد أن «بوجون» قد توفي حاملاً معه آخر ماتبقى من رفات «لغة القصبي». ماتت اللغة وهي غير مكتوبة أو موثقة، وكأنها لم تكن موجودة على الإطلاق. وفي مارس من عام ٢٠١٠م كانت آخر اللغات التي اندثرت هي لغة «البو»، وهي واحدة من عشر لغات مختلفة في جزر الأندناو، وذلك عقب وفاة امرأة تدعى «سربوا» كانت هي آخر الناطقين بهذه اللغة. وكانت قد سجلت مقاطع صوتية سردت فيها حياتها وقالت أنها ظلت لمدة ثلاثين عاماً لا يشاركها لغتها أحد. (حافظ، ٢٠١٢م،ص ١٠٤-١٠٥؛ Crestal, 2000, p.1)

وثمة تقارير ترى أن ٤،٧١٩ لغة من لغات العالم (٦٣٪) هي لغات حية، بينما ١،٤٨٠ لغة منها (٢٠ ٪) في أزمة. والمقياس في هذه التصنيفات يعتمد على أن انتقال اللغة - في تلك اللغات - لم يعد مستمراً بين الأجيال، ولكن هناك بعضاً من أفراد اللغة من الأطفال لا يزالون يتقنون اللغة بما يجعل من الممكن نجاح جهود إحيائها عبر الأجيال، غير أن هناك ١،٢٩١ لغة من لغات

العالم (١٧٪) قد ماتت، أو هي في طور الاحتضار، حيث فات أوان استعادة انتقالها الطبيعي من الآباء إلى الأبناء. ومن بين اللغات الميتة أو التي في طور الاحتضار هناك ٣٧٧ لغة من لغات العالم تم تحديد أنها قد فقدت كل الأحياء من متحدثيها، وتوقفت عن كونها لغة هوية لمجتمع عرقي. (Simon & Lewis, 2013, p.9).

ويرى اللغويون أن فقدان اللغات في كافة أنحاء المعمورة يسير بوتيرة متسارعة فبالقرب من فيلادلفيا وعلى بعد ٥٠٠ ياردة من ضفاف كرم كريك كان هذا الكرم ملاذاً لقبيلة هندية تتحدث لغة «الليـنابي». وقد تم لاحقاً توطين القبيلة قسراً في أوكلاهوما التي يحكى أنه كان بها خمسة متحدثين على قيد الحياة عام ١٩٩٦م، ولكن بحلول عام ٢٠٠٤، لم يبق متحدث واحد بهذه اللغة من بين سكان القبيلة البالغ عددهم ١٠،٥٠٠ فرداً. (هاريسون، ٢٠١١م، ص٤).

وتحتل القارة الأمريكية الشمالية المركز الثاني من حيث عدد اللغات المندثرة، أو التي في سبيلها للانقراض، حيث يقدر عددها بنحو ٨٠٪، فقد كان لدى الهنود الحمر في أمريكا على سبيل المثال أكثر من ١٧٥ لغة بقى منها عشرون لغة فقط، أما في كندا فمن ضمن ستين لغة أصلية لم يبق إلا خمس لغات، وفي القارة السوداء يصل عدد اللغات التي ماتت أربعا وخمسين لغة، والتي في طور الاندثار ١٢٦لغة. (شحادة، ٢٠١٤،ص١١١).

ووفقا لأطلس لغات العالم الذي وضعه اليونسكو يذكر أن ٣٠٪ من لغات العالم هي لغات أوربية. غير أن بيان الاتحاد الأوروبي عن اللغات المعرضة للخطر يرى أن ١٢٨ لغة من هذه اللغات تعتبر مهددة بالانقراض. ويذكر أن في البرازيل وحدها انقرضت قرابة ١٧٠ لغة بعد الاحتلال البرتغالي لها في القرن السادس عشر، وفي المكسيك – متعددة اللغات والثقافات – بلغ عدد «الوفيات اللغوية» ١١٣ لغة وبقيت ١٢ لغة. والمصير ذاته ألم بلغات كثيرة قديمة كمعظم اللغات السامية: الأكدية بفرعيها الآشورية والبابلية، والأوجاريتية، والجعزية

لغة الحبشة الكلاسيكية، ولغات اخرى كالقوطية والاتروسكانية والسومرية والحثية والهيروغليفية. (شحادة، ٢٠١٤م،ص. ١٠٧؛Jones, 2013, p.4).

وفي فهرست اللغات المهددة بالانقراض المنشور عام ٢٠١١م يتم عرض قائمتين للغات. إحداها قائمة للغات انقرضت بالفعل وتضم ٤٩٤ لغة، والقائمة الثانية تضم تلك اللغات التي تختلف حولها المصادر في كونها انقرضت، أو ربما انقرضت، أو لم يعد لديها متحدثون معروفون. أي اللغات التي يوجد حولها اشتباه أو حتى سبب وجيه للاعتقاد ولكنه غير مؤكد أنه لم يعد لديها أحد من المتحدثين الأصليين، ولكن الاحتمال بوجود بعضهم قائم، حيث يضم الفهرست ١٤١ لغة من هذه الفئة من اللغات.(Arister ,Campel & Dry, H, 2011. p.12).

وخلاصة القول لا يزال الرأي مضطرباً في شأن حصر أعداد اللغات المنقرضة، والمهددة بالانقراض، والتي لم يحسم أمرها بعد، والرأي في هذا أن الأرقام في هذا الشأن تخمينية، فلم تكتشف كل لغات العالم بعد، مما يسمح بتنامي الحصر، حيث تكشف التقارير من وقت لآخر عن مجتمعات ولغات لم تكن معروفة من قبل في مناطق كجزر أندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة الواقعة شمال أستراليا، حيث توجد قرابة ٤٠٠ لغة لا يعرف العالم اللغويٍ المعاصر عنها بصورة تفصيلية أكثر من ١٢ لغة. وكذلك الحال في أمريكا الجنوبية، وفي الغابات الممطرة بأواسط إفريقيا. ومن ذلك على سبيل المثال ماتم اكتشافه عام ١٩٩٨م من قبائل بدوية مكونة من مايقرب من ٢٠-٣٣ عائلة بالقرب من نهر مامبيرامو على بعد٢٤٠٠ ميلاً من شرق جاكرتا، وحيث يمكن للجبال العالية والأودية أن تحجب مجتمعات قد تختلف لغاتها تماماً عن المجموعات اللغوية المعروفة. (شحادة، ٢٠١٤م، ص. ١١١؛ Crestal, 2000, p.4).

بين ازدهار اللغات وزوالها : الأسـباب والدوافع

اللغة كظاهرة اجتماعية تخضع لما تخضع له كل الظواهر الكونية من عوامل صعود وأفول ونجاح وانكسار. وللصعود والانتشار أسبابه، وللأفول أو الزوال أسباب تحكمها قوانين، لغويةً كانت أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. وبين هذه أو تلك تختلط أو تنعدم أحياناً الأسباب المفسرة للظواهر. ولازدهار اللغة وانتشارها أو بقائها أسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

- أسباب تحتمها قوانين الصراع اللغوي
- أسباب مختلطة.

قوانين الصراع اللغوي :

يرى اللغويون أن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية، وهذا الاحتكاك يؤدي حتماً إلى غلبة لغة على لغة، أو إلى تداخلهما، فإذا احتكت لغة بأخرى أثرت كل منهما على صاحبتها حتى ذهب بعض علماء اللغة -بناء على هذه الحقيقة- إلى القول بأنه لا توجد لغة غير مختلطة، ولو إلى حد ما، ولأن قوة اللغات ليست واحدة، فإن قدرتها على المقاومة تختلف (فندريس، ١٩٥٠م ، ص ٣٣٩).

وما يحدث بين اللغات أشبه بما يحدث بين أفراد الكائنات الحية من صراع على البقاء، فكلا المتنازعين يسعى للقضاء على الآخر مستخدماً شتى الوسائل حتى لا يكاد يبقي له على أثر. وقد يطول الصراع فتمهل إحدى اللغات الأخرى وقتاً. بيدَ أنها تنتقص من قوة اللغة الأخرى ونفوذها بالتدريج شيئاً فشيئاً حتى يتم لها الغلبة. وعند تكافؤ الكفتين تظل الحرب سجالاً، فتحتفظ كل منهما بمميزاتها.

ويحدد بعض اللغويين عاملين يؤديان إلى صراع اللغات (نزوح عنصر أجنبي إلى بلد مختلف لغويا، و تجاور شعبين مختلفي اللغة):

أولاً: نزوح عنصر أجنبي إلى بلد لغته مختلفة:

فقد ينزح عنصر أجنبي إلى بلد ينطق بلغة غير أهله إثر فتح أو استعمار أو حرب أو هجرة. حينئذ تشتبك اللغتان في صراع ينتهي بإحدى نتيجتين: انتصار لغة على الأخرى فتصبح هذه اللغة هي لغة جميع السكان قديمهم وحديثهم، أو لا تقوى لغة على الأخرى فتعيشان جنباً إلى جنب. وإذا ما انتصرت لغة على أخرى تستسيغ اللغة الغالبة كل ما تأخذه من اللغة الأخرى مهما كبرت كميته فيتحول إلى عناصر من نوع عناصرها دون أن تدع له مجالاً للتأثير في بنيتها أو تكوينها الأصلي، في حين لا تستطيع اللغة المغلوبة على مقاومة ما تقدمه اللغة الغالبة من مفردات أو أساليب فتضعف بنيتها وتخور قواها وتفنى أنسجتها الأصلية شيئاً فشيئاً حتى تزول (كما حدث في فناء اللغات النورماندية المغلوبة في الإنجليزية الغالبة).

أما حين تتزامل لغتان لتساوي القوى، فتعمد كل لغة إلى ما تأخذه من الأخرى فتسيغه وتفيض عليه من حيوتها مبتعدة عن آثاره الهدامة، فتبقى لكل منهما شخصيتها المتميزة (كما حدث مع العربية والفارسية). (وافي، ١٩٤٥م، أ، ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠).

ولغلبة لغة على أخرى يمكن النظر في حالات مختلفة ضمن قوانين الصراع اللغوي هي كالتالي:

١- التدني الحضاري والثقافي:

- أن يكون كلا الشعبين على درجة قليلة من الحضارة، وأن يزيد عدد أفراد أحدهما على الآخر، فعندئذ تتغلب لغة الأكثرية سواء كانت لغة الغالب أم المغلوب، الأصيل أم الدخيل.
- أن تكون اللغتان من شعبه لغوية واحدة أو شعبتين متقاربتين. والمثال على ذلك حين نزح الإنجليز السكسونيين من أواسط أوربا إلى إنجلترا لم تلبث

لغتهم أن تغلبت على اللغات السلتية التي كان يتكلم بها السكان الأصليون. ويرجع علماء اللغة هذه الغلبة إلى قلة عدد من بقي من السلتيين بهذه الأقاليم في مقابل كثرة عدد المغيرين. بالإضافة إلى أن كلا الشعبين كان على درجة قليلة من الحضارة، وإن كلتا اللغتين تنتميان إلى الفصيلة الهندية الأوربية. والعكس حدث في منتصف القرن التاسع الميلادي في حالة انتصرت فيها لغة الشعب المقهور، وذلك حين أغار النورمانديون علىً إنجلترا واحتلوا معظم أقاليمها، فلم تلبث لغة الشعب المقهور أن تغلبت على لغتهم، فأصبح جميع السكان أصيلهم ودخيلهم (إنجليز ونورمانديون) يتكلمون اللغة السكسونية، لأن الإنجليز المغلوبين كانوا أكثر عدداً من الغالبين النورمانديين، ولم يكن للشعبين حضارة ولا ثقافة راقية، وكانت كلتا اللغتين من الفصيلة الهندية الأوربية (وافي، ١٩٤٥م،أ، ص٢٣٠).

٢- صراع لغتين من فصائل مختلفة:

وفي ظاهرة نادرة الحدوث قد تتغلب لغة على لغة من غير فصيلتها، ولكن في هذه الحالة لا تتم هذه الغلبة إلا بصعوبة، وبعد أمد طويل وصراع عنيف، وتخرج فيه اللغة الغالبة مشوهة وممزقة في مواضعها على ألسنة متحدثيها، وبعيدة تماماً عن أصلها القديم. والمثال على ذلك حين نزح البلغار -وهم من أصل فينواني إلى بلاد البلقان، وامتزجوا بشعوب الصقالبة (شعوب سلافية) أخذت لغتهم تنهزم شيئاً فشيئاً أمام لغة هذه الشعوب حتى انقرضت وحل محلها لسان صقلبي، وذلك لأن عدد البلغار كان أقل أمام الصقالبة. وكلتا الفئتين شعوب على درجة قليلة من الحضارة. وكلتا اللغتين مختلفتان في الأصل، فلغة البلغار تتبع الفصيلة الفينية، في حين كانت لغة الصقالبة من الفصيلة الهندية الأوربية. (وافي، ٢٠٠٢م، ص ١١٨).

٣- شعب أرقى من شعب:

والحالة الثالثة من حالات تغلب لغة على أخرى هي أن يكون الشعب الغالب أرقى من الشعب المغلوب في حضارته وثقافته وآداب لغته، وأشد منه بأساً وأوسع نفوذاً. عندئذ تكتب الغلبة لهذه اللغة فتصبح لغة جميع السكان، وإن كانت أعداد أصحاب هذه اللغة الأقل عن أفراد الشعب المغلوب، ولكن اللغويين يضعون شروطاً لذلك، وهي:

- أن تكون هناك جالية دائمة مقيمة لهذه اللغة في بلاد الشعب المغلوب.
- أن تمتزج هذه اللغات بالشعب المغلوب.
- أن تكون اللغتان من شعبة لغوية واحدة، أو من شعبتين متقاربتين.

فبعد فتوح الرومان لوسط أوربا وجنوبها وشرقها تغلبت لغتهم اللاتينية على اللغات الأصلية لإيطاليا وأسبانيا وبلاد الجول (فرنسا وما إليها)، مع أن الرومان كانوا أقل عدداً من السكان الأصليين، كما نجم عن فتوح العرب لآسيا وإفريقيا أن تغلبت اللغة العربية على كثير من اللغات السامية الأخرى، وعلى اللغة القبطية والبربرية والكوشية، فأصبحت العربية لغة حديث وكتابة في كل تلك المناطق رغم أن الجالية العربية كانت أقل بكثير من عدد السكان الأصليين (وافي، ١٩٤٥م، أ، ص ٢٣١).

ورغم قلة عدد الآراميين حين غزت الآرامية البلاد الناطقة بالأكدية والفينيقية والعبرية فقد تغلبت لغتهم على لغات هذه البلاد وامتدت إلى ما وراء حدود الشعب الآرامي، وازدادت توغلاً في دنيا أرض الرافدين، وحلت محل الأكدية كلغة دولية، كما مكنها الفتح الفارسي من تحقيق أعظم انتصاراتها من القرن السادس إلى القرن الرابع قبل الميلاد حين نشأت تحت الحكم الفارسي على ساحل سوريا وفلسطين وحدة مؤقتة. في هذه الوحدة الحضارية صارت الآرامية لغة رسمية لذلك الجزء من الإمبراطورية الفارسية الذي يقع بين

مصر ونهر الفرات، كما أدى توحيد الشرق الأدنى تحت الامبراطورية الرومانية وانتشار المسيحية إلى انتعاش الآرامية، حيث صارت اللغة الرسمية لكنيسة السريان (موسكاتي، ١٩٨٦م، ص ١٨٠؛ السامرائي، ١٩٨٣م، ص ٢٤٨).

وقد ظلت الآرامية نشطة حتى جاء الفتح الإسلامي وتغلبت العربية على الآرامية في المدن وما جاورها بسبب كثرة العرب فيها ومخالطة أهلها لهم. أما الأماكن الأخرى التي لم ينزلها العرب فلم يزالوا يتكلمون بالآرامية إلى الآن في قرى معلولا ونجعة وجب عدين في شرق دمشق، وجبال طور عيدين وقرى آثور، وجبال كردستان وزاخو، وفي الجانب الغربي من بحيرة أورمية، حتى أن لبنان مع قربة من عاصمة الخلافة العربية على عهد الأمويين ظلت فيه الآرامية لغة العامة زمناً طويلاً بعد القرن العاشر، واستمر أهله في بعض جهاته العالية المنعزلة يستعملون الآرامية حتى بعد القرن الثامن عشر (السامرائي، ١٩٨٣م، ص ٢٤٨).

٤ - تزامل اللغات لتعادل القوى:

وحين تتساوى موازين القوى بين اللغات، لا تقوى إحدى اللغتين على قهر اللغة الأخرى. عندئذ تقضي قوانين الصراع اللغوي ببقائهما جنباً إلى جنب، ومن ذلك:

- عجز اللاتينية عن قهر اللغة الإغريقية رغم أن اللاتينية كانت هي لغة الشعب الغالب. والسبب في ذلك أن الأغريق رغم خضوعهم للرومان كانوا أعرق حضارة وأوسع ثقافة وأرقى لغة.
- لم تقو لغات الشعوب الجرمانية التي قوضت الأمبراطورية الرومانية الغربية في العصور الوسطى على قهر اللغة اللاتيية في البلاد التي قهرتها بمناطق الجول (فرنسا وما إليها) للأسباب السابقة الذكر.

- عجز اللاتينية عن قهر لغات أهل بريطانيا العظمى رغم استمرار فتح الرومان لبلادهم واحتلالها نحو مائة وخمسين سنة، ورغم أن الشعب الغالب كان أرقى بكثير من الشعب المغلوب. والسبب في ذلك يعزى إلى قلة الجالية الرومانية في الجزر البريطانية وعدم امتزاجها مع الشعب المغلوب.
- لم تقو اللغة العربية على الانتصار على اللغة الفارسية رغم فتح العرب لبلاد فارس وبقائها تحت سلطانهم أمداً بعيداً، لقوة حضارة الفرس، ولقلة عدد الجالية العربية بفارس وضعف اندماجهم بالسكان، علاوة على أن اللغتين من فصيلتين مختلفتين (سامية، وهندية أوربية).
- عجز العربية عن الانتصار على الإسبانية رغم فتح العرب للأندلس وبقائها تحت سلطانهم نحو سبعة قرون، وذلك لعدم امتزاج القوط بالشعب العربي، ولأن العربية من فصيلة أخرى.
- عجز اللغة التركية عن قهر أي لغة من لغات الأمم التي خضعت طويلاً للإمبراطورية العثمانية في أوربا وآسيا وإفريقيا لاختلاف فصيلة اللغة التركية (الطورانية) عن الفصائل الأخرى(سامية-حامية-هندية أوربية).
- عجز الإنجليزية عن التغلب على اللغات الهندية رغم خضوع الهند طويلاً لحكم الإنجليز. والسبب في هذا يعزى لعدم امتراجهم بالهنود، ولأن شعب الهند كان أرقى حضارة من الإنجليز.(وافي، ١٩٤٥م، أ، ص٢٣٨)

وقد يحدث إن وجد هذا النوع من التوازن بين اللغات أن ينتهي الأمر إلى تكوين لغة مختلطة تتخذ كلغة مشتركة. وتوجد في العادة لغة غالبة تتخذ قاعدة لهذا المزج (فندريس، ١٩٥٠م، ص ٣٥٦).

ثانياً: تجاور شعبين مختلفي اللغة:

إذا تجاور شعبان مختلفي اللغة أتاح ذلك فرصاً لاحتكاك لغتيهما فتشتبكان في صراع ينتهي على واحدة من النتيجتين نفسيهما: أن تنتصر إحدى اللغتين على الأخرى وتحتل مناطقها فتصبح لغة مشتركة، وأحيانا لا تقوى لغة على أخرى فتعيشان جنباً إلى جنب.

وترى قوانين الصراع اللغوي أنه إن كانت نسبة نمو أحد الشعبين المتجاورين كبيرة للدرجة التي يتكاثف فيها ساكنوه وتضيق المسافة بهم ذرعاً، فمن الطبيعي أن يشتد الضغط على حدود الشعب المجاور له، ويحدث التنازع والاحتكاك بين اللغتين، حينها تتغلب لغة الشعب كثيف السكان على لغة المناطق المجاورة شريطة أن يكون أرقى حضارة وثقافة.حدث هذا حين طغت اللغة الألمانية على مساحة واسعة من المناطق المجاورة لألمانيا بأوروبا الوسطى (سويسرا وتشيكسلوفاكيا وبولونيا والنمسا) وقضت على لهجاتها الأولى.

وإن تغلغل نفوذ أحد الشعبين على الشعب المجاور في هذه الحالة تتغلب لغة الشعب الأكثر نفوذاً شريطة ألا يقل حضارة وثقافة، ومن ذلك:

- انهزام لغة شعوب الباسك أمام اللغة الفرنسية في المناطق التي تغلغلت فيها الفرنسية، وأمام الأسبانية في المناطق التي تغلغل فيها نفوذ الأسبان.
- انهزام اللهجات السلتية (لغة سكان أيرلندا وويلز وأسكتلندا) أمام اللغة الإنجليزية منذ تغلغل إنجلترا في هذه البلاد حتى زالت من لغة الأدب والكتابة.
- تغلب الفرنسية على لهجات المناطق المجاورة لها ببلجيكا وسويسرا حتى أصبحت هي الغالبة لدى سكان والونيا وسكان سويسرا.
- تغلب الإيطالية على لهجات المناطق المجاورة لها بسويسرا.

- تغلب العربية على اللغة اليمنية في العصور السابقة للإسلام بحكم الجوار وتغلغل النفوذ العربي. (وافي، ١٩٤٥م، أ، ص٢٤٠)

وقد ينتشر أفراد شعب ما إثر الهجرة أو الاستعمار في مناطق جديدة غير أوطانهم الأولى، ويتكون من سلالاتهم بهذه المناطق أمة أو أمم متميزة كثيرة السكان، فيتسع بذلك مدى انتشار لغتهم. فقد نجم عن استعمار الإنجليز السكسون لأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا أن انتشرت الإنجليزية في هذه المناطق المتفرقة فبلغ عد الناطقين بها نحو مائتي مليون موزعين على مختلف قارات الأرض، بعد أن كانت قديماً محصورة في منطقة ضيقة من الجزر البريطانية. (وافي، ٢٠٠٢م، ص ١١٣).

ورغم الهيمنة الرهيبة التي تحققها الإنجليزية في الوقت الحاضر، إلا أنها وحتى عام ١٦٠٠ م لم تكن تستخدم في أي مكان في العالم سوى في الجزر البريطانية، وحتى في تلك الجزر لم تكن سائدة. نعم كانت هي اللغة الأولى في معظم أنحاء إنجلترا، ولكن في مقاطعة كورنوول cornwall في جنوب غرب البلاد كانت إحدى اللغات الكلتية وهي لغة كورنيش cornish اللغة الأم للعديد من الناس، وكانت معظم مناطق ويلز لا تزال ناطقة بالويلزية التي امتدت عبر الحدود إلى المناطق المجاورة من إنجلترا. وكان سكان المرتفعات يتحدثون لغة كلتية أخرى هي اللغة الغيلية الأسكتلندية Scottich Gaelic، وكان سكان جزيرة مان يتحدثون لغة كلتية أخرى هي لغة المانكس manx، فالتميز الخاص للإنجليزية كلغة عالمية لم يكن سببه سوى الاستعمار والقوة الاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث كانت في عام ١٦٠٧م أول مستوطنة دائمة ناطقة بالإنجليزية خارج الجزر البريطانية في جيمي تاون بولاية فرجينيا. ولم يلبث الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية أن عج بمتحدثي الإنجليزية، ثم انتقلت إلى الهند وأستراليا ونيوزيلندا وأجزاء كثيرة من إفريقيا وماليزيا وسنغافوره وهونج كونج. وفي عام ١٨٩٨م جعلت الحرب الأسبانية الأمريكية من الولايات

المتحدة قوة استعمارية كبرى. وسرعان ما حلت الإنجليزية محل الأسبانية كلغة للحكومة والتعليم، وأصبحت ذات هيبة (تراسك، ٢٠١٣م، ص ١٧٠).

وقد تطغى لهجة أقليم معين فتنتشر في الاقاليم المجاورة وتصير لغتها المشتركة. حدث هذا في بلاد الإغريق حين تكونت لغة هيلينستية ابتداءً من عهد الاسكندر لم تكن في جوهرها سوى لهجة ظلت حتى القرن الخامس لغة محلية لأقليم منعزل. وكذلك كان الحال حين طغت اللهجة الأتيكية على اللغة البونية عند الإغريق، وكان من ضمن أسباب تفوق هذه اللهجة ما آلت إليه أثينا بعد سقوط الإمبراطورية الفارسية، حين برزت الأتيكية وانتشرت عبر شهرة شعرائها وفنانيها. (فندريس، ١٩٥٠م، ص ٣٢٨).

وتبقى مسالة تغلب لغة على لغة مشروطة بشرط أساسي هو الصراع لزمن طويل وفقاً لقوانين الصراع اللغوي ومن ذلك:

- رغم اخضاع الرومان لبلاد الجول (فرنسا وما إليها) في القرن الأول الميلادي لم يتم النصر للاتينية على السلتية التي كان يتكلم بها أهل البلاد من السكان الأصليين سوى في القرن الرابع الميلادي.
- مع ما كان للعرب من قوة شوكة، ورقي لغة واتساع حضارة، لم يتم النصر على اللغة القبطية إلا بعد زمن طويل، حتى أن القبطية لا تزال تستخدم في كثير من الطقوس الدينية، كما لا تزال اللغات البربرية لغة محادثة عند بعض العشائر في المغرب والجزائر وتونس.
- اللغة التي يتم لها الغلبة لا تخرج سليمة من هذا الصراع، فطول احتكاكها يجعلها تتأثر به كثيراً في مظاهرها، وخاصة في المفردات. (وافي، ١٩٤٥م، أ، ص ٢٣٣).

ومتى انتشرت اللغة في مناطق واسعة من الأرض بسبب العوامل السابق ذكرها تكلمت بها جماعات كثيرة وطوائف مختلفة من الناس استحال عليها

الاحتفاظ بوحدتها الأولى لأمد طويل، فلا تلبث أن تتشعب للهجات، ثم تسلك كل لهجة في سبيل تطورها منهجاً مختلفاً عن رفيقتها حتى تتسع الهوة بينها وبين أخواتها، فتصبح لغة مستقلة متميزة غير مفهومة إلا لأهلها، وهكذا يتولد عن اللغة الأولى مجموعة من لغات مختلفة عن بعضها البعض، مبقية بعض آثار من الارتباط الأول باللغة الأم. وقد يبقى الأصل الأول لمدة ما كلغة أدب وكتابة في اللغات المتفرعة من اللغة الأم، ولكنه لا يلبث أن يتنحى ويزول بعد أن يكتمل نمو تلك اللغات الفرعية. ولهذا القانون خضعت اللغات الإنسانية منذ نشأتها وحتى عصرنا الحاضر. (وافي، ٢٠٠٢م، ص ص ١١٥- ١١٦).

أسباب أخرى لانتشار اللغات :

دور العاصمة:

وحتى في داخل الدولة الواحدة قد تتغلب لغة المقاطعة التي تكون بها العاصمة، أو يكون لأهلها السلطان والنفوذ. فلوقوع عاصمة بلجيكا (بروكسل) في مقاطعة والونيا ذات اللسان الفرنسي، ولأن السكان يتمتعون بقسط كبير من النفوذ والسلطان تغلبت الفرنسية على الفلامندية (لغة القسم الشمالي من بلجيكا)، ولوقوع عاصمة سويسرا (برن) في القسم الناطق بالألمانية، ولتمتع هذا القسم بنفوذ أكبر طغت الألمانية على ألسنة الناطقين بالفرنسية من السويسريين، وأصبح ٧٠٪ من أهلها يتقنون الألمانية، كما تغلبت لغة قريش على لغة مضر لما كانت تتمتع به من سلطان أدبي، ويستأثر به أهلها من نفوذ ديني وسياسي. (وافي، ١٩٤٥م، أ، ص ٢٤١).

فالعاصمة تلعب دوراً أساسياً في انتشار اللغة، فاللاتينية انتشرت لأنها كانت لغة روما -أي لغة المدينة- بعد أن طغت على لهجات الريف المجاور واللهجات القاصية على حد سواء. والفرنسية لغة باريس السياسية امتدت إلى

الأقاليم المجاورة وأصبحت لغة للتبادل الذهني، ليس على اللهجات المشتركة معها في أسرة واحدة فحسب - أي المشتقة مثلها من اللاتينية-، بل مع لغات من أصل جرماني أو كلتي، بل ونفذت خارج حدودها السياسية إلى بعض أجزاء من بلجيكا وسويسرا كما ذكر آنفاً. (فندريس، ١٩٥٠م، ص ٣٢٨).

ولغة المدينة تحمل معها تياراً جارفاً من الكلمات الجديدة التي تمثل أشياء وأفكار وعادات جديدة. فمثلا لكون الفرنسية لغة برجوازية تستعمل دون سواها في مجتمعات المدن فقد كانت تغري بنات الحقول بالتكلم بها، كما تغريهم ثياب الطبقة الراقية بلبسها. وهكذا صارت الفرنسية لغة مشتركة لبعض المقاطعات البريطانية. وقد لعبت العاصمة دوراً في الحفاظ على وحدة اللغة وسيادتها لقرون عدة مثلما حدث في إثيوبيا وتايلاند كمثالين على الدول التي لديها لغات عديدة، وحيث تمركزت في هاتين الدولتين لغة قومية واحدة تمحورت حول البلاط، واستخدمتها العاصمة لتحقيق الوحدة الوطنية دون تأثر باللغات المحلية الأخرى (فندريس، ١٩٥٠م، ص ٣٥٠؛ Moseley، 2007. p.viii).

هيبة اللغة:

ومن الأسباب التي يراها اللغويون سبباً في انتشار اللغات مايسمى «بهيبة الدولة». وقد تكون هذه الهيبة «هيبة سياسية»، تأخذ نفوذها من البلاط ومن الإدارة. ومن ذلك ما آلت إليه الفرنسية النورمندية من مكانة مرموقة في إنجلترا بعد غزو النورمنديين الناطقين بالفرنسية لها، حيث أصبحت هذه اللغة لغة الملك والبلاط الملكي والأرستقراطية، في حين لم يكن يستخدم الإنجليزية سوى العامة في أحاديثهم اليومية. لم يكن للإنجليزية هيبة في أعين الناس، فقد تعلمت الطبقات العليا من السكان الأصليين اللغة الفرنسية؛ لغة الغزاة النورمنديين. وقد عمل الذين تعلموها - في محاولة لإثبات تمكنهم من هذه اللغة ذات المكانة - على إدخال بعض الكلمات الفرنسية إلى إنجليزيتهم بصورة اختفى فيها ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من المفردات الإنجليزية حسب تقدير

المختصين. ومنذ عام ١٩٤٥م على أقل تقدير يحدث العكس تماماً، حيث بدأت مكانة الفرنسية في التدني، وأصبحت الإنجليزية هي اللغة الأكثر مكانة في الوقت الحاضر، وأصبحت مفرداتها تستعار بحماس من قبل اللغات الإسبانية والألمانية واليابانية، بل وحتى الفرنسية ذاتها (تراسك، ٢٠١٣م، ص٦١).

وقد تكون هذه الهيبة (هيبة ثقافية أدبية) تنتشر اللغة على إثرها، فهناك لغات مشتركة من أصل أدبي محض كالإيطالية التي استقرت كلغة مشتركة ابتداءً من القرن الرابع عشر بفضل هيبة كتابها وتنظيمهم مثل دانتي وبترارك وبوكاشيو، وذلك في الوقت الذي لم يكن فيه لإيطاليا أية وحدة سياسية. هذه اللغة التي رفعها دانتي إلي مرتبة اللغة الأدبية وصارت لغة إيطالية المشتركة كانت أولاً وقبل كل شيء لغة المجتمع الراقي في مدينة فلورنسا، وكذلك الحال في الإسبانية المشتركة التي استقرت قبل اللغة الفرنسية بزمن طويل، حيث كانت شبه الجزيرة عند الفتح العربي (٧١١م) ميداناً لثلاث مجاميع من اللهجات المختلفة عن بعضها البعض. وقد خرجت هذه الإسبانية المشتركة من لهجة من لهجات الشمال هي لهجة قسطلة القديمة، حيث صارت هذه اللهجة القسطلانية لغة أدبية في القرن السادس عشر بفضل الملك الفونس العاشر، الذي كان يحتل في إسبانيا ما يحتله دانتي في إيطاليا، فالإسبانية المشتركة يعزى انتشارها لتفوق قسطلة في السياسة والآداب. (فندريس، ١٩٥٠م، ص ٣٣١).

وبحلول القرن الخامس عشر أصبحت الإنجليزية أرقى اللغات المستخدمة في إنجلترا باستثناء اللاتينية. فشعراء مثل تشوسر Chaucer، وغاور Gower، ولانجلاند Langland، وهم ممن كان لهم القدح الأعلى في النصف الثاني من القرن الرابع عشر قد أسهموا في تأسيس ذلك التفوق الإنجليزي، فقد كان انتماء غاور وتشوسر إلى جنوب شرق انجلترا. وباستخدامهم للهجات تلك المنطقة كان من شأنه أن يوطد مكانة اللغة التي كانت في ذلك الوقت أيضاً

ذات مكانة مميزة لوجود البلاط الملكي وإدارة الدولة في وستمنستر. (تراسك، ٢٠١٣م، ص ٢٠١).

الثقل السياسي والاقتصادي:

يمكننا القول بأنَ للقوة السياسية والاقتصادية الداعمة للغة دوراً في ازدهار اللغة وانتشارها. يبدو هذا في هيمنة الإنجليزية في العصر الحديث. وفي حالة زيادة القوى الشرعية داخل المجتمع المهيمن وفقاً لتشريعات من هيئات فوق وطنية كالاتحاد الأوروبي مثلاً. ووجود قوى للغة في النظام التعليمي على المستوى المحلي على أقل تقدير، وعلى المستوى القومي من الناحية المثالية، مع القضاء على الأمية بما يعني ضمناً وجود لغة مكتوبة مقننة، مع زيادة الثروة في المجتمع المهيمن. والشاهد في ذلك العلاقة الطردية بين الاقتصاد الكتالوني القوي وقوة لغته في إسبانيا (Moseley, 2007, p.xiv)

وليس أدل على تأثير القوى السياسية والاقتصادية في انتعاش اللغات وازدهارها من النظر إلى الخريطة الحالية لتوزيع اللغات في العالم. هذا التوزيع الذي يرى فيه المحللون انحرافاً شديداً. إذ السيطرة فيه لعدد صغير من اللغات الأكبر في العالم (أعلى عشرين لغة في العالم) كالصينية والإنجليزية والأردية والإسبانية، حيث لدى هذه اللغات ٥٠ مليون ناطق لكل منها، ويتحدث بها ٥٠٪ من سكان العالم، في حين أن العدد الأكبر من اللغات الصغيرة يتحدث بها من قبل مجتمعات لا تتجاوز الآلاف أو المئات، فالقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تجعل المتحدثين بها هم الغالبية. في حين يتم تهميش عدة آلاف من لغات الأقليات، ويقع متحدثوها تحت ضغط اللغات المهيمنة (Austin & Sallabank, 2015, p.1). ويؤكد خبراء اليونسكو في تقريرهم عن لغات العالم على هذا الخلل الموجود في توزيع اللغات، حيث تقع معظم لغات العالم في حوزة عدد قليل جداً من الناس إذ يتحدث٩٧٪ من «سكان العالم» ٤٪ فقط من «لغات العالم»، والعكس صحيح أي أن ٩٦٪ من «لغات العالم»

لا يتحدثها سوى ٣٪ فقط من «سكان العالم». وحتى اللغات التي يتحدث بها عدة آلاف لم يعد الأطفال يتداولونها (UNESCO, 2003, p.3).

التقنية والعولمة:

غني عن البيان أن نشير إلى ما تلعبه التقنية في العصر الحديث من زيادة انتشار لغة ما، وخاصة عبر البرامج المقدمة من خلال الشبكة العنكبوتية، كما كان للتقنية كذلك دورها في القرون السابقة بالنظر إلى ما قدمته تقنية الطباعة في أوروبا في القرن الخامس عشر من دعم للغات التي اختارتها المطابع داخل المجتمعات التي وجدت فيها. وليس هناك من ينكر دور العولمة في سيادة الإنجليزية. فلم تكن القوة الحربية والصناعية للولايات المتحدة هي التي أدت إلى ترعرع الإنجليزية فحسب، بل ما حملته ثقافة العولمة من مصطلحات حديثة للعالم عامة، ومن ثقافة ومفردات جديدة للشباب خاصة. ففي الوقت الذي تعافى فيه العالم من دمار الحرب كانت الثقافة الأمريكية تمارس مفعولاً كالسحر عبر أفلام هوليود، والجينز الأزرق، وموسيقى الروك، والمسلسلات، والكوكاكولا، وقبعات البيسبول...، إلى غير ذلك من الأذواق التي سكنت مخيلة الشباب في كل مكان في استعمار جديد أطلق عليه «استعمار الكوكاكولا»، فتلك الثقافة وحدها هي التي جعلت تعلم الإنجليزية شيئاً لا غنى عنه لدى الشباب ممن لديهم وعي بكل ما هو جديد في كل مكان. (تراسك ، ٢٠١٣م، ص٢١٠).

وهناك من الأسباب التي ربما لم تساعد كثيراً في انتشار اللغات، ولكنها عملت على الأقل على بقاء تلك اللغات واستمرارها زمناً طويلاً، ومن ذلك:

النزعة القومية:

تتمسك بعض الشعوب أحياناً بهذه اللغة دون تلك مدفوعة بعاطفة وطنية، أو بقصد إظهار استقلالها أو نفورها من دولة مجاورة. وعلى سبيل المثال لم تكن حركة إحياء اللغة الوطنية القديمة في أيرلندا إلا لبواعث سياسية هدفها

التخلص من لغة الإنجليز، أعدائهم التقليديين، ولم يكن مركز اللغة الفلمنكية والفرنسية في بلجيكا متوقفاً على الظروف الاقتصادية فحسب، بل مشفوعاً بأسباب سياسية، كما لم يكن اللاتيني ليرضى بتعلم إحدى اللغات المتبربرة، لذا قضت اللاتينية في إيطاليا نفسها على اللغات الأترسكية والأسكية والأمبرية. وفيما يمكن تسميته بـ «مقاومة لغة الفاتح» كانت إرادة الأغريق بألا يضحّوا بلغتهم أمام لغة فاتح يحتقرونه هي الدافع لرفضهم التركية لغة الفاتحين. (فندريس، ١٩٥٠م، ص ٣٥٠).

النزعة الدينية:

يبقى الباعث الديني دائماً دافعاً للشعوب للحفاظ على لغاتها واستمرارية بقائها. والشواهد في هذا كثيرة. ومن ذلك على سبيل المثال انتشار اللغة المشتركة في ألمانيا حيث قام بعيداً عن كل وحدة سياسية، فهذه اللغة تدين بنجاحها إلى أسباب دينية؛ فبحركة الإصلاح انتشرت ألمانية لوثر في المنطقة الألمانية السفلى بأسرها. وفي نهاية القرن السادس عشر كانت لا تستخدم في هذا المجال لغة مكتوبة أخرى سوى هذه اللغة، بينما كان الانتشار بطيئاً في أقاليم جنوب ألمانيا الكاثوليكية، وفي سويسرا البروتستانتيه، كما ساعد وجود كنيسة أرمينية مستقلة إلى حد كبير في حيوية اللغة الأرمينية.

ومع ما كان للعرب من قوة شوكة ورقي لغة واتساع حضارة لم يتم النصر على القبطية إلا بعد أمد طويل، حتى أن القبطية لا تزال تستخدم في كثير من الطقوس الدينية إلى الآن. وفي أثيوبيا، ورغم تغلب اللغة الأمهرية الفتية على اللغة الجعزية القديمة منذ عام ١٢٧٠م، إلا أن الجعزية بقيت لغة التدوين لرجال القلم والدين، ولغة للصلوات والكتابات الرسمية للدولة. (ولفنسون، ١٩٨٠م، ص٢٦٤؛ فندريس، ١٩٥٠م، ص ٣٣٣، ص٣٧٠؛ وافي، ١٩٤٥م، أ، ص ٢٣٣).

الانعزالية:

يلعب انعزال اللغة بعيداً عن العوامل التي تؤثر في بقائها واستمراريتها أحياناً دوراً في بقائها، وفي اتخاذها أنماطاً قد تختلف فيه عن نظائرها، فاللهجات العربية القديمة ما هي إلا نتاج لانعزال القبائل أولاً، وللتطور المستقل لكلام كل قبيلة ثانياً. وبعد مرور زمن طويل تتبلور تلك الصفة لتصبح مميزات قبيلة من القبائل.

ومن المثبت أن لهجتين تشعبتا عن الكنعانية هما الفينيقية والعبرية. وبفضل مستعمرات الفينيقيين انتشرت لغتهم في كثير من البلاد الواقعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وفي جزر كثيرة، غير أنه لم تتوطد لها أسباب القوة والبقاء إلا في مستعمرتهم الإفريقية الشهيرة في مدينة قرطاجة والبلاد المتاخمة. ولتمييز الفينقيية القديمة عن اللهجة القرطاجية اصطلح على تسميتها «باللهجة البونية». وقد عمرت البونية طويلاً رغم انعزالها عن مناطق اللغات السامية، وشدة الكفاح بينها وبين اللغات السائدة في شمال أفريقيا آنذاك، وهي اللهجات البربرية، واللغة اللاتينية التي كان لأهلها نفوذ استعماري هناك. ولعل اختلاف فصيلتها عن تلك اللغات أتاح لها طول البقاء وجعل سبل التغلب عليها عسيرة وعرة كما تنص على ذلك قوانين الصراع اللغوي. ظلت البونية حية حتى بعد سقوط قرطاجة في أيدي الرومان (١٤٦ ق. م)، بل بقيت حتى صرعتها العربية في القرن السابع الميلادي، بيد أنها قد تطورت في مراحلها الأخيرة عن أصلها القديم، لذا سميت بالبونية الحديثة (أنيس، ١٩٧٣م، ص٣٨؛ وافي، ١٩٤٥م،ب، ص ص ٣٥- ٣٦).

كيف تموت اللغات ؟

يرجع اللغويون أسباب موت اللغات إلى عدة عوامل نوجزها فيما يلي:

- أسباب لغوية تحكمها قوانين الصراع اللغوي، وما يحدث في البيئة اللغوية من تطورات.
- أسباب طبيعية.
- أسباب بشرية.

أولاً: أسباب لغوية:

اتساع اللغة بداية النهاية: يقول أولمان (١٩٦٢م، ص ١٥٦): اللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال، بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحايين، فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية، وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير فقط، هي التي تختلف، من فترة زمنية إلى أخرى، ومن قطاع إلى قطاع آخر من قطاعات اللغة، فلو قمنا بمقارنة كاملة بين فترتين متباعدتين، لتكشف لنا الأمر، عن اختلافات عميقة كثيرة، من شأنها أن تعوق فهم المرحلة السابقة، وإدراكها إدراكاً تاماً.

فاللغة متحركة عادة حتى في حالات ثباتها. ومتى ما انتشرت اللغة في مناطق واسعة من الأرض تحت تأثير عامل من العوامل، وتكلمت بها جماعات وطوائف مختلفة من الناس استحال عليها الاحتفاظ بوحدتها. وإذا ما تنافست لغتان أو أكثر قام بينهما في الأغلب نوع من التوازن ينتهي بتكوين لغة خليطا تتخذ كلغة مشتركة. واللغة المشتركة هي لغة فيها نوع من التوازن دائم التغيير بين الثبات والتطور. والمحافظة على هذا التوازن أمر عسير، فيتحتم أن تصاب اللغة العامة بإصابات شديدة وأن تضطر إلى التغيير إذا انتشرت في أقليم واسع الإرجاء تقوم بين سكانه حركات تنقل مستمرة، وتكون فيه الطبقات الاجتماعية في تداخل واختلاط لا ينقطعان، وإذا استسلمت اللغة للضربات وتغيرت حانت نهايتها (وافى، ٢٠٠٢م، ص ص ١١٥-١١٦؛ فندريس، ١٩٥٠م، ص ٣٣٩).

وعدم تغلب لغة على أخرى لا يحول دون تأثر كل منهما بالأخرى، فقد تأثرت اللاتينية بالإغريقية في أساليبها وآدابها واقتبست منها الكثير، كما تركت العربية آثاراً قوية في الإسبانية والبرتغالية، وبخاصة في مناطق الأندلس التي بقي فيها العرب طويلاً. والصراع بين العربية والفارسية ترك تأثيراً في كليهما، والصراع بين التركية ولغات الأمم التي كانت خاضعة للعثمانيين، وإن لم ينته إلى غلبة، إلا أنه ترك تأثيراً في التركية من العربية، ومن التركية في كثير من اللغات. والصراع بين الفرنسية وعربية الجزائر يكاد ينهي العربية من على ألسنة الجزائريين. (وافي،١٩٨٣م، ص ص ١٢٩-١٣٠).

واللغة المغلوبة تمر في طريق انقراضها بمراحل كثيرة يظهر في كل مرحلة منها مظهر من مظاهر الانحلال وضعف المقاومة. ففي المرحلة الأولى تقذفها اللغة الغالبة بطائفة كبيرة من مفرداتها، فتوهن بذلك متنها الأصلي، ولكن اللغة المغلوبة تظل محتفظة بقواعدها ومخارج حروفها، فيؤلف أهلها عباراتهم وفقاً لقواعدهم، وينطقون بألفاظهم الأصلية، ويستبدلون في الكلمات الدخيلة بالحروف التي لها نظير لديهم حروفاً قريبة من لغتهم. وفي المرحلة الثانية تتسرب إلى اللغة المغلوبة أصوات اللغة الغالبة ومخارج حروفها وأساليبها في نطق الكلمات، فيحذو أهل اللغة المغلوبة حذو ذلك، فيزداد بذلك انحلال اللغة، ولكنها تظل مستبسلة في الدفاع عن قواعدها الصرفية والتنظيمية. وفي المرحلة الثالثة تضعف المقاومة شيئاً فشيئاً حتى تأتي قواعد اللغة الغالبة على قواعد اللغة المغلوبة فتكون النهاية. (وافي، ١٩٤٥م، أ، ص ٢٣٦).

تغيرات في البيئة اللغوية:

ويحدث أن تجري تغييرات في البيئة اللغوية ذاتها، فتكون هذه التغيرات أول مظاهر موت اللغة ونهايتها، ومن ذلك أن يغادر المتحدثون الأصليون باللغة مجتمعاتهم التي ترعرعت فيها اللغة ونشأت ويتزوجون من مجموعات لغوية

أخرى، فيكون ذلك بداية النهاية للغة، وتكون نهايتها الحتمية بموت جميع المتحدثين الأصليين باللغة.

فعلى سبيل المثال في المؤتمر الثاني عن اللغات المهددة بالانقراض، والذي عقد في مدينة أيدنبرج عام ١٩٩٨م جاء على لسان اللغوي أولى ستيج أندرسون أنه قد ذهب لإجراء مقابلة مع توفيق إيسنش آخر المتحدثين بلغة الأوبيخ لغة غرب القوقاز، ليعلم أنه قبل ساعتين من وصوله فقط، وفي فجر يوم الثامن من أكتوبر عام ١٩٩٢م ماتت لغة الأوبيخ بموت آخر متحدثيها، كما رحلت لغة الإياك بألاسكا بموت ماري سميث جونز آخر متحدثيها في يوم ٢١ يونيو ٢٠٠٨م، فعلى مدى الثلاثة أجيال الماضية انقرضت ٢٠٠ لغة من لغات العالم وفقاً للطبعة الحديثة من أطلس اليونسكو «لغات العالم في خطر».
The UNESCO ; 2-Guilherme،. 2013،p. 65 ; Crystal, 2000, pp.1)
(Courier, 2009, p.3

ثانيا: أسباب طبيعية:

الأسباب الطبيعية المدمرة كثيرة ومتعددة. وهي كارثة ضد البشرية، تأتي عليها فتسحقها، وتهلك من بين ما تهلك ثروات كبرى من لغات عالمية تذهب بذهاب متحدثيها. وتعتبر الكوارث الطبيعية الكبرى عاملاً هاماً من عوامل تهديد لغات العالم أو انحسارها، فقد أدى إعصار تسونامي الرهيب عام ٢٠٠٤م إلى إبادة قبائل كاملة في إندونيسيا وتايلاند والهند وسيريلانكا كانت تتخذ من سواحل البحر أماكن لتجمعاتها. وبزوال هذه القبائل زالت لغاتهم المحلية معهم. وما حدث لشعوب الكاريبي من كوارث خلال عقد من السنين بعد زمن الرحالة الإيطالي كريستوفر كولومبس (١٤٥١-١٥٠١م) يسير في نفس الاتجاه. ناهيك عن أفعال الزلازل في التراث العالمي من لغات بعض الشعوب المنكوبة، ومن أبرزها زلزال مدينة كانتو اليابانية ١٩٢٣م، وزلزال تشيلي ١٩٦٠م، وزلزال مانغشان الصينية ١٩٧٦م، وزلزال مكسيكوسيتي

١٩٨٥م، وزلزال أرمينيا الرهيب عام ١٩٨٨م، وزلزال مدينة غيلان الإيرانية ١٩٩٠م، وزلزال الهند ١٩٩٣م، و الذي حدث في جزيرة سالخين الروسية ١٩٩٥م، وزلزال مدينة كوجي اليابانية عام ١٩٩٥م، والزلازل التي لحقت بمالاوي وبابوا غينيا الجديدة، إلى غير ذلك من الزلازل، هذا علاوة على ما تحدثه الأوبئة المنتشرة في العالم. وقد تكون الأسباب أحياناً مؤامرة ما بين الطبيعية والبشر كتآكل التربة الذي يجبر السكان على تغيير أماكنهم طلباً للرزق، أو استيلاء مجموعة اقتصادية أقوى على التربة مما يؤدي إلى تفريق هذه الجماعات وحل لغاتها. (مكلف، ٢٠١٣م، ص١؛ شحادة، ٢٠١٤م، ص١٠٩؛ Moseley, 2007, p.xii).

ثالثا: أسباب بشرية:

لا جدال في دور البشر المباشر أو غير المباشر في قتل اللغات واندثارها من على مسرح التاريخ ومن ذلك:

- الحروب التي أدت إلى انحسار قوميات وأعراق كحروب البلقان في بدايات القرن العشرين، والحربان العالميتان.
- الإبادة الجماعية لفئات معينة مما يؤدي إلى زوال طوائف وفئات صغيرة مستضعفة مثلما حدث في تسمانيا مع السكان الأصليين في البرازيل، ومثلما حدث مع قبائل الهنود الحمر من قبل المستوطنين الغربيين لأمريكا الشمالية وأدى إلى ضياع واندثار العديد من لغات تلك القبائل البدائية، فقد كان لدى قبائل الهنود الحمر في بدايات القرن السادس عشر حوالي ٥٠٠-٦٠٠ لغة حية ومتداولة، ولم يبق منها حتى سبعينات القرن الماضي سوى ١٨ عائلة لغوية بما لا يتجاوز ٢٠٠ لغة.

- القمع العلني الذي يحدث غالباً باسم الوحدة الوطنية، ويدخل في ذلك إعادة التوطين القسري مثلما حدث للأكراد، وماحدث في ويلز، ومع سكان أمريكا الأصليين.
- الهيمنة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية مثلما حدث في عينو، أو في جزيرة مان، أو في صربيا، أو في جهات أخرى.
- الهجرات غير المبرمجة بفعل ظروف قاهرة لجماعات مما يؤدي إلى الاختلاط بأمم وشعوب غريبة، فيصبح لزاماً عليها اتخاذ لغة الأكثرية لغة لهم، في الوقت الذي تنحسر فيه وتتلاشى اللغة الأصلية التي قد تنتهي عند الجيل الثالث او الرابع على أقصى تقدير. (مكلف، ٢٠١٣م،ص. ١؛ Austin, & Sallabank،2015،p.5).

وفي أحوال عدة تتداخل كل تلك الأسباب مجتمعة بعضها مع بعض، ويصعب وضع حدود فاصلة بينها. ومن ذلك على سبيل المثال الأمراض التي حلت بالأمريكتين وأستراليا جنباً إلى جنب مع قمع الثقافة الأصلية للمستوطنين الذي أعقب الاستعمار، كما توفى الكثير من المتحدثين الأصليين باللغة الأيرلندية أو هاجروا نتيجة لتقاعس الحكومة الاستعمارية في القرن ١٩ عن الحد من مجاعة انتشار آفة البطاطس. (Austin, & Sallabank, 2015, p.6). ويوجز بيان خبراء اليونسكو عن أسباب موت اللغات هذه الأسباب في عاملين اثنين:

أسباب خارجية: ومنها: الاستعمار، والقهر الاقتصادي أو الديني أو الثقافي أو التعليمي.

أسباب داخلية ومنها:

- الموقف السلبي من المجتمع تجاه لغته الخاصة.

- الضغوط الداخلية والتي غالباً ما تكون ناتجة عن ضغوط خارجية، وكلاهما يؤدي إلى توقف توارث الأجيال لتراثهم اللغوي والثقافي.
- وصول السكان الأصليين إلى درجة من القناعة يرون فيها أن لغتهم لا تستحق الاحتفاظ بها، وذلك ربطاً بين ثقافتهم وواقعهم الاجتماعي المزري، لذا يتخلون عن لغاتهم وثقافتهم أملاً في التغلب على التمييز الموجه ضدهم في المجتمع،، وفي تأمين لقمة العيش، ودعم حراكهم الاجتماعي، واستيعاباً لما يحدث في السوق العالمية (UNESCO, 2003, p.3).

ولا شك في أن البيان الذي يورده خبراء اليونسكو هو بيان جامع، لكنه يحتاج إلى طرح المزيد من المناقشات والتساؤلات التي كانت محوراً لحديث اللغويين والمهتمين بالأمر. ومن هنا يبرز السؤال الذي يطرح نفسه: من هو الجاني الحقيقي في قضية مقتل اللغات واندثارها. أهو المستعمر؟ أم السكان الأصليون ؟ أم هناك أسباب أخرى؟

دور الاستعمار والسكان الأصليين في موت اللغات :

تتباين الآراء في مسألة من هو المتسبب في موت اللغات واندثارها. ولليونسكو رأي في هذا الاتجاه يأتي على لسان كريستوفر موصلي عالم اللغة الأسترالي ورئيس تحرير أطلس اللغات المهددة بالانقراض بقوله: «سيكون من السذاجة وتبسيط الأمور أن نقول إن اللغات الاستعمارية السابقة كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية هي اللغات القاتلة، وإن اللغات الصغيرة هي الضحايا. فالأمر ليس من هذا القبيل. فهو خاضع لتوازن قوى سيساهم الأطلس في مساعدة الناس العاديين على فهمه». (The UNESCO Courier, 2005, p.3).

بيد أن هناك من الباحثين من يلقي باللائمة على السياسة الاستعمارية، ويرجع موت لغات الشعوب الصغيرة المستضعفة إلى ما أسمته بعض الكتابات بـ «أيديولوجية الاحتقار»، مشيرةً إلى عجز السكان الأصليين، حيث لم يترك لهم المستعمر أية خيارات سوى تهميش اعتزازهم بلغة أجدادهم، وإجبارهم على التحول عنها، وأن معظم الدراسات لم تذكر إلا القليل عن الاضرار التي لحقت بهم وكيفية تضررهم اجتماعياً واقتصادياً، وعن أساليب المستعمر التي أثرت في أنماط حياة السكان الأصليين أكثر من الاهتمام باستقرار المستعمرات: (Mufwene, 2001, pp.1 - 2).

التمييز السياسي :

ويرى آخرون أن عملية موت اللغة فعلياً تبدأ بعملية التمييز السياسي والاجتماعي ضد اللغة، أو ضد المتحدثين بها. وأن هذا قد يأخذ شكل سياسات رسمية من قبل الدولة بغرض قمع التعبير، أو مجرد إهمال غير مغرض. ومن ذلك ما يرويه السكان الأصليون أنفسهم، حيث يحكي «كونستنتين موخاييف» آخر المتحدثين بلغة « التوفا » إحدى لغات سيبيريا كيف عوقب وهو في المدرسة لأنه تحدث بلغته الأصلية بدلاً من الروسية. ويحكي آخر من المتحدثين الأصليين بلغة الأُس في وسط سيبريا كيف أنه أجبر على الشعور بالخزي حين كان طفلاً في الصف الأول من كونه مختلفاً ومتحدثاً بلغته «لغة الأُس». وإن هذا الخزي جعله يقرر ألا يورث لغته لأبنائه الأربعة. في حين صرحت مارتا كونجاريف إحدى أفراد قبيلة التوفا الصغيرة كيف أن السياسات الحكومية القمعية قد محت لغتها ظلماً، ولهذا السبب لا يعرف الشباب لغتهم الآن. (هاريسون، ٢٠١١م، ص ٨، ص ٢٧).

ويدخل في إطار التمييز السياسي والاجتماعي ضد اللغة مايحدث لمتحدثيها الأصليين من سياسات تمييز وقمع تقتل اللغة بطريق غير مباشر

كإعادة توطينهم قسراً في أماكن غير أماكنهم مثلما حدث لقبائل هندية في أوكلاهوما. وعلى نفس المنوال لم يتبق في البرازيل سوى ١٩٠ لغة من حوالي ١٣٠٠ لغة بعد وصول البرتغاليين إليها عام ١٥٠٠م كنتيجة لسياسات الإبادة والإدماج القسري.

(هاريسون، ٢٠١١م، ص. ٤؛ Guilherme, 2013, p.65).

الهيمنة الثقافية: والمؤيدون لإدانة المستعمر ودوره في اندثار اللغات يبرزون دور الهيمنة الثقافية المقصودة على السكان الأصليين في المستعمرات بقولهم إن اللغة دائماً كانت سلاحاً قوياً مسلطاً لإخضاع الشعوب، وإن الإمبراطوريات جاءت بالسيف وذهبت، لكن بقاءهم الحقيقي وتأثيره الدائم على أجيال عديدة، بقي وبعد فترات طويلة من اختفاء كل مظاهر الحكم والإدارة، في قوة اللغة. حيث تركت الإمبراطوريات الاستعمارية في كل مركز من مراكزها تقليدً بتعلم كتاب، أو الالمام بالقراءة والكتابة، بما يضمن سيطرة لغاتهم على المستعمرات جيلاً بعد جيل، وبما يضمن تمكنهم من قهر اللهجات المختلفة، علاوة على القدرة على التحكم في مقدرات التعليم بما لا يدع الأمر عرضة لتغيرات الظروف. (Moseley, 2007, p.viii).

لقد كانت هناك أسطورة شائعة في أوروبا تسمى أسطورة التدريجية وفحواها أنه ينبغي على كل ثقافة إنسانية أن تمر بسلسلة حتمية من المراحل، وينبغي أن تعكس اللغة المستخدمة المرحلة التي تمر بها تلك الثقافة. وكان الادعاء بأن كل ثقافة وكل لغة تسعى نحو تحقيق الكمال. وهذا الكمال الذي يرونه متحقق في الثقافات واللغات الأوروبية الموجودة آنذاك. وعلى هذا فكل من يختلف عن الأوروبيين كان يعتبر بحكم الواقع- أقل شأنا منهم- وعليه أن يقطع شوطاً ليصل إليهم، فالتدريجية إذن لم تكن سوى صورة من صور العنصرية. (تراسك، ٢٠١٣م، ص٤٤).

السكان الأصليون والتنازل عن التراث :

لم تقف الاتهامات بقتل اللغات وإبادة تراث الشعوب عند حد اتهام المستعمر فقط، بل طالت الاتهامات السكان الأصليين أنفسهم، ورأت أن انتحاراً قد حدث من قبلهم تخلوا فيه طواعية عن لغاتهم وتراث أجدادهم، أو فرضته عليهم العوامل الطبيعية الديموغرافية في المجتمعات التي عاشوا فيها. فقد رأى البعض أن عملية تعرض اللغات المهددة بالانقراض في المستعمرات الاستيطانية لا يمكن أن تكون مفهومة على نحو كاف دون النظر في: إلى أي مدى كان المتحدثون الأصليون باللغات المتضررة منغمسين في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجت هذه النتائج السلبية، حيث أن اللغات (لغة السكان الأصليين ولغة المستعمر) لم تكن متحاربة، فالناطقون باللغة المتضررة قد تكيفوا مع البيئات الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والمتغيرة، مع ملاحظة الفرق الملحوظ في أنهم قد استجابوا للتغيرات المفروضة عليهم من الخارج.
(Mufwene, 2004, B, p. 26)

ومن اللغويين من يرى أن تلك المجتمعات الصغيرة اختارت (غالباً دون وعي) التحول إلى اللغة السائدة، لغة الأغلبية، لاعتقادهم أن ذلك سيساعدهم في رفع وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، ويرون أن الأمر شبيه بما فعله الأوروبيون حين قدموا تراثهم تحت ضغط النظام الاجتماعي والاقتصادي الوطني المهيمن، والذي يعمل بنظام لغوي واحد فقط، واشتركوا في نفس أيديولوجية اللغة الواحدة مع نظرائهم في أوروبا، ويضربون مثلاً بأصحاب الإحدى عشرة لغة الموجودة في أمريكا الشمالية، والذين لا يتحدثون الإنجليزية كعامية، كانوا قد تركوا تراثهم اللغوي بالتدريج، واستوعبوا النظام الأنجلوسكسوني السائد، كي يشعروا بأنهم أكثر تكاملاً أو أقل تمييزاً.
(Mufwene, 2004, B, p. 25; Gibbs, 2002, p.80)

بل ويذهب البعض إلى القول بأن الأمر الواجب إبرازه هو أن اللغة الإنجليزية واللغات الأوروبية الاستعمارية الأخرى (وخاصة الفرنسية والإسبانية) لم يكن السبب في انتشارها يرجع في المقام الأول للسكان الأوربيين وحدهم، بل يرجع للسكان الأصليين أنفسهم الذين أيدوا حالة الهيمنة للمستعمرين الأوربيين، والتي ستضفيها على لغاتهم عبر ارتباطهم بالسلطة السياسية، ولما سيحل بهم من تنمية اقتصادية، وخاصة بعد أن روَّج المستعمرون للغاتهم باسم الديموقراطية في نظمهم التعليمية، والمساواة في الحقوق بين المواطنين في اللغة السائدة (Mufwene, 2004, B, p.26).

ويضيف بعض المحللين سبباً أساسياً في تنازل السكان الأصليين عند تراثهم وهو السبب الاقتصادي، ويرون أنه عامل مهم أدى إلى موت اللغات، ولكنه ليس الأوحد، فالتحضر هو قاتل اللغات وخاصة إن جرت تغيرات اقتصادية سريعة على جيل أو جيلين من السكان الأصليين، واجتذب الفقراء من المناطق الريفية إلى المراكز الحضارية بحثاً عن العمل، وخاصة في دول ما بعد الاستعمار حين يضطر العائل للانتقال للمدينة لكسب لقمة العيش في بيئة جديدة لا يستطيع فيها الحفاظ على لغته المحلية. (Moseley. 2007،p.ix).

ومن المحللين من يرى أن الأمية قد لعبت دوراً في ضياع لغات الأقليات، حيث أشاروا الى أن عدم معرفة السكان الأصليين بالقراءة والكتابة كان عاملاً مساعداً يقف في صف اللغة السائدة ضد منافسيها، ولهذا ركزت بعض الجهود التي تحاول الحفاظ على اللغات المحتضرة على تطوير نظام الكتابة ومحو الأمية. غير أن هناك من يشكك في هذا الرأي بقوله إن فكرة تعرض لغات الأقلية للخطر بسبب الأمية غير صحيحة بدليل أن اللغات الميتة الأكثر شهرة كالحثية والسنسكريتيه والإغريقية واللاتينية والغيلية هي لغات أمدت العالم بتراث أدبي، بما يعني ضمناً أن نظم الكتابة وتعلم القراءة والكتابة لدى الناطقين باللغات الميتة لم يمنع وفاتها، كما فقدت عدة لغات

أوربية مكتوبة المنافسة مع لغات أوربية أخرى لأسباب اقتصادية أو سياسية. (Mufwene, 2001, p.4).

وتقف بعض الآراء محايدة في قضية من المتسبب في موت لغات الأقليات بأخذها الرأيين معاً، حيث ترى أن الموت الكبير للغة إنما هو نتاج الاستعمار، ذلك المشروع الكبير الرامي إلى حكم الشعوب غير الأوروبية وتحويل عقيدتها والتحكم بها عبر محاصرة الشعوب المستكينة سياسياً، بما يتخذونه من سياسات تعليمية تتجاهل اللغات المحلية أو تستبعدها عبر عدم الاعتراف بها، أو بتمثيلها السياسي، واعتبارهم استخدام لغات الأقليات في الحياة العامة فيه نوع من الخطر الشديد. هذا علاوة على السيطرة الثقافية من قبل مجتمع الأغلبية على مجتمع الأقليات، كأن يُسيطر على التعليم والأدب من قبل لغة الأغلبية أو لغة الدولة فقط إلى الدرجة التي تقبع فيها لغات الأقليات في زاوية النسيان لتصبح فولكلوراً شعبياً. وحين تسود اللغة الكبرى وتصبح هي لغة التخاطب ولغة الدراسة والكتاب والصحيفة والتلفاز والإنترنت تصبح اللغات المحلية معها هامشية ثانوية. وهذا الوضع له تأثيره السلبي على اللغات المحلية وعلى التقاليد والثقافات، لأنه من خلال تفاعل هذه اللغات مع الثقافة الغربية المهيمنة يشعر أصحابها بأنهم أقل قيمة، ويسعون إلى التناسب مع العولمة من خلال تعلم اللغات المهيمنة وتثقيف أنفسهم بالقيم والأفكار الغربية. وعلى هذا يرون أن هذا الاستعمار الثقافي هو الذي قتل اللغات والثقافة في انحاء العالم. (مكلف، ٢٠١٣م، ص؛Austin,& Sallabank, 2015, p.6; Guilherme, 2013, p.65)

غير أن هذه الآراء ترى أنه سيكون من تبسيط الأمور أن نلقي اللوم في استنزاف لغات الأقليات على أقدام القوى الاستعمارية فقط. حتى في داخل بعض القوى الاستعمارية ذاتها كبريطانيا وفرنسا وإسبانيا لديهم حالات تعدد لغوي. كما أن بعض اللغات المحلية لهذه الدول كلغة الكورنيش والمانكس

في بريطانيا على سبيل المثال تلقى في أواخر القرن العشرين محاولات تعكس اتجاه استنزافها بإعادة اللغة الأولى للسكان الأصليين. ويرون أن موت اللغة أيضاً هو نتاج عوامل طبيعية ديموغرافية. ففي الوقت الذي ينكمش فيه العالم، وتتزايد فيه هجرات الناس إلى المدن بإرادتهم الحرة طلباً لتحسين المعيشة، وفي ظل ظروف التكدس السكاني مثل تلك التي نراها في بانكوك ومكسيكو سيتي ونيويورك، تصبح المجانسة العالمية أمراً لا مفر منه.

(هاريسون ٢٠١١، ص ٢٨؛ Moseley, 2007, pp.viii–ix)

من اللغة المشتركة إلى التحول اللغوي: التدرج في الانهيار

وانهيار اللغة أو اتجاهها نحو الانقراض لا يحدث بين عشية أو ضحاها، بل يأتي وفق تدرج قد يستمر لسنوات طوال. واللغة في ذلك شأنها شأن كل الظواهر الاجتماعية الأخرى هي عرضة للتغير والتطور المطرد في مختلف عناصرها. فعتد احتكاك اللغات ينشأ عند تبادل التأثير الذي تخضع له هذه اللغات المحتكة تبادل سلبي، لأن حاجة الأفراد إلى إيجاد وسيلة عاجلة للتفاهم تدفعهم إلى القيام بتضحية مشتركة، وذلك بأن يبعد كل فريق من لغته ما هو خاص بها وحدها، ولا يبقى إلا السمات العامة التي تشاركها فيها اللغات المجاورة. ويحدث نوع من التوازن ينتهي بتكوين لغة مختلطة تتخذ لغة مشتركة، ومن ثم تطرد واحدة منهم الأخرى من الاستعمال العام، وتدفعها إلى زاوية من الحميمية. عندئذ يتقيد استخدامها، وهذا هو جرس الانذار الأول لسقوط اللغة. (فندريس، ١٩٥٠م، ص ص٣٦٣-٣٦٤ ؛ Lehmann, C.1990, p.5).

الثنائية اللغوية :

وقد ينشأ في المجتمع اللغوي بعد الاحتكاك ما يعرف بالثنائية اللغوية المتوازنة، بأن يتعامل الأفراد بلغتين بأية درجة من درجات المعرفة. واللغتان عادة هما اللغة الأم، واللغة السائدة أو المهيمنة في المجتمع. ويرى البعض أن أكثر حالات الموت اللغوي شيوعاً هي عندما يصبح شعب ما ثنائي اللغة ويفضل استعمال لغة الحاكم متأثراً بثقافته، ثم يهمل بالتدريج لغة أمته. وحالات الثنائية اللغوية متواجدة في بعض العواصم الإفريقية حين يتم التعامل اليومي بلغتين أو أكثر، كأن يكون مثلا بلغة الهوسا والإنجليزية في نيجيريا، وبلغة الولف والفرنسية في السنغال. وفي بعض المجتمعات تكون هناك لغة للتعامل اليومي داخل الجماعة ولغة أخرى للتعامل اليومي خارج الجماعة كما هو الحال في أكثر الأقليات اللغوية في العالم. فأبناء واحة سيوة في مصر يتعاملون مع بعضهم البعض باللغة السيوية البربرية، ويتعاملون مع الآخرين بالعربية، وكذلك يتعامل النوبيون في جنوب مصر وشمال السودان، والمهرة في إحدى محافظات اليمن الجنوبية. (الخولي، ١٩٩٠م، ص ص ١٥٢ – ١٥٣؛ حجازي، ١٩٧٨، ص ١٥ ؛ شحادة، ٢٠١٤م، ص. ١٠٤).

اللغات المصطنعة :

ويلجأ المجتمع اللغوي أحياناً إلى اختراع لغة مصطنعة تيسر الحوار بين البشر تسمى « اللغة الهجين « وهي لغة لها قواعد بسيطة، أو ليس لها قواعد على الاطلاق أحياناً، كلغة رشنورسك russenorsk التي كانت تستخدم في القون ١٩ بين الصيادين النرويجيين والتجار الروس. ولم تعد مستخدمة الآن. وكلغة توك بيسين tok pisin في بابوا غينيا الجديدة، حيث يوجد في هذا الاقليم ٥٠٠ لغة أصلية. وبسبب هذا التباين توصل المواطنون إلى ابتكار هذه اللغة التي هي هجين من الإنجليزية ولغات أخرى يستخدمها كافة المتعلمين شفاهة في

كل أنحاء البلاد وفي كل السياقات الرسمية. وحين تشيع هذه اللغة الهجين في مجتمع ما من المرجح أن يكتسب الأطفال تلك اللغة على أنها لغة أم. وفي حدود جيل واحد يمكن للأطفال أن يبتكروا نمطاً جديداً وقواعد إضافية لهذه اللغة. ومن هنا ينشأ ما يسمى «باللغة المولدة» ومنها على سبيل المثال لغة «سرانان» التي يتحدث بها ثلث سكان سورينام على الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية. ومعظم هذه اللغات المختلطة تموت كذلك لأنها كما يصفها فندريس (١٩٥٠م، ص ٣٦٥) «لغات تجردت من خصائصها الصرفية فأصبحت في حالة تشبه حالة الغبار، فهي رمال ذهبت عنها المادة الجيرية، وأحجار لاملاط بينها». (تراسك، ٢٠١٣، ص٣٣٢، ص ٣٣٦).

التحول اللغوي :

وحين تذوب لغات الاقليات في اللغة المشتركة تبدأ حالة «التحول اللغوي» أي تحول هذه الأقليات من استعمال لغاتهم وثقافاتهم إلى استعمال لغات جديدة هي السائدة والمهيمنة إما طواعية أو اضطراراً. ففي الستين سنة الماضية. منذ حوالي نهايات الحرب العالمية الثانية بدأ التناقص المستمر في لغات الأقليات، وخاصة في أستراليا وسيبريا وآسيا والأميركتين. ولا يزال الاحتضار مستمراً كما يحدث للغة تتار القرم المسلمين، وفي لغة جايلي في جزيرة كيب برتون بكندا، حيث يقدر عدد الناطقين بها الآن كلغة أم بحوالي خمسمائة من المسنين، وفي حين كان عددهم في مستهل القرن العشرين يتراوح بين خمسين ألفاً وخمسمائة وسبعين ألفاً. ومن بين لغات ألاسكا العشرين لم تتبق سوى اثنتين يتعلمهما الأطفال. وفي ولاية مونتانا الأمريكية لغة باسم «جروس فينتري» وعدد متحدثيها عشرة من المسنين فقط. ولغة مينو موني في ولاية ويسكونسين يتحدثها خمسة وثلاثون شخصاً. (شحادة،٢٠١٤ ،ص.١٠٧ ؛ (Austin & sallabank, 2015, p.1

يتقدم السن بالمتحدثين باللغة فيقضون نحبهم، ولا يظهر في الأفق متحدثون جدد. وتظل اللغة في حالة تدهور، ليصبح استخدامها محدوداً: في المنزل أو بين الكبار أو في المناسبات الاحتفالية فحسب. وحين يصمت الكبار ويصبحون مهمشين ويعيشون في الظل، حينها تبدأ اللغة في الزوال، مما يعني تحول الشباب الأصغر إلى استخدام اللغة السائدة في المجتمع (القومية أو العالمية) ومن هنا يبدأ «التحول اللغوي» بسرعة على جيل أو جيلين، أو قد يحدث تدريجياً وبشكل مستمر على أجيال محدودة. (هاريسون، ٢٠١١م،ص٩؛ .(Austin &sallbank, 2015, p.1

«والتحول اللغوي» يحدث عادة في لحظات عدم الاستقرار اللغوي، أو التعدد اللغوي حين يضطر المتحدثون إلى استخدام لغة أو أكثر، ولكن واحدة منهم أكثر سيطرة وتستخدم على نطاق واسع، مما يجعلها تأخذ أكثر الأدوار التي كانت تقوم بها اللغة المهددة بالانقراض.

«والتحول اللغوي الاضطراري» يحدث بفعل الإكراه أو الضغط الاجتماعي:

- يحدث حين تبدأ الأقليات في التكتم على اللغة، والعمل على تغييبها إدارياً، بل واتخاذ لغة ثانية خشية الكشف عن الهوية، ومن ثم التعرض للاضطهاد أو الملاحقة أو التصفية الدينية على يد أغلبية سائدة تفرض ما تريده بالقوة.
- يحدث حين ترتبط لغة الأقليات بالفقر والأمية والعمل الشاق في حين تتصف فيه اللغة السائدة بالتقدم والرقي والهروب من الفقر.
- يحدث حين تنمو لدى الأطفال الصغار من أبناء المتحدثين بلغات الأقليات حساسية شديدة تجاه المكانة غير اللائقة للغة الكبار، فيختار هؤلاء الأطفال التحدث باللغة الأكثر سيطرة.

- يحدث حين يطلب اللغويون الزائرون من المتحدثين باللغات الأصلية التحدث إليهم أملاً في توثيق اللغة فيجدونهم يثغثون بحثاً عن الكلمات.
- يحدث حين ينتاب المتحدثين الأصليين باللغة مشاعر الحزن والأسى، ولا يُظْهِر جُلهُم هذه المشاعر. بعضهم يستسلم للأقدار، بينما ينظر آخرون «للتحول اللغوي» على أنه نوع من التقدم، وهم لا يريدون لأطفالهم أن يتحدثوا بلغة غامضة، وأقل شأناً من الناحية السياسية. (هاريسون ٢٠١١م، ص٩ ؛ مكلف، ٢٠١٣، ص١؛ Austin، & Sallabank, 2015. p. 1).

دور المؤسسات في الحفاظ على اللغات المحتضرة والنائمة :

لم يعد لأصحاب القضية العاجزين عن استرداد حقوقهم دور، وأصبح الواجب في ذلك منوط بالمؤسسات الدولية والمعنيين بالأمر، ومن ثم بدأت الدعوات لوضع سياسات تخطيطية مناسبة للحفاظ على لغات العالم، فموت اللغات كما يراه مدير عام اليونسكو كوكشيرو ماتسورا سيؤدي إلى اختفاء العديد من أشكال التراث الثقافي الثمين .

من هنا طالب الخبراء بضرورة وضع أدوار حديثة ذات مغزى لمنع فقدان لغات الأقليات، وحماية التعددية اللغوية، وضرورة وجود دور دولي ذي مغزى في هذا السياق من قبل كل المجتمعات المحلية والحكومات الدولية لإقرار هذه الأدوار، كاستخدام هذه اللغات في كل متطلبات الحياة اليومية من تجارة وتعليم وكتاب وفنون ووسائل إعلام. (UNESCO, 2003, p.4; The UNESCO courier, 2009 ,p.3).

وفي رأي خبراء اليونسكو أن التعدد اللغوي أمر ضروري للتراث الإنساني، فكل لغة تجسد الحكمة الثقافية الفريدة لشعبها، لذا فخسارة أي لغة هي خسارة للإنسانية جمعاء، ورغم وجود ما يقرب من ٦٠٠٠ لغة حية وباقية إلا أن العديد منها يقع تحت التهديد ومن ثم فالحاجة ملحة لتوثيق اللغات، ولمبادرات سياسية جديدة، ولمواد جديدة تعزز حيوية اللغات، ولجهود تعاونية من قبل المجتمعات اللغوية واللغويين المتخصصين، وإلى دعم مجتمعي عام لمواجهه هذا التهديد (UNESCO, 2003, p.3).

وعلى هذا بدأ الاتحاد الأوروبي في النظر بعين الاعتبار في أمر اللغات المهددة بالانقراض في أوروبا، بالنظر فيما ورد في أطلس لغات العالم الذي وضعه اليونسكو وجاء فيه أن ٣٠٪ من لغات العالم هي لغات أوروبية، منها ١٢٨ لغة من لغات الاتحاد الأوروبي في خطر، ومن ثم جاء الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية ولغات الأقليات، والذي تم اقراره في عام ١٩٩٢م تحت إشراف الاتحاد الأوروبي ينص على مستويين من الحماية:

- أنه يتعين على جميع الموقعين بتوفير مستوى أدنى من الحماية بتصنيف اللغات.
- يتعين على الموقعين الإعلان بصورة واضحة عن أن اللغات المصنفة ستحظى بأعلى مستوى من الحماية والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات، وأن توافق الدول على ما لا يقل عن ٣٥ اجراءً. والميثاق يتعامل بشكل خاص مع اللغات المصنفة تحت بند «لغات تلقى أدنى مستوى من الحماية».(Jones، 2013, p.4).

كما بدأ الاتحاد الأوروبي في وضع تصنيفات للغات السكان الأصليين في أوروبا. والمصطلح المستخدم في ميثاق الاتحاد الأوروبي عن لغات الأقليات هو مصطلح لغات إقليمية، وتم تصنيفه إلى أربع فئات:

- لغات أصلية: وهي لغات لسكان أصليين، ولكنها ليست لغات رسمية.
- لغات أصلية عبر الحدود: وهي لغات لسكان أصليين، وموجودة في أكثر من دولة، وليست لغات رسمية.
- لغات عبر الحدود: وهي اللغات الموجودة كلغة رسمية في دولة، وكلغة أقليات في دولة أخرى.
- لغات غير إقليمية: كاللغة الروماني (UNESCO, 2013, p.4).

وبدأ اللغويون في بذل قصارى جهدهم لمعرفة المزيد عن اللغات التي هي في خطر الانقراض، حتى وإن كانت ستختفي بالفعل، فالهدف هو توثيق هذه اللغات عبر أشرطة فيديو، وأشرطة صوتية وسجلات مكتوبة لاستخدامات اللغة في الأوساط الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، إلى جانب الترجمات وتحليل المفردات وقواعد اللغة، وكتابة المعاجم، وكذلك مد يد التعاون مع المجتمعات الراغبة حول العالم في الحفاظ على تراثها عبر تقديم مساعدات تقنية وعلمية، إلى جانب استخدام خبراتهم في التدريس من خلال تطبيق ما تعلموه عن اللغات المهددة بالاندثار لمساعدة المجتمعات في الحفاظ على لغاتها. (Woodbury, 2006, pp.2 - 3).

والرأي لدى الخبراء أن الحفاظ على التعددية اللغوية هو واحد من المهام الحقيقية لعلم اللغويات بتوثيق ووصف لغات العالم، وهو أمر يتوقعه العامة من اللغوين، وخاصة في إطار اللغات المهددة بالانقراض. فهذا العمل إلى جانب تقديمه لخدمة جليلة للأفراد الباقين على قيد الحياة من مجتمعات اللغات المنقرضة الراغبين في معرفة المزيد عن جذورهم، فهو يوفر الأساس التجريبي لعلم اللغة العام. (Lehmann, 1990, p.2).

ولم يعد خلاف العلماء حول معرفة العدد الفعلي للغات العالم، فهي حقيقة لا يزال حولها شكوك، ولا حول الخلاف الأبدي عن عدد اللغات واللهجات بل

حول وجود لغات لم يكن قد تم اكتشافها بعد حتى نهايات القرن العشرين، ولم يتم تحديدها وتصنيفها، ولأن المعلومات الواردة عنها سطحية، وغالباً ما يساء تصنيفها، وحيث أن بعض اللغات المنقرضة يمكن القول بأن آخر المتحدثين بها قد توفى قبل ظهور أجهزة التسجيل المحمولة، أو حتى أقراص الفونوغراف، وبالتالي لا توجد أية وثائق هامة عن واقع هذه اللغات سوى تلك الموجودة في مذكرات اللغويين، وعلماء الأنثروبولوجيا، والمبشرين، وأحياناً من هواة الجمع غير المدربين. (Moseley, 2007, p.vii ; Golla, 2007, p.4).

من هنا كان اهتمام اللغويين الوثائقيين بإعطاء الأولوية في اللغات التي يدرسونها للتحديد الدقيق لقاعدة المتحدثين الأصليين باللغة، ودرجات تعرض اللغة للخطر مستخدمين مقاييس وموازين رسمية: كالتحديد الدقيق للمتحدث باللغة، ولعدد المجموعة العرقية، أو للمؤشرات التسعة الموجودة في فهرست اللغات المنقرضة التي نشرها اليونسكو عام ٢٠٠٣م، كما قدمت اللجنة المسؤولة عن الحفاظ على اللغات المهددة بالخطر LSA اقتراحاً بتقييم «كفاية الوثائق» بعرض معايير واضحة للتوثيق، وخصائص قابلة للقياس، كساعات التسجيل، وحجم البيانات، وأمن الجودة الارشيفية. (Dobrin, Austin, & Nathan, 2007،p.3).

والاهتمام من قبل المعنيين باللغات المهددة يمتد إلى آمال مستقبلية، حيث تبذل الجهود لجلب بيانات وصفية حول اللغات المهددة عبر الإنترنت، من أجل عمل مواد معجمية ونصوص أولية على شبكة الإنترنت، بحيث يمكن الوصول إليها وعمل مايسمى «بالتراث الرقمي» تكون فيه المواد متاحة للبحث والتوثيق عبر الشابكة. وهو أمر يراه المختصون هاماً جداً لنقل اللغة من حالة الانتظار إلى مرحلة التراث.(Kornai، 2013،p.2).

وقد أعربت اليونسكو عن امتنانها للسياسات اللغوية التي أدت إلى زيادة أعداد الناطقين في عدد من لغات السكان الأصليين، مثلما حدث في لغات

إيمارا الوسطى، ولغة كيتشوا في بيرو، ولغةماوري في نيوزيلندا، ولغة جاوراني في البارا جواي، ولغات عديدة في كندا والولايات المتحدة، علاوة على حالات استثنائية توصف بأنها أعيدت للحياة، كلغة الليفونيان في لاتفيا، والتي كان يعتقد أن آخر متحدثيها قد لقي نحبه عام ٢٠٠٩م، بيد أنه تم العثور على متحدث آخر يتحدثها بطلاقة في دار للمسنين بتورنتو، وله من العمر ١٠١ سنة. (The UNESCO Courier, 2009,p.3; Moseley, 2012, p.1).

المراجع العربية

- أنيس،ابراهيم. (١٩٧٣م). في اللهجات العربية. ط٤. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أنيس، ابراهيم. (١٩٧٦م).دلالة الالفاظ. ط٣.القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أولمان، ستيفن. (١٩٦٢م). دور الكلمة في اللغة، (ترجمة كمال بشر). القاهرة.
- البوريني، عبد الرحمن أحمد. (١٩٩٨م). اللغة العربية أصل اللغات كلها. عمان: دار الحسن للنشر والتوزيع.
- تراسك، ر. ل. (٢٠١٣م). لماذا تتغير اللغات، (ترجمة محمد مازن جلال). الرياض: جامعة الملك سعود..
- حافظ، أحمد حسن. (١٤٣٣هـ). لغات في طريقها إلى الاندثار. مجلة الأمن والحياة، ع ٢٥٧. القاهرة.
- حجازي، محمود فهمي. (١٩٧٨م). مدخل إلى علم اللغة. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

- الخولي، محمد علي. (١٩٩٠م). الثنائية اللغوية. مجلة جامعة الملك سعود. م ٢، العلوم التربوية. الرياض.
- زيدان، جرجي. (١٩٦٩م). الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، (مراجعة وتعليق مراد كامل). مصر: مؤسسة الهلال.
- السامرائي، ابراهيم. (١٩٨٣م). فقه اللغة المقارن. ط٣. بيروت: دار العلم للملايين.
- شحادة،حسيب. (٢٠١٤م).إطلالة على ظاهرة انقراض اللغات ومستقبل العربية.ع ٤، المعهد الأكاديمي العربي للتربية. بيت بيرل.
- ظاظا، حسن. (١٩٧١م). الساميون ولغاتهم: تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية للعرب، مكتبة الدراسات اللغوية، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عبد التواب، رمضان. (١٩٨٣م).التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- فندريس،ج. (١٩٥٠م). اللغة. القاهرة: مطبعة البيان العربي.
- مكلف، تحسين مهدي. (٢٠١٣م). موت اللغات وانقراضها. اتحاد الجمعيات المندائية في المهجر. www.mandaenunion.org/ar/views/ ٢٩٦/item
- موسكاتي، سبتنيو. (١٩٨٦م). الحضارات السامية القديمة، (ترجمة السيد يعقوب بكر). بيروت: دار الرقي.
- هاريسون، ديفيد. (٢٠١١م). عندما تموت اللغات. انقراض اللغات وتآكل المعرفة الإنسانية، (ترجمة محمد مازن جلال). الرياض: جامعة الملك سعود.
- وافي، علي عبد الواحد. (٢٠٠٢م).نشأة اللغة عند الإنسان والطفل. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

- وافي، علي عبد الواحد. (١٩٤٥م ،أ). علم اللغة.ط٩.القاهرة:دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- وافي،علي عبد الواحد. (١٩٤٥م ، ب). فقه اللغة. ط. ٦. القاهرة:دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- وافي،علي عبد الواحد. (١٩٨٣م). اللغة والمجتمع. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- ولفنسون، إسرائيل. (١٩٨٠م). تاريخ اللغات السامية. بيروت: دار القلم.

المراجع الاجنبية

- Ager,S. (2009), A study of Language death and revival with a particular focus on Manx Gaelic. M.A. Dissertation: Pangor University.
- Arister,A.Campel,L,& Dry,H (Eds.). (2011).Abaut The Catalouge of The Languages of The World.The Linguist List:University of Hawai 1
- Austin,P.& Sallabank ,J.(Eds).(2015). The Cambridge Handbook of Endangered Languages. Downloaded from Cambridge Books online by ip 165. 193.178.91 : 4OBST 2015: Cambridge press.
- Crystal,D. (2000) Language Death. Cambridge University press.
- Dobrin,L.,Austin,P.,& Nathan,D. (2007). Dying to be counted: the commodification of endangered languages in documentary linguistics.proceeding of Conference on Language Documentation and Linguistic Theory. London: SOAS.
- Gibbs,W.(2002).Saving Languages.Scintific American,Inc. 7985-.
- Golla,V.(2007). North America. in: Moseley,C, (2007) Encyclopedia of the World,s languages.1ed. u USA& Canada : Rout Ledge.

- Guilherme,A.,(2013). Language Death: A freirean solution in the heart of the Amazon. Educational Philosophy and Theory. Liverpool University.
- Jones,M. (2013). Endangered Languages and Linguistics Diversity in the European Union. Policy Department B: Structural and Cohesion Policies. European Parlament.
- Kornai,A. (2013).Digital Language Death.plos one Journal. Germany.
- Lehman,C. (1990). Documentation of Endangered Language: Apriority task for linguistics. Arbeitspapiere des Seminar fur Sprachwissenshaft der Universitat Erfurt.1.
- Moseley, C.(2007). Encyclopedia of the World,s Language,1. ed.USA& Canda: Rout Ledge.
- Moseley,C. (2012). The UNESCO Atlas of the World,s Languages in Danger: context and process.Cambridge University: World Oral Literature Project.
- Mufwene,S.(2001). Language Endangerrment: what have pride and prestige got to do with it? : University of Chicago.
- Mufwene,S.(2004,A).Language Birth and Death. Annual Reviews.
- Mufwene,S.(2004,B). Globalization and the Myth of killer languages: what is realy going on?.www. mufwene. uchicago,edu/…./globalization-killer Languages.
- Simon, G. ,& Lewis, M.(2013).The World ,s Languages in crisis:A20-year update. A paper presented at the 26th Linguistics Symposium: Language Death, Endangerment, Documentation, and revitalization. University of Wisconsin. Milkwauke. Amesterdam.
- The UNESCO Courier.(2009). Endangered Languages. Endangered Thought. N.2. issn 19938616-.
- UNESCO Ad Hoc Expert Group on Endangered Languages. (2003). Language vitality and Endangerment. Document submitted to The International Meeting on UNESCO Programme Safeguarding of Endangered Languages. Paris.

- Woodbury,A.(2006).what is an endangered language? , linguistics Society of America. http://www.isadc.org.

الفصل الثاني:

معايير الحالة الصحية للغات وموقع اللغة العربية منها

• د. الجمعي محمود بولعراس

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل معايير الحالة الصحية للغات وموقع اللغة العربية منها، حيث سيقودنا الكلام عن هذه المعايير إلى:

أولاً: الإشكال في المحطات التالية:

١-الخلفيات المعيارية الصحية للغات.

٢-المقوضات اللغوية وركائزها (دور الجماعة اللغوية-مهام اللسانيين وغيرهم إزاء المجتمعات اللغوية).

٣-المجالات الأساسية للصحة اللغوية.

٤-التنوع اللغوي والتنوع الأيكولوجي.

٥-الإسعاف التوثيقي.

ثانياً: حقيقة موت اللغة في النقاط التالية:

١-المقاومة اللغوية.

٢-كيف تموت اللغة؟

٣- أسطورة اللغة القاتلة.

٤- موت لغوي أم انتحار لغوي

ثالثاً: تقييم اللغة ومدى تعرضها للخطر في النقاط التالية:

١-العوامل الكبرى لتقييم حياة اللغة.

٢-المواقف والسياسات اللغوية.

٣- مؤشرات حياة اللغة.

رابعاً: الحالة الصحية للغة العربية-تشخيص وتقييم.

أولاً: الإشكال :[١]

يُعتبر التنوع اللغوي ضروريا في التراث الإنساني، ذلك لأنه يجسّد الحكمة الثقافية الفريدة للشعوب، وبالتالي ففقدان أيّ لغة يعدّ خسارة للبشرية جمعاء.

فعلى الرغم من وجود ما يقرب من ٦٠٠٠ لغة، فإن العديد منها مهدد بالانقراض، وهو ما يستدعي حاجة ملحة لإسعاف اللغة مثل المبادرات السياسة تجاه اللغة الأصلية، وكذلك تعزيز حيوية اللغات، وهو ما يحتم علينا دراسة المعايير العلمية للحالة الصحية للغات ومدى تعرضها للخطر.

لا يخفى عن الباحث في هذا المجال أن هناك جهوداً تُبذل من طرف الجماعات اللغوية والمهنية، حكومية كانت أو غيرها. وهي لا غنى عنها لتشخيص ظاهرة تعرض اللغات لمهددات الانقراض لأجل مواجهة الحقيقة المرّة التي تعانيها اللغات، وبالتالي استدعى ذلك حشدا ودعما من طرف المجتمعات اللغوية، وأثمرت في إنشاء كلمات اللغة وتجريبها مع مستجدات العصر، الأمر الذي أعطى مغزى جديدا للغات المهددة بالانقراض.

---

١) شكري وامتناني موصولان للأستاذ الدكتور رفيق بن حمودة، وللزوجة الكريمة الدكتورة آمال فرفار على تفضلهما بقراءة مسودة هذا البحث.

عندما يتوقف المتحدثون باللغة عن استخدامها، فهي عندئذ في خطر، ومن ثمة سينخفض ترديدها في المجالات التواصلية المختلفة، وستتوقف عند جيل في الخط الزمني للجماعة اللغوية، أي في رحلتها من الفتوة إلى الشيخوخة.

إن حوالي ٩٧٪ من سكان العالم يتحدث ٤٪ منهم لغات العالم، وعلى العكس فحوالي ٩٦٪ من لغات العالم يتحدثها حوالي ٣٪ من سكان العالم(Bernard,1996, p.142)، فمعظم لغات العالم المنسجمة -إذن- هي في رقاب نسبة ضئيلة جدا من الشعوب، وحتى اللغات التي يتحدث بها عدة آلاف من المتكلمين لا يتم تلقيها من طرف الأطفال، فما لايقل عن ٥٠٪ من أكثر من ٦٠٠٠ لغة في العالم هي آيلة للزوال، وبهذا فتقديري إنه في معظم مناطق العالم حوالي ٩٠٪ من اللغات يمكن أن تُعوَّض باللغات المهيمنة في نهاية القرن ٢١.

يُعزى تعرض اللغات لخطر الانقراض لقوى خارجية مثل إكراهات العسكر والاقتصاد والدين والثقافة والتربية أو لأنها نتيجة قوى داخلية مثل المواقف السلبية للمجتمع من لغته. وغالبا ما يكون مصدر الضغوط الداخلية الضغوط الخارجية، وكلاهما يوقف مسار انتقال اللغة من جيل إلى جيل، ومثال ذلك زوال التقاليد والثقافة السائدة. و يُربط عند بعض المجتمعات - المتأصلة فيها لغتها الأم - الوضع اللغوي بالوضع الاجتماعي والثقافي المزريين، ومن ثمة يسود الاعتقاد بأن لغتهم لا تستحق العناية ولا المحافظة عليها، ثم إنهم من خلال تخليهم عن لغتهم وثقافتهم يأملون بالتغلب على التمييز العنصري وتأمين العيش وتعزيز الحراك الاجتماعي واستيعاب السوق العالمية في عملة اللغات.

إن الانقراض الذي تتعرض له أيّ لغة يُنتج خسارة لا تُعوّض من المعارف الثقافية والتاريخية والبيئية المتميزة والمتفردة، حيث إن كل لغة تمثل تجربة إنسانية في العالم، وهكذا فكل لغة هي مفاتيح لمغاليق من الأسئلة في المستقبل، وكلما ماتت لغة كان ذلك دليلا على أننا بحاجة لفهم بنى لغات البشرية ووظائفها لما قبل البشرية وللحفاظ على النظم الأيكولوجية المتنوعة في العالم.

فكما تواجه اللغات خطر الانقراض يكون زوال الهُوية العرقية والثقافية الأصلية نتيجة حتمية مترتبة عن ذلك(Bernard, 1992 & Hale, 1998).

ولأجل وعي واقع انقراض اللغات والتنوع اللغوي لابد من تحديد أدوار ذات مغزى للغات الأقليات مثل متطلبات الحياة العصرية الاجتماعية وتفعيلها في السياقات الوطنية والدولية واستخدامها في الحياة اليومية والتجارية والتعليمية وفي الكتابة عموما والفنية خصوصا وفي وسائل الإعلام، كما قد تحتاج إلى الدعم الاقتصادي والسياسي وسط المجتمع المعني محلياً.

١- الخلفيات المعيارية الصحية للغات:

يتضمن الميثاق التأسيسي لليونسكو صياغة التنوع اللغوي والمحافظة على ديمومته باعتباره: «مبدأ أساسياً للمساهمة في السلام والأمن عن طريق تعزيز التعاون بين الدول من خلال: التعليم، وتبادل العلوم والثقافة لتوطيد مبادئ الاحترام العالمي للعدالة وسيادة القانون وإرساء حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي هي مطلب أساسي لشعوب العالم التي ترنو إلى عدم التمييز العرقي والجنسي واللغوي والديني وذلك كما أقره ميثاق الأمم المتحدة».(المادة ١ من دستور اليونسكو)، و» بناء على هذا المبدأ وضعت اليونسكو برامج ترمي إلى تعزيز اللغات كأدوات للتعليم والثقافة، ودلائل معنوية يمكن من خلالها المشاركة في الحياة الوطنية».(Aikawa, 2001, p.13)، ومن بين هذه البرامج «مشروع الكتاب الأحمر للغات المهددة بالزوال»، والغرض من هذا المشروع (Aikawa, 2001, p.14)هو:

١- جمع معلومات عن اللغات المهددة بالانقراض مثل: وضعيتها ودرجة تداولها مما يستدعي استعجالات بحثية عنها بشكل متواتر ومنتظم.

٢- تعزيز البحوث وجمع المواد ذات الصلة باللغات المهددة بالانقراض، والتي تعد شحيحة وغير مطروقة ونادرة ولم تُبحث بعد، والتي تُعنى

باللغات المعزولة المحاصرة واللغات ذات العناية اللسانية الطبوغرافية والتاريخية الخاصة ، والتي تعاني من خطر وشيك للزوال.

٣- القيام بفعاليات وتظاهرات علمية تهدف إلى إنشاء مجامع ولجان في جميع أنحاء العالم، وكذلك خلق شبكة من المراكز الإقليمية واعتبارها بؤرا لتوسيع الفضاءات التواصلية وإيجـاد أسس بديلة للاتصال وكذلك لتشجيع نشر مواد الدراسات ونتائجها المنجزة حول اللغات المهددة بالانقراض.

ومع ذلك فالهدف الرئيسي المفقود في مشروع الكتاب الأحمر هو العمل مع المجتمعات المحلية التي تتعرض لغاتها للخطر من أجل صيانتها وتنميتها وإنعاشها واستمرارها، بحيث يجب أن تكون الأبحاث المتعلقة بمجتمعات ذات اللغات المهددة بالانقراض متبادلة وتحظى بالتعاون العلمي، كما تستلزم معاملة الباحثين بالمثل -ليس فقط - بالتبادل والتعاون في مجال خدمات المقايضة لما يحصلون عليه من المجتمعات اللغوية، وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة بفعالية أكبر مع هذه المجتمعات اللغوية في تصميم المشاريع البحثية وتنفيذها وتقييمها.

أقرّ الإعلان العالمي في الدورة الـ٣١ للمؤتمر العالمي لليونسكو(أكتوبر ٢٠٠١) - بالإجماع - التنوع الثقافي المنظم والعلاقة بين التنوع البيولوجي والثقافي واللساني. وأوصت خطة عمل اليونسكو هذه الدول الأعضاء بالتعاون مع المجتمعات اللغوية على اتخاذ خطوات لضمان ما يلي(Aikawa, 2001, p.15):

١- الحفاظ على التنوع اللساني للإنسانية وإعطاء دعم للتعبير والإبداع ونشر أكبر عدد ممكن من اللغات.

٢- تشجيع التنوع اللغوي على جميع مستويات التعليم - كيفما كانت - والحث على تعلم عدة لغات من الصغر.

٣- دمج التقاليد التربوية - عند الاقتضاء- في عملية التعليم، وذلك بهدف الحفاظ والاستفادة التامة من الطرق الثقافية الملائمة للاتصال ونقل المعارف بما تتيحه المجتمعات اللغوية وبما يشجع على النفاذ الشامل إلى المعلومة في المجال الشعبي من خلال الشابكة العالمية بما في ذلك تعزيز التنوع اللغوي في الفضاءات الإلكترونية.

٢ - المقوّضات اللغوية وركائزها:

٢-١ دور الجماعة اللغوية:

تهجر كثير من المجتمعات اللغوية - بطريقة لافتة للانتباه - لغاتها الأصلية في شتى بقاع العالم وبخاصة تلك الأقليات، وتنخرط في لغة غازية أخرى، بل وينشِّؤون عليها أبنائهم في اكتسابها وتعليمهم إياها في المجال التربوي والتعليمي الرسمي.

ما نستطيع ملاحظته وسط المجتمعات الإثنية هو وجود اعتقادات مختلفة حول مستقبل لغاتها وآفاقها، فبعض هذه المجتمعات ينظر إلى لغته على أنها عامل تخلف وأنها غير عملية في الوقت الراهن، وهذه الرؤى السلبية تؤدي غالبا - بسبب هذه الاعتقادات وبسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية - إلى هيمنة بعض اللغات السائدة.

ومع ذلك فبعض متحدثي اللغات المهددة بالانقراض يحاولون مقاومة هذه التهديدات المباشرة للغتهم، ويحاولون أن يلزموا أنفسهم بالاستقرار اللغوي وإحياء فعاليته، وذلك بتهيئة البيئات الراعية لذلك مثل مراكز الحضانة والمدارس، أو على الأقل في الأقسام النهائية من التعليم لمن يتحدث هذه اللغات حصريا.

وفي النهاية هم متحدثون باللغة وليسوا بغرباء عنها، وهم من يقررون الحفاظ عليها أو التخلي عنها، وإذا تطلبت هذه المجتمعات دعما لتعزيز لغاتها

المهددة بالانقراض، فيجب على المتخصصين اللغويين جعل هذه المهارات نشطة، وذلك بالعمل مع هذه الأقليات الإثنية اللغوية على ذلك.

٢-٢ مهام اللسانيين وغيرهم إزاء المجتمعات اللغوية:

يرى المتخصصون في اللغة واللسانيون في المقام الأول والتربويون والناشطون في ميدان إحياء اللغات أن المهمة الأولى هي توثيق اللغات جمعا وشرحا ثم تحليلا لبيانات اللغات المهددة بالانقراض، والمهمة الثانية تستلزم المشاركة الفعالة لهؤلاء في إعداد البرامج التعليمية والتربوية التي يطالب بها متكلمو هذه اللغات بإلحاح كبير، كما يطالبون بفرض رقابة على الأحكام والشروط التي تخضع لها بحوث هؤلاء العلماء فضلا على المطالبة بالحقوق المترتبة عنها وبنتائجها وتطبيقاتها في المستقبل.

إن كثيرا من الأقليات الإثنية اللغوية تطالب اليوم - وبإلحاح- بإجراء بحوث خاضعة لأحكام البحث العلمي وشروطه أولا، كما يطالبون بحقوقهم في نتائج هذه البحوث واستخداماتها المستقبلية ثانيا، فيطالبون - على سبيل المثال - بالحق في الموافقة المسبقة على إجراء هذه البحوث وفي حق الفيتو في ذلك، كما يريدون معرفة كيفية الاستفادة من نتائج هذه البحوث وأن يكون لهم دور في تحديد الكيفية التي سيتم بها نشر نتائج هذه البحوث، وقبل كل هذا يريدون إقامة علاقات عادلة مع الباحثين الغرباء عن لغتهم، وأن يكونوا فاعلين في هذه العملية التي يرجون منها خدمتهم وخدمة لغتهم المهددة بالانقراض بدلا من الحسابات الشخصية.

٣ - المجالات الأساسية للصحة اللغوية:

كما يتفاعل أفراد المجتمعات اللغوية مع مختلف اللغات المهددة بالانقراض يتعامل اللسانيون والتربويون والناشطون في مجال إحياء اللغات مع المطالب المساعدة التي تطلبها المجتمعات اللغوية التي تتعلق أساسا بخمسة مجالات

أساسية للحفاظ على هذه اللغات المهددة بخطر الانقراض والزوال(Hale, Ken .1998):

٣-١- **الأساس اللساني البيداغوجي للتدريب:** مثل توفر معلمي اللغة المؤهلين في المجال اللساني وطرق تعليم اللغة وتقنياته وفي منهجيات تطوير اللغة وترقيتها وفي صناعة المواد التعليمية المطوّرة.

٣-٢- **التنمية المستدامة في مجال القراءة والكتابة باللغة ومهارات التوثيق المحلية:** مثل تدريب المتخصصين في اللغة المحلية على تحليل الأخطاء وتتبعها إذا لزم الأمر لأننا نعدُّ ذلك سببا للانهيار الصحي للغات المهددة بالزوال، وتدريبهم كذلك في التوجيه اللغوي قراءة وكتابة وتحليل لغاتهم الخاصة وإنتاج مواد بيداغوجية، وأحد أهداف هذه الإستراتيجية الفعالة هو إنشاء مراكز للبحوث المحلية، بحيث يتدرب متكلمو هذه اللغات المهددة بالانقراض ويكونون مؤهلين لدراسة مواد لغتهم وتوثيقها وأرشفتها ، ويكون بذلك هذا العمل في مجال تعليم القراءة والكتابة باللغة المحلية سببا مفيدا في تعليم هذه اللغات وتعلّمها.

٣-٣- **دعم السياسة اللغوية الوطنية وتنميتها:** يجب أن تدعم السياسات اللغوية الوطنية التنوع اللغوي بما في ذلك اللغات المهددة بالانقراض، وينبغي أن يشارك في صوغ السياسات اللغوية الوطنية بالتحديد علماء الاجتماع والإنسانيون والناطقون بهذه اللغات.

٣-٤- **دعم السياسة التعليمية وتطويرها:** في قطاع التربية، يشترك عدد من اللسانيين في تدريس البرامج التعليمية باللغة الشعبية الأم بشكل متزايد، فمنذ ١٩٥٣ وخاصة في السنوات الـ١٥ الماضية، لعبت اليونسكو دورا في هذا الإقبال المتزايد في التدريس باللغة الأم

من خلال فرض قوانين سياسية بما يسمى التعليم باللغة الأم، ومع ذلك فغالبا ما لا يُرجع في التعليم إلى لغات الأجداد وإلى اللسانيات الإثنية الأقلية، ونعني بذلك اللغات المهددة بالانقراض، بل إنه نادرا ما تُدرّس هذه اللغات باعتبارها مواد دراسية، ولا يزال يُستخدم الأنموذج التعليمي للغات المسيطرة في تعليم أطفال الأقليات الإثنية اللغوية في المدارس محليا ووطنيا، ومثل هذه اللغات المسيطرة لغات الإعلام، إذ إن التعليم بهذه اللغات غالبا ما يدعم انتشارها على حساب اللغات المهددة بالانقراض، وعلى سبيل المثال فإنه تُستخدم حاليا أقل من ١٠٪ مما يُقارب٢٠٠٠ لغة إفريقية في التدريس، وتمثّل هذه النسبة اللغات المهددة بالانقراض.

تدعو منظمة اليونسكو اليوم إلى إدراج اللغات الأم في التعليم الرسمي والتي لا يكون فيها التعليم على حسابها، ونقصد بذلك اللغات المهددة بالانقراض، وهو ما تمخضت عنه توصيات لاهاي بشأن الحقوق التعليمية للأقليات الإقليمية القومية سنة ١٩٩٦ وفي كانغاس سنة٢٠٠٠، وهو ما قرره قدر كبير من الأبحاث التي تبين أن اكتساب كفاءة في الثنائية اللغوية بحاجة بأي حال من الأحوال إلى خفض مستوى اللغة الرسمية(Aikawa, 2001):

٣-٥- **تحسين الظروف المعيشية واحترام حقوق الإنسان للجماعات اللغوية**: وذلك بتوثيق لغاتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن مساعدة الحكومات على تحديد هويات سكانها، ومن ذلك إقامة برامج تعي وتخفف من حدّة الفقر وتتجاوز الأمراض التي تجعل أكبر همّ السكان هو هذه الأزمات وعدم التفكير بقضايا الهوية خصوصا إذا كانت هذه المجتمعات تعاني الأمية. وعليه فالواجب على الباحثين اللسانيين والتربويين

إحياء هذه اللغات ودعمها في صياغة مطالبها وحقوقها اللغوية التي تعد من حقوق الإنسان، مثلها مثل ما يُهتم به من الرعاية الصحية وتنمية المجتمع. فبالعكس، وعلى الرغم من الاعتناء بهذه الأخيرة إلاّ أن تعليم اللغات المنتجة لهذه المجتمعات مهمش ويتطلب إسعافات خاصة، حيث يتوجب علينا نقل مفاهيمها ومحتواها بطريقة مشبعة بثقافة هذه الشعوب، وهو الأمر الذي مازالت تقصي فيه اللغات المهيمنة اللغات المهددة بالانقراض، بفرض رؤى ووجهات نظر هذه اللغات عن المعتقدات والثقافة والعادات.

٤- التنوع اللغوي والتنوع الأيكولوجي(البيئي):

من بين ٩٠٠ منطقة أيكولوجية في العالم نجد ٢٣٨ منطقة مذكورة في WWF [٢] فقط، وتعد ٢٠٠ فقط ذات أهمية قصوى في الحفاظ على الاستمرار البيئي في العالم داخل هذه المناطق الأيكولوجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المسيرة التاريخية الطويلة لحياة الأمم على البسيطة.

إن الحفاظ على البيولوجيا يوازي الحفاظ على الألسنة، ومن هنا درس العلماء - ليس فقط أوجه التشابه - بل العلاقات الكائنة بين التنوع البيولوجي في العالم والتنوع اللغوي والثقافي فضلا عن أسباب فقدان التنوع على جميع المستويات وعواقبه.

وفي هذا الصدد فإنه من الضروري في الوقت نفسه -كما أشار العلماء والدارسون - الإشارة إلى التنوع في الطبيعة والثقافة واللغة وإلى أهمية ذلك في حياة الأمم، وهو ما تسميه Luisa MAFFI التنوع البيو-ثقافي، كما أن Michael KRAUS أضاف مصطلح(Logo sphere) لوصف الشبكة التي تربط لغات

٢) WWF-World Wide Fund for Nature [formerly World Wildlife Fund]

العالم قياسا على (Bio sphere) الشبكة التي تربط العالم المسمى بالنظام الأيكولوجي(Maffi, Kraus and Yamamoto، 2001, p.74).

٥ - الإسعاف التوثيقي:

إن اللغة التي لم يعد من الممكن الحفاظ عليها (أو التي تتعرض للمخاطر أو المعنية بالإحياء) تستحق جهدا كبيرا لإمكانية توثيقها، هذا لأن كل لغة تجسد ثقافة أحادية ومعرفة أيكولوجية فريدة في حد ذاتها، بل إن هذه المعرفة والثقافة مجسدة أيضا من خلال هذا التنوع اللغوي، ومن ثمة فتوثيق هذه اللغات مهم لاعتبارات عدة منها:

- أنه يُثري الملكية الفكرية للإنسان.
- أنه يقدم رؤية ثقافية قد تضيف الجديد إلى المعرفة المعاصرة التي نمتلكها.
- كما أن عملية التوثيق- غالبا- ما تعين اللغة المصدر للفرد في إثرائها بالمعارف اللسانية والثقافية.

ثانيا: حقيقة موت اللغة:

١- المقاومة اللغوية:

هل ستموت اللغة بحكم المتداول وغير المتداول منها؟ فعلى مدى السنوات الماضية القليلة كتب Claude HAGEGE مؤلفا في الموضوع لا يقارن بما كُتب من الكتب اسمه(le soufflé de la langue)(١٩٩٢) أي (إجهاد اللغة)، كما أثار الموضوع ذاته HALTE في مصنفه الموسوم بـ: (à la mort des langues) (٢٠٠٠) أي «في موت اللغات»، ونذكر أيضا في المجموعة نفسها ما كتبه (PHILLIPSON) سنة ٢٠٠٣، وخاصة في مؤلفيه (Français: histoire d'un combat) سنة ١٩٩٦ وفي مؤلفه الثاني الذي نشره سنة ٢٠٠٦بعنوان (Combat

pour le français) (أي: الفرنسية: قصة كفاح ، و كفاح من أجل الفرنسية) ، ويذكر إلى جانب هذا المؤلف الذي تناول اللغة الإنجليزية كلغة قاتلة أو بما يسميها مهمة الأكاديمية الفرنسية منذ تأسيس معهد «كاردينال ريشيلو» سنة ١٦٣٥م، وفي هذا الصدد كذلك كرست (Vigouroux) نفسها لدعم اللغة الفرنسية والدفاع عنها، وما يهمنا من ذكر هذه المصادر في طرح موضوع موت اللغة هو ما واجهته الفرنسية من مقاومة وكفاح من أجل البقاء أمام الإنجليزية، وتم طرح مفهوم المعارك اللغوية، وبمنظور (Calvet's ,1987) هي تجسيد لثورة اللغات، ومن خلال مؤلفها اكتسبت اللغة الفرنسية قوة وذلك بدعوة المتشددين الفرنسيين لمقاومة الإنجليزية، ومما زاد من انتشار إمبراطورية اللغة الفرنسية هو كسب المزيد والمزيد من المتحدثين باللغة الفرنسية – ليس فقط في بلجيكا والمستعمرات الفرنسية- بل في الجزر الفرنسية كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي وفي البرازيل وفي قلب فرنسا مثل فرنسا وبلجيكا وسويسرا والكيبك.

هدفنا من هذه المقدمة هو تسليط الضوء على الطرق والمواقف المحفزة للمزيد من التفكير حول تعقد موضوع موت اللغة وبخاصة اللهجات العربية وعربية غير القرآن، ونركز هنا على الأسئلة التالية:

- كيف تموت اللغات، ولماذا؟
- هل تعرضها للخطر هو كونها غير وظيفية أو غير مشتركة أو مغزوة من طرف العامية؟
- هل إن عامل العولمة هو الأكثر فتكا باللغات المهمشة أو لغة الأقليات؟

٢- كيف تموت اللغة؟

عادة ما نعتقد كما يعتقد اللسانييون وينطبع في أذهاننا أن متحدثي اللغة هم من يضفون على تراثهم اللغوي القوة. وحتى تُهوَّل القضية كتب الخبير

الاقتصادي (ABRAM de Swaan) أن التحدث باللغة قرار جماعي من متكلميها في المجتمعات، وأنه يعتبر بعض البدائل العليا للغات وكون متحدثي اللغة يتعاملون بغيرها وكون توجههم الجماعي في التحول عن اللغة فجأة لصالح لغة مهيمنة بحجة الصالح العام في حماية اللغة من تهديدات تستدعي العلاج اللغوي، ويُعطي لنا الانطباع بأن المتحدثين هم من يُقيِّمون لغتهم في الواقع باعتبارها لغة السواد الأعظم من المجتمع وأنها هي ما تقدمه لنا الإحصائيات الديموغرافية المرتبطة بإحصاء اللغات المختلفة.

ويبدو من هذا الموقف أنه يُعزي انقراض اللغة إلى الاعتبار الأساسي الكامن في أذهان المتحدثين في استخدام اللغة التي تمكنهم من التفاعل مع أكبر عدد ممكن، وبهذا الصدد يكون على الفرد التساؤل لماذا لم تسُد اللغة الصينية بعدُ وتصبح لغة العالم؟

عادة ما يحدث التحول اللغوي الطائفي تدريجيا وغالبا ما يتم على نحو خبيث ولا يلحظ ذلك إلاّ بعد تقدم العملية أو عند النهاية، لكون أنه - أولا وقبل كل شيء - يُشرِك المتحدثين في العملية في الوقت نفسه، على الرغم من أن التحوّل الطائفي يكمن في تقارب السلوكيات المتماثلة من طريق(أو بالإمكان) المتحدثين باللغة المهددة بالانقراض، ويكمن كذلك في أن كل فرد يسهم في العملية، كما يحدث التحوّل الدائم عن وجهة اللغة بتراكم المناسبات التي لا يُتاح فيها استخدام اللغة الأصلية والتحدث بها.

وهكذا يتم التحول نهائيا عندما تكون معظم المناسبات التفاعلية مع الآخرين غير متاحة باللغة الأصلية أو عند الحاجة إليها أو عندما يحصل فشل لغوي لدى الفرد في التحدث باللغة أو بشكل من أشكالها. وهو ما يُحدث الضمور اللغوي (Atrophy)، أي فقدان الكفاءة اللغوية بسبب فقدان ممارستها بها، وهو ما يراه الخبراء في عدم توفر الخبرة باللغة عند ناطقيها، ومن ثمة لا استفادة منها وخاصة عند الأبناء، وهنا يمكن أن نصف اللغة بالميتة.

إن متكلمي اللغة لا يقررون دائما – وبوعي – بأي لغة يتحدثون غالبا في المناسبات الخاصة، وفي الكثير من الحالات يختارون فقط الحد الذي يمكن عنده أو يجب فيه استخدام اللغة المتاحة في ذخيرتهم القاموسية، وخلافا لذلك فسياقات التفاعل تقيّد غالبا خياراتهم، ففي كثير من الأماكن يجد الفرد نفسه مضطرا للتكلم بلغة خاصة في السوق وبلغة معينة في الإدارة المحلية وفي الحكومة وفي المسجد وفي المدرسة أو حتى مع الجيران. وتتفاقم العملية عندما يكون السكان المحليون بخاصة قد اختلطوا أو اندمجوا بغيرهم وبخاصة في المدن.

ويدرك الفرد بأثر رجعي كيف أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تكون ذات تأثير مهم وخبيث على اللغة الخاصة حتى تنتهي بها إلى الزوال والاندثار، وهو ما نعنيه تماما وما يفهم من كون الظروف البيئية الخاصة سببا في موت اللغة، فمن الضروري أن نفهم كيف تموت الحصيلة اللغوية لأن المعرفة هي التي تحدد الاستراتيجية السليمة التي يمكن اتباعها لمنع عملية انقراض اللغات ولمواجهة هذه المخاطر في الوقت نفسه.

لقد عانت الفرنسية مثلا تهديد الإنجليزية في فرنسا وبلجيكا وسويسرا، وتبنت فرنسا سياسة بعيدة عن طرد الناطقين بالإنجليزية من البلدان الناطقة بالفرنسية، بحكم اكتسابها لغة أمّا ولغة المدرسة المفضلة، على الرغم من تهديد التعبير الطليق باللغة الفرنسية، كما فرضت نفسها على أبناء المهاجرين إلى هذه البلدان من الأفارقة والعرب، وفعلت فعلتها في المهاجرين على العموم ومارست عليهم الضغوط بالتحدث والتعامل بها.

إن حقيقة انتصار اللغة الفرنسية على الإنجليزية تتمثل في أن الفرنسية فرضت نفسها على السياقات التعليمية والتجارية والمهنية مما أضعف الإنجليزية ونشّط الفرنسية بخلق قواميس لهذه السياقات المكتسحة بل سوّقت لها البلدان الفرنكفونية التقليدية في بلدان العالم الثالث، أي خلقت من نفسها لغة استعمارية، وهكذا حافظت اللغة الفرنسية على موقعها الإثنوغرافي،

واُعتبِرت لغة رسمية في المستعمرات والمستوطنات سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وقيّدت اللغات المناوئة لها.

لقد اكتسحت الإنجليزية المجالات العلمية في وقت ما، مما جعلها تستبدل اللغات الأخرى وعلى أوسع نطاق، فأصبحت لغة المنح المدرسية ولغة العلوم والأعمال التجارية والدبلوماسية من خلال فرض صوت أمريكا والمجلس الثقافي الفرنسي وهيئة الإذاعة البريطانية أو بمثل ما صرح به (Phillipson, 2003)، وإلى جانب ذلك لم يكن للفرنسية ندّ في نشر لغتها في وسائل الإعلام ولا في التفاعل العلمي وفرص التقدم إلى الشغل والوظائف.

لقد كانت الإنجليزية سبّاقة في الغزو الثقافي بدلا من الاستعمار الجغرافي، وكانت المجالات التي تختلقها فعلا مربحة في العملية التطورية للغتها، وهكذا نشأت حرب باردة بين الفرنسية والإنجليزية.

٣- أسطورة اللغات القاتلة:

هناك بالفعل شعور بذلك في اللغات التي كانت تتمتع بالحياة، ولقد أوضح(Mufwene, 2004) أن العملية تتطور أكثر مما يجري في الكائنات الحية، وخاصة في استهداف طرق ولادتها مما يؤدي إلى موتها كما أشار إلى ذلك (Chandenson, 1992)، بل تستهدف فترة الحمل، ومن ثمة لا يمكن أن تتوقع فترة الولادة ولا كم ستستغرق فترة الحمل. فنحن نعرف تماما كم استغرقت الإنجليزية في الولادة والتطور.

يمكن أن نتصور أن اللغة تموت بموت متكلمها وانقراض مستخدميها (Dorien,1981) ونسبة اعتمادها في أنشطة المتكلمين ومجالاتهم وسياقاتهم، كما أن اللغة قد تتعرض إلى الهجوم الفيروسي وهذا ما يؤكده (Mufwene, 2001, 2005) في علم الأحياء و صراعها مع اللغات وتراجع عدد متعامليها وزبائنها بشكل مختلف واكتساح السوق وإغراقها بالمرتبط باللغة المناوئة، وهكذا نفسر كيف تقتل

اللغات بعضها البعض وتحوّل ناطقيها عنها بحكم أدوات التناول والتواصل المتاحة وتراكم الأحداث التواصلية وعدم التلاؤم مع المستجد والاستخدام المفيد والوظيفي والاستعمال الداعم للغات الأخرى في ظل وجود البديل.

ويُضرب مثلا في دراسة حروب اللغات بالصدأ الذي يُصيب الأدوات الحديدية بتآكل اللغات وضمورها على المدى الطويل، وبمثل هذا تموت اللغة وتقتل من طرق الاستعمال البراغماتي للمتكلم.

إن حياة اللغة مرتبطة بالتكيّف المستمر مع البيئات والسياقات المعاصرة لها والمتغيرة من حين لآخر وفرض بدائل اجتماعية ورقابة لسانية تُرقّي لغة الأجداد وتنشرها في الأجيال في سوق العمل أو عند الاحتكاك بالبلدان المسَافَر إليها من العلماء ورجال الأعمال، فالتكيّف اللغوي يتيح استثمار الوقت والمال في تعلم اللغة لصالح اللغة الأصلية ويُروِّج لثقافة التعايش المتكافئة بين اللغات، ولعل من المستجد والمتغير الدائم ميدان التجارة العالمية والمسائل الدبلوماسية التي تفرضها اللغات السائدة على اللغات الأصلية.

٣-١- الدور القاتل للعولمة:

لا يخفى الدور السلبي الذي تؤديه العولمة وتفرضه منشوراتها الرسمية على اللغات الأصلية وفي تعريض هذه اللغات للخطر مثلما أبانته دراسات (Skuttnab-Kangas, 2000) و(Nettle & Romaine, 2000) و(Crystal,2000 & 2004) و(Maurais & Mauris, 2003) و(Hagene, 2006)، وقد غطت هذه الدراسات الموضوع على نطاق واسع جدا على مستويات الشابكة والاتصالات وما انجر عن ذلك في الميادين الاقتصادية مثل الأسواق الإلكترونية وكذلك المجالات الثقافية والاجتماعية التي انتشرت فيها اللغة الإنجليزية...وغيرها مما يرتبط بمجال العولمة بالمعنى المعاصر.

ولقد تنبهت كثير من اللغات لهذا الخطر، فوضعت برنامجا تحصينيا لها بدلا من سد أبواب العولمة، ومثاله الثورة الفرنسية في مواجهة الإنجليزية على مستويات نشر الأفلام والعلاقات التجارية والتواصلية الأخرى وخلق سوق مناوئة لانتشار الإنجليزية.

أغرقت العولمة عالم الانتقال السريع والنفوذ إلى مواطن العالم ولغاتها واخترقت المسافات والفضاءات الثقافية المختلفة للشعوب، فهناك شعوب تفطنت لهذا الاختراق ففرضت نظم بث مختلفة لبعثها لمواجهة الزحف اللغوي المصاحب للعولمة وعلى المستوى التوعوي الإيديولوجي.

وهكذا انتشرت عقائد العولمة عبر الاحتكاك غير المباشر في أدوات التواصل المختلفة في وسائل الإعلام أو من طريق هجرة العمال والعلماء وفي القطاع السياحي والاقتصادي كما ألمح إلى ذلك (Mufwene, 1997).

إن عامل كسب المال عملت عليه الشركات الأجنبية على الشعوب الأصلية، وكان من نتائج ذلك نشر اللغات المهيمنة في عمليات التفاوض مع السلطات السياسية المحلية بالاستعانة بالمصادر الخارجية في العمل وإنتاج السلع.

كما أن عامل الإدارة فرض أسلوبا لغويا على اللغة الرسمية المحلية أو على العامية المحلية في إدارة الأعمال، وبالتالي يسود نوع من الاعتقاد بأن الأعمال والمواقف الاقتصادية قد تحسنت وكذلك على مستوى الدعاية، مما اضطر السكان الأصليين إلى طلب دراسة اللغات السائدة وفرضها على الطابع التعليمي.

إن قوة اللغة من قوة الاقتصاد ولا اعتبار لرسميتها ولا لعاميتها في منافسة اللهجات العامية الأصلية التي انتجت لغة مشتركة في بعض الأحيان أو تعددا لسانيا لتُفرض مجالاتها الحياتية الجديدة، وهكذا كانت هي اللغة القاتلة للغات الأصلية للشعوب التي هجرت لغاتها وممارستها إلاّ في حدود ضيّقة.

إن مجال الاحتكاك الثقافي وضرورة نقل المعارف فرض لغة على حساب لغة أخرى، كما أن موضة العيش على النمط الأوربي فرض عاملا آخرا للعولمة على حساب اللغات الأصلية ولا نذكر ميادين الصناعات والنقل والمطارات وصناعة الميكانيك والكهرباء وخدمات الاتصال...وغيرها مما غزته اللغات المهيمنة وفرضت التواصل بها أي أصبحت هي لغة الصناعة.

هناك عامل آخر للعولمة هو الاستعمار السكاني واحتكاكهم بالسكان الأصليين.

وهناك كذلك عامل آخر هو مجال التصنيع والعمران وتطورهما ونمط الحياة الجديد الذي يفرض نفسه على مختلف أماكن العالم وعلى زوال التقليدي في الأنماط الاجتماعية وعدم وظيفية اللغة التقليدية.

وهناك عامل آخر تفرضه العولمة في التحول عن اللغة هو وجود فجوة بين الأجيال، وهذا ما أوضحه (Swaan, 2001) في تنوع الاحتياجات مما يتيح فرض أنماط لغوية جديدة على حساب لغة الآباء، كما أن مجالي الإعلام والتعليم ليس ببعيد عن عامل العولمة.

٤-موت لغوي أم انتحار لغوي؟

في أيّ سياق، يُعتبر فقدان اللغة نتيجة تفاعل معقد للعديد من العوامل المختلفة الخارجية والداخلية للمجتمع اللغوي، ولقد أعدّ (Sasse, 1992) في نظرية موت اللغة قائمة من العوامل الخارجية التي تؤدي إلى فقدان اللغة بما فيها القوى الثقافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، ويقول إن هذه القوى بدورها تؤثر في الطريقة التي يتصرف بها المجتمع اللغوي، وعدّد الظروف الداخلية كذلك التي تحوّل أنماط التداول اللغوي نحو لغة الأغلبية والتي تدعمها المواقف السلبية تجاه لغة الأقليات بحيث تستولي على سياق استخدامها.

وعلى الرغم من فاعلية هذه الحالات، فإن العامل الرئيسي في فقدان اللغة هو عجز الآباء عن نقل اللغة إلى الأبناء، وهذا التوقف في الانتقال اللغوي يؤدي إلى نقص في كفاءة الأبناء أو بعض منهم في جيل الشباب، وهم من يسببون هذه الفجوة بين لغة الأغلبية التي هي اللغة الوطنية ولغة تربي الأبناء عليها، وهو الأمر الذي يسبب في النهاية زوال لغات الأقليات.

إن وقف البث اللغوي هو الخطوة الأساسية في عملية الخسارة اللغوية، فهناك دراسات عديدة- مثلما سيأتي ذكره- بحثت عن الأسباب الكامنة وراء قرارات الوالدين في عدم تعليم لغة الأقليات للأولاد ، فوجدت أن أحد الأسباب الأكثر شيوعا التي ورد ذكرها في أدبيات هذه البحوث استهتار الأبناء بلغات الأقليات. ومرجعه في كثير من الأحيان يرتبط بالثقافات التقليدية والطرق القديمة للحياة التي تدفع إلى هجرانها في الحياة المعاصرة التي تبدو لغاتها السائدة مسايرة للتقدم التقني مقابل ضعف سيكولوجي ينتاب متكلم لغة الأقليات، إذ تبدو معايير العيش متخلفة جدا وتتصف بالفقر المادي والفكري.

وبمثل هذا العامل الاقتصادي يتم استبعاد ثقافات الأفراد الاجتماعية الأصلية من قبل المجتمعات الصناعية التي تحيط بها، ومثله كذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسوسيو سيكولوجية، والتي تولّد بضغوطها الكثيرة مواقف سلبية متطورة تجاه اللغة الأصلية بل يُشكَك في قدراتها عند بعض متكلمي لغة الأقليات، ومن ثمة يرون أنه لا جدوى من الولاء لها (Sasse, 1992).

ووجدت(Jones,1996) في دراسة حالة لدى متكلمي لغة BRETON في منطقة Plougastel-Dawulas في بريطانيا أن العديد من مستشاري هذه اللغات يعتبرون أن البريتون لن يكون لها أي استخدام عملي، وبالتالي لا حاجة لأبنائها في تعلمها، وفضلوا تعلم الفرنسية أو حتى الإنجليزية بدلا عنها، وتقترح الدراسة أن النقطة المحورية للمجموعة تتغير انطلاقا من الرؤية العالمية الداخلية إلى

العالمية الخارجية، وبالنسبة للسواد الأعظم كان عدد المنبهرين بهذا التوجه كبيرا في الشباب أكثر منه في جيل الآباء(p.65).

وقد درست(Garzon, 1992) حالة مجتمع Mayan Mazapa، ووجدت أيضا أن الآباء يشعرون بالقلق تجاه مقدرة أبنائهم على النجاح في المحيط الخارجي، ويعتقدون أن تعليم لغة الأقليات سيعرقل قدرة أطفالهم على تعلم الإسبانية والصناعة المدرسية، وفي رأي الباحثة أن هذه العوامل الداخلية كانت أكثر تأثيرا من العوامل الخارجية مثل الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية للمتكلمين بلغة الأغلبية، والسياسات الحكومية التي شجعت المجتمعات السكانية الأصلية بتداول اللغات المهيمنة بدلا من لغاتها وحظرت لغاتها الأقلية في المدارس.

في كثير من الأحيان كانت النتائج النهائية لهذه التأثيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والضغوط النفسية الداخلية التي تؤدي إلى موت اللغة هي القرار المتعمد من قبل الآباء والأمهات الذين لا يتكلمون لغة الأقليات مع أبنائهم، ولو كانوا غير متكلمين بلغة الأغلبية، ففي الدراستين السابقتين على منطقة Plougastel-Dawulas و Mayan Mazapa لم تكن هناك سياسة رسمية تحظر استخدام لغة BRETON ولا لغة TEKITEKO من قبل الآباء في بيوتهم، ولكن في كلتا الحالتين نجد الآباء هم من اختار عدم تعليم هاتين اللغتين لأبنائهم على الأقل، على الرغم من أنه في الحالة الأولى نجد أن كثيرا من الآباء لم يستخدم البريتون لغة المنزل مع أفراد الأسرة، فأكثر من ٨٠٪ منهم تحدثوا البريتون في الغالب مع أفراد العائلة الأكبر سنا منهم مثل الأجداد وآبائهم وأمهاتهم، ونصفهم استخدمها مع الأشقاء مع أن ٢٠٪ منهم فقط من الناطقين بالبريتون من الآباء يتحدثونها مع الأبناء.، ونسبة١٠٪ من المتكلمين يستخدمها مع الأحفاد(Jones, 1996)، وكانت النتيجة صادقة مع الفرضية على الرغم من أن لغة البريتون يتم تدريسها في المدارس بدلا من المنزل، وهو

المعيار الذي يضمن للأجيال حماية لغة البريتون(p.60)، ويظهر أن العيب يكمن في الأولياء الذين لا يستخدمون اللغة مع الأطفال ولا يتيحون لهم الفرصة للممارسة اللغوية لما يتعلمونه عن لغة البريتون في المدرسة، ولهذا لم يعد من المُجد صيانة لغة البريتون مادام الأمر متعمدا من طرف الوالدين، فقرار الآباء والأمهات في التحدث من عدمه بلغة الأقليات أمر حاسم لبقاء أي لغة على قيد الحياة.

كذلك لم يكن كافيا انتهاج الحكومة سياسة لغوية تساعد على الحفاظ على لغات الأقليات كما في دراسة حالة Plougastel-Dawulas ما دام الآباء يختارون عن طواعية عدم التحدث بهذه اللغة ومن ثمة فهذا الاختيار الأبوي المتعمد سيؤدي إلى قتل اللغة أو ما يُطلق عليه مصطلح «الانتحار اللغوي».

يرتبط مصطلح الانتحار اللغوي بشكل واضح بما قدّمه لأول مرة (Denison, 1977) الذي يحاجج ضد فكرة أن موت اللغة ينتج من الافتقار البنوي أو النخر الذي يصل باللغة إلى النقطة التي لا تُعَدّ فيها اللغة نظاما قادرا وقابلا للحياة، ويدلل DENISON أن اللغات تموت ليس من طريق فقدان واضمحلال القواعد الرسمية لكن من طريق ضياعها عندما يُوقَف الآباء ويُقطَع نقل لغات الأقلية إلى الأبناء(p.21).

إن الانتحار اللغوي حسب DENISON يأتي من الإرادة الخاصة القاتلة ومن السلوكات التواصلية لأفراد اللغة ومن غواية الظواهر الداخلية مما يجعل خيار تعمد عدم نقلها إلى الأطفال فاشلا ومُبَرَرا أكثر مما تؤديه الظروف الأخرى، ويحدث طواعيا عند متكلمي هذه اللغة، ويجعل اللغة غير وظيفية في السياقات الحيوية للحياة، ومن ثمة فالانتحار اللغوي جزء من موت اللغة تسببه عوامل خاصة من جملة أسباب موت اللغة المتعددة والمعقدة، وقد تَدْخل عوامل فقدان الهيبة والتحامل والتعصب والأحكام المسبقة والإجحاف تجاه اللغة والتحيّز لغيرها عند متكلمي هذه اللغة من جملة عوامل انتحارها، كما أن

لمسارات الحضارة عاملا لا يقل أهمية من تبني المجتمعات اللغوية الأقلية لمثل هذه المواقف السلبية تجاه اللغة ،ويشير(Sasse,1992, p.14) إلى ما يسميه بانفصام مواقف متكلمي لغة الأقليات في وصف انقسام مواقف هذه المجتمعات وعدم وجود موقف واحد تجاه لغتهم الخاصة.

ونضيف أن من بين العوامل المؤدية للانتحار اللغوي عدم إتاحة الفرص أمام هذه اللغات في المشاركة الفعالة في ما يستجد في الحياة المعاصرة من أساليب العيش والاختراع، بل تُكره عنوة وتجاهلا على عدم المشاركة وعدم إدماج ثقافة هذا المجتمع بثقافة العصر والعولمة، مما يُفقد الأشياء الباعثة والمحفزة للحديث بهذه اللغات تمثلا بفقدان السلوكيات والتقاليد الأصلية وما يتعلق بها من معارف.

ثالثا: تقييم اللغة ومدى تعرضها للخطر:

١- العوامل الكبرى لتقييم حياة اللغة:

لا يوجد عامل واحد يمكنه وحده أن يُستخدم لتشخيص حياة لغة ما أو حاجتها للتوثيق، فالمجتمعات اللغوية معقدة ومتنوعة، وحتى التشخيص الفعلي لعدد متحدثي لغة ما عادة ما يكون صعبا.

يمكننا أن نعتمد على ستة عوامل لتقييم حياة اللغة ومدى تعرضها للخطر وهناك عاملان يتعلقان بالمواقف تجاه اللغة وواحد منها يتعلق بتقييم الاستعجالات التوثيقية، وهذه العوامل التسعة والأخذ بها يمكن أن يفيدنا بشكل خاص في وصف الوضع الصحي اللساني الاجتماعي الشامل للغة.

تذكر وثيقة اليونسكو(Aikawa, 2001) العوامل الرئيسة الستة لتقييم حياة اللغة والمحددة فيما يلي، والتي سيأتي تفصيلها:

١- انتقال اللغة بين الأجيال.

٢- عدد متحدثي اللغة مطلقا.

٣- نسبة متحدثي اللغة لإجمال عدد السكان.

٤- الاتجاهات التي تظهر في مجالات وجود اللغة.

٥- الاستجابة للسياقات الجديدة وللإعلام.

٦- أدوات تعليم اللغة والقراءة والكتابة بها.

ما نلاحظه على هذه العوامل أن أيّا منها يمكن أن يكون وحيدا في تقييم اللغة ولا يستدعي بالضرورة اجتماعها لتقييم لغة ما، كما أن اللغة التي يتم تصنيفها بأنها محصنة تحصينا كبيرا يمكن وفق معيار أحادي أن تجلب الاهتمام العاجل لإحيائها وتنشيطها دون انتظار حدوث العوامل الأخرى.

ونبدأ بذكر تفاصيل هذه العوامل كما جاءت في وثيقة اليونسكو (Aikawa, 2001)، وهي :

١-١- عامل انتقال اللغة بين الأجيال:

وهو العامل الأكثر استخداما في تقييم حياة اللغة حيث نقيّم انتقالها من جيل إلى آخر (Fishman, 1991)، ونستطيع أن نصف الخطر في ديمومة اللغة واستقرارها، والتي بموجب فقدانهما تؤدي بها إلى الانقراض.

وعلى الرغم من كون اللغة آمنة فإن هذا لا يكفي لضمان حياتها، لأنه في كل لحظة يمكن للمتحدثين باللغة التوقف عن نقل لغتهم للجيل الموالي، ويميز الباحثون (Fishman, 1991) في مجال انقراض اللغات وحياتها ست درجات للتعرض للخطر فيما يتعلق بهذا العامل وهي :

١-١-١- **آمنة**: فاللغة هنا تتكلمها كل الأجيال، ولا يوجد ما يهددها من جانب اللغات الأخرى، والانتقال اللغوي بين الأجيال مستمر دون انقطاع.

١-١-٢- **مستقرة بعد التهديد:** وتكون اللغة هنا متداولة بين الأجيال في معظم سياقاتها مع انتقال سلس ودون انقطاع بين الأجيال، لكن بوجود تعدد لغوي في اللغة الأم ووجود لغة أو أكثر تعدّ مهيمنة في العالم والتي تتسلط على بعض سياقات الاتصال المهمة الأخرى، وما يلاحظ في هذه النقطة أن التعدد اللغوي ليس هو الوحيد الذي يُشكّل خطرا على هذه اللغات المهددة بالانقراض.

١-١-٣- **غير آمنة:** معظم الأطفال والأسر - وليس كلهم - يتكلمون لغتهم باعتبارها لغتهم الأولى لكن في حدود مجالات اجتماعية محددة، في المنزل مثلا يتفاعل الأطفال مع آبائهم وأجدادهم بها في حين تغيب هذه اللغة في فضاءات الاتصال الأخرى مثل المدرسة والعمل...وغيرها وهو ما يضعها في هذه الدرجة من الخطر.

١-١-٤- **مهددة بالانقراض في النهاية:** حيث لم يعد لهذه اللغة استخدام تعليمي باعتبارها اللغة الأم ولا في تداول الأطفال بها في المنزل، فالمتحدثون المحدثون الشباب يجدون فجوة بينهم وبين آبائهم في نقل هذه اللغة في هذه المرحلة، وما يلاحظ في هذا الحدّ من الخطر أن الآباء ما زالوا يتكلمون هذه اللغة، لكن الأطفال لا يستجيبون عمليا لهذه اللغة.

١-١-٥- **المهددة بالانقراض بشدة:** وتكون اللغة هنا لسان الأجداد والأجيال الطاعنة في السن وتظهر بعض آثارها عند الآباء، ولا يتواصل بها الآباء مع أطفالهم.

١-١-٦- **المهددة بالانقراض للغاية:** ويكون هنا أصغر متحدث بهذه اللغة الطاعنون في السن من جيل اللغة، ولا يستخدمون هذه اللغة دائما في التواصل اللغوي، وغالبا ما لا يتذكر هؤلاء الطاعنون في السن دقائق

هذه اللغة بحكم عدم استخدامها وعدم وجود من يتواصلون معهم بهذه اللغة.

١-١-٧- **منقرضة:** وفي النهاية لا يوجد من يتحدث اللغة أو يتذكرها.

درجة الخطر	الدرجة	جمهور متكلميها
آمنة	٥	تستخدم كل الأجيال هذه اللغة، وفي كل الأعمار انطلاقا من الأطفال وما بعدهم.
غير آمنة	٤	يستخدم هذه اللغة جزءا من الأطفال في كل ميادين الحياة، كما أنها تستخدم عند كل الأطفال في ميادين محددة فقط.
مهددة بالانقراض في النهاية	٣	تستخدم اللغة عند معظم جيل الآباء فما فوق.
مهددة بالانقراض بشدة	٢	معظم استخدام اللغة يكون فقط في الجيل الطاعن في السن.
مهددة بالانقراض للغاية	١	تستخدمها طائفة محصورة جدا من المتكلمين المصنفين في الجيل الطاعن في السن.
منقرضة	٠	لا يوجد لها أي متحدث

١-٢- عامل عدد متحدثي اللغة مطلقا:

من المستحيل إعطاء تفسير صحيح للأعداد المطلقة التي تتحدث اللغة، لكن المجتمعات اللغوية الصغرى التي تتحدث هذه اللغة هي دائما في خطر، كما أن هناك عددا ضئيلا من السكان هم أكثر عرضة للهلاك بسبب المرض والحروب أو الكوارث الطبيعية...وغيرها، والتي يفترض فيهم امتلاك هذه اللغة، كما يُفترض في هذه المجموعات الصغرى اندماجها مع مجموعة مجاورة حيث تفقد لغتها الخاصة ومن ثمة ثقافتها.

١-٣- عامل نسبة متحدثي اللغة لإجمال السكان:

يُعدّ عدد المتكلمين باللغة في علاقة مع مجموع السكان، ويُعدّ مؤشرا كبيرا لحياة اللغة، وحيث يمكن أن تكون إثنية أو دينية أو إقليمية أو وطنية، وحيث ننسب متحدث هذه المجموعة، ومنه يمكن أن نستدل بهذا المقياس لتقييم درجة تعرض اللغة للخطر.

درجة الخطر	الدرجة	نسبة متكلمي اللغة إلى المرجع الإجمالي للسكان
آمنة	٥	الجميع يتحدث اللغة
غير آمنة	٤	يتحدث الكل اللغة تقريبا
مهدد بالانقراض في النهاية	٣	يتحدث المعظم من السكان اللغة
مهددة بالانقراض بشدة	٢	الأقلية تتحدث هذه اللغة
مهددة بالانقراض للغاية	١	نسبة قليلة جدا تتحدث هذه اللغة
منقرضة	٠	لا أحد يتحدث هذه اللغة.

١-٤- الاتجاهات الموجودة في مجالات اللغة:

تؤثر بعض أنماط المواضيع التي تستخدم فيها اللغة مباشرة على اللغة أو بالعكس، والتي لا تنتقل إلى الجيل الموالي، ولدينا الأمثلة التالية على ذلك:

١-٤-١- الاستخدام الشامل: كما هو معلوم فإن مجموعة اللغات الإثنية تمثل لغات التفاعل والهوية والتفكير والإبداع والترفيه، وهي التي تستعمل بفعالية في كل المجالات الخطابية وفي جميع الأغراض.

١-٤-٢- **التكافؤ الكائن بين التعدد اللغوي:** قد تكون اللغة المهيمنة أو أكثر من لغة ونادرا ما تكون لغة المجموعة العرقية اللغوية هي اللغة الأساسية في معظم المجالات الرسمية: الحكومية والمكاتب العامة والمؤسسات التعليمية، ومع ذلك فاللغة المعنية يمكن أن تستمر بشكل مُرض جدا لتكون جزءا لا يتجزأ في العديد من المجالات العامة وخاصة في المؤسسات التقليدية والدينية وفي المتاجر المحلية وفي كل الأماكن الاجتماعية للمجموعة اللغوية. إن التعايش بين اللغات المهيمنة وغيرها يُحدث عند المتكلم استخداما لكل من اللغتين في الوظيفة المتنوعة(Diglossia) (الثنائية اللغوية)، حيث يستخدم اللغات غير المهيمنة في السياقات غير الرسمية، في المنزل مثلا، أما اللغة المهيمنة فيستخدمها في السياقات الرسمية والعامة. وقد يعتبر المتكلمون اللغة المهيمنة لغة الفرص الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك فإن كبار السن من هذه المجتمعات هم فقط من يتداولون ويتواصلون باستمرار بلغة الأقليات. فما نلاحظه في العالم اليوم هو أن تعدد اللغات الشائعة لا يؤدي حتما إلى فقدان اللغة، كما أنه يمكن أن يكون عاملا في انقراض اللغات غير المتكافئة الفرص.

١-٤-٣- **انحصار مجالات استخدام اللغة:** تنقرض اللغات غير المهيمنة في الشارع والمنزل، ابتداء من الآباء الذين يستخدمون اللغات المهيمنة في تفاعلاتهم اليومية مع الأبناء، فيصبح الأطفال شبه متحدثي لغتهم الخاصة(أي متقبلي الثنائية اللغوية). وهكذا يميل الآباء والأفراد الكبار السن للمجتمعات اللغوية إلى أن تكون الثنائية اللغوية منتجة في اللغات المهيمنة والأصلية ما داموا

يفهمون هذه اللغات ويتكلمونها على حد سواء، ويمكن لثنائيي اللغة من الأطفال أن يتواجدوا في عائلات تُستخدَم فيها اللغة الأصلية بكثرة.

١-٤-٤- **محدودية مجالات استخدام اللغة أو كونها مجالات غير رسمية**: وهنا تُستخدم للغاية اللغة غير المهيمنة في المجالات الرسمية فقط، وخصوصا في الطقوس المجتمعية المختلفة وفي الإدارة، ويمكن للغة أيضا أن تظل مستخدمة في مركز اهتمام المجتمعات وفي المهرجانات وفي المناسبات الاحتفالية، حيث يُتاح للأفراد الأكبر سنا في المجتمع اللقاء بالأفراد الآخرين والتفاعل معهم برصيدهم اللغوي، كما تُتيح لهم مجالات أخرى فرصة التفاعل بهذا الرصيد اللغوي مع الجيل المعاصر للغة في المنازل التي يقيمون فيها وفي كل فضاءات التجمعات التقليدية لكبار السن، وهذا ما يُنتج أفرادا يفهمون اللغة ولا يستطيعون التواصل بها من جيل الأبناء والآباء.

١-٤-٥- **النطاقات المحدودة للغاية**: وهنا يتم استخدام اللغة غير المهيمنة في مجالات محدودة جدا وفي مناسبات خاصة، وعادة عند ثلة من المجتمع، وعلى سبيل المثال عند السيدات اللاتي يُقمن الطقوس والمناسبات الاحتفالية، وباستطاعة بعض الأفراد الآخرين تذكّر على الأقل بعض مفردات هذه اللغة(أي على مستوى الذكريات).

١-٤-٦- **منقرضة**: حيث لا يكون لأي متكلم بهذه اللغة وجود في أي مكان ولا في أي زمان.

اسم درجة الخطورة	درجة الخطورة	المجلات والوظائف
الاستخدام الشامل	٥	تُستخدم اللغة في كل مجلات الحياة وفي كل الوظائف
التكافؤ في التعدد اللغوي	٤	يمكن ان تُستخدم لغتان او أكثر في معظم المجلات الحياتية للمجتمع ولمعظم الوظائف.
المجلات المعينة (المحصورة)	٣	يُتعامل بهذه اللغة في حدود مجالات المنزل ولبعض الوظائف مع اختراق للغة السائدة لهذه المجلات مثل مجال المنزل.
المجالات المحدودة أو الشكلية (غير رسمية)	٢	تُستخدم اللغة في مجالات المجتمع المحدودة ولوظائف معدودة.
النطاقات المحدودة للغاية	١	تُستخدم هذه اللغة فقط بطريقة محدودة للغاية في مجالات الحياة ولنزر من الوظائف.
منقرضة	٠	لا تُستخدم هذه اللغة في أي مجال من مجالات الحياة ولا لأي وظيفة.

ما يُلاحظ هو أن قضية التعدد اللغوي هي حقيقة لا يمكن تجاهلها في الحياة المعاصرة بعامة في معظم مناطق العالم، لما تضفيه

من فاعلية عند متحدثي اللغات الأم، ومن ثمة وجب امتلاك لغة ثانية لتفعيل اللغة الأصلية وحتى تخدم هذه اللغة حياة مواطنيها وتستجيب لتطلعاتهم في الحياة، كما يُفترض في اللغة الأصلية أن تكون ذات كفاءة في المجالات الثقافية الهامة.

١-٥- الاستجابة للمجالات الجديدة وللإعلام:

قد تظهر مجالات جديدة للاستخدام اللغوي وتنتج عنها ظروف معيشية اجتماعية مغايرة، وهو ما يستدعي التأقلم مع الواقع الجديد والتعامل مع متغيرات الحياة المعاصرة، وما يُلاحظ هو أن بعض المجتمعات اللغوية لا تنجح في توسيع لغتها الخاصة في ما يخص هذه المجالات الجديدة وفي معظمها وليس كلها مثل المدارس وبيئات العمل والإعلام الجديد ووسائله بما في ذلك وسائل البث الإعلامي والشابكة، وتُقتصر خدمتها عادة في توسيع مجالاتها نقلا وتوسيعا وتمكينها لقوة اللغة المهيمنة على حساب اللغات المهددة بالانقراض مثل الاقتراض والدخيل من اللغة فقط، وهنا نستشعر خطر ضياع اللغة الأصلية تجاه هذا المد والتوسّع في المجالات الجديدة والمعاصرة مثل ما ذكرناه سلفا عنها، وهو الأمر الذي تولع به المجتمعات اللغوية ويفتتن به الجيل الناشئ، ولا أدل على ذلك من فعل التلفزيون-ونتأسف على ذكر الكلمة باللغة اللاتينية- في وقت ظهوره في اللغة الأصلية، وكذلك ما تفعله الشابكة اليوم باللغات المهددة بالانقراض والأصلية، والتي لا يجتهد أهلها في توسيع نطاقاتها لما يُستجد في الحياة اليومية.

وإذا كانت المجتمعات لا تواجه تحديات الحداثة بتغذية لغاتها، فإن الأمر سيؤول إلى شكل متزايد الخطورة في كل ما يتعلق بهذه الحداثة وبما يرتبط بها، وسيؤدي حتما إلى الصمم اللغوي لهذه اللغات المجتمعية تجاه هذا الغزو اللغوي.

اسم درجة الخطورة	الدرجة	المجالات الجديدة والإعلام الغازي للغات المهددة بالانقراض
ديناميـة	٥	تُستخدم هذه اللغة في كل مجالات الحياة
قوية ونشطة	٤	تُستخدم هذه اللغة في معظم هذه المجالات الجديدة
مستقبلة	٣	تُستخدم هذه اللغة في العديد من هذه المجالات
متصرفة (Coping)	٢	تُستخدم هذه اللغة في بعض هذه المجالات
محنطة (أدنوية)	١	تُستخدم هذه اللغة في النادر في هذه المجالات
ميتة (غير نشطة)	٠	لا تُستخدم هذه اللغة في أيّ مجال جديد

سيكون نوع استخدام هذه المجالات الجديدة مختلفا عن ما يرتبط بالسياق المحلي، وأحد هذه الأمثلة على إمكانية استخدام هذا المعيار هو أن اللغة المهددة بالانقراض ستتمتع بمجال جديد واحد وإعلام مبثوث ومنه الراديو والتلفزيون، ويجب أن تتحكم في ساعات البث مثل أن يكون بث البرنامج الجديد نصف ساعة في الأسبوع، وهذا الاقتراح هو ما تقترحه اليونسكو، لكن الأمر غير هذا، فالقنوات والشابكة معيقة لهذا التحكم.

إن توافر هذه الوسائط الإعلامية يعطي اللغة قوة كامنة عالية في ترتيبها عالميا ونتائج قصوى في تحديد الوقت في محدودية التعرّض لهذه اللغة، والتي ستكون بالتالي في الرتبة الثانية أو الثالثة. سيكون هناك حتما مستويات مختلفة في الاستعداد والإنجاز في وسائل الإعلام المختلفة فيما يخص هذه اللغة التي تواجه تحديات الغزو اللغوي وتوسع مجالات استخدامها بالنواتج المادية والثقافية في حياة الفرد المعاصر.

ففي مجال التعليم يمكن أن تستند معايير التعامل مع المستجد على بعدين، على ما يصل إليه أي مستوى تعليمي في استخدام اللغة المهددة بالانقراض، وعلى كيفية تقاطعها مع المستجدات وعلى نطاق واسع مع المناهج الدراسية. فهذه اللغة التي هي وسيلة للتعليم في جميع المواد وفي جميع مستويات التعليم سوف توضع في مرتبة أعلى بكثير من اللغة التي هي في خطر والتي يتم تدريسها مادة من المواد اللغوية إن لم نقل لساعة واحدة في الأسبوع.

يجب إعادة الاعتبار في جميع الميادين الجديدة سواء أكانت في العمل أم في التعليم أم في وسائل الإعلام عند تقييم استجابة المجتمعات اللغوية المهددة بالانقراض.

١-٦- عامل تعلم مواد اللغة وتعليم القراءة والكتابة بها:

إن التعليم باللغة الأصلية ضروري لحياتها، فهناك مجتمعات لغوية حافظت على التقاليد الشفهية العريقة، والبعض الآخر لا يريد أن يرى لغته تُكتب، وفي بعض المجتمعات يكون تعلم القراءة والكتابة بلغاتها مصدر فخر واعتزاز، وعلى الرغم من ذلك فتعليم القراءة والكتابة باللغة الأصلية يرتبط مباشرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب كتبا ومواد في جميع المساقات لمختلف الأعمار ولمختلف القدرات اللغوية.

الدرجة	سهولة الحصول على المواد المكتوبة
٥	هناك قواعد إملاء معمول بها ، وكذلك هناك معرفة بالقراءة والكتابة بهذه اللغة مع وجود قواعد النحو والنصوص والأدب وهناك حضور في وسائل الإعلام اليومية، وتكون اللغة المكتوبة مستخدمة في الإدارة والتعليم.

٤	توجد مواد مكتوبة وتوجد كذلك في المدرسة، ويطوّر الأطفال أنفسهم في القراءة والكتابة باللغة، ولا تُستخدم اللغة المكتوبة في الإدارة.
٣	توجد مواد مكتوبة، ويمكن للأطفال التعامل مع المكتوب في المدرسة، ولا يتم تشجيع معرفة القراءة والكتابة باللغة من خلال وسائل الإعلام المطبوعة.
٢	توجد مواد مكتوبة ولكنها قد تكون مفيدة فقط لبعض أعضاء المجتمع، وبالنسبة للآخرين قد تكون لها دلالة رمزية، وتعليم القراءة والكتابة باللغة لا يعد جزءا من المنهج الدراسي.
١	تُعرف عمليا قواعد الإملاء عند المجتمع، كما أن بعض المواد قد تمّت كتابتها.
٠	لا توجد قواعد إملاء متاحة للمجتمع.

٢- المواقف والسياسات اللغوية:

هناك أمور قد تُمليها الثقافة اللغوية السائدة مثل الصيانة أو الترويج باللغة الأصلية أو التخلي عن اللغات غير المسيطرة، سواء أكان ذلك محليا أو وطنيا، وقد يُلهم الفكر اللغوي للدولة الأقليات اللغوية ويحشد شعوبها للحفاظ على لغاتهم وبالعكس فقد يُجبرهم على التخلي عنها، ويمكن لهذه المواقف اللغوية أن تكون قوية في تعزيز اللغة أو فقدها وذلك على حد سواء في التأثير.

إن أعضاء الثقافة السائدة يُشكّلون ملامح البيئة الأيديولوجية وينشرون نظام القيم التي يعتبرون فيها لغتهم رصيدا إيجابيا، ويعتقدون أنه من الواجب أو المنطقي أن يكون للدولة رمز موحد، فعندما تتنافس عدة مجتمعات لغوية

واسعة على الفضاء السياسي والاجتماعي نفسه، قد تكون لكل منها مواقف لغوية متضاربة، وهذا ما يؤدي إلى قصور عام مفاده أن اللغات المتعددة تُسبب الانقسام وتُشكّل تهديدا للوحدة الوطنية، كما أن تعزيز لغة مهيمنة واحدة هو محاولة فريدة للتعامل مع هذا التهديد الحقيقي أو المجرد افتراضي، ولهذا تقوم الهيئات الحكومية بتشريع الاستخدام اللغوي(Aikawa, 2001)، ووفقا لذلك يمكن للسياسات عدم تشجيع - أو حتى منع - استخدام لغات مناوئة.

إن للسياسات الوطنية - بما في ذلك عدم وجود سياسة علنية - على كل حال تأثيرا مباشرا على المواقف اللغوية للمجتمع نفسه.

٢-١- **اللغات المهيمنة وغير المهيمنة للمجتمعات:** يمكن أن يكون لدى حكومة البلد سياسة استخدام لغة واضحة من بين اللغات المتعددة التي تتحدثها شعوبها، ففي إحدى نهاياتها يمكن اعتبارها لغة وحيدة تستند إليها الدولة، وتعتبر لغة البلد، في حين تُبطل وتأسر اللغات الأخرى، وفي النهاية الأخرى قد تحظى كل لغات الأمة على الصفة الرسمية وبفرض المساواة بينها، وهذا الوضع القانوني الذي يمنح المساواة بين كل لغات الأمة لا يضمن حماية اللغة وحياتها على المدى الطويل.

- **العامل: ٧- المواقف والسياسات اللغوية المؤسساتية والحكومية، ومن ضمنها النظام الرسمي والتداول باللغة:** لدى الحكومات والمؤسسات سياسات واضحة أو لديها مواقف ضمنية تجاه اللغات المهيمنة واللغات التابعة لها، وتصنف حسب هذا العامل اللغات إلى ما يلي(Aikawa, 2001):

١- داعمة للمساواة: وتقيّم كل لغات البلد على أساس أنها أصول، وكلها يكفلها بالحماية القانون، والحكومة تدعم صيانتها وحفظ كل هذه اللغات من خلال تنفيذ سياسات واضحة.

٢- دعم متباين: لن تكون اللغة المهيمنة هي التي تُحظى بعناية بشكل واضح من قبل الحكومة ولكن هناك تباينات واضحة في السياقات التي تُستخدم فيها اللغات غير المهيمنة(المحمية)، وهكذا تُشجّع الحكومة المجموعات الإثنية اللسانية على الحفاظ على لغاتها وعلى تداولها في معظم الأحيان وفي المجالات الخاصة مثل: المنزل، وليس في المجالات العامة على سبيل المثال في المدارس، كما أنه في بعض الحالات تكون مجالات اللغات غير المهيمنة متمتعة بمكانة عالية وبتفضيل أكبر في استعمالها، وعلى سبيل المثال استعمالها في المناسبات الاحتفالية.

٣- الاندماج السلبي: لا تُبالي المجموعات المهيمنة بما إذا كان التحدث بلغات الأقلية حاصلا أو لم يكن طالما أن لغة المجموعة المسيطرة تمثل لغة التفاعل المجتمعي، فعلى الرغم من أن هذه ليست سياسة لغوية واضحة إلاّ أن لغة المجموعة المسيطرة هي في الواقع اللغة الرسمية، كما أن معظم مجالات اللغة غير المهيمنة لا تتمتع بمكانة مرموقة.

٤- الاندماج النشط: وهنا تشجع الحكومة مجموعة الأقليات على التخلي عن لغاتها الخاصة من خلال توفير تعليمها باللغة المهيمنة، ولا يتم تشجيع التحدث أو الكتابة باللغة غير المهيمنة.

٥- الاندماج القسري: وهنا تملك الحكومة سياسة لغوية واضحة وتصرح بأن لغة المجموعة المهيمنة هي التي ستكون اللغة الوطنية الرسمية، في حين أن لغات المجموعة المنتدبة غير معترف بها وغير معتمدة.

٦-سياسة الخطر: وهنا يُحظر استخدام لغات الأقليات في أيّ مجال، وربما يُسمح بها في مجالات خاصة جدا.

درجة الدعم	الدرجة	المواقف الرسمية تجاه اللغة
داعمة للمساواة	٥	كل اللغات محمية
دعم متباين	٤	مفضلة حماية لغات الأقليات باعتبارها لغة المجالات الخاصة، وتولي أهمية في استخدامها
الاندماج السلبي	٣	لا توجد سياسة واضحة تجاه لغات الأقليات كما تسود اللغة المهيمنة المجالات العامة.
الاندماج النشط	٢	تُشجع الحكومة الاندماج في اللغة المهيمنة، ولا توجد حماية للغات الأقلية.
الاندماج القسري	١	اللغات المهيمنة هي اللغة الرسمية الوحيدة، في حين أن اللغات غير المهيمنة غير معترف بها وغير محمية.
الخطر	٠	تكون لغات الأقليات محظورة

- **العامل:٨ - مواقف أفراد المجتمع من لغتهم الخاصة:** لا يكون عادة لأفراد المجتمع المتكلم باللغة رؤية محايدة تجاه لغتهم الخاصة، فيمكن أن يرون لغتهم ضرورية لمجتمعاتهم في تجمعهم وتوحدهم وهويتهم وفي الترويج لها، وقد يتداولونها دون الترويج لها، وقد يعتبرونها مصدرا للخجل، وبالتالي لا يُروّجون لها، أو قد يروا أنها مصدر إزعاج، ومن ثمة يتجنبون التعامل بها بفعالية كبيرة.

عندما تكون مواقف الأفراد تجاه لغاتهم إيجابية جدا تكون اللغة ذات قيمة لإعطائها هذا الاعتبار ولأنها حاصل كونها رمزا أساسيا للهوية الجماعية ومُثُلها في المحافظة على التقاليد العائلية وعلى قيمها وعلى المحافظة على

المناسبات والمهرجانات والفعاليات المجتمعية المختلفة، كما أن هؤلاء الأفراد قد يرون لغتهم ذات قيمة ثقافية أساسية، وقد تحيي مجتمعاتهم والهوية العرقية، كما قد يرى أفراد المجتمع أن لغتهم إذا كانت عائقا أمام الحراك الاقتصادي والاندماج في التيار الرئيسي للمجتمع، فإنه من الضروري أن يطوّروا المواقف السلبية تجاهها (Aikawa, 2001).

الدرجة	مواقف أفراد المجتمع تجاه لغتهم
٥	يقيّم كل أفراد المجتمع لغتهم ويتمنون رواجها
٤	معظم الأفراد يدعم حماية اللغة
٣	العديد من الأفراد يدعمون حماية اللغة، والبعض الآخر غير مبال بذلك أو قد يدعم حتى فقدانها
٢	بعض الأفراد يدعمون حماية اللغة والآخر غير مبال بذلك أو قد يدعم فقدانها
١	ثلة من الأفراد فقط هم الذين يدعمون حماية اللغة والبعض الآخر غير مبال أو يمكن أن يدعم فقدانها
٠	لا أحد يكترث بفقدان اللغة ، والكل يفضل استخدام اللغة المهيمنة.

٢-٢- التفاعل والآثار الاجتماعية:

تتفاعل المواقف اللغوية بما فيها المواقف الإيجابية وغير المبالية بالخطر الذي يهدد اللغة الأصلية أو تلك السلبية التي تنتهجها الحكومة مع الضغوط الاجتماعية، بما يؤدي إلى تضخم استعمال اللغة أو تقلصه في مختلف مجالات الحياة.

في كثير من الأحيان، يهجر أفراد المجتمع لغتهم بحكم اعتقادهم أنه ليس لهم بديل وبحكم أنه لم يكن لديهم ما يكفي من معرفة الحقيقة والنتيجة التي تتعقب على المدى الطويل لغتهم، وعلى ما أَقْدَموا عليه من خيارات استعمال لغة بديلة، وغالبا ما يُقْدِم على هذه الحالة إلاّ من يكون في خيار استعمال لغة بديلة عن اللغة الأم .وغالبا ما يكون موقف الفرد من لغته متشبثا باللغة الأم ولغة الهوية، ولكن سيفوّت عليه فرص الحصول على وظيفة أو يترك لغته لأجل الفرص الثمينة التي تتيحها الحياة بامتلاك لغات بديلة، وفي الحقيقة إن الحفاظ على اللغات العديدة واستخدامها يُتيح الحصول على فرص أفضل في الحياة، وعندما تكون للغات علاقة غير تلك التي تتسلط على أفراد المجتمع فإن الأفراد الذين يتعلقون بهذه اللغات عادة ما يتكلمون كلا من اللغة الأم واللغة المهيمنة، وقد يتدرج متكلمو اللغة في استخدام اللغة المهيمنة فقط هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالمجموعة المتعلقة بلغتها والمغزوة قد تقاوم الهيمنة اللغوية وتحشد أعضاءها لإحياء لغتها وتقويمها، ومثل هذه الاستراتيجيات في المقاومة اللغوية تتطلب تنسيقا خاصا مع الوضع السوسيولساني، ولا يخرج هذا التنسيق عادة عن الأنواع الثلاثة التالية(Aikawa, 2001):

١- **الإحياء اللغوي**: أي النهوض باللغة، وإعادة إدخال اللغة إلى مجالات الحياة والتي تُستخدم استخداما محدودا ولبعض الأوقات، والمثال الذي نذكره هو إحياء اللغة العبرية بعد استحداث دولة اسرائيل، والغيلية(Gaelic) في إيرلندا.

٢- **إغناء اللغة**: فرض تواجد اللغة غير المهيمنة بموازنة التمديد اللغوي الذي تتلقاه من اللغة المهيمنة مثل(WELSH).

٣- **حماية اللغة** بتدعيم استقرار اللغة غير المهيمنة تحدثا وكتابة وبشرط وجود قواعد إملاء وتهجئة في منطقتها أو دولتها عندما يُزاحمها التعدد اللغوي واللغة المهيمنة مثل إيجاد لغة مشتركة (Lingua Franca)، ومثال ذلك ما فُعِل في لغة الماوري في نيوزيلندا.

ولأجل إحياء اللغة يجب أن يُعطِي متكلمو اللغة المثاليون قيمة مرموقة للغتهم بل يجب عليهم أيضا معرفة أيّ المجالات الاجتماعية يجب تغطيتها لغويا.

كما يوجد موقف إيجابي آخر في إحياء اللغة وهو أن يكون هناك حسم في الإبقاء والمحافظة على الاستقرار اللغوي على المدى الطويل.

٢-٣- استعجالات التوثيق اللغوي:

- **العامل: ٩- نوعية التوثيق اللغوي وكميته:** يجب تحديد نوعية المواد اللغوية القائمة وجودتها لكونها دليلا لتقييم استعجالات التوثيق اللغوي، ومن الأهمية المركزية وجود نصوص مكتوبة بهذه اللغات الطبيعية على شكل كتب وتراجم وشروحات معجمية وتسجيلات سمعية وبصرية، وكل هذه المعلومات ستساعد ببالغ الأهمية أفراد المجتمع اللغوي على صياغة مهام محددة ، وتمكّن اللسانيين من تصميم المشاريع البحثية جنبا إلى جنب مع أفراد المجتمع اللغوي المعين(Aikawa, 2001).

طبيعة التوثيق	الدرجة	التوثيق اللغوي
فائقة	٥	توجد قواعد نحوية ومعاجم ونصوص كثيرة مستمرة الانتاج المتدفق حول مواد اللغة، وتوجد وفرة في التراجم العالية الجودة، وكذلك توجد تسجيلات صوتية وبصرية تخص هذه اللغة.
جيّدة	٤	يوجد نحو جيّد ووحيد وبعدد كاف من القواعد، وهناك قواميس ونصوص وأدب، وهناك متابعة لغوية يومية للأحداث الإعلامية وفي وسائل الإعلام، وتوجد تسجيلات صوتية وبصرية بجودة عالية وكافية.
متعادلة	٣	قد توجد قواعد للغة وبكمية كافية، وهناك معاجم ونصوص، ولكن لا يُمثّلها الإعلام اليومي، وقد توجد تسجيلات صوتية وبصرية بنوعية ودرجة متفاوتين في الشروح.
متشرذمة	٢	هناك بعض المخططات النحوية وقوائم للكلمات وبعض النصوص مستخدمة استخداما محدودا في البحث اللغوي لكن غير كافية في التغطية، كما قد توجد تسجيلات صوتية وبصرية متفاوتة الجودة مع أو من دون أيّ شرح.
غير ملائمة	١	يوجد فقط عدد من المخططات النحوية وبعض القوائم القصيرة للكلمات، والنصوص تكون مجزأة، ولا وجود للتسجيلات الصوتية والبصرية، وهي غير صالحة للاستخدام والتداول من حيث النوعية، أو أنها غير مشروحة تماما.
غير موثقة	٠	لا وجود لأي مادة لغوية.

٣- مؤشرات حياة اللغة: تقييم أهمية العوامل:

يصف هذا القسم من البحث الكيفية التي يمكن بها استخدام العوامل التسعة السابقة في تصنيف اللغات، وإذا أخذنا بها جميعا فإن الجداول ستكون أداة مفيدة لتقييم الحالة الصحية لأي لغة من لغات العالم، كما سيحدد نوعية الدعم اللازم لحماية اللغة أو تنشيطها باستمرار أو لأجل التوثيق اللغوي المناسب.

تختلف حياة اللغة اختلافا كبيرا باختلاف السياقات الخطابية للمجتمعات، كما تختلف من حيث الحاجة للتوثيق اللغوي أيضا، وذلك باختلاف الظروف، ولا يمكن ببساطة تقييم اللغات بالأرقام الموضوعة سلفا. ولذا فإننا نقترح هذه الإضافة البسيطة والتي لا ينبغي التقييم بها عوضا عن عوامل حياة اللغة التي ذكرناها سلفا والتي قد دُرِست وفقا للغرض من التقييم.

لقد اُكتشفت سلفا العوامل التالية حسب وثيقة اليونسكو(Aikawa, 2001):

العامل -١: انتقال اللغة بين الأجيال(نطاق).

العامل-٢: عدد متحدثي اللغة مطلقا(الأعداد الحقيقية).

العامل-٣: عامل نسبة متحدثي اللغة لإجمال السكان(نطاق).

العامل-٤: الاتجاهات الموجودة في سياقات اللغة(مقياس).

العامل-٥: الاستجابة إلى الجديد في السياقات اللغوية وللإعلام(مقياس).

العامل-٦: عامل مواد تعليم اللغة وتعليم القراءة والكتابة بها(مقياس).

العامل-٧:المواقف والسياسات اللغوية المؤسساتية والحكومية ومن ضمنها النظام الرسمي والتداول باللغة(مقياس).

العامل- ٨: مواقف أفراد المجتمع من لغتهم الخاصة(مقياس).

العامل-٩: نوعية التوثيق اللغوي وكميته(نطاق).

وتعدّ العوامل الموصوفة سلفا بمثابة المبادئ التوجيهية في تصنيف اللغات المهددة بالانقراض، وعلى كل متعامل معها التكيّف مع هذه المبادئ ، وذلك بمراعاة السياق المحلي والغرض الخاص الذي تسعى من أجله وأمثلة ذلك:

٣-١- المثال الأول: التقييم الذاتي للمجتمعات اللغوية:

باستطاعة المجتمعات اللغوية اختبار هذه العوامل في تقييم وضعية لغتها أولا، وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة للعمل على حمايتها، وإذا كان الأمر كذلك فما هي الخطوة المقبلة في العمل؟

ولهذا الغرض وعلى الرغم من كون كل العوامل المذكورة مهمة إلاّ أن العوامل الستة الأولى هي الأكثر فائدة، ويمكن للمجتمعات اللغوية أن تجد أن معظم اللغة يجري الحديث به عند الأجداد والجيل الأكبر سنا، ومن ثمة يمكن وصف وضعية لغتها بأنها مهددة بالانقراض بشدة، وفي الدرجة -٢- بربط ذلك بالعامل-١- أي عامل انتقال اللغة بين الأجيال. بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع قد يجد أن لغته مستخدمة أساسا في مناسبات احتفالية وفي مهرجانات المجتمع، وبحسب العامل -٤ - أي عامل الاتجاهات الموجودة في سياقات اللغة، يمكن تقييم استخدام اللغة على هذا المستوى في الدرجة٢ أي في سياقات محدودة أو غير رسمية. ومن ناحية أخرى قد يجد المجتمع أن معظم أفراده يدعمون حماية اللغة أي في الدرجة٤ في العامل-٨- أي عامل مواقف أفراد المجتمع من لغتهم الخاصة وفي هذه النقطة يمكن لأفراد المجتمع أن يخلصوا إلى أن لغتهم هي في خطر شديد وستضيع في فترة وجيزة إذا لم يتم اتخاذ قرار حيال هذا الوضع.

وقد يجد أفراد المجتمع اللغوي أيضا أن أفراده مهتمون جدا بالمحافظة على اللغة وأنهم يعربون عن دعمهم لجهود الإحياء اللغوي، وإحدى اعتبارات

المجتمع الشاملة في تجاوز العوامل السابقة كلها هي التقييم الذاتي، ومن ثمة سوف يكون له الأساس الذي يبرر الحصول على دعم الجهات ذات الصلة.

٣-٢- المثال الثاني: التقييم الخارجي:

يمكن أن تستخدم الهيئات الأخرى هذه المبادئ التوجيهية أيضا أداةً للسياسة، ونعني بها الهيئات ذات الطابع الرسمي أو التطوعي المعنية بالمحافظة على اللغات من الزوال وكذلك المعنية بالإحياء اللغوي وتطوير معرفة القراءة والكتابة أو المعنية بالتوثيق اللغوي.

فعندما نجري النظر في أكثر من لغة واحدة، قد تكون العوامل المذكورة سلفا معينا مهما في المقارنة، ولنتيجة هذه المقارنة مجموعة واسعة من الإمكانات لتحصين التنوع اللغوي الكائن في منطقة ما، فقد يكون من المفيد ترتيب شدة تعرض اللغة للخطر لأجل دعمها، ومن المفيد كذلك في تثقيف جمهورها حول أهمية التنوع اللغوي في صياغة السياسة اللغوية لأجل الحفاظ على التنوع اللغوي وفي تعبئة المتخصصين في اللغة لمواجهة تحولات اللغة أو في تنبيه المنظمات الوطنية والدولية بتناقص الموارد الفكرية الإنسانية.

رابعا: الحالة الصحية للغة العربية - تشخيص وتقييم:

١- التشخيص:

جراء الحروب والفتوحات الإسلامية والتجارة حدث احتكاك باللغات الأخرى فتأثّرت اللغة العربية بهذا وأثّرت، ومما يلاحظ من نتائج هذا الاحتكاك ظاهرة الاقتراض غير المحدود، كما أن هذا الاحتكاك والتداخل لم تسلم منه العربية حتى في عصورها القديمة مثل تأثرها بالفارسية واليونانية والسريانية والحبشية ...وغيرها. كما كان لعامل التقارب الجغرافي والغزو الثقافي وعامل الترجمة تأثير كبير على اللغة العربية، ومنذ ذلك الوقت تقهقرت اللغة العربية بحكم ضعفها في المشاركة الفعالة المعاصرة على المستويات السياسية

والاجتماعية الراهنة، وكذلك على المستويات الاقتصادية والنفسية والعلمية والثقافية للفرد العربي.

إن هيمنة بعض اللغات العالمية اليوم فرض قوة تسلُّط على اللغة العربية مثل الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية التي فرضت مصطلحاتها وعباراتها بل نظامها اللغوي في السلوك الخطابي العربي وعوّضت بعض أنماط الخطاب في شكل عبارات متكلسة واصطلاحية ونمطية ونابت عنها، وهكذا اكتسبها المتكلم العربي وتمثّلها ورأى أنها مكافِئات موضوعية بامتياز في التعبير عن المدلولات والأوضاع اللغوية الجديدة المعاصرة، التي لم تُسهم فيها العربية المعاصرة إلاّ بقدر الاستهلاك السلبي للجاهز في اللغات المهيمنة وبمقدار الترجمة الحرفية والنمطية وفي أشكال الدخيل على العربية.

ومما ناقشناه سلفا من عوامل أغلبها - إن لم نقل كلها - تنطبق على وضعية العربية وخاصة تلك الخاصة بالانتحار اللغوي وموقف الفرد العربي الانهزامي تجاه لغته العربية، كما زاد من تفاقم الوضع افتقاد اللغة العربية في مجالات الحياة المختلفة والأوضاع اللغوية المهترئة في ما يُسمى بالمتداول في الشارع ، وأدت السياسة اللغوية بموقفها المحايد حينا والمضطرب والصامت أحيانا أخرى - إن لم يكن متحيزا ومتعصبا - لفرض البدائل اللغوية. وهذه التوجه المعاصر في اكتساح عالم اللغات للوسط العربي فرض نفسه بقوة على الساحة ماديا ومعنويا مرورا بالعولمة إلى الثورة الرقمية فإلى الثورات الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها الخطرة على البيئة اللغوية ومحيطها الفصيح أو الأنموذجي.

إن تشجيع الدول على التعلم باللغات الأجنبية والمواقف التربوية السلبية تجاه التعليم باللغة الأم أسهم إسهاما خطيرا في تداول العربية وتنشيطها بل تعداه إلى تغييب العربية في سوق العمل وفرض مطلب امتلاك اللغات الأجنبية وتفضيل مكتسبها.

كما نشأت في الإعلام لغة هجينة في أغلب أنماطها متأتية من غير معايير الفصحى التي تكلم عنها الأسلاف، كما أدى هذا الوضع إلى تغييب الأنماط المتوارثة بين الأجيال وشجّع على الأجنبي من اللغات على حساب العربية ورفع من قيمة اللغات الشعبية الهجينة مثل العاميات واللهجات التي تُقارب اللغات الأجنبية أو تمزج في تزاوج غريب بين الأصيل من اللغات وغيرها، وهي المرحلة الاستباقية التي فرضت الولوج إلى العالم دون عُدّة لغوية.

إن ولوع العربي بالغربي على المستويات الثقافية وما تقدمه مجتمعات الهيمنة اللغوية من ماديات هائلة على المستويات الأنموذجية في مجالات الحياة هزّ الثقة اللغوية وكيان الهُوية والانتماء وما يعقبه من افتخار بالذات مشفوعا بالمنجز الحضاري، الذي نأسف من عدم استمراره في الخط التطوري الزمني لصالح اللغة(رمضان عبد التواب،١٩٨٥،ص ص.١٦٧-١٦٩و عبد الصبور شاهين، ١٩٨٤، ص ص:١٩٠-٢٠٧) بل كان على حسابها وعلى حساب التقدم الحضاري والعلمي بحكم عدم امتلاكنا إحداثيات الانطلاق والتوجه والإسهام في المبتكر وتأثيراته السلوكية ومنها اللغوية.

إن تعداد هذه العوامل أدى بالفعل إلى حالة غير مطمئنة للغة العربية، حتى إن منظمة اليونسكو أكدت ذلك في تقاريرها حول اللغات بانطباق المعايير التي أعدتها والتي ذكرناها سلفا والتي تنطبق على وضع اللغة العربية الفصيحة أو المعيارية القياسية.

يعدّ علي القاسمي (٢٠٠٧) لعنة الإزواجية التي يتعارض فيها مستويان من الاستعمال الرسمي وفي الحياة اليومية في المنزل والشارع هي التي ستحل كما يتوقع الدارسون محل الفصحى في ظل غياب أي رقابة سياسية لغوية وفي ظل تشجيع موازٍ من الإعلام والمدرسة على استعمال اللهجات لغة التواصل حتى في تدريس مواد اللغة، وعدت بذلك غريبة عند أبنائها وفي أوطانها، وهو المؤشر الذي يدفع بنا إلى اعتبار كينونة التهديد اللغوي.

كما يؤكد علي القاسمي أن لعنة الثنائية اللغوية عامل لا يُستهان به في فرض هذا الوضع المتردي للتداول باللغة العربية في جميع مجالات الحياة بحكم عدم تكافؤ الفرص في الاستعمال اللغوي وبدعوى الانفتاح على الثقافات الأخرى لتحقيق التنمية البشرية ومن ثمة يخضع عامل التداول اللغوي لعامل السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية وإملاءاتها في التواصل وبدعوى أن هذه الأمة تخطت مراحل الرقي والتقدم إلى هذا السلوك اللغوي الحضاري إن صح القول وفي فنيات التعامل واللباقة اللغوية وبدعوى نشر المعارف باللغة المهيمنة هو الأجدى في اختراق الفهم والاختراع (القاسمي ،٢٠٠٧).

ويعتبر القاسمي أن عدم التكافؤ بين اللغة العربية وبين اللغات العلمية والعالمية الأخرى هو الذي أدى بنا إلى وصفها بأوصاف الاحتقار والإهمال والتهميش بل والتدمير أمام السطوة الثقافية والاقتصادية للغات العالمية الوافدة (القاسمي ،٢٠٠٧)، ويخلص إلى أن الروح الانهزامية للفرد العربي أدّت إلى تبني منظمة الأمم المتحدة إلغاء العربية من بين اللغات العالمية الرسمية لعدم استعمال ممثلي الدول العربية لها وعدم وجود مترجمين وعدم وفاء معظم الدول العربية بالتزاماتها بدفع نفقات استعمال العربية في المنظمة(القاسمي ،٢٠٠٧). وعلى هذا فكثير من الدارسين المحذرين بالخطر المحدق بالعربية يتوقعون أن تُبدل العربية بلغات بديلة غريبة عنها أو بمستويات لهجية معينة في التواصل وخاصة في التدريس والمعاملات الرسمية.

من المتعارف عليه أن اللغة تساير الحياة من ثمة يجب إذا حدثت تغيرات على مستوى الحياة الطبيعية ألاّ تُترك الأحداث حتى تنفلت من مسارات اللغة ويجب توجيه التطور اللغوي حسب نمو الحياة وتطورها وألاّ تُترك اللغة عُرضة لعدم الاستعمال، ومن ثمة تطرح مسألة جدوى اللغة ووظيفتها على المستويات المختلفة للنظام اللغوي، ولذا فإن هناك أوجاعا تلاقيها هويتنا اللغوية حسب ما سبق ذكره لا حسب التطور اللغوي الموجّه حسب الأحداث المعيشة، وثمة

أمور أخرى تلاحق التطور السليم للغة وتعيقه مثل الأحراش العامية والحروب غير المتكافئة والمنافسة غير الشريفة من طرف اللغات المهيمنة وعدم إشراك اللغات في المشاريع الحضارية الراهنة واستهلاك الأنماط الثقافية دون مراعاة الأوعية اللغوية الناقلة والموردة (تنباك، ٢٠٠٥:٧٧-٧٨).

ونشاطر أحمد كنعان (٢٠١٢) في ذكره التحديات التي تواجهها اللغة العربية، ومن ضمنها:

- وضعية اللغة العربية في المدارس ومناهج التعليم التي لا تواكب العصر ومنها الافتقار إلى قاموس محدّث. ، ونضيف إلى هذا
- عدم وظيفية اللغة العربية ومسايرة المستجد والتطور اللغوي الموجّه.
- فقدان الصلة بين الواقع والماضي في تداول اللغة عند الأجيال المتعاقبة.
- تأثير لغة الإعلام في المستوى الأنموذجي للغة العربية.
- ظهور لغة هجينة جراء احتكاك العاميات باللغات الأجنبية.

٢- تقييم الحالة الصحية للغة العربية:

إذا سلمنا ببعض الأمور الواقعية التي تتمثل اللغة العربية مثل بُعد مقاييس الفصحى في جل الكتابات العربية والأدبية خصوصا، ناهيك عن انعدامها إلاّ أن تكون أنموذجية بدرجة ما وفي مجالات محصورة جدا مثل الإعلام وعند المتخصصين في اللغة العربية وذوي العلاقة بها مثل الخطباء. وهي التي توجد بدرجات نموذجية معينة حسب المتعارف عليه في العصر وعند الجيل المعاصر، كما قد يهجرون في كثير من سياقات الخطاب إلى استعمال العامي القريب والممزوج باللغات الأجنبية قاموسا ونظاما وعبارة وبيانا، كما تسوقنا هذه المسلّمة إلى ذكر النماذج الأدبية القياسية المحتشمة التي تنافسها الأدبيات الشعبية وغيرها من العاميات المعاصرة والتي لا ترقى إلى أي مستوى من

المستويات الفصيحة بل هي على العكس من ذلك عند بعض الشعوب العربية قريبة من اللغات الأجنبية أو هي وليد هجين وغريب الأطوار عن نظام اللغة العربية الأنموذجي، فقد تكون مقترضة لكثير من قواميس اللغة الأجنبية وتراكيبها وعباراتها التي تظهر في قالب عربي.

إننا لا نتحدث عن الفصحى ومقاييسها التي وضعها أسلافنا البلاغيون، فهي مفقودة ولا نتحرج من الإشارة إلى أن اللغة العربية الأنموذجية أصبحت غير مفعّلة في كثير من المناسبات التي تستدعي ذلك، ففي الخطاب الديني نجد أن قاموسه انحصر في مصطلحات العقيدة والفقه، وتعوز مرتاديه الفهم في كثير من الأحيان ناهيك عن تداول لغة القرآن التي للأسف لم تتجاوز الحناجر تقليدا دون توظيف حقيقي لها.

إذا جئنا إلى تقييم حال اللغة العربية وواقعها المعاصر وتقييم متكلميها بتطبيق معايير حياة اللغات التي وضعتها منظمة اليونسكو ، فإننا نستشعر الواقع المر للغة العربية القياسية لا الفصحى التي يبدو أنها أصبحت في عداد المنقرضة.

نتلمس أوجاع الهُوية في ما تلاقيه اللغة العربية على غرار اللغات الحية الأخرى من تحقيق نقاط إيجابية لا بأس بها تبعث بها إلى البقاء ومجابهة الأخطار، فمثلا عند كلامنا عن الآتي من معايير الخلود نكاد نجزم أنها لا تنطبق على واقع لغوي عربي مهترئ جراء هذه العوامل ومنها:

٣- انتقال اللغة بين الأجيال:

ما نلاحظه اليوم هو وجود عند كل متكلم للغة العربية تَولُّد طفراوي جيني غريب في مستوى الأنموذج، فهناك قاموس جديد لكل جيل، بل ثمة تحنط لبعض العبارات، بل ونجد اتجاها جديدا معاصرا في اكتساب اللغة العربية، حيث شاعت فيه العبارة المسكوكة المتكلسة بنسبة تفوق ما تكلم عنه السلف

من توظيفها في الكلام. وهو الأمر الذي يُفترض فيه الإبداع وشرطة الإفرادية الشخصية في خلق الأنماط اللغوية الخاصة بتفعيل معاني الكلمات وتوظيفها في سياقات جديدة، فكانت العبارة الجاهزة مأخوذة في كثير من الأحيان من طريق الترجمة الحرفية ومغالطات الإعلام وأخطاء السياق وعدم مناسبة أوضاع الخطاب...وغيرها، كما أن النتاجات اللغوية تدلل على الدرجة الأقل ضمانا في التعلق بلغة الآباء والأجداد، سيما في الأصوات العربية فقط، ناهيك عن الدلالات التي يقف فيها ابن اللغة محتارا حتى في انتمائه للغة العربية. ومن ثمة اعتبرت حلقات الوصل بين الأجيال المتلاحقة سلسلة هشّة معرضة للصدأ بحكم التداول الضعيف للغة في مجالات الحياة المتجددة، التي لا نملك زمام السيطرة عليها، وخاصة في توافد قنوات الاحتكاك اللغوي غير المتكافئ الذي يُسيطر عليه الغرب، في حين لا نجهد أنفسنا في مواجهة نتائج هذا الاحتكاك، ولا نتخذ موقفا جادا تجاه المتطلبات اللغوية المعاصرة ومجالاتها المتجددة والمتسعة وتجاه أنماط العيش وواقعيات الحضارة.

هناك قناعات لا نستطيع تجاوزها أو تجاهلها بحكم أدلتها القوية والواقعية ويطول الحديث في استعراضها ولكن وجب أن نشخص من خلالها الواقع المر للغة العربية وأوجاع الهُوية الثقافية التي تراوح مكانا واحدا واندثرت عمولتها بحكم عدم فعاليتها عند أبناء اللغة وجيلها المعاصر.

٤- عدد متحدثي اللغة مطلقا:

يكاد ينحصر عدد متكلمي اللغة العربية القياسية عند المهتمين باللغة العربية من الإعلاميين والأكاديميين المتخصصين وعند مزاولي الخطاب الديني، والذين لا نكاد نجد لهم نسبة مئوية من مجموع منتسبي اللغة العربية، والتي توصف بالمستَهلكة والمفضلة في الوقت ذاته للتداول العامي الذي لا يمثل أيّ مستوى من مستويات اللغة العربية النموذجية، بل إن من تكلمنا عنهم من

المهتمين باللغة العربية يجدون راحة كبيرة جدا في التداول بالعامي ذي الذوق الأجنبي أو حتى التعبير مطلقا بالعبارة الأجنبية.

هناك مظهران للغة لا يجب أن نخلط بينهما وهو مستوى الفهم ومستوى الآداء، فإذا وجدنا طائفة لا بأس بها تفهم اللغة وما يلقى عليها فإنها تكون عاجزة عن التكلم بها وتُفضّل في الوقت نفسه الكلام باللغة الأجنبية، وتفهم اللغة من خلال التلقي الشفهي والكتابي.

كما أن هناك أمرا مهما جدا وهي أن متداولي اللغة العربية المعاصرة يتواصلون بها تعبير كتابيا أكثر منها شفهيا، ونكاد نجزم في الوقت المعاصر بعدم وجود عيّنة أو فئة اجتماعية عربية أو غيرها تتداول اللغة العربية القياسية في واقعها اليومي والمعيشي، فانحصرت بذلك استعمالات اللغة في النماذج الكتابية الفنية أو الإدارية، وحتى هذه الأخيرة ممنوع فيها التداول بالقياسي في بعض الدول العربية.

٥- نسبة متحدثي اللغة لإجمال عدد السكان:

عندما نخص الحديث عن اللغة المستعملة فعلا عند متحدثيها ومتداوليها من عدد السكان نجد معظم إجمالي سكان العربية بل جلهم يتداول ويستعمل العامية في الشارع والنادر يستعملها في تدريس العربية، بل إن معظم هؤلاء يستعمل العامية لغة شرح في تعليم اللغة، وهي التي لا نعتبرها مستوى من المستويات اللهجية للفصحى أو حتى القياسية.

٦- مجالات استعمال اللغة:

تكاد تنحصر اللغة القياسية - لا الفصحى- في القراءة والكتابة لا في الكلام، وفي حدود الخطاب الديني والمدرسي الضيّقة جدا، بل تنافس المدارس العالمية المدارس العربية ، بينما تستولي العاميات على مجالات التفاعل اليومي وعلى تمثلات الهوية الاجتماعية والإبداع والترفيه.

فإذا تحدثنا عن القراءة نجد أن الشعوب العربية لا تجيد القراءة التعبيرية وتظل قراءاتها جيدة فقط في تلك النماذج المترددة بكثرة في اللغة، أما في الكتابة فإنها تظل حبيسة الفنيات التعبيرية والمكاتبات الرسمية لا في المستوى الآداء المعوّض بالعامي أو الأجنبي.

نتيجة لما سلف ذكره، تنحصر اللغة العربية القياسية واستعمالاتها في مجالات وسياقات المجتمع الضيّقة جدا، كما أن السياسة اللغوية في كثير من الدول العربية تشجع على اللغات الأجنبية في التعامل الرسمي والتناول العلمي والإداري والتجاري وفي سوق العمل...وغيرها من مجالات الحياة، كما أن البيئة التعليمية التي كانت حاضنة للغة اكتسحتها المدارس العالمية التي فرضت سلطتها اللغوية العلمية على اللغة العربية والتي أصبحت مادة تُدرّس لا أكثر، وبذلك غابت اللغة العربية في مجالات الاقتصاد والتجارة وفي الأماكن الاجتماعية، وظلت تلاحقها لعنات العاميات والازدواجية اللغوية والانصهار والاندماج في اللغات المهيمنة، وبذلك غدت لغة غير صاحبة الحظ في الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وفي سوق العمل ضعفت عملتها.

ما يلاحظ كذلك هو عدم استعمال العربية القياسية حتى داخل الأسر التي هي المكان والملاذ للغات المهددة بالانقراض وكذلك هي الحاضن والضامن في الوقت ذاته لحياة اللغات، ومما يلاحظ من انعكاسات حادة للشارع على الأسر وجود العنصر الأجنبي على اللغة داخل الأسر وفرضه لغته على الأبناء، الذين توجهوا توجهات غريبة عن اللغة مولعة بالأجنبي أو قل إنهم غير متقبلي الوضع اللغوي العربي الحالي في التفاعل به بل يميلون إلى السخرية من لغة الآباء، ويتخذون لأنفسهم وضعيات خطابية وأنماطا كلامية خاصة ببعض مجالاتهم المستَجَدة منكرين كل أشكال التداول اللغوي الأصيل التي تفرض حضورها في المناسبات الشعبية وتغيب فيها الأطر التاريخية لتستبدل بالعاميات، وربما حضرت اللغة القياسية في لحظات انتعاش ثم غيّبت.

وهكذا زادت عمليات التمرد اللغوي عند أبناء اللغة المعاصرين بسبب التباين الثقافي والسلوكي واللغوي وبسبب ولوعهم بثقافة الغالب وتمثلاته اللغوية والتعبيرية التي تظهر في مواطن الجد بينما تكون العربية فضاء للإهانة والضعف والسخرية وفضاء للترويج الساخر، أو توصف فيه اللغة بأوصاف الذكريات وتصبح بذلك ألبومًا للذكريات.

٧- الاستجابة للمجالات الجديدة وللإعلام:

هناك اليوم أمر غائب في السياسة اللغوية العربية، وهي عدم تفعيل المجامع والهيئات المعنية باللغة العربية لما يُستجد في الظروف المعيشية والاجتماعية والتكيف مع الواقع،وعلى الرغم من وجود جهود غير مرتبة وتفتقر للتفعيل والتنظيم والعمل المنهجي المؤسسي، ظل تغييب اللغة متعمدا كعدم منحه الشرعية السلطوية في فرض الجديد في التعاملات اليومية. فباستثناء لغة الإعلام التي استحوذت على الاستعمال اللغوي وعلى فرض أنماطها اللغوية وقاموسها المعاصر على حساب الخدمة التي تؤديها بهذه اللغة لصالح مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية... وغيرها من مجالات حياة العربي الذي تريد أن تسيطر عليه من خلال لغته أو بأدنى تمثلاته وتجسيداته وعلى نطاق واسع من شرائح المجتمع العربي، فباستثناء هذه التغذية التي تتلقاها اللغة إعلاميا وبغرامات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لا نكاد نجد أيّ تغذية أخرى، على الرغم من أنها غير مُرضية ،كما فرضت لغة الإعلام نمطا تعليميا للغة العربية المعاصرة سموها «عربيات الناس».

٨- السياسة اللغوية الرسمية:

كثير من التشريعات اللغوية الرسمية لها موقف إيجابي بفرض لغة التمدرس باللغة العربية وعلى الأقل في مرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، وهذا ما يمد مكتسب اللغة على الأقل بكفاية على المستوى الفهمي إن

لم نقل على المستوى الأدائي، غير أنه على الرغم من وجود هذه التشريعات تظل التعاملات الضمنية مخالفة لذلك كوجود مدارس عالمية تفرض التعليم باللغة الأجنبية وتلاقي تشجيعا من طرف المؤسسات الرسمية، كما أن تعمد ممثلي الشعوب بالتعامل بالعامي أو حتى باللغة الأجنبية يشكك في فاعلية السياسة اللغوية للدولة.

٩- موقف أفراد المجتمع العربي من لغته:

لا نستغرب تلك المواقف السلبية الغريبة تجاه العربية باعتبارها لغة عاجزة وفاشلة في إقرارها لغة تعليم وتعلم ولغة إدارة وتواصل ولغة العلم والفرص الاجتماعية والاقتصادية...وغيرها من مبررات التثبيط التي تسيطر حتى على النخبة المحسوبة على العربية، فيتواصلون بغيرها لاعتقادهم بسماع صوتهم وتمثّل الحضارة والعلم هذا من ناحية ، وإذا تكلم بالنموذج اللغوي اتخذ أنماطا دنية في الاحتذاء بالقياسي تداولا، ولا يقف الفرد العربي هذا الموقف السلبي فقط، بل يتعدى هذا الحد إلى تشجيع أبناءه بالدراسة في المدارس العالمية على الرغم من كون لغته الأم عربية.

وهذا ما يمثل مصدر إزعاج للوضع اللغوي العربي، كما أن وقوفنا مكتوفي الأيدي تجاه هذا الوضع الذي يتهدد الهوية اللغوية ويضعف سلطتها ولا يُشجع على بعثها ويغربل نتاجاتها ويحميها في التداول الأممي بدعمها ماديا ومعنويا زاد الوضع تفاقما.

هذا ما يأمله مثل هذا الموقف الذي يفترض الحياد العلمي في المعالجة والوصف، ولعلنا نختم وصف مستقبل اللغة العربية عند أبنائها بهذا الحديث النبوي:

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ، وَلَا صَلَاةٌ، وَلَا نُسُكٌ،

وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي لَيْلَة، فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ، يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَنَحْنُ نَقُولُهَا». فَقَالَ لَهُ صِلَةُ: (مَا تُغْنِي عَنْهُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهُمْ لَا يَدْرُونَ مَا صَلَاةٌ، وَلَا صِيَامٌ، وَلَا نُسُكٌ، وَلَا صَدَقَةٌ؟) فَأَعْرَضَ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، ثُمَّ رَدَّهَا عَلَيْهِ ثَلَاثًا، كُلَّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: (يَا صِلَةُ، تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ) ثَلَاثًا. سنن ابن ماجه (٤٠٤٩).

وختاما فإن العالم يواجه اليوم تحديات في الحفاظ على اللغات وبقائها على قيد الحياة وفي صحة جيّدة، ولقد حان الوقت لشعوب العالم لتجميع مواردها وأن تبني على نقاط القوة في تنوع لغوياتها وثقافاتها، وهو ما يستلزم تجميع الموارد على جميع المستويات الآتية:

- على مستوى المتخصصين في اللغة الذاتية.
- على مستوى المتحدثين المحليين في المجتمع.
- على مستوى المنظمات غير الحكومية وعلى مستوى المنظمات الحكومية والمؤسساتية.

فعلى سبيل المثال وعلى مستوى المجتمع المحلي وعلى مدى العقود القليلة الماضية، قد عمل كثير من الناس على تطوير برامج تعليم اللغة وعادة مع موارد تقنية محدودة للغاية، فعلى العكس من توفر مدرّسين للغات العالم الرسمية فإن هؤلاء مازالوا يفتقرون إلى مدربي لغات ليس فقط على المستوى الرسمي في تعليم اللغة، حيث كثيرا ما تطلبه الحكومات المحلية، بل على المستوى المناهج اللغوية وأكثر من ذلك على مستوى قابلية اللغة الأساسية للتوصيفات والتعامل النظامي بها.

ويتطلب معلمو هذه اللغات مجموعة متنوعة من المهارات، بعضها من طبيعة تربوية مثل المناهج الدراسية وتطوير مواد تدريس اللغة وتقنياتها

وأساليبها، وبعضها سوسيولساني مثل تحليل عمليات الاتصال باللغة الجارية، وتحليل ماضي وحاضر لغة الأجداد الحالية ووظيفيتها، وبعضها لساني مثل جمع البيانات وتحليلها ووصفها.

وبالمثل فإن للسانيين وللنشطاء في حقل اللغات ولصانعي السياسات اللغوية مهمّة صعبة جدا وطويلة المدى لتجميع آليات أكثر فعالية ونشرها لأجل جعل اللغة قابلة للحياة وللحفاظ عليها ولتنشيط اللغات المهددة بالانقراض في العالم، والأهم من ذلك أن لهم مسؤولية العمل مع المجتمعات المحلية المعرّضة لغاتها للانقراض، وجعلهم يتمتعون بحق الشراكة العادلة في المشاريع اللغوية.

نحن جميعا نشترك في مسؤولية ضمان بقاء اللغات، وجعل كل اللغات تحافظ على ديمومتها عند الأجيال القادمة.

المصادر والمراجع:

أولاً: العربية:

- القاسمي، علي (١٠أبريل، ٢٠٠٧): انقراض اللغة العربية خلال القرن الحالي؟، جمعية الترجمة العربية وحوار الثقافات[عتيدة] [Atida]، من:
http://www.atida.org/index.php?option=com_
-10 -07 -30 -03 -content&view=article&id=119:2013
catid=26:-2009&Itemid=5&32
- شاهين، عبد الصبور(١٩٨٤): علم اللغة العام،ط٤، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- عبد التواب، رمضان (١٩٨٥): المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٢، القاهرة ، مكتبة الخانجي.

- كنعان، أحمد علي (١٥-٢٣مارس-٢٠١٢): اللغة العربية والتحديات المعاصرة وسبل معالجتها، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للغة العربية - العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة. بيروت.

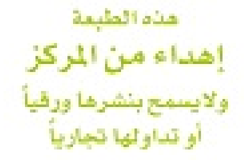
ثانياً: الأجنبية:

- Aikawa, Noriko (2001): UNESCO’s Programme on Languages. Conference Handbook on Endangered Languages of the Pacific Rim, pp. 1324-. Osaka: Endangered Languages of the Pacific Rim Project.
- Annamalai, E. 1998. Language survival in India: challenges and responses. In Matsumura (ed.), 17–31.
- Bernard, H. Russell (1992): Preserving Language Diversity: Human Organization 51 (1), 8289-.
- Bernard, H. Russell (1996): Language Preservation and Publishing. In Indigenous Literacies in the Americas: Language Planning from the Bottom up, ed. by Nancy H. Hornberger. Pp. 139156-. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Calvet, Louis-Jean. 1987. La guerre des langues et les politiques linguistiques. Paris : Payot
- Chaudenson, Robert. 1992. Des îles, des hommes, des langues: essais sur la créolisation linguistique et culturelle. Paris: L›Harmattan.
- Crystal, David. 2000. Language death. Cambridge: Cambridge University Press.
- Crystal, David. 2004. The language revolution. Cambridge, UK: Polity Press.
- Denison, Norman. 1977. Language death or language suicide? International Journal of the Sociology of Language 12, 13 – 22.

- Dorian, Nancy C. 1981. Language death: The life cycle of a Scottish Gaelic dialect. Philadelphia:University of Pennsylvania Press.
- Fishman, Joshua A.1991. Reversing Language Shift: Theoretical and Empirical Foundations of Assistance to Threatened Languages. Clevedon: Multilingual Matters.
- Garzon, Susan 1992. The process of language death in a Mayan community in southern. Mexico. International Journal of the Sociology of Language 93, 53 – 66.
- Hagege, Claude. 1992. Le souffle de la langue. Paris: Odille Jacob.
- Hagege, Claude. 2006. Combat pour le français: au nom de la diversité des langues et des cultures. Paris : Odile Jacob.
- Hague Recommendation,19961997/. The Hague Recommendations Regarding the Education Rights of Minorities. International Journal on Minority and Group Rights. Special issue on the Education Rights of National Minorities . http://www.osce.org/hcnm/
- Hale, Ken .1998. On endangered languages and the importance of linguistic diversity. In Endangered Languages; Language Loss and Community Response, ed. by Lenore A. Grenoble and Lindsay J. Whaley. Pp. 192216-. Cambridge: Cambridge University Press.
- Jones, Mari C. 1996. The role of the speaker in language obsolescence: The case of Breton in Plougastel-Daoulas, Brittany. French Language Studies 6, 45 – 73.
- Krauss, Michael . 2000. Preliminary Suggestions for Classification and Terminology for Degrees of Language Endangerment.
- Krauss, Michael. 1992. The world's languages in crisis. Language 68. 4–10.
- Krauss, Michael .1998. The scope of the language endangerment crisis and recent response to it. In Matsumura (ed.), 108–9.
- Maffi, Luisa, Michael Krauss, and Akira Yamamoto .2001 The World Languages in Crisis: Questions, Challenges, and a Call for Action. Presented for discussion with participants at the 2nd

International Conference on Endangered Languages of the Pacific Rim, Kyoto, Japan.

- Maffi, Luisa, Michael Krauss, and Akira Yamamoto November 30 – December 2, 2001. Conference Handbook on Endangered Languages of the Pacific Rim, pp. 7578-. Osaka: Endangered Languages of the pacific Rim Project.
- Maurais, Jacques & Michael A. Morris, eds. 2003. Languages in a globalizing world. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mufwene, Salikoko S. 2001. The ecology of language evolution. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mufwene, Salikoko S. 2004. Language birth and death. Annual Review of Anthropology 33.201222-.
- Mufwene, Salikoko S. 2005. Créoles, écologie sociale, évolution linguistique. Paris: L'Harmattan.
- Nettle, Daniel & Suzanne Romaine. 2000. Vanishing voices: The extinction of the world's languages. Oxford: Oxford University Press.
- Phillipson, Robert. 2003. English only? Challenging language policy. London: Routledge.
- Sasse, Hans-Jurgen. 1992. Theory of language death. In Mattias Brenzinger (Ed.), Language Death: Factual and Theoretical Explorations with Special Reference to East Africa, 7 – 30. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Schiller, Herbert I. 1969. Mass communications and American empire. New York: Kelley.
- Skutnab-Kangas, Tove. 2000. Linguistic genocide in education – or world-wide diversity and human rights? Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Swaan, Abram de. 2001. Words of the world: The global language system. Cambridge, UK: Polity Press.



- Vigouroux, Cécile B. to appear. “The smuggling of French”: Francophonie’s global discourse vs. Francophones’ local discourse and practice.
- Voegelin, C. F., and F. M. Voegelin. 1977. Classification and index of the world’s languages. New York: Elsevier.
- WWF International and Terralingua .2000. Indigenous and Traditional Peoples of the World and Ecoregion Conservation: An Integrated Approach to Conserving the World’s Biological and Cultural Diversity. 1196 Gland, Switzerland: WWF-World Wide Fund for Nature [formerly World Wildlife Fund].

الفصل الثالث:

التوثيق اللغوي والإحياء اللغوي

• د. محمد مازن جلال
• د.محمود بن عبدالله المحمود

يحاول هذا الفصل التأصيل العلمي لمفهومين أساسيين من مفاهيم التخطيط اللغوي المتعلقة بانقراض اللغات وازدهارها وهما؛ التوثيق اللغوي والإحياء اللغوي. حيث يتناول القسم الأول من هذا الفصل مفهوم التوثيق اللغوي، وسلسلة الإجراءات المتبعة في توثيق اللغات المهددة بالانقراض، والنماذج المختلفة للتوثيق اللغوي وأشكالها، بالإضافة إلى عرض لبعض نماذج التوثيق اللغوي مع بيان مكوناتها ومزايا كل منها وعيوبه. كما يستعرض القسم الأول بعض السمات الواجب توافرها في مدونات التوثيق اللغوي، وأهم تقنيات التوثيق اللغوي، مع إلماحة بعد ذلك إلى بعض أخلاقيات ممارسة التوثيق اللغوي. وفي ختام الجزء الأول من هذا الفصل يناقش الباحثان التوثيق اللغوي في سياق اللغة العربية وخصوصا في تلك المراحل الأولى من دراستها العلمية.

وفي الجزء الثاني من هذا الفصل يتناول الباحثان مفهوم الإحياء اللغوي، والجهود المبذولة لإعادة اللغات الميتة أو المهددة بالخطر إلى الحياة مرة أخرى، بالإضافة إلى إلماحات حول أسباب موت اللغات مع ربط ذلك بأمثلة واقعية. كما يتناول النقاش أهمية المحافظة على اللغات البشرية ومحاولة إنعاشها وبعثها للحياة مرة أخرى، ومدى الخسارة التي تعانيها البشرية جراء فقدان إحدى لغاتها. كما يعرض الباحثان لبعض خطوات الإحياء والتنشيط اللغوي، ووسائله، والطرائق المختلفة التي يمكن بها تنشيط اللغة، والعوامل المساعدة في ذلك. وفي نهاية هذا الجزء استعرض الباحثان بعض النماذج العالمية لمشروعات الإحياء

اللغوي مع بيات لبعض ما حققته من نجاحات، واستكشاف لبعض العثرات التي يمكن تكتنف تلك المشروعات.

١- التوثيق اللغوي:

١-١ معنى التوثيق اللغوي:

ينظر للتوثيق اللغوي كميدان من ميادين اللغويات الحديثة، وقد ظهر تلبية للحاجة الكبيرة المتعلقة بالإحياء اللغوي (Penfield & Tucker, 2014). ذلك أن التوثيق اللغوي يعد الذراع العلمي لعملية الإحياء اللغوي. ومن حيث المصطلح يشير مفهوم «التوثيق اللغوي» إلى: العمليات التي يتم من خلالها توثيق اللغة من منظور لغوي وثائقي بهدف توفير سجل شامل للممارسات اللغوية المميزة لمجتمع لغوي معين (Woodbury, 2003). وبعبارة أخرى يرى هيملمان (Himmelmann, 2006) أن التوثيق اللغوي هو توثيق اللغة على نحو دائم يفاد منه لأغراض متعددة. ولعلنا نناقش تلك القضايا الثلاث التي أشار إليها هيملمان وهي: «تسجيل اللغة»، «دائم»، «متعدد الأغراض» في الفقرات القادمة.

حينما نقرر أن التوثيق اللغوي هو تسجيل للغة؛ فلا بد أن نستجلي ما نعنيه بكلمة اللغة! فمصطلح «اللغة» يشير إلى ظواهر عدة، وتختلف رؤى الباحثين حول تعريف هذا المفهوم بناء على اختلاف منطلقاتهم ورؤاهم العلمية. فمن الباحثين من ينظر للغة باعتبارها تلك الملكة العقلية التي تمكن البشر من ممارسة اللغة، ويؤكد هذا التعريف على عالمية اللغة لجميع البشر، وعلى الأساس البيولوجي لقدرة الإنسان على اللغة بوصفها تطوراً فريداً في الدماغ البشري وغالباً ما تقع هذه التعريفات في إطار التصور الإدراكي للغة (Pinker, 1994). منطلق آخر يرى اللغة باعتبارها نظاماً شكلياً للعلامات تحكمها القواعد النحوية. وتؤكد هذه النظرة على أن اللغات البشرية يمكن وصفها بأنها أنظمة هيكلية مغلقة

تتكون من القواعد التي تصل العلامات الاصطلاحية بالمعاني التي يضفيها المجتمع اللغوي (Trask ،٢٠٠٧، p. ٩٣). ثمت باحثين ينظرون للغة من وجهة النظر الوظيفية بوصفها نظاما للتواصل يتمكن البشر من خلاله من تبادل الكلام اللفظي أو الرمزي. ويؤكد هذا التعريف على الوظائف الاجتماعية للغة، ومن ثم يمكن فهم التراكيب النحوية للغة في إطار وظائفها التواصلية، وفهم التراكيب النحوية للغة يكون نتيجة لعملية تتكيف بها القواعد لتلبية الاحتياجات الاتصالية للمستخدمين (Evans & Levinson, 2009; Van Valin, 2001). ومن ثم فالتوثيق اللغوي ينطلق من رؤية الباحث لمفهوم اللغة والغايات التي يرتجيها من ذلك التوثيق.

أشار هيملمان إلى أن التوثيق اللغوي يكون على نحو «دائم»، ويعني بذلك أن ألا يكون التوثيق على نحو قصير أو لهدف قاصر، ولكن ينبغي أن يكون سجلا دائماً تنتفع به أجيال مستخدمي وباحثيها في حاضرهم ومستقبلهم. وقد أثبت لنا علم الآثار أن كثيراً من الآثار القديمة والتوثيق الساذج لبعض المجتمعات البشرية الأولى أضحى ذا نفع كبير في الإجابة عن كثير من الأسئلة الغامضة التي لم تطرح إلا في الوقت الحالي. ومن ثم فالديمومة تشير إلى إنشاء سجل لغوي شامل دائم يشمل البيانات الأولية التي تلبي الحاجات الحاضرة، وكذلك حاجات الأجيال اللاحقة الراغبة في استكشاف المزيد من جوانب اللغة.

أما تعدد الأغراض الذي أشار له هيملمان في معرض حديثه حول التوثيق اللغوي؛ فيقصد به أن يشمل التوثيق اللغوي عديداً من السجلات اللغوية المتنوعة قدر الإمكان، بحيث تغطي جميع جوانب الظواهر والأنماط اللغوية. كما يتوقع أن يتضمن التوثيق اللغوي عينات مختلفة من الإنتاج اللغو المنطوق والمكتوب. وهذا التنوع في التوثيق اللغوي سيكون ثريا لتحقيق أهداف وغايات شتى تفي بأغراض متعددة أيضاً. فالتوثيق اللغوي يمكن أن يخدم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الاستخدامات منها، على سبيل المثال: التخطيط اللغوي،

وإعداد المواد التعليمية، وتحليل بعض الظواهر النحوية والصرفية والصوتية والدلالية.... وتجدر الإشارة إلى أن التوثيق اللغوي يفيد شرائح مختلفة تتضمن المجتمع اللغوي نفسه، المؤسسات المعنية بالتخطيط اللغوي، فضلاً عن الباحثين في مختلف التخصصات كاللغويات وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، والتاريخ الشفاهي البشري، الخ.

١-٢ أسباب التوثيق اللغوي:

تتنوع أسباب التوثيق اللغوي تبعا لاختلاف غاياته ومقاصده. ويشير هيملمان (Himmelmann, 2006) إلى أن من أبرز أسباب التوثيق اللغوي: خطر الانقراض اللغوي، الترشيد في نفقات البحث اللغوي، والتحقق والتثبت، والتمحيص العلمي. ونظرا لتقرير كثير من الباحثين أن عدداً كبيراً من لغات العالم مهدد بالانقراض (راجع مثلا، Grenoble and Whaley, 1998 Crystal, 2000) بات إنشاء سجلات التوثيق اللغوي متعدد الأغراض؛ استجابة رئيسة لخطر انقراض اللغة. وفي هذا الصدد لا ينظر لوثائق وسجلات التوثيق اللغوي على أنها مستودعات للبيانات حول اللغة فحسب، بل مصادرا مهمة لدعم صيانة اللغة أيضا. ويقصد بصيانة اللغة (Language maintenance) تلك الجهود المبذولة للحفاظ على اللغة من عوامل الخطر الداخلية أو الخارجية التي قد تتسبب في انحسارها، وعادة ما تؤدي إلى تراجع مكانة اللغة كوسيلة للتواصل في المجتمع (Nahir, 2003). وعلى سبيل المثال يشير غولا (Golla, 2007) إلى جهود اللغوين في توثيق لغات السكان الأصليين في أمريكا الشمالية، وأثر تلك الوثائق اللغوية الضخمة على تنشيط برامج تعليم تلك اللغات، والمحافظة عليها.

إن أهمية التوثيق الغوي لاتنحصر في الدوافع اللغوية المباشرة فحسب؛ بل للحفاظ على المعارف والتراث البشري بصفة عامة. وتلك الأهمية تظهر من التفاتة كثير من دارسي علم الإنسان (الإنثروبولوجي) لمستندات التوثيق

اللغوي من أجل الدراسة العلمية، واسكشاف الثقافات المختلفة، ودراسة المعرفة الإنسانية الكامنة في اللغة. ومن ثم تأتي أهمية المبادرة والمسارعة بالتوثيق اللغوي سعيا للحفاظ على تاريخ البشرية من أن يذهب في طي النسيان (Wilson, 1992). إذ يشير هاريسون (Harrison, 2007\2011) إلى أن تنبؤات علمية خطيرة تنذر بتلاشي نصف لغات العالم خلال القرن الحادى والعشرين. ومن ثم قد تصل آلاف اللغات إلى نقطة يصعب عندها لأية مجهودات بشرية أن تحول دون التدهور. لذلك كان من الأهمية بمكان ولفائدة العلم والإنسانية أن تستثمر مشاريع التوثيق اللغوي قبل أن يأتي وقت يتعذر فيه القيام بها!

وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء توثيق لغوي مؤرشف بشكل صحيح مبني على بيانات أولية ييسر العملية البحثية، ويختصر الوقت، ويقلل من تكاليف تمويل الأبحاث. فحينما توثق لغة ما وتؤرشف بشكل علمي يمكن للباحثين متابعة هذا التوثيق حتى بعد مرور أعوام عديدة، وتكون فائدته أكبر وكلفته أقل خصوصا إذا بني ذلك المشروع على مجموعة كاملة من البيانات الأولية التي تم تجميعها من قبل. ومن ثم يقترح وضع جميع البيانات الأولية التي تم تجميعها في أي مشروع توثيقي في أرشيف مفتوح للباحثين، وألا يقتصر الباحثون على نشر بعض النتائج البحثية حول البيانات التي تم جمعها أو نشر عينة صغيرة من البيانات. ففي بعض حالات التوثيق اللغوي قد لا يتحقق الهدف الرئيسي وهو إنشاء قاعدة للبيانات تضم توثيقا لغويا شاملا؛ لذا يفترض ألا يكون ذلك مانعا لنشر البيانات الأولية التي ستفيد باحثين آخرين سواء كانوا من باحثي اللغويات أم من غيرها. فعلى سبيل المثال قام اللغوي دانيل إيفيرت Daniel Evertt (كما يشير إلى تلك الحادثة هاريسون Harrison, 2007\2011) بتوثيق قضية قلة الأعداد في لغة البيراها Pirahã الأمازونية. وبعد أن عاش إيفيرت بين أهل البيراها وتعلم لغتهم وتحدثها بكفاءة وأدرك رؤيتهم عن العالم، فاجأ إيفيرت المجتمع العلمي بادعائه أن لغة

البيراها ليس لديها أعداد ولا يمارسون العد على الإطلاق. وعلى إثر ذلك قام عالم النفس بيتر غوردون، وقد راعته ادعاءات إيفيرت حول البيراها بالإفاجة من سجلات التوثيق اللغوي، والقيام بتصميم تجارب لاكتشاف مفاهيم الأعداد والعد عند البيراها. خلص غوردون من ذلك إلى أن النظام العددي «الفقير» للبيراها يحد بالفعل من قدرتهم على عد الكميات بالضبط حينما يزيد حجم المجموعة عن شيئين أو ثلاثة. غير أن غوردون لاحظ أن إجاباتهم الخطئة كانت قريبة من الإجابة الصحيحة، مما يوحي بأنهم لم يكونوا يعتمدون على العد (وهي مهارة لم تزودهم بها لغتهم) ولكن على التقدير estimation الذي يصدر عن الحدس العددي. يفسر غوردون تلك النتائج كدليل على قصور معرفي محدد فرضته لغة البيراها على محدثيها بشكل مباشر، مما يعطي مؤشرا لكيفية تحجيم اللغة للفكر.

كما أن من أبرز أسباب التوثيق التحقق والتثبت والتمحيص العلمي. فكثير من التحليلات والنتائج العلمية ذات الصلة باللغات وقضاياها لا يمكن التحقق منها طالما كان هنالك تعذر في الوصول للبيانات الأولية التي تستند إليها تلك التحليلات. فوجود بيانات لغوية أولية يتيح للباحثين إعادة النظر في الأسس التي قام عليها التحليل، والاستنتاج، وتكرار التجارب التي أجريت على تلك البيانات واكتشاف أخطاء تحليل تلك البيانات والتثبت من النتائج التي تم الوصول إليها، وفي ذلك ثراء للعلم وتصحيح للفرضيات والنظريات التي قد يعتريها عدم الدقة أو الخطأ.

١-٣ نماذج التوثيق اللغوي ومكوناتها

ينبغي أن يتضمن التوثيق اللغوي -بوصفه تسجيلاً دائماً متعدد الأغراض- مجموعة كبيرة من البيانات الأولية التي تقدم شواهد عن اللغة المستخدمة في وقت معين وفي مجتمع معين. من بين البيانات الأولية التي ينبغي تسجيل عينات منها السلوك اللغوي linguistic behavior ويتضمن كافة الأنشطة التواصلية في

المجتمع، كالحديث اليومي العادي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته، وحديث الآباء والأمهات إلى الأطفال، واللغة المستخدمة في المنازعات بين الأعيان، ولغة الطقوس الدينية وغيرها (Himmelmann, 2006).

إلى جانب تسجيل عينات من السلوكيات اللغوية؛ يتضمن توثيق البيانات الأولية ما يسمى بالمعرفة فوق اللغوية/ معرفة ما وراء اللغة metalinguistic knowledge. ويقصد بها تلك المعرفة الواعية التي يمتلكها مستخدمو اللغة حول لغتهم كمعرفتهم الواعية بدلالاتها وصرفها ونحوها وأصواتها إلخ (Tunmer، et al., 1988). وتشمل المعرفة فوق اللغوية أيضاً جميع أنواع التصنيفات اللغوية، مثل أنظمة القرابة في اللغة، والتصنيفات الشعبية للنباتات والحيوانات والآلات الموسيقية والأساليب، وغيرها من الأعمال الفنية، والتعبيرات المرتبطة بالأرقام، والطقوس، والأساطير، إلخ. ويمكن استخلاص كثير من المعلومات فوق اللغوية عن تصورات المجتمع اللغوي باستخدام أساليب لغوية لاستجلاب المعلومات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (Himmelmann, 2006).

ومن أمثلة ذلك ما قام به هارولد كونكلن Harold Conklin الذي كرس أكثر من أربعين عاماً من حياته لفهم ثقافات الأرز في أعالي الفلبين حيث أسهم في اختراع نظام لكتابة لغة الإيفوجاو المستخدمة هناك، وقضى سنوات في إجراء مقابلات مع منتقيات بذور الأرز هناك لكي يسجل معارفهم حول الخصائص الدقيقة لأعواد الأرز والحبوب من حيث اللون والحجم والملمس ودرجة التهشم (راجع هاريسون، Harrison, 2007\2011). واكتشف أن لغة الإيفوجاو تحوي مفردات معقدة لتقنيات الأرز، فهي تحتوي على ٢٧ اسماً مختلفاً للأواني الفخارية التي يحفظون بها الأرز، وثلاثين اسماً لأنواع السلال المنسوجة المستعملة في حمل الأغذية، ومائة وثلاثون عبارة تصنف تفصيلاً المدفوعات المالية التي تقدم عند استخدام حقول الأرز المستنقعية..

ومن أمثلة تحصيل المعارف فوق اللغوية التي يعرفها أهل اللغة عن لغتهم ما قام به هاريسون (Harrison, 2007\2011) من توثيق تجربة أحد المتحدثين بلغة الأس Os فاسيا غابوف Vaysa Gabov الذي عقد العزم على أن يدخل إلى قبيلته تقنية الكتابة بلغته الأصلية. ففي الاتحاد السوفيتي السابق كانت السياسة اللغوية مركزية وبيد السلطة الفيدرالية. فالقرارت حول أحقية شعوب الأقليات في امتلاك أبجدية خاصة؛ هي من اختصاص السلطات في موسكو مستعينين ببعض العلماء الروس. ومن ثم فإيجاد أبجدية خاصة لإحدى الأقليات جريمة تستحق العقاب. وبذلك حرمت كثير من الأقليات من كتابة لغاتها ومنها لغة الأس.

حاول فاسيا أن يؤلف مدونة للصيد بلغة الأس الأصلية نظرا لإدراكه لأصوات لغته. وقد قام باختيار الأبجدية الروسية للأصوات كافة عدا أربعة أصوات لاتوجد في اللغة الروسية، مما استدعاه لأن يخترع حروفاً أربعة جديدة لهذه الأصوات مستعملا تكوينات جديدة من الحروف الروسية. وقد نجح فاسيا في وضع نظامي كتابي متكامل وبدأ بنشره. غير أنه عوقب في نهاية الأمر من السلطات الروسية لاجترائه على محاولة إيجاد أبجدية للغة لا تعترف بها الدولة الروسية!

يشير هيملمان (Himmelmann, 2006) إلى وجود تشابه بين توثيق السلوك اللغوي من متحدثي اللغة مباشرة والمعرفة فوق اللغوية التي يعيها المتحدثون عن لغتهم (حديث أهل اللغة عن لغتهم). ففي حالة السلوكيات اللغوية، ينطوي الحدث التواصلي على تفاعل الناطقين بها فيما بينهم دون تدخل من الموثق، في حين تنطوي المعرفة فوق اللغوية على التفاعل بين الناطقين باللغة والموثق بحيث يستقي منهم ما يعرفونه عن طبيعة لغتهم ومدى معرفتهم بأصواتها ونحوها وتراكيبها، إلخ. والممارسة المعتادة لتسجيل السلوك اللغوي تتم عبر التسجيل المرئي، أما المعلومات المستنبطة من المعارف فوق اللغوية

metalinguistic فإنها غالبا ما تكون مدونة عن طريق الكتابة. وعلى الرغم من أن التسجيل باستخدام التصوير التلفزيوني هو الأفضل في توثيق المعارف فوق اللغوية لأنه أكثر موثوقية وأشمل؛ إلا أن هناك أسباباً عملية في كثير من الأحيان للإبقاء على التدوين المكتوب باستخدام الورقة والقلم. ذلك أن كثيرا من المبحوثين يميلون إلى الإيجابية والتفاعل لمناقشة معرفتهم باللغة دون وجود أجهزة تسجيل ظاهرة. وبغض النظر عن طريقة التسجيل والسجلات فالسلوكيات اللغوية والمعارف فوق اللغوية الواعية كلتاهما تحتوي على البيانات الأولية primary data التي توثق التفاعلات اللغوية التي يشارك بها الناطقون باللغة. وتلك البيانات الأولية يتم حفظها وتخزينها بشكل رقمي يطلق عليه مدونة البيانات الأولية corpus of primary data ويشمل قاعدة بيانات للوثائق المكتوبة lexical database والتي تتضمن تفريغا كتابيا للسجلات والملاحظات الميدانية التي قام بها الموثّق فضلا عن التسجيلات المصورة والمسموعة للتواصل المباشر التي يطلق عليها الأحداث التواصلية communicative events، وأحيانا تسمى الجلسات أو حزم الموارد. ويتم تعريف الجلسة بأنها وحدة تحليلية ذات معنى، مكونة عادة من بيانات لها نفس المحتوى العام، وتشمل نفس المجموعة من المشاركين، ونفس المكان والزمان (Himmelmann, 2006). وقد تكون الجلسة استنباطاً لمعلومات حول موضوع معين، أو تسجيلاً لحكاية أسطورية شائعة في المجتمع اللغوي، أو محادثة بين عدد من المتحدثين. وعادة ما يتم تصنيف الجلسات وفقاً لمعايير مثل الوسيلة اللغوية (الكتابة أوالحديث)، أوالنوع اللغوي (المونولوج، والحوار، وغيرها)، أو بحسب تلقائية اللغة (لغة عفوية أو مهيكلة، أو مستنبطة، الخ).

وتشير إيفا شولتز (Eva Schultze-Berndt, 2006) إلى ثمت شروط ينبغي توفرها في الحدث التواصلي كي يكون مرشحاً للتوثيق ومستحقا لأن يوضع في مدونات البيانات الأولية، ومن هذه الشروط:

أ- إمكانية وصول الموثق لكافة ملابسات الحدث التواصلي وسهولة توثيقه.

ب- أن يكون الحدث التواصلي ممثلاً لطبيعة اللغة في المجتمع اللغوي محل التوثيق تمثيلا جيدا؛ أي أن يكون الحدث التواصلي شائع الحدوث في المجتمع اللغوي على نحو عام ولا يمثل لحظة التوثيق فحسب.

ج- أن يكون الحدث التواصلي ممثلاً للتراكيب المعتادة في نحو اللغة بحيث يمكن الوصول إلى تراكيب اللغة من خلال مجموع الأحداث اللغوية.

ويؤكد هيملمان (Himmelmann, 2006) على أن مشاريع التوثيق اللغوي ينبغي أن تتضمن ما يسمى بالمعلومات الشارحة apparatus. ويمكن القول أن المعلومات الشارحة هي معلومات تفصيلية حول البيانات التي تم جمعها لمشروع التوثيق اللغوي وتفاصيل الجانب العملي والإجرائي للتوثيق من كافة النواحي (بشرية، زمانية، مكانية، سياقية...إلخ). فمشروع التوثيق يضم مجموعة من البيانات الأولية، ولا تعد مدونة البيانات الأولية ذات فائدة فاعلة للمستفيدين (باحثون أو أعضاء الجماعة اللغوية) ما لم يتم تقديمها بشكل يمكن للباحثين الوصول إليها والاستفادة من بياناتها وذلك يتطلب وجود البيانات الشارحة.

وثمت خلاف بين مختصي التوثيق حول ما ينبغي أن يكون عليه شكل المعلومات الشارحة، غير أن المتفق عليه أن تحتوي تلك البيانات على ما يسمى بـ«البيانات الوصفية» metadata، أي البيانات المستخدمة لشرح البيانات الأولية وتوصيفها. يرى هيملمان (Himmelmann, 2006) أن البيانات الوصفية ينبغي أن تكون على مستويين وأن تشتمل على عدة مكونات. أولاً: على مستوى مشروع التوثيق كله، وهنا تقدم البيانات الوصفية معلومات عن فريق المشروع، والهدف من التوثيق وموضوعه (توثيق اللهجة/ اللغة وجغرافيتها وعدد التسجيلات التي أجريت ونوعها، وما إلى ذلك). ثانياً: على مستوى الجلسة الواحدة (التي تمثل جزءاً من البيانات الأولية) وتمدنا البيانات الوصفية بمعلومات مثل:

- عنوان الجلسة، الذي يحدد -على نحو دقيق- تفرّد موضوع الجلسة في الإطار العام للمدونة.
- زمان ومكان تسجيل بيانات الجلسة.
- هوية الأشخاص الذين تم استقاء البيانات منهم وكذلك من كان حاضراً معهم في ذلك.
- هوية مسجل البيانات (الموثق) ونوع أجهزة التسجيل المستخدمة.
- بيان بنوعية البيانات وفقاً لمعايير مختلفة مثل معايير البيئة التي تم بها التسجيل والمعدات المستخدمة والكفاءة اللغوية للمتكلم.
- تحديد هوية الأشخاص المسموح لهم الاطلاع على البيانات الواردة في هذه الجلسة.
- توصيف موجز لمحتوى الجلسة (الموضوع المتحدث عنه، نوع الحدث التواصلي (سرد، أو محادثة، أو أغنية شعبية).
- الروابط بين الملفات المختلفة التي تشكل الجلسة في مجموعها، على سبيل المثال ملفات الوسائط (الصوت أو الفيديو) وملفات التدوين الكتابي للجلسة وملفات الترجمة الخاصة بها، فضلا عن أنواع مختلفة من التعليق لتفسير التسجيل الوارد في ملف الوسائط.

يبين أوستن (Austin, 2006) أن هناك أنماطاً متعددة للبيانات الوصفية:

١. هناك البيانات الوصفية المتعلقة بالفهرسة، وتمثل المعلومات المفيدة لتعريف وتحديد البيانات، على سبيل المثال رمز اللغة، ورقم الملف، والتسجل، ومكان التسجيل، وتاريخه، إلخ.

٢. البيانات الوصفية المتعلقة بوصف المعلومات أو البيانات الموجودة في الملف، والتي تحدد ما إذا كانت البيانات ملخصا لمحتويات الملف، أوخلاصة للمحتويات، أو معلومات متعلقة بالمجال المعرفي محل التوثيق.

٣. البيانات الوصفية الهيكلية، وهذا خاص بالملفات التي يتم تنظيمها بطريقة هيكلية معينة، مثل الملفات التي تحتوي على أجزاء من القواميس ثنائية اللغة.

٤. البيانات الوصفية الفنية، أي البيانات المتعلقة بالمعلومات عن نوعية البرامج الحاسوبية المطلوبة لعرض الوثيقة، وتفاصيل تنسيق الملف، والمحافظة على البيانات.

٥. البيانات الوصفية الإدارية أي المعلومات الأساسية المتعلقة بسجل العمل (تشير إلى آخر تاريخ لحفظ للملفات أو عمل نسخ احتياطية لها)، وكذلك السجلات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وشروط منح الإذن بنشر أية معلومات.

فضلاً عن البيانات المستخدمة لشرح البيانات الأولية وتوصيفها (البيانات الوصفية الشارحة metadata)، يحتاج كل مشروع للتوثيق اللغوي إلى مزيد من المعلومات المصاحبة لكل تسجيل حتى يمكن للمستخدمين الاستفادة من البيانات الأولية. تسمى هذه المعلومات الإضافية الشروح التوضيحية annotation. ووفق رؤية بيرد وليبرمان (Bird and Liberman, 2001)، فإن مصطلح الشروح التوضيحية يشير إلى جميع أنواع المعلومات ذات الصلة بالحدث التواصلي الموثق. ففي حالة التسجيلات الصوتية أوالمرئية (الفيديو)

للأحداث التواصلية، من المفيد تقديم وصف صوتي للنص وترجمة له تمكن المستخدمين ممن ليس لهم دراية باللغة الموثقة من فهم ما يجري في الجلسة.

فكل حدث تواصلي ينبغي أن يحتوي على رسم مرمز هجائيا أو صوتيا transcription، وترجمة translation، وشروح قواعدية grammatical annotations.

وكما تشرح إيفا شولتز بيرنت Eva Schultze-Berndt، يشير الرسم المرمز إلى أنواع مختلفة من الترميز، منها الرسم الصوتي العام (الفونيمي) الذي يعكس الهجاء قدر الإمكان Phonemic transcription، والرسم الصوتي المدقق للأصوات (الفونيتيكي) Phonetic transcription، وتوصيف للنغمات الصوتية وكذلك توصيف للإشارات اللغوية المحيطة بالكلام. أما الرسم الصوتي/الهجائي العام فيشير إلى الأصوات المميزة للغة، أي تلك الأصوات التي تحدث تغيراً في المعنى إذا حل صوت محل آخر. ففي الغة العربية مثلا وضع حرف السين مكان الثاء يغير معنى الكلمة، في حين وضع ألف مرققة محل ألف مفخمة لا يغير المعنى. أما الرسم الصوتي المدقق للأصوات فهو الرسم الذي يمثل الخصائص التلفظية الدقيقة للكلمة ويمثل الخصائص الصوتية الفعلية للأصوات دون النظر إلى قدرتها على إحداث فارق في المعنى، ويدخل في ذلك النبر الذي يكون على مقاطع الكلمات. أما التوصيف النغمي العروضي للكلمات Prosodic annotation فيشير إلى بعض الخصائص التنغيمية مثل حركة مستوى الصوت والنغمة والتطويل و التقصير، إلخ.

يوضح المثال الآتي من إيفا شولتز بيرنت كيفية توثيق كلمة/عبارة gugug في لغة جامنجونغ Jaminjung (إحدى اللغات الأسترالية) (يقرأ الجدول من اليسار إلى اليمين):

	الكلمة		الشروحات
«في الماء» (كلمة الماء تشير إلى مكان)	gugug:	الرسم الفونيمي	\phonem
	guguk:	الرسم الفونيتيكي	\Phonet
	in the water'' -(water LOCATIVE)	الترجمة الحرة	\ft

وكما نرى في المثال السابق، تبدأ الشروحات من المستوى الفونيمي للكلمة (phonem\) بكتابة حروفها التي تعكس الهجاء قدر الإمكان، وهناك كذلك المستوى الفونيتيكي (phonet\) للتوثيق حيث تكتب الكلمة وفق رسم صوتي مدقق يوضح النبر والملامح الدقيقة للنطق. نجد الموثق كذلك يستخدم الترجمة المتصرفة (الحرة) (ft) free translation في شرح العبارة. وعلى الرغم من أن الموثقين يستخدمون الترجمة المتصرفة في كثير من الأحيان، إلا أن البعض يفضل الترجمة المورفيمية (interlinear translation (it التي تشير إلى ترجمة كل وحدة صرفية على حدة، في حين يفضل البعض استخدام الترجمة الحرفية (lt) literal translation، إذ إن ذلك من شأنه أن يكون قريباً من المعنى إلى حد كبير دون تدخل من الموثق. المثال الآتي يوضح مستويات متعددة من الشروحات المستخدمة في التوثيق (إيفا شولتز بيرنت، 2006, Eva Schultze-Berndt) (يقرأ الجدول من اليسار إلى اليمين) :

	مستوى الشروحات				
١	\orth الصوتي / الهجائي	malarabiya	dibard	ganunyngungam	bangawu
٢	\moالصرفي (المورفيمي)	malara-biya	dibard	ganuny-ngunga-m	ba-ngawu
٣	\it الترجمة الصرفية	frog=SEQ	jump	3SG.A:3DU.P-leave-PRS	IMP.SG-se
٤	\ft الترجمة الحرة	The frog now is jumping away from the two, look! «الضفدع الآن يقفز بعيداً عن الضفدعين الآخرين، انظر!»			
٥	\lit الترجمة الحرفية	The frog now is jump-leaving the two, look! «الضفدع الآن يقفز مبتعداً عن الضفدعين الآخرين، انظر!»			

كما نلاحظ في المثال السابق، فإن المستوى الأول (١) هو المستوى الصوتي/الهجائي (\orth)، والمستوى الثاني (٢) هو المستوى الصرفي (\mo). من الواضح في المستوى الصرفي أن الموثق يقوم بتقطيع الكلمات إلى وحدات صرفية متمايزة، وتوخياً للوضوح يقوم بترجمة كل وحدة صرفية على حدة كما يتضح في المستوى (٣) (\it). تبين الأرقام (٤)، و(٥) الترجمة الحرة (\ft) للجملة malarabiya dibard ganunyngungam bangawu في لغة جامنجونغ («الضفدع الآن يقفز بعيداً عن الضفدعين الآخرين، انظر!»)، والترجمة الحرفية لها (\lit) (الضفدع الآن يقفز مبتعداً عن الضفدعين الآخرين، انظر!).

أما مستوى الشروح القواعدية فإنه يختلف من نظام توثيقي إلى آخر، فيفضل بعض الموثقين استخدام شروح قواعدية لكل مورفيم صرفي في العبارة أو الجملة morpheme-by-morpheme glosses (كما في المستوى الثالث)، في

حين يفضل آخرون استخدام طرق أقل تعقيداً بالإشارة إلى التصنيف النحوي العام للكلمة (اسم، فعل، حرف، إلخ).

غير أن شكل الشروح التي ينبغي أن تدرج في كل جلسة، كما يرى هيملمان، كان موضوعا للنقاش بين علماء التوثيق. فمن العلماء من يرى ضرورة أن تكون الشروح مقتضبة غير تفصيلية وهناك من يرى ضرورة أن تكون الشروح أكثر تفصيلاً. أما أصحاب رؤية الشرح المقتضب فيرون ضرورة الاقتصار على مجرد نسخ التسجيلات وكتابتها بالرسم الصوتي مع الترجمة الحرة التي يجب أن تصاحب النص. أما الشروحات الأكثر تفصيلاً فينبغي أن تتناول مستويات مختلفة من الشروحات اللغوية التي تصاحب كل سطر من سطور الوثيقة، وكذلك الشروحات النحوية والتعليقات الإثنوجغرافية التي تربط بين بيانات الجلسات المختلفة وتحيل إليها ومنها بحيث تتكامل المعلومات وتربط بعضها بعضاً.

فضلاً عن الشروح التوضيحية الخاصة annotation التي أشرنا إليها في الجزء السابق، هناك أيضا الشروح التوضيحية التي لا تختص بجلسة معينة أو مجموعة جلسات بل تختص بمدونة البيانات الأولية كلها. يشير هيملمان (Himmelmann, 2006) إلى ضرورة وجود ما يسمى الشروحات العامة (وأحيانا تسمى مصادر الدخول العام general access resources) التي ترتبط بالمشروع العام للتوثيق وتشمل الآتي:

- مقدمة عامة توفر المعلومات الأساسية حول اللغة والجماعة الناطقة (مثل اسم اللغة، أو الفصيلة اللغوية التي تنتمي إليها، أو لهجاتها الرئيسية، إلخ) والإعداد الميداني، والطرق المستخدمة في تسجيل البيانات الأولية، ولمحة عامة عن المحتويات، وهيكل، ونطاق مكنز البيانات الأولية ونوعيتها.

- ملامح موجزة عن الميزات الإثنوغرافية والنحوية الرئيسة الموثقة عن اللغة.
- شرح لمختلف المصطلحات والعلامات الاصطلاحية التي يتم استخدامها (في قواعد الإملاء، والاختصارات).
- مؤشرات اللغات / اللهجات والمفاهيم التحليلية الرئيسة المتعلقة بها، وما إلى ذلك.
- الروابط والإشارات إلى المصادر الأخرى (الكتب والمقالات التي نشرت سابقا عن المجتمع اللغوي محل الدراسة، والمشروعات البحثية الأخرى المتعلقة بالمجتمع اللغوي أو المجتمعات القريبة منه، وما إلى ذلك).

يمثل الجدول الآتي نموذجاً لمكونات مشروع التوثيق المشار إليه (Himmelmann, 2006).

نموذج (١) لمكونات مشروع التوثيق

البيانات الأولية	المعلومات الشارحة	
تسجيلات لعينات من السلوكيات اللغوية والمعارف فوق اللغوية	على مستوى الجلسة البيانات الوصفية	على مستوى مشروع التوثيق كاملاً البيانات الوصفية
	- موعد ومحل التسجيل	- موقع المجتمع الذي يتم توثيقه.
	- المشاركون	- فريق (فرق) المشروع المشتركة في التوثيق
	- فريق التسجيل	- المشاركون في التوثيق
	- معدات التسجيل	- الشكر والتقدير
	- شروحات المحتوى	
		الشروحات العامة (مصادر الدخول العام)
	الشروح التوضيحية noitatonna	- المقدمة
	- الرسم الصوتي.	- الاصطلاحات الهجائية (الإملائية)
	- الترجمة.	- وصف اثنوجرافي
	- شروح لغوية واثنوغرافية وتعليقات.	- قواعد وصفية - قواعد الشروح أسفل النص - المؤشرات. - الروابط لمصادر أخرى

يعد مشروع التوثيق المشار إليه أشهر نماذج التوثيق، غير أن هذا النموذج كان مسبوقاً بنموذج شهير آخر يسمى نموذج القواعد -القاموس. فيما يلي نعرض هذا النموذج مع سرد أهم مميزاته وعيوبه، وفق هيملمان (Himmelmann, 2006).

نموذج القواعد -القاموس

يستهدف نموذج القواعد –القاموس وصف النظام اللغوي، فهو يقوم على فكرة وجود اللغة كنظام مجرد يكمن وراء السلوكيات اللغوية الظاهرة. فوفقا لرؤية ناعوم تشومسكي Noam Chomsky في أن اللغة نافذة إلى العقل، انطلقت برنامج بحثية عدة في اللغويات خلال العقود الماضية وأظهرت عديداً من الرؤى حول المعرفة الإنسانية. لقد أوضح تشومسكي برؤيته كيف يمكن للغويين أن يستكشفوا التراكيب المعقدة (في مجال الأصوات والعبارات والجمل...إلخ) بحثاً عن التراكيب الذهنية كما يقرر ذلك هاريسون (Harrison, 2007\2011).

وفق هذا الرأي، فإن توثيق اللغة يهدف بالأساس إلى استخلاص القواعد اللغوية وتدوينها (مجموعة القواعد للتي تنتج الكلام) وإنشاء قاموس يضم معاني الكلمات والمصطلحات المستخدمة في إنتاج السلوكيات اللغوية.

يضاف لهذين المكونين مجموعة من الوثائق غالباً ما تكون في شكل نصوص مجمعة يتم جلبها من البيانات الأولية التي توضح طبيعة النظام اللغوي وسياقه، لكنها لا تعد في الواقع بيانات أولية لأنها خضعت للتحرير والتعديل بطرق مختلفة. ليس من أهداف هذا النموذج توفير إمكانية الوصول المباشر إلى البيانات الأولية.

ويعد هذا النموذج من الممارسات الراسخة في اللسانيات البنيوية، وهناك العديد من النماذج الجيدة لذلك في القرن الماضي كما يرى هيملمان (Himmelmann, 2006). وله فوائد عديدة كما يرى أولريكه موسل (Ulrike Mosel, 2006). فهو أداة لصيانة اللغة ومورد للحفاظ على التراث الثقافي، فيحتوي القاموس على العديد من المعلومات الموسوعية فضلا عن المعلومات النحوية مثل تحديد نوع الكلام (اسم- فعل- حرف، إلخ)، وتفاصيل عن كيفية

النطق، والاشتقاق، ويؤكد موسل على ضرورة إعداد القاموس على نحو ميسر بحيث لا يعيق إمكانية استفادة متحدثي اللغة منه.

ولكن يرى هيملمان أنه حتى أفضل قواعد النحو البنيوية والمعاجم تفتقر إلى تحقيق الهدف العام من التوثيق ألا وهو تقديم سجل دائم متعدد الأغراض للغة. هناك مشاكل كبيرة فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف وفق هذا النموذج يرى هيملمان (٢٠٠٦) أن أبرزها النقاط الآتية:

أ- لا توثق العديد من الممارسات التواصلية في الحديث الشفهي. فلا نعرف من خلال هذا النموذج كيف كانت اللغة تمارس في الواقع. على سبيل المثال، فمن المستحيل أن يُستمد من قواعد اللغة والقاموس كيف كانت آليات التخاطب اليومي مثل (كيف يمكن للمرء القول «مرحبا، صباح الخير»؟) أو كيف يتم يتفاعل بين شخص وآخر عند بناء منزل أو الاتفاق على الزواج.

ب - يحتوي هذا النموذج على مجردات مستقاة من مجموعة متنوعة من الإجراءات التحليلية. ومعظم التحليلات التي تقوم عليها المجردات لا يمكن التحقق منها أو قابلية تكرارها. فلا توجد وسيلة لمعرفة أخطاء تحليل البيانات الأولية التي بنيت عليها القواعد.

ج - عادة ما تقتصر قواعد النحو في هذا النموذج على الموضوعات النحوية التي تكون معروفة ومفهومة جيدا وقت كتابة القواعد النحوية. على سبيل المثال، لم تكن كتب قواعد النحو تحتوي قبل ظهور النظريات النحوية الحديثة بشكل عام على أية بيانات بخصوص التحليلات النحوية التي ظهرت فيما بعد مثل نظرية الربط والتحكم في الجمل المعقدة Government and Binding ومثل نظرية البنية المعلوماتية Information Structure. ومن ثم كانت تحذف العديد من الموضوعات

التي أصبحت بعد ذلك محل اهتمام النحويين، ومن ثم فإنها، في كثير من الأحيان، لم تكن توثق بشكل كاف وفق هذا النموذج.

د – لا توفر قواعد النحو والقواميس ما يمكن لغير اللغويين استخدامه على نحو مباشر، فلا تقدم معلومات يمكن أن ينتفع بها أهل المجتمع اللغوي تحت التوثيق والمعلمون والباحثون في تخصصات أخرى (التاريخ والأنثروبولوجيا، وما إلى ذلك).

ترى أوجه الانتقاد السابقة في معظمها أن أوصاف اللغة البنيوية ذات طبيعة اختزالية فيما يتعلق بالبيانات الأولية التي تقوم عليها فهي لا توفر إمكانية الوصول إليها، أو وضعها في منظور أكثر عمومية، ومن ثم فهي توثق جانباً واحداً فقط من جوانب اللغة، وهو ذلك الجاب الذي يرى اللغة بوصفها نظاماً نحوياً مجرداً.

وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أن النقاط المذكورة أعلاه لا تشكك في جدوى وأهمية قواعد النحو الوصفية والقواميس فيما يتعلق بغرضها الرئيس – وهو تقديم وصف وتوثيق نظام اللغة–. فقد سجل هذا النموذج مجموعة من النجاحات. فكما يرى هميلمان، نجحت رؤية التوثيق التي تتبنى القواعد–القاموس بالأساس في تقديم الكثير وأدت دوراً في توثيق اللغة، ولكن ينبغي التأكيد على أن توصيف نظام اللغة كما في نموذج النحو والقواميس لايعد كافياً باعتباره سجلاً دائماً للغة، حتى لو اشتمل على بعض النصوص. ولعل من الإنصاف القول أن الطريقة التي تم التعامل بها مع البيانات الأولية في نموذج قواعد اللغة والقاموس تعد غير كافية، ومن ثم فهي بحاجة إلى التحسين والتطوير. ومن هنا دعت الحاجة إلى ضرورة المزج بين منهجي التوثيق المشار إليهما، وهنا اقترح هيملمان أن يشتمل توثيق اللغة على مزيج من البيانات الأولية المشروحة (النموذج الأول) فضلا عن وصف كامل لقواعد اللغة والقاموس (النموذج الثاني). هذا هو ما سنتناوله في الجزء الآتي.

نحو نموذج موسع لتوثيق اللغة

يرى هيملمان أن رؤية البنيوية للغة كنظام من القواعد قابلة للتطبيق ومفيدة في معرفة ماهية اللغة؛ غير أنها ليست التصور الوحيد لتطبيق أغراض التوثيق اللغوي. فالتوثيق اللغوي بحاجة إلى عمل تدوين شامل للغة يضم كماً كبيراً من البيانات الأولية المشروحة -والتي سبق تفصيلها- بالإضافة إلى قواعد شاملة وقاموساً للغة. ووفق هذا النهج، يمكن التساؤل لماذا يقتصر النموذج (١) لمكونات مشروع التوثيق على قواعد مقتضبة وليست قواعد شاملة. ومن ثم يمكن النظر لنموذج موسع للتوثيق وفق الجدول التالي:

نموذج (٢) الموسع لمكونات مشروع التوثيق

البيانات الأولية	المعلومات الشارحة	
	على مستوى الجلسة	على مستوى مشروع التوثيق كاملا
	البيانات الوصفية	البيانات الوصفية
	– موعد ومحل التسجيل.	–الشروحات العامة (مصادر الدخول العام)
	– المشاركون.	– المقدمة.
	– فريق التسجيل.	–الاصطلاحات الهجائية (الإملائية).
	– معدات التسجيل.	
تسجيلات لعينات من السلوكيات اللغوية والمعارف فوق اللغوي	– شروحات المحتوى.	– وصف اثنوجرافي. – قواعد وصفية.
	الشروح التوضيحية annotation	– قواعد الشروح أسفل النص.
	– الرسم الصوتي.	– المؤشرات.
	– الترجمة.	– الروابط لمصادر أخرى.
	– شروح لغوية واثنوجرافية.	تحليل وصفي وتعليقات.
		– وصف إثنوغرافي
		– قواعد وصفية
		– المعجم

الفرق بين الشكل الأساسي للتوثيق اللغوي في الجدول رقم (١) والشكل الموسع كما هو مبين في الجدول رقم (٢)، كما يرى هيملمان، يتمثل في إضافة التحليلات الوصفية على مختلف المستويات (كما يتضح من المنطقة المظللة في الجدول ٢)، ليحل محل النموذج الوصفي (وصف القواعد، الوصف الإثنوغرافي ويندرج تحت الشروحات العامة (مصادر الدخول العام) بشكل أساسي. يلخص هيملمان الفرق بين النموذج الأول والنموذج الموسع في مدى أهمية إدراج رؤى تحليلية في التوثيق. ففي النموذج الأول، كانت التحليلات شروحاً متفرقة وإشارات مقارنة بين بيانات الجلسات المختلفة، أما في النموذج الموسع، فتعرض التحليلات بشكل شامل في شكل جمل وصفية عن نحو اللغة ونظامها، وغالبا ما يرافق تلك الجمل الأمثلة الموضحة لها.

١-٤ أدوات التوثيق وخصائصه وأخلاقياته:

من الواضح في نماذج التوثيق السابقة أن التقنية تؤدي دوراً بارزاً في عملية التوثيق. وفي الأسطر القادمة بيان لبعض التقنيات التي غالبا ماتصاحب مشاريع التوثيق اللغوي. يرى أوستن (Austin, 2006) أن هناك مجموعة واسعة من الأدوات الحاسوبية التي تسهل توثيق بيانات اللغة، وطريقة عرضها، والاستعلام عنها. ويمكن تصنيف برامج التطبيقات إلى نوعين:

١. برامج الأغراض العامة التي يمكن استخدامها في معالجة البيانات وتنفيذ المهام المختلفة. ومن أمثلة تلك البرامج MS Word وExcel وFile-Maker Pro. تعد هذه البرامج من الأدوات الحاسوبية القوية والمرنة، إلا أنه يعاب عليها محدودية تخزين البيانات وإمكانية الحصول عليها على المدى الطويل، كما أنها ليست في الأصل لمشاريع التوثيق.

٢. البرامج ذات الأغراض المحددة التي صممت للاستخدام في أداء مهام خاصة. ومن أمثلة تلك البرامج والتي شاع استعمالها من قبل موثقي اللغة برنامج Transcriber and EXMARaLDA (من برامج التوصيف الموسعة التي تستخدم في وصف لغة الخطاب وشرحها وفي الشروحات الصوتية)، وبرنامج Shoebox/Toolbox الذي يستخدم في معالجة المعاجم والمسارد اللغوية، وبرنامج Praat المستخدم في التحليل الصوتي للكلام ووصفه، وبرنامج ELAN المستخدم في معالجة المواد المسموعة والمرئية، ومتصفح IMDI المستخدم لأغراض الفهرسة.

وأيا ما كان نموذج التوثيق المقترح، أو الأدوات المستخدمة في إدارته، يرى وودبري (Woodbury, 2003, p. 46) أن مدونة التوثيق الجيدة ينبغي أن تتسم بالآتي:

١. التنوع: فينبغي أن تكون العينات التي تحتوي على استخدام اللغة متنوعة عبر مجموعة من الأنماط اللغوية والسياقات الاجتماعية والثقافية.

٢. الاتساع: نظراً للقدرات التخزينية التي تمتلكها وسائل المعلومات الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات، يمكن أن تكون المدونة التوثيقية واسعة النطاق ومشتملة على المواد المسموعة والمرئية فضلاً عن النصوص المكتوبة.

٣. المرونة وقابلية الإضافة: فالمدونة التوثيقية الجيدة ينبغي أن تكون مرنة، قابلة للزيادة والتوسع في مادتها بإضافة عناصر جديدة كلما استجدت المعلومات.

٤. الشفافية: فينبغي أن تكون المدونة التوثيقية واضحة المعالم وطريقة البناء، وقابلة للاستخدام من قبل أشخاص آخرين غير الباحث.

٥. جودة الحفظ وسهولة التناول: المدونة التوثيقية الجيدة تكون معدة بطريقة مؤرشفة للحفاظ عليها على المدى الطويل، ومن ثم لا ينبغي أن تكون محدودة الاستخدام وفق تقنيات خاصة.

٦. الأخلاقية: ونعني بها مراعاة أخلاقيات العمل التوثيقي وإيلاء الاهتمام الواجب بأخلاقيات البحث العلمي عند عمل المدونة التوثيقية.

ولعلنا نتناول القضية الأخيرة المتعلقة بالأخلاقي المتبعة في عملية التوثيق اللغوي بشيء من التفصيل في الأسطر القادمة. تشير دواير (Dwyer, 2006) إلى مجموعة من المبادىء الأخلاقية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند القيام بالتوثيق اللغوي. والمبدأ الأخلاقي الأساس في التوثيق اللغوي هو عدم الإيذاء أو الضرر. ويقصد بذلك حماية خصوصية المتحدثين وحماية ما يقدمونه من معلومات. وعدم التسبب في ضرر أو إساءة لشخص بسبب ما يقدمه من بينات للموثق. فبعض من يقدمون المعلومات عن المجتمع اللغوي قد يصبحون محل سخرية أو انتقاد من مجتمعاتهم بسبب إفشاء أسراره أو التحدث عن بعض عاداته التي يفضل أهل المجتمع أن تظل من الأسرار. وربما يتطلب الأمر التعويض المادي أو الأدبي لأي فرد من المستجيبين حين تعرضه للإيذاء أو الحرج بسبب ما يقدم من معلومات.

ومن المبادىء الأخلاقية للتوثيق اللغوي الاحترام والتعاون. ويقصد بذلك احترام الرؤى الثقافية التي يقدمها المجتمع اللغوي محل التوثيق، وتفهم طبائع وعادات الشعوب، وكذلك التعاون مع أفراد المجتع اللغوي والإسهام في رد الجميل للمجتمع الذي أمد الباحثين بمعلومات لغوية ثرية. لذلك يتوقع إسهام علماء التوثيق اللغوي في إنشاء كتب ومواد تعليمية وتقديمها لفائدة المجتمع اللغوي ودعم اللغة وتعليمها والعمل على إنشاء أنظمة كتابة للغات التي ليس لديها أبجدية أو طريقة للكتابة. كما يرى بعض الباحثين ضرورة إسهام علماء التوثيق في تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي ومساعدة أهل المجتمع اللغوي

محل التوثيق والعمل على إحداث نهضة اقتصادية واجتماعية، وتنمية موارد المجتمع ودعم مصادر دخله.

ويعد الحصول على الموافقات المسبقة من المبادئ الأخلاقية في عملية التوثيق. فمن الأهمية بمكان للباحث إبرام اتفاق مع المشاركين -المتحدثين وغيرهم- وطلب الإذن منهم لتسجيل البيانات وأرشفتها ونشرها. ويلتزم الباحثون أخلاقياً بألا تكون البيانات المجمعة لديهم من المبحوثين مسببة لأي ضرر لهم. ويرى بعض الباحثين ضرورة أن يتم تسجيل الموافقات بأي شكل مناسب ثقافياً: مكتوباً، أو مسموعاً، أو مرأياً (مسجلاً على شريط صوتي أو فيديو).

وتجدر الإشارة إلى أن الموثق يتحمل مسؤولية أخلاقية بنشر البيانات والتحليلات التي حصل عليها من المجتمع اللغوي بما يحقق النفع العام للباحثين وللمجتمع اللغوي على حد سواء. ويعد ذلك من قبيل الاحترام ورد الجميل للمجتمع الذي قدم أبناؤه المعلومات اللغوية اللازمة. فلا ينبغي أن تظل البيانات المتحصلة حبيسة الأدراج دون أن تسهم في نشر الوعي بلغة المجتمع وتنميته وتطويره.

١-٥ التوثيق اللغوي والعربية:

بعدما اطلعنا على نبذة حول التوثيق اللغوي ومفهومه وأسبابه وآلياته والقضايا الأخلاقية المرتبطة به؛ نجد السؤال الجوهري التالي: هل التوثيق اللغوي علم حديث وممارسة بحثية محدثة؟ هل عرفت العربية في بواكير دراساها العلمية مايمكن أن يسمى ب «التوثيق اللغوي». هذا ماسنحاول الإجابة عليه من خلال هذا المبحث.

تحظى اللغة العربية بتاريخ طويل من الاستخدام لا تضاهيه فيها لغة أخرى حتى اليوم. فبالرغم من وجود اختلاف بين الباحثين حول تاريخ العربية

التي نستخدمها اليوم، لايساور الشك الباحثين في أنها تتجاوز ١٥٠٠ عام. وخلال هذا التاريخ الطويل مرت اللغة بمؤثرات شتى وعوامل مختلفة ساهمت في نهضة اللغة وازدهارها تارة، وأثرت سلبا على اللغة وانحسارها تارة أخرى.

إن استقراء تجربة اللغويين في مايمكن أن يسمى بتوثيق اللغة العربية يستحق الدراسة والبحث والاستقصاء من خلال فصل مستقل وأكثر. غير أن هدفنا هنا إلقاء بعض الضوء على هذه التجربة الرائدة ضمن استعراض مفهوم «التوثيق اللغوي» في الأدبيات اللغوية الحديثة في محاولة للجمع بين هذا المفهوم في أدبيات التخطيط اللغوي، والممارسات العربية التراثية التي لايمكن وصفها إلا بأنها من بواكير الدراسة العلمية التوثيقية للغات.

إن الناظر في التراث العربي وخصوصا في بواكير الدراسة العلمية للغة يمكنه القول إن التوثيق اللغوي للعربية في بواكير دراستها العلمية كممارسة عملية تنطلق من منهجية لها أطار معرفي ورؤية علمية ظهرت بصورتها الواضحة من خلال الصناعة النحوية والصناعة المعجمية وماهو داخل فيهما. ففي الصناعة النحوية لايخفى على مطلع على التراث النحوي أن منهج علماء العربية قائم على جانبين في استقراء النحو العربي؛ هما السماع والقياس. إن جهود علماء العربية الأوائل في الدراسة العلمية لها وتوثيقها واعتمادهم على مبدئي السماع والقياس؛ هو ما يمكن تسميته في المفهوم اللغوي الحديث بالوصفية والمعيارية. فالسماع وتصنيف المادة اللغوية المسموعة يتمثل في الوصفية؛ بينما القياس والتعليل يتمثل في المعيارية (خليل، ١٩٩٥م).

ثمت نقاش علمي قديم قدم التوثيق اللغوي النحوي نفسه على ضوابط كل من السماع والقياس والمفاضلة بينهما ومنزلة كل منهما (انظر على سبيل المثال ابن السراج، الأصول في النحو). ففي جانب السماع اعتمد علماء العربية على محددات زمانية ومكانية له؛ فلم يكن عشوائيا أو دونما ضابط. فمن الناحية المكانية تم تحديد منطقة جغرافية معينة ترتكز على القبائل التي تقطن قلب

الجزيرة العربية وماجاورها، وترك السماع من القبائل التي تقطن أطرفها ممن لهم احتكاك بالأمم الأخرى كما يشير إلى ذلك السيوطي (١٣٩٥هـ). ومن الناحية الزمانية فقد وضع علماء العربية تأصيلاً للحدود الزمانية للاستماع فهنالك توافق بين علماء العربية على الأخذ بما وصل من نصوص من الجاهلية، وصدر الإسلام حتى منتصف القرن الثاني (السيوطي، ١٣٩٥هـ؛ ضيف، ١٩٦٨م). كما أن هنالك ضوابط شخصية لمن يتم سماع اللغة منه كما أشر إلى ذلك ابن فارس في كتابه الصاحبي(١٤١٨هـ). وتجدر الإشارة إلى أن ذلك التحديد الزماني والمكاني لمصادر السماع (والتوثيق اللغوي) انطلق من رؤية معينة وفلسفة في فهم الواقع اللغوي للعربية وهدف التوثيق اللغوي والذي ارتكز في بدايته على دوافع دينية تنطلق من ضبط اللغة رغبة في ضبط تلاوة القرآن وأدائه على الوجه الصحيح دون لحن، خصوصا مع اتساع دولة الإسلام وكثرة الداخلين فيه من الأعراق والقوميات المختلفة (ضيف، ١٩٦٨م).

غير أن تلك المحددات الزمانية والمكانية التي وضعت من قبل علماء العربية الأوائل تناولها الباحثون بالنقاش والنقد. فعلى سبيل المثال يشير العطية (١٤٢٩هـ) إلى أن التأطير الزماني والمكاني الذي اعتمده علماء العربية في السماع لم كن صحيحا على إطلاقه؛ حيث أحال دون توثيق مادة لغوية ضخمة لم تتوافق مع المحددات التي رآها كثير من النحويين، وولد استقراء لغويا ناقصا، وذلك ما أشار له الأفغاني كذلك في دراسته لأصول النحو العربي (١٤٠٧هـ). ومن جانب آخر فإن ذلك التوثيق اللغوي انطلق من أهداف محددة انعكست على حدود ذلك التوثيق ومحدداته.

وإلى جانب الصناعة النحوية في تاريخ العربية يمكن النظر إلى الصناعة المعجمية وماتمثله من بواكير التوثيق اللغوي. وقد شهدت الصناعة المعجمية العربية تميزا في فترة مبكرة جدا تعود للقرن الثاني الهجري، منذ ظهور أول معجم في اللغة العربية وهو معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي

(ت ١٧٠هـ). ولم يكن ذلك المعجم تقليديا يكتفي بذكر اللفظ الغريب وشرحه؛ بل وصل قضية أبعد من ذلك بكثير حيث حاول حصر ألفاظ العربية، ومعرفة المستعمل والمهمل منها. لذلك ابتكر الخليل طريقة فريدة في الصناعة المعجمية هي نظام الأبنية والتقاليب ليكون طريقه إلى إحصاء جميع الكلمات الممكنة ومعرفة المستخدم منها وعدم المستخدم؛ حيث اعتمد الخليل النظر في أبنية الكلمات كالأصل الثلاثي لها وتقليب ذلك الأصل بكافة احتمالاته الممكنة وبيان المستعمل ومعناه والمهمل، فعلى سبيل المثال كلمة كتب يتم تقليبها لكافة أوجهها الممكنة (كتب، كبت، تبك، تكب، بتك، بكت ...) وبيان معنى كل وجه وبيان المستعمل والمهمل منها. إن معجم العين من خلال منهجيته الرياضية المحكمة يمثل طريقة فذة للتوثيق اللغوي المعجمي في تلك المرحلة المبكرة جدا من الدراسات اللغوية. وكان أثر معجم العين على الصناعة المعجمية واضحا من خلال محاكاة مابعده له في بعض سماته حتى يمكن القول أنه يندر وجود معجم تراثي عربي لم يتأثر بمعجم العين.

ولم تقتصر الصناعة المعجمية في بواكيرها على قالب واحد في التأليف؛ بل توالت المعاجم وكل اتخذ طريقة تميزه مستفيدا ممن قبله. ومن حيث العموم يمكن التفريق بي نوعين رئيسين هما؛ معجمات الألفاظ، ومعجمات الموضوعات. فمعجمات الألفاظ تلك التي تضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وبيان معانيها وفق ترتيب خاص ومن أبرزها معجم العين للخليل بن أحمد، والجيم لأبي عمر الشيباني، والمهرة لابن دريد، وتهذيب اللغة للأزهري ...إلخ. أما النوع الثاني فهو معجم الموضوعات والذي يعمد مؤلفه إلى جمع المفردات اللغوية بحسب المجال الدلالي، ومن ذلك خلق الإنسان للأصمعي، والبئر لابن الأعرابي، والغريب المصنف لأبى عبيد، والمخصص لابن سيده.

وبين الصناعة النحوية والصناعة المعجمية كانت بواكير الدراسات الصوتية للغة العربية ومايمكن تسميته بتوثيق أصوات العربية. ففي كتب النحو

تمت دراسة الأصوات اللغوية من خلال الظواهر الصوتية المختلفة. لذلك من الشائع أن يجد الدارس حديثا حول الظواهر اللغوية المختلفة مبثوثة في كتب النحو. أما في الصناعة المعجمية فقد كان التركيز على الدراسة الصوتية يغلب عليه دراسة الأصوات مجردة من حيث مخرج كل صوت وصفاته. وقد أظهرت تلك الدراسات الصوتية سبق علماء العربية لتوثيق ودراسة الظواهر الصوتية بطريقة دقيقة سبقوا فيها ماتوصل له اللغويون بأجهزتهم وأدواتهم الحديثة (الفوزان، ١٤٢٨هـ).

إن استقصاء تجربة التوثيق اللغوي في اللغة العربية وخصوصا في بواكير دراستها العلمية تستحق البحث والدراسة ولعل ماتم ذكره حول مفهوم التوثيق اللغوي (الحديث)، مع الإلماحة إلى بواكير التوثيق اللغوي التي شهدتها العربية تفتح المجال أمام الباحثين لتناول تلك الجوانب لتفيد دراسات التوثيق اللغوي من الممارسات التي شهدتها العربية في تاريخها العريق.

٢- الإحياء اللغوي:

يشير مصطلح الإحياء اللغوي إلى محاولة إحياء لغة منقرضة، أو على وشك الانقراض، أو تحت خطر الاندثار، أو تنشيطها ووقف تدهورها تسونودا، (Tsunoda, 2005). ويصنف تسونودا (٢٠٠٥) اللغات من حيث تعرضها لخطر الانقراض إلى لغات قوية، وهي تلك اللغات التي تستخدمها كافة أجيال المتحدثين بها وتستخدم في سياقات متنوعة. وهناك اللغات الضعيفة / المريضة، وهي تلك اللغات التي يتحدثها كبار السن دون أن تستخدمها الأجيال الشابة من أهل تلك اللغة بشكل كامل. وهناك أيضا اللغات المحتضرة وهي لغات على شفا الموت، وهي لغات لا يستخدمها سوى عدد قليل من المتحدثين (ليس من بينهم الأطفال)، وأخيرا هناك اللغات المنقرضة/ الميتة، ويقصد بها اللغات التي لم تعد تتحدث أو لا يحتمل أن تتحدث. يرى تسونودا أن اللغات المستهدفة للتنشيط أو الإحياء تشمل تلك اللغات قليلة أو محدودة الاستخدام

للغاية، التي تسمى اللغات المهددة بالانقراض extinct languages أو الضعيفة weakening، أو المحتضرة moribund التي لايتحدثها سوى عدد قليل من كبار السن. هناك مقياس آخر قدمه ستيفن ورم (Wurm, 1991)، مكون من خمس درجات، يصنف اللغات بحسب درجة تعرضها لخطر الانقراض كالآتي:

- اللغات التي يحتمل أن تكون معرضة للخطر؛ وهو ما يعني عادة تلك اللغات التي تفتقر إلى الهيبة أو المكانة في البلد الأم، ويعاني أهلها من الحرمان الاقتصادي، و تكون تحت ضغط كبير من لغات أكبر أهمية في الحياة العامة ويعاني أهلها من التفكك الاجتماعي في الحياة الخاصة، حتى أنه يتم تجاهلها في نظام التعليم.

- اللغات المهددة بالانقراض؛ حيث يكون الشباب هم أصغر المتحدثين بطلاقة، ولا تنتقل اللغة إلى جيل الأطفال، وخاصة في سن المدرسة وفي البيئة المنزلية.

- اللغات المهددة بالانقراض بشدة، وهنا يكون أصغر جيل من المتحدثين بطلاقة لتلك اللغات هم جيل كبار السن الذين تربو أعمارهم على الخمسين، مما يعني فقدان اللغة هيبتها وقيمتها الاجتماعية منذ جيل مضى وأكثر.

- اللغات المحتضرة، ويكون الناطقون بها نسبة ضئيلة من مجموعة عرقية تتحدث اللغة، ومعظمهم ممن بلغوا من الكبر عتياً.

- اللغات المنقرضة، وهي تلك اللغات التي لايوجد ناطقون بها.

وأياً ما كان تعريف أو تصنيف اللغات من حيث قوتها وضعفها، فإن الإحصائيات الخاصة باللغات، كما يرى هاريسون (Harrison, 2007\2011) تشير إلى أن لغات العالم تمر بمرحلة خطيرة ومفزعة. ففي عام ٢٠٠١ م كانت هناك ٦٩١٢ لغة إنسانية متمايزة يتحدثها البشر في كل أنحاء العالم، ووفق

غوردون (ﮢ هاريسون Harrison, 2007\2011) يتوقع اللغويون بحلول عام ٢١٠١ م، أنه لن يتبقى من لغات البشر سوى نصف هذا العدد. يرى غوردون أنه ﮢ عام ٢٠٠٥، كانت هناك ٢٠٤ لغات كاملة لها مجتمعات تتحدثها، ويبلغ عدد متحدثي كل منها أقل من عشرة، وذلك مؤشر خطير جدا. وهناك ٣٤٤ لغة أخرى يتحدثها ما بين ١٠ إلى ٩٩ فرداً. وﮢ حين تتقدم السن بالمتحدثين بتلك اللغات ويقضون نحبهم تنحدر لغاتهم لتدخل ضمن لغات المجتمعات السكانية التي يقل عدد المتحدثين بها عن عشرة أفراد. وهناك أكثر من ٥٤٨ لغة يبلغ عدد المتحدثين بكل منها أقل من مائة متحدث، وتمثل هذه اللغات تقريباً عُشر لغات العالم، وتكاد كلها تواجه خطر الاندثار المحقق إذ لا يمكن أن نتوقع انتقال هذه اللغات إلى أجيال أخرى من المتحدثين أو أن تكتسب متحدثين آخرين بها إلا ﮢ أبعد الاحتمالات. وتجدر الإشارة إلى أن عدد متحدثي اللغة وحده ليس ضامنا لها من خطر الانقراض؛ فمثلا لغة النافاهو والتي يتحدثها ١٥٠،٠٠٠ متحدثاً تواجه خطر الانقراض. تقدر الأمم المتحدة أن أكثر من نصف لغات العالم لديها أقل من ١٠،٠٠٠ متحدث، وأن ربع لغات العالم لديها أقل من ١٠٠٠ متحدث، وأنه ما لم تبذل الجهود للحفاظ عليها، على مدى المئة سنة القادمة سوف تنقرض معظم تلك اللغات.

إن الانقراض المتسارع للغات على المستوى العالمي ليس له مثيل ﮢ التاريخ البشري، كما يرى هاريسون، ومع أن هذا الانقراض لا يضاهي تماما الانقراض البيولوجي للكائنات المهددة بالانقراض إلا أنه يسير بوتيرة أسرع مما يجعل معدلات انقراض هذه الكائنات ، إذا ما قورنت به، تبدو شيئاً بسيطا. فتوضح أفضل التقديرات لدى العلماء أنه منذ عام ١٦٠٠ م فقد كوكب الأرض ٤٨٤ نوعاً حيوانياً ﮢ حين تم تسجيل انقراض ٦٥٤ نوعاً نباتياً. وينظر لهذه التقديرات بأنها أقل من الواقع، وهي تمثل معدلاً يقل عن ٧ ٪ من العدد الكلي للأنواع

الحيوانية و النباتية المعروفة. إذا ما قارنا ذلك باللغات، فإن ما يقدر بـ ٤٠ ٪ من لغات العالم مهدد بخطر الانقراض! (Harrison, 2007\2011).

٢-١ لماذا تموت اللغات ؟

يرى كريستال (Crystal, 2000) أن عدد مستخدمي اللغة يمكن أن يتقلص لأسباب متعددة؛ منها ما هو طبيعي كارثي، ومنها ما هو اقتصادي مناخي، ومنها ما هو سياسي وثقافي. فالمجتمعات الصغيرة في المناطق المعزولة يمكن بسهولة أن تهلك أو تمحوها عوامل طبيعية مثل الزلازل، والأعاصير، والفيضانات، وثورات البراكين، ونوازل أخرى. ففي ١٧ يوليو من عام ١٩٩٨م، ضرب زلزال سواحل مقاطعة ساونداون وبابوا (غينيا الجديدة)، أدى إلى مقتل أكثر من ٢،٢٠٠ شخص وإلى تشريد أكثر من ١٠٠٠٠ شخص، وتشرد على إثره عدد كبير ممن كانوا يتحدثون بأربع لغات منفصلة وذهبت تلك اللغات أدراج الرياح.

وفي حالات أخرى، قد تضيع اللغة أو تتدهور بسبب الظروف المناخية والاقتصادية غير المواتية، كالمجاعة والجفاف. فقد أسفرت مجاعة البطاطس الأيرلندية (الناجمة عن آفات البطاطس عامي ١٨٤٥-١٨٤٦م) عن حدوث نزوح لا مثيل له. فبعد أن كان عدد سكان أيرلندا ٨ ملايين في عام ١٨٤١، أصبح ٦,٥ مليون نسمة بعد عقد من الزمن. وكان التأثير أعظم في المجتمعات الريفية، ومع التراجع الكبير للمجتمع الأيرلندي الذي كان يتحدث الأيرلندية أودت المجاعة إلى تراجع الأيرلندية وتدهورها إلى حد كبير. وبسبب الجفاف الذي ضرب شرق وجنوب أفريقيا بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٥، قدرت وكالات الأمم المتحدة أن نحوا من ٢٢ مليون شخص قد تضرروا في أكثر من ٢٠ بلد. ففي الصومال توفي ربع عدد الأطفال دون سن ٥ سنوات. في عام ١٩٩٨، ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، تعرض ١٠٪ من سكان السودان البالغين ٢٩ مليوناً إلى خطر الموت جوعاً، لاسيما في الجنوب، وتفاقمت المشكلة

بشكل كبير بسبب الحرب الأهلية، وأثرت المجاعة على اللغات الهشة التي كانت تتحدث هناك. فوفق التقديرات، بات وضع اللغات كارثياً، فهناك ١٧ لغة لا يتحدثها سوى أقل من ١٠٠٠ متحدث، و ٥٤ لغة يتحدثها أقل من ١٠،٠٠٠ نسمة، و١٠٥ لغات يتحدث بها أقل من ١٠٠،٠٠٠ متحدث.

ويرى كريستال (Crystal, 2000) أنه في كثير من أنحاء العالم، يصعب فصل العوامل الاقتصادية عن العوامل السياسية. فاختفاء عدة لغات في كولومبيا، على سبيل المثال، كما يرى سايفرت (في Crystal, 2000) يعود إلى الصراع المسلح وإبادة مجتمعات السكان الأصليين، حيث بات من المقرر أن حوالي ثلاثين لغة قد انقرضت منذ وصول الإسبان. واليوم أضحى الصراع أصبح أكثر تعقيداً، بسبب وجود الميليشيات العسكرية، وحرب العصابات، وعصابات تجارة المخدرات التي تعمل في المناطق الريفية؛ فيجد أبناء أعضاء الطوائف العرقية أنفسهم متورطين في قلب الصراعات، هذا بالإضافة لاستغلال المجتمعات الصغيرة من قبل المنظمات التي تعمل في صناعة المطاط على طول الأمازون وما تقوم به من هجرات قسرية من المناطق الريفية إلى المدن، مما تسبب في حدوث وفيات كبيرة، وتفكك المجتمع ومن ثم موت عدد من اللغات في كولومبيا.

هناك أيضا عوامل أخرى جوهرية تؤدي إلى موت اللغات ولها تأثير كبير في انحسار اللغات ومنها ما يسمى بالاندماج الثقافي cultural assimilation (كريستال، Crystal, 2000). ويقصد بالاندماج الثقافي حينما تتأثر ثقافة محلية بأخرى أكثر هيمنة، وتبدأ الثقافة المحلية في فقدان طابعها نتيجة تبني أبنائها سلوكيات وأعراف الثقافة الجديدة المهيمنة، ويحدث ذلك من خلال وسائل عدة. فقد يكون ذلك بالغمر الديموغرافي demographic submersion حيث تنزح أعداد كبيرة من السكان إلى أراضي المجتمع، مما يحدث إغراقاً سكانياً للسكان الأصليين. كما حدث مراراً في فترات الاستعمار في أستراليا

وأمريكا الشمالية حيث تمارس ثقافة هيمنتها على الأخرى. وربما يكون ذلك من خلال التفوق العسكري، وسرعان ما تصبح اللغة رمزاً للهيمنة، وهنا قد لا يكون حجم السكان هو العنصر الحاسم. فيمكن لمجموعة صغيرة ذات قوة عسكرية طاغية أن تسيطر على مجموعات أكبر سكانياً كما هي الشواهد في استعمار الأوروبيين لأفريقيا.

وقد يرى البعض أن مسألة القرب الجغرافي حاسمة في إحداث تأثير لثقافة على أخرى، إلا أن كريستال يرى أن القرب الجغرافي لم يعد أمراً حاسماً في القرن العشرين كما كان من قبل، حيث أصبحت دوائر النفوذ أوسع، والثقافة الاستهلاكية الغربية تجتاح العالم كله في الوقت الحاضر. فقد أصبح التحضر أو الانتقال إلى المدن بمثابة مغناطيس للمجتمعات الريفية، وأصبح لدى الجميع داخل هذه المدن إمكانية الوصول الفوري إلى المجتمع الاستهلاكي بما لديه من تحيزات للثقافة الغربية ولغاتها على وجه التحديد. وحتى وإن بقي بعض الناس في محيطهم الريفي، فليس هناك فكاك من التأثير الثقافي، لأن المنتجات الاستهلاكية وما يرتبط بها من الإعلانات تصل إلى مجتمعاتهم، وفي ذلك خسارة حتمية لاستقلالية المجتمعات المحلية. وغالباً ما يؤدي ذلك إلى الشعور بالاغتراب بين أبناء تلك المجتمعات؛ لأنها تدرك عدم قدرتها على التحكم في مقدّراتها، لا سيما أن تم تجاهلها من قبل صناع القرار، حيث تتسرب لغة الثقافة السائدة في كل مكان، وتعززها ضغوط يومية لا هوادة فيها من وسائل الإعلام القديمة والحديثة – وهو الأثر الذي شبهه مايكل كراوس (Krauss, 1992 : 6) بـ «غاز الأعصاب الثقافي».

٢-٢ لماذا ينبغي أن نحافظ على اللغة؟

يرى هاريسون (Harrison, 2007\2011) أن هناك ثلاثة أسباب ملحة -على الأقل- للحفاظ على اللغات المتلاشية وتوثيقها. يكمن السبب الأول في أن موت اللغات يؤدي حتماً إلى تآكل قاعدة المعرفة البشرية، وهو تآكل تختفي

معه المعارف المهمة والراسخة التي كونتها البشرية على المدى الطويل. إننا إزاء فقدان الحكمة المتراكمة في اللغة التي كونتها أجيال من البشر حول عالم الطبيعة والنباتات والحيوانات والطقس، والتربة ..إلخ. سوف تكون الخسارة عظيمة، ولن يكون هناك سبيل -في الغالب- لاستعادة تلك المعرفة. فمعظم ما تعلمه البشر في آلاف السنين حول وسائل العيش في هذا الكوكب يكمن في اللغات المهددة. فإذا تركنا تلك اللغات تتلاشى فإننا نغامر بقدرتنا على البقاء في الوقت الذي يقضي فيه النمو السكاني المتزايد على الأنظمة البيئية للأرض. فيعد اختفاء اللغة تآكلاً أو انقراضاً للأفكار وطرائق المعرفة وطرائق الحديث عن العالم والتجربة الإنسانية. لقد صرح اللغوي كين هيل Ken Hale، الذي قام بدراسة العديد من اللغات المهددة بخطر الإنقراض حتى وفاته في ٢٠٠١م قائلاً «إنك حينما تفقد اللغة تفقد حضارة، تفقد ثروة عقلية، عملاً فنياً. يشبه هذا الفقدان عملية إلقاء قنبلة على متحف اللوفر» (في Harrison, 2007\2011).

ويكمن السبب الثاني في التراث الثقافي الإنساني الذي يشمل المعتقدات، والحكم التراثية، والشعر، والأغاني، والحكايات الملحمية. إذا تركنا تاريخنا يمحى فإننا بذلك نسلم أنفسنا إلى فقدان ذاكرة ثقافي. ذلك الأمر الذي قد يقوض قدرتنا على التعايش في سلام مع التنوع البشري، فنحن بفقدان اللغة نفقد تراثنا الثقافي الإنساني. وهنا ينبغي القول أيضاً أن قضايا الثقافة والهوية من الأسباب البارزة التي تدفع إلى الحفاظ على اللغات وتنشيطها. فيرى غرينوبل ووبلي (Grenoble & Whaley, 2006 p. 20) وتسونودا (Tsunoda, 2005) أن اللغات من الأشياء الفريدة من نوعها التي تعد من «الكنوز الثقافية»، فلغة المجتمع هي جزء فريد من ثقافته، وغالبا ما تربط أهل اللغة بأسلافهم وبأرضهم التي تشكل جزءاً أساسياً من تاريخهم ورؤيتهم لعالمهم.

والسبب الثالث لضرورة الحفاظ على اللغات وتوثيقها وإحيائها يكمن في كون اللغة نافذة لفهم طبيعة العقل البشري وقدرته على تنظيم المعلومات

ومعالجتها. فالعقل البشري لا يزال -على الرغم مما وصلت إليه البشرية من علم- صندوقاً أسود لا يمكننا سبر وظائفه الداخلية أو معرفة ما به من أفكار إلا عن طريق ما ينتجه من لغة. واللغات المهمشة التي نسعى إلى توثيقها وإنعاشها تحتفظ ببعض مفاتيح سبر أغوار العقل البشري. فتكشف اللغات عن حدود وإمكانات الإدراك الإنساني وكيفية عمل العقل. إن أحد الأهداف الرئيسة لعلم اللغة، كمجال علمي، هو الكشف عن السمات العامة لكل لغات العالم. وحين نكتشف تلك السمات فإن اللغويين يعتقدون أننا بذلك نكون قد تعلمنا شيئاً عن لبنات الفكر الإنساني وهيكله الأساس. يحتاج اللغويون من أجل إحراز تقدم في فهم الإدراك الإنساني إلى معلومات لا يحصلون عليها إلا من الناطقين باللغات المختلفة. وإذا لم يستطع اللغويون إلا تحصيل اللغات الكبرى كالإنجليزية، والفرنسية، واليابانية، والهندية، والإسبانية، فإننا لن نتمكن من فهم الإدراك الإنساني فهماً سليماً. إن اللغويين في حاجة ماسة إلى التنقيب عن اللغات والكلمات والنظريات التي جاء بها العلماء من اللغات الكبرى. ففي كثير من الأحيان كانت افتراضات اللغويين غالباً ما تضحدها التراكيب المكتشفة في لغات لم تكن معروفة من قبل. فاللغات الصغيرة تختزن العديد من المفاجآت للعلم، وفقدان لغة واحدة فحسب قد يغلق الباب للأبد أمام الفهم الشامل للقدرة المعرفية الإنسانية. لكل هذه الأسباب الرئيسة وغيرها ينظر المختصون إلى أن إحياء اللغات المعرضة لخطر الانقراض أو تنشيطها عمل بشري يستحق الاهتمام والاحترام.

٢-٣ خطوات الإحياء والتنشيط اللغوي ووسائله:

هناك وسائل وخطوات متعددة لتنشيط اللغات المختلفة ومحاولة إحيائها، لا سيما اللغات المنقرضة أو المريضة. وعلى الرغم من أن أهداف تنشيط اللغة تختلف اختلافاً كبيراً من حالة إلى أخرى، إلا إنها تنطوي عادة على محاولة زيادة عدد المتحدثين، والتوسع في استخدام اللغة، أو على الأقل محاولة الحفاظ

على المستوى الحالي للاستخدام لحماية اللغة من الانقراض أو الموت. ويمكن أن يساهم في هذا العمل اللغويون، أو الجماعات الثقافية أو مجتمعات، أو حكومات؛ وفي أحيان عدة تكون المساهمة من خلال أطراف متعددة في الوقت ذاته. هناك العديد من الرؤى المختلفة أو النماذج التي تحاول وضع خطة لتنشيط اللغة وإحيائها أو استدامة قابليتها للحياة. إحدى هذه الرؤى هي من اللغوي والمختص الشهير جوشوا فيشمان (Fishman, 1991). تقوم رؤية فيشمان على خطة مكونة من ثماني مراحل، يستلزم العمل بها أن تسير وفق ترتيب مرحلي؛ فلا يكون هنالك تجاوز للمراحل اللاحقة قبل إتمام المراحل الأولى. وهذه المراحل الثمان كالتالي:

١. اكتساب اللغة من قبل الراشدين الناضجين، وهم بمثابة معلمي اللغة، ويعد هذا من الخطوات المهمة لاسيما حين يكون معظم باقي أفراد المجتمع من متحدثي اللغة من كبار السن المعزولين اجتماعياً عن متحدثي اللغة الآخرين. فالشخص الناضج الشاب الذي يتعلم اللغة يستطيع أن يكون معلماً نشطا وفاعلاً ونبراساً للأجيال الأحدث سناً، ويكون لهم مرشداً ومعيناً على اكتسابها.

٢. إنشاء مجتمع مترابط من المتحدثين النشطين باللغة. يحبذ فيشمان في هذه المرحلة الاهتمام بلغة الحديث عن لغة الكتابة، فمن المعروف أن لغة الحديث تتميز بسهولة نقلها وتعلمها وسرعة ممارستها وانتشارها إذا ما قورنت بلغة الكتابة التي تستغرق وقتاً في تعلمها والتدريب عليها وإتقانها وتتطلب تعليماً خاصاً.

٣. في الأماكن التي يوجد بها عدد معقول ممن يستخدمون اللغة المهددة، ينبغي تشجيع الاستخدام العفوي لتلك اللغة بين جميع الفئات العمرية داخل الأسر وتعزيز الاستخدام اليومي لها من خلال إنشاء المؤسسات

المحلية التي تشجع استخدام اللغة، وتحميها وتستخدمها حصريا (في سياقات معينة على الأقل).

٤. في المناطق التي تحققت بها الكفاءة الشفاهية للغة في جميع الفئات العمرية، ينبغي تشجيع محو أمية اللغة دون الاعتماد على المساعدة من النظام التعليم الرسمي/ الحكومي. فأهل اللغة أدرى بشعابها وينبغي عليهم النهوض بلغتهم والتماس الوسائل المناسبة والناجعة في ذلك دون انتظار العون الرسمي من الحكومات، إذ إن ذلك يستوجب الدخول في إجراءات بيروقراطية وموافقات مؤسسية تبطىء من وتيرة تعلم اللغة وانتشارها.

٥. حينما يكون عدد مستخدمي اللغة مناسبا؛ ينبغي تشجيع استخدامها في التعليم الحكومي الإلزامي بعد الحصول على الموافقات الرسمية. فعلى الرغم من بيروقراطية الأداء الحكومي وتباطؤ وتيرته إلا أن القدرات المؤسسية للحكومات المركزية والوحدات المؤسسية الحاكمة يمكن أن تؤتي ثمارها في معاونة مجتمع اللغات المهددة بالانقراض.

٦. حين تتحقق المراحل المذكورة أعلاه وتدعم، ينبغي تشجيع استخدام اللغة في أماكن العمل worksphere. فأماكن العمل تعد من البقاع الساخنة لنشر اللغة، حيث يجتمع العاملون معا لفترات طويلة في أماكن العمل ويتبادلون الأحاديث المهنية والاجتماعية، ويدخلون في علاقات تواصلية من كافة الأنماط والأشكال، وهذا من شأنه نشر اللغات المهددة بأقل تكلفة دون الحاجة لاتخاذ تدابير خاصة.

٧. حين تتحقق المراحل المذكورة أعلاه وتدعم، ينبغي تشجيع استخدام اللغة في الخدمات الحكومية المحلية ووسائل الإعلام. وتأتي تلك المرحلة غالباً بضغط من أهل اللغة المحليين من خلال مطالبة السلطات المحلية

بنشر الوثائق والتعليمات باللغة المحلية المهددة إلى جانب اللغة/اللغات الأخرى المهيمنة في المجتمع.

٨. حين تتحقق المراحل المذكورة أعلاه وتدعم، ينبغي تشجيع استخدام اللغة في داخل أروقة المصالح الحكومية وفي مؤسسات التعليم العالي، وما إلى ذلك. وتعد هذه المرحلة الأخيرة تتويجاً للجهود السابقة في المجتمعات المحلية وترويجاً للغة على المستوى الوطني، وإذا ما بلغت لغة مهددة مثل هذه المرحلة فإنها تكون بذلك قد ركبت سفينة النجاة أو كادت.

يهدف هذا النموذج لإحياء اللغة الذي يقترحه فيشمان إلى اتباع الوسائل الأكثر فاعلية وتجنب إهدار الطاقات. فمن قبيل إهدار الطاقات، على سبيل المثال، المطالبة باستخدام اللغة على شاشة التلفاز أو في الخدمات الحكومية قبل أن تكون تلك اللغة قد استخدمت بين أفراد العائلة.

يصف تسونودا (Tsunoda, 2005) مجموعة من التقنيات أو الأساليب الأخرى المشابهة التي يمكن لمستخدمي اللغة استخدامها في محاولة تنشيط لغاتهم وإحيائها والحفاظ عليها. والتقنيات التي يسردها تسونودا تعتمد على مدى حيوية اللغة وقت إعمال هذه الوسائل. يرى تسونودا أن طريقة الغمر immersion (التعرض الدائم للغة واستخدامها على نحو مستمر) لايمكن أن تؤتي ثمارها لتنشيط لغة انقرضت بالفعل أو لغة محتضرة «مريضة». في المقابل، فإن طريقة المدرب والمتدرب (المعلم والمتعلم) master-apprentice method أي نقل الكفاءة اللغوية من المعلم إلى المتعلم يمكن استخدامها مع اللغات المحتضرة. وهناك عدة طرق أخرى للتنشيط، بما في ذلك تلك التي تعتمد على التقنية مثل استخدام التسجيلات الرقمية أو وسائل الإعلام والتواصل الحديثة التي يمكن استخدامها مع اللغات في أية حالة من حالاتها. وهناك طرق مختلفة تستخدم في إحياء اللغة أو إنعاشها بحسب الحالة التي تكون عليها. ويعدد

تسونودا الوسائل التي يمكن أن تسهم في إقالة اللغات الضعيفة أو المريضة من عثرتها منها: استخدام الإذاعة المسموعة والمرئية والوسائط المتعددة، وتبسيط اللغة المعرضة للخطر بحيث تستخدم بين أهلها، ويقترح وسائل مختلفة لتبني اللغات المعرضة للخطر وترميمها.

٢-٤ العوامل التي تساعد على تنشيط اللغات المهددة بالانقراض:

يقترح ديفيد كريستال، في كتابه «موت اللغة» (Language Death) (Crystal, 2000) ستة عوامل يمكن أن تساعد على تنشيط اللغة وخروجها من عثرتها، نوجزها فيما يأتي.

- تنمية منزلة اللغة المستهدفة داخل مجتمع اللغة المهيمنة. فكما يرى كريستال تأتي هيبة اللغة ومنزلتها من كونها محل اهتمام المجتمع ومن ثم يجب على المجتمع أن يولي اهتماماً خاصاً باللغات المهددة ويروج لها إعلاميا في الصحافة والإذاعة ووسائل التواصل، ويتم دمجها في الممارسات المجتمعية والحياة العامة قراءة وكتابة واستماعا وحديثا. كما يتوقع من متحدثي اللغة الحرص على الترويج للغتهم بكل الوسائل، وعلى كافة الأصعدة، وفي معظم السياقات مع الاهتمام بالبعد الإعلامي من خلال الأحداث الاجتماعية والاحتفالات الخاصة بمتحدثي اللغات المهددة بالانقراض. هذه الخطوات يتوقع أن ترفع شأن اللغة وتزيد من هيبتها ومن ثم تكون من وسائل التمكين لها. ويمكن البدء بالتركيز على الأنشطة اللغوية الخفيفة مثل أنشطة القص العابر لبعض حكايات أهل اللغة المهددة، أو التركيز على بعض الطقوس الاحتفالية، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الدخول في المجال العام للمجتمع والدولة من خلال دخول عالم الأعمال والمؤسسات والإدارة العامة والاقتراب من دوائر صنع القرار.

- العمل على تنمية قدرات الناطقين باللغة ودعمهم اقتصاديا. فالعامل الاقتصادي يعد من أهم العوامل التي قد تساعد الناطقين باللغات المهددة على تنمية لغتهم وتنشيطها. فتحسين اقتصاديات المتحدثين الأصليين باللغات المهددة من شأنه إحداث تأثير أساسي وإيجابي على المجتمع. ومن أبرز الأمثلة عل ذلك أن تعزيز الاقتصاد في كاتالونيا (إسبانيا) كان عاملا رئيساً في تشجيع استخدام اللغة الكتالونية في الإقليم، مما عزز مكانة اللغة في المناطق الأخرى الناطقة بالكاتالونية أيضاً. فاللغات المهددة بالاندثار يمكن أن تحقق استفادة كبرى من النمو الاقتصادي.
- تمكين الناطقين باللغة من تبوئ مواقع في مؤسسات التشريع داخل المجتمع المهيمن والاستفادة من الدعم التشريعي. فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين اتجاها في الرأي العام يظهر التعاطف تجاه الحقوق الثقافية واللغوية للغات السكان الأصليين في أجزاء كثيرة من العالم، وعلى أهل اللغات المهددة الاستفادة من هذه الفرصة المواتي لاسيما في أوروبا ممثلة في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي بشكل خاص، حيث برزت سلسلة من التصريحات داخل قيادة المؤسسات السياسية والبرلمانية بشأن اللغات الأقل استخداما في أوروبا ترسل رسائل إيجابية للمعنيين بالحقوق اللغوية في أنحاء العالم. وفي الولايات المتحدة سنت العديد من القوانين عامي ١٩٩٠ م و ١٩٩٢ م تنادي بالحفاظ على اللغات الأصلية للهنود الحمر وتعزيز حقوقهم في استخدام وممارسة وتطوير لغاتهم الأصلية ومساعدتهم في ضمان بقاء لغاتهم على قيد الحياة واستمرار حيويتها. ومن ثم يحسن بالمهتمين باللغات المهددة والضعيفة استثمار مناخ التعاطف الدولي ومواصلة الضغط على

الحكومات، على المستويات الدولية والوطنية، والمحلية، للمحافظة على لغاتهم بالانخراط في العمل التشريعي والتعبوي والإعلامي.

- أن تمنح اللغة المهددة بالانقراض وجودا قويا في النظام التعليمي. دون وجود للغات المهددة في النظام التعليمي، لاسيما في المرحلتين الابتدائية والثانوية، يبدو مستقبل تلك اللغات قاتماً. فبعد عدة عقود من البحث والنقاش في اللسانيات التعليمية أصبح من المفهوم الآن إدراك دور المدرسة في تطوير استخدام الطفل للغته الأم، فالبيئة المدرسية توفر الفرصة للأطفال للاستماع والكلام والتواصل باستخدام اللغة، وتتيح للأطفال الفرصة للإلمام بالقراءة والكتابة، الأمر الذي يفتح لهم الأبواب لعوالم جديدة. يمكن بالتخطيط الدقيق والمتقن للمناهج التعليمية مساعدة اللغات المهددة بمنحها المكانة اللائقة في النظام التعليمي جنباً إلى جنب مع اللغة السائدة، وذلك من شأنه رفع الثقة بالنفس في نفوس المتحدثين الأصليين باللغات المهددة وإشعارهم بقدرة لغتهم على استيعاب العلوم المختلفة. ومن أمثلة اللغات التي استفادت من أنظمة التعليم لغة الآينو في اليابان التي يتحدثها شعب الآينو الأصلي في شمال اليابان وهي تمر حاليا بحالة من الاحتضار، ولكن هناك جهوداً تبذل لإحياء تلك اللغة. حيث أشار مسح أجري عام ٢٠٠٦ أن ٦,٤٪ فقط من الآينو ممن شملهم الاستطلاع كانوا قادرين على التحدث باللغة أو «التحدث قليلاً» (Langfield et. al, 2009). غير أنه بحلول عام ٢٠٠١م، ومع تدريس اللغة والاهتمام بها في مراكز اللغات العديدة والجامعات لا سيما في هوكايدو، وفي جامعة شيبا في طوكيو بدأت اللغة في الانتعاش (فيشمان Fishman, 2001).

- تدوين الناطقين باللغة للغتهم. فتدوين اللغة وتوثيقها كتابة يؤدي دوراً بارزاً في المحافظة عليها. فالتدوين يمكِن اللغة من الانتقال من جيل لآخر كلغة أولى. وتدوين اللغة مدخل لأنشطة أخرى، فاللغة المدونة يمكن أن تحلل بطريقة جيدة بحيث يوضع لها نظام هجائي وكتابي سليم وتعد لها الكتب التعليمية والمدرسية الجيدة والمعاجم وقواعد النحو، ومن ثم يصبح التدوين مدخلاً لصيانة اللغة.
- استخدام الناطقين باللغات المهددة للتقنيات الإلكترونية التي تسهم في نشر لغتهم. تقدم شبكة الإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات -على وجه الخصوص- إمكانات وفرصاً متعددة للغات المهددة بالانقراض، فهذه التقنيات تقدم للقراء والمتصفحين، بل للعالم بأسره، صورة عن اللغات المهددة وتسمح لثقافات الأقليات بالتواجد بين الثقافات الأخرى، وتتيح لبعض المتحدثين باللغات الأصلية التواصل المباشر مع الآخرين والحفاظ على هويتهم متخطين بذلك الحواجز الجغرافية. فيمكن للناطقين باللغات الأصلية الحفاظ على هويتهم اللغوية بالاتصال بأقاربهم وأصدقائهم وزملائهم، أينما كانوا في العالم.

يقدم كنغ (King, 2001) في كتابه حول عمليات الإحياء والتنشيط اللغوي عدداً من الاقتراحات التي تساعد في تنشيط اللغات المهددة بالانقراض نوجزها في الأسطر القادمة. يرى كنغ ضرورة تعرض أطفال اللغات المهددة بالانقراض إلى اكتساب اللغة في سن مبكرة، فذلك من شأنه تعويدهم على استعمال لغتهم الأصلية منذ نعومة أظفارهم، فيشبون متحدثين أصليين للغة يتحدثونها بالسليقة دون الحاجة إلى مساعدة المجتمع الخارجي في إكسابهم إياها أو تنشيطها. وهنا يؤكد كنغ على استخدام تقنيات الغمر المكثف والتعرض الدائم للغة حتى تكون اللغة الأصلية جزءاً من المكون الفكري للأطفال ومن ثم

يغرس فيهم هوية اللغة فيعملون على المحافظة عليها. ويؤكد كنغ على ضرورة بذل كافة الجهود المتاحة للوصول لمجتمع الشباب في اللغة المهددة؛ إذ إنهم الأكثر عرضة للانبهار بالثقافات الأخرى والاستسلام لثقافات العمل والرغبة في التوظف والتماس الوسائل لذلك حتى وإن كان على حساب التضحية بلغتهم الأم. ويركز كنغ على ضرورة المرونة والتنسيق في التخطيط والتنفيذ لبرامج التنشيط اللغوي بحيث تكون عملية واعية وعلمية تنأى عن العشوائية والتخبط في اتخاذ القرار. كما يؤكد على ضرورة إشراك أكبر عدد ممكن من أهل المجتمعات الأصلية لتنشيط لغتهم واتخاذ ما يلزم من تدابير حيال ذلك وغرس روح المسؤولية تجاه لغتهم وثقافتهم وهويتهم. ومما يوصي به كنغ ضرورة الوعي بأن عملية إحياء اللغة هي عملية طويلة وتتطلب صبراً وجلداً وتضافراً للجهود، وينبغي أن يعلم القائمون على ذلك أن هناك من العراقيل والصعوبات التي تتطلب أن يشمروا لها عن سواعدهم ولا يكون ذلك إلا باستنهاض همم الجميع.

فضلا عن الجوانب العامة التي يسردها كريستال، وكنغ، يرى زكرمان ووالش (Zuckermann & Walsh, 2011) أن هناك معوقات لغوية خاصة تنطبق على جميع محاولات الإحياء ينبغي تفهمها حتى تسير جهود الإحياء بشكل أكثر كفاءة. على سبيل المثال، ينبغي الاهتمام بتخطيط عملية تنشيط اللغة من الجانب اللغوي المتعلق ببنية اللغة وتركيبها. فيوصي الباحثان بضرورة وضع الأولويات اللغوية نصب العينين. فهما يقترحان، مثلا، إحياء المفردات الأساسية والروابط بين الجمل في اللغة قبل الشروع في محاولات إحياء ترتيب أجزاء الجملة بها، لما تلعبه الثروة اللغوية من دور حيوي وفعال في الاستخدام اليومي للغة وإشاعة استعمالها. فالكلمات هي المستوى الأولي للغة وهيكلها الذي تبنى منه التراكيب اللغوية بعد ذلك. ويرى الباحثان كذلك أنه ينبغي التخلي عن المحاولات غير المجدية، وعدم الانقياد خلف الشعارات التي لا طائل من ورائها مثل أصالة اللغة ونقائها. وهنا تشير نانسي دوريان (Dorian, 1993)

إلى أن المواقف المحافظة المقاومة لدخول الكلمات المستعارة إلى اللغة أو محاولة وقف التغييرات النحوية غالباً ما تعرقل الجهود الرامية إلى تنشيط اللغات المهددة بالانقراض.

٢-٥ نماذج لمشروعات الإحياء اللغوي:

حينما يتناول الحديث قضية الإحياء اللغوي؛ فإن أبرز تجربة ناجحة عرفها التاريخ هي إحياء اللغة العبرية. فبعد أن ظلت العبرية لغة ميتة وتوقف استخدامها لغة للاستعمال اليومي منذ العام ٢٠٠م وبقية لغة محصورة في بعض طقوس العبادة تم إحياؤها في العصر الحديث (Cooper, 1989). وقد بدأت حركة إحياء اللغة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مدعومة بفكرة إيجاد وطن قومي لليهود. وقد رفع أحد مفكري اليهود وأبرز الداعمين لإحياء العبرية وهو (إليعازر بين يهودا) شعارا هو: لا حياة لأمة بدون لغة، ليؤكد على أن إحياء العبرية هو السبيل لإنشاء وطن قومي لليهود، فبدون إحياء الكيان اللغوي؛ لن يكون هنالك إنشاء لكيان سياسي (Cooper,1989). ويذكر روبرت كوبر (Cooper, 1989) أن إليعازر بين يهودا يعد أول شخص في العصر الحديث اقتصر على استعمال العبرية وحدها في بيته، وقد حاول وناضل لإقناع الكثير من اليهود بذلك المبدأ غير أنه في العام ١٩٠١م لم يكن هنالك سوى عشر عائلات تتحدث العبرية لغة في البيت بعد مرور أكثر من عشرين عاما على انتقال إليعازر إلى فلسطين ودعوته لإحياء العبرية لغة للحديث في المنزل. ويؤكد كوبر على أن من أبرز أسباب إحياء العبرية هو جعلها لغة التعليم في المدارس اليهودية، واتخاذها الوسيط الرئيس للتواصل بين اليهود في أرض فلسطين المحتلة والنظر لها باعتباتها هوية ذات صلة وثيقة بمعتقدات آيديولوجية متمكنة. وعلى الرغم من الصعوبات البالغة في إحياء العبرية إلا أن تلك التجربة نجت، ومما ساهم في نجاحها عوامل ثلاثة رئيسة:

أ – العامل السياسي الوطني: والذي تمثل في التوحد عبر لغة الكتاب المقدس واللغة الأدبية العتيقة واعتبار اللغات الأخرى رطانة ارتبطت بالهجرة والاضطهاد.

ب – العامل الديني التعليمي: والذي تمثل في ارتباط اليهود الشديد بدينهم معرفة الأغلبية منهم بقراءة كتابهم المقدس، حيث يفرض القانون اليهودي على الرجال القدرة على قراءة الكتاب المقدس.

ج – العامل التواصلي: وذلك نتيجة لهجرة اليهود من أماكن مختلفة من خلفيات لغوية مختلفة مما أبرز الحاجة إلى وجود لغة موحدة تنطلق من صميم الثقافة والهوية اليهودية. (الفهري، ١٤٣٥هـ).

وقد سارت عملية إحياء العبرية مراعية مختلف أنواع التخطيط اللغوي حيث لم يقتصر العمل على جانب واحد؛ بل بذلت جهود مختلفة على كافة الأصعدة في تخطيط الوضع اللغوي: من حيث تخطيط مكانة العبرية في النظام العام والواقع الحياتس، وتخطيط البنية اللغوية: من حيث العمل على تحديث المفردات وحل المشاكل في بنية اللغة وإصلاح اللغة داخليا، وتخطيط الاكتساب اللغوي: من حيث تخطيط العبرية في النظام التعليمي وتخطيط اكتسابها وتذليل كافة العقبات التي تقف أمامه (Shafrir, 2011) . وتجدر الإشارة إلى أن استقصاء تجربة إحياء العبرية تستحق العديد من الدراسات والكتب المختصة، لكن هدفنا في هذا الفصل مجرد إلقاء لمحة حول بعض تجاب الإحياء والإنعاش اللغوي.

أما في أوربا فهنالك أمثلة مختلفة على محاولات للإحياء اللغوي. فقد اندثر استخدام اللغات المحلية في أوروبا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بعد أن فرضت الحكومات المركزية الأوروبية من دول مختلفة لغتها القومية في كل مراحل التعليم والسياقات الرسمية مثلما حصل في المملكة

المتحدة، وفرنسا وإسبانيا وايطاليا واليونان، وغيرها. غير أن العقود القليلة الماضية شهدت نجاحا لبعض القوميات المحلية (الأقليات) وحركات حقوق الإنسان في تبني معايير سياسة متعددة الثقافات في الدول الأوروبية. ومن ثم أدينت الممارسات السابقة لقمع اللغات المحلية على نحو حاد، واستخدمت مصطلحات مثل الإبادة اللغوية linguicide، وثارت حملات لدعم اللغات المحلية حتى أنه في بعض المناطق الأوروبية اكتسبت اللغات المحلية مكانة اللغات الرسمية جنباً إلى جنب مع اللغة القومية. وفي الوقت الحاضر تجري محاولات رسمية لإحياء اللغات المهددة، مثل تعزيز اللغة الويلزية، والجاليكية، ولغة الباسك واللغة الكاتالونية، وقد شهد ذلك درجات متفاوتة من النجاح.

يعد تنشيط اللغة الأيرلندية وإنعاشها إحدى المحاولات الأوروبية الأكثر شهرة في مجال تنشيط اللغة. فاللغة الإنجليزية هي السائدة في أيرلندا، غير أن الأيرلندية -وهي لغة كلتية- تعاني من تدهور خطير رغم أنها لا تزال تستخدم في بعض المناطق مثل منطقة كارني. يرصد أندرو كارني (Carnie, 1995) التجربة الأيرلندية وما صاحبها من تعثر وما حالفها من نجاح في تجربة إنعاش اللغة الأيرلندية. كانت التحديات التي واجهت تلك اللغة على مدى القرون القليلة الماضية تتمثل في: إهمالها وعدم استخدامها في المجالات المهمة، وشعور متحدثيها بالتدني الاجتماعي، وموت أعداد غفيرة من المتحدثين الأيرلنديين خلال المجاعة الأيرلندية التي ضربت البلاد (خلال أربعينات القرن التاسع عشر) أو هجرتهم.

وبذلت جهود عدة لتنشيط اللغة الأيرلندية منذ منتصف القرن التاسع عشر، مرتبطة بالرغبة في الاستقلال السياسي الإيرلندي. تقوم محاولات تنشيط اللغة الأيرلندية المعاصرة بصورة رئيسة على تدريس الأيرلندية كلغة إلزامية في المدارس السائدة الناطقة باللغة الإنجليزية، غير أن عدم فاعلية وجاذبية الطريقة التي تدرس بها الأيرلندية، لم يمكن الطلاب من اكتساب

الطلاقة اللازمة لبقاء للغة، وقد أدى هذا إلى استياء المجتمع الأيرلندي. كما أن من عوامل استياء المجتمع أيضاً -كما يشير كارني- عدم استخدام وسائل إعلام للغة الأيرلندية. ومع تراجع مجتمع الناطقين بالأيرلندية، وفشل التنشيط اللغوي الموجه من الدولة جاءت حركة النهضة الحضرية لتنشيط اللغة الأيرلندية. وقد استندت تلك النهضة، إلى حد كبير، على نظام المدارس المجتمعية المستقلة التي تقوم على استخدام الأيرلندية فقط في التعليم وكان لها دور فاعل في خلق شبكة من المتحدثين في المدن الأيرلندية، أغلبهم من الشباب، ذوي التعليم الجيد وهم من أبناء الطبقة الوسطى، وهم أفضل تعليماً من المتحدثين باللغة الانجليزية أحادي اللغة ويتمتعون بوضع اجتماعي مرموق (Carnie, 1995). وقد اكتسبت هذه المجموعة نفوذاً كبيراً، وانعكس ذلك في التوسع في وسائل الإعلام الناطقة بالأيرلندية، وحققت البرامج التلفزيونية الناطقة باللغة الأيرلندية نجاحاً كبيراً، ومكنت اللغة الأيرلندية من الانتقال إلى العالم الحديث، وارتقت مكانة اللغة. إن تجربة إحياء اللغة الإيرلندية تمثل تجربة ناجحة على الرغم من محدوديتها في عملية تنشيط وإحياء اللغة. ولعل مثال اللغة الأيرلندية هنا يثبت، كما يقول هاريسون (Harrison, 2007\2011)، أنه لا يمكن لأحد أن يحافظ على لغته سوى الناطقين باللغة أنفسهم. فلا يوجد شئ يمكن أن نطلق عليه اللغة الحية دون أن يكون هناك ناطقون بها.

من الأمثلة الناجحة لتنشيط اللغة كذلك حالة لغة الماوري Maori في أستراليا. فمن المسلم به أن الغزو الإنجليزي لأستراليا قد ألحق ضرراً بمجتمعات السكان الأصليين، وكان لذلك آثار كارثية على لغات السكان الأصليين في جنوب شرق البلاد وجنوب البلاد. فمنذ بداية الاستعمار الإنجليزي لأستراليا، سنت العديد من القوانين من أجل تعزيز استخدام اللغة الإنجليزية على الماوري بين السكان الأصليين (Senft, 2010). وكما يرصد سينفت، صدرت التعليمات وفق قانون التعليم العام عام ١٨٤٧م بأن يكون التعليم باللغة الإنجليزية، وأنشئت

المدارس الداخلية لتسريع وتيرة استيعاب الشباب الماوري في الثقافة الأوروبية، ومنع قانون المدارس الأصلية عام ١٨٥٨ م استخدام الماوري في المدارس، كما شجعت السياسة الاستعمارية استخدام اللغة الإنجليزية في منازل الماوري، مما أقنع كثيراً من الآباء أن أطفالهم لن يحصلوا على وظائف إلا إذا كانوا يتحدثون الإنجليزية. يذكرنا هذا بما أورده هاريسون حينما ذكر أن عملية موت اللغة فعلياً تبدأ بعملية التمييز السياسي أو الاجتماعي ضد اللغة أو ضد المتحدثين بها. وقد يأخذ هذا الأمر شكل سياسات رسمية للدولة.

في خلال سبعينات القرن العشرين، قامت مجموعة من الشباب الماوري، تسمى نغا تاماتوا NGA Tamatoa، بحملة ناجحة لتدريس الماوري في المدارس، ووفقا لهينتون وهيل (Hinton and Hale 2001)، تم التركيز على تعليم الأطفال اللغة في سن مبكرة، ووضعت استراتيجية فعالة لتعلم اللغة، وتم توجيه العمل هناك برعاية مجموعة من الشيوخ وغيرهم بالإضافة إلى علماء اللغة الذين يقومون بمعظم البحوث والتدريس، ويقومون بتحليل البيانات، وتطوير أنظمة الهجاء والمفردات وإعداد مصادر التعلم (Eira, 2009). وتضيف إيرا أنه قد تم تشكيل لجنة تعليم لغة الماوري في عام ١٩٨٧م، مما أدى إلى إدخال عدد من الإصلاحات الوطنية أسهمت في تنشيط اللغة وشملت الإصلاحات تقديم البرامج الإعلامية بلغة الماوري، وإنشاء البرامج الجامعية التي تدرس بالماوري، وإقامة ما يسمى بالأسبوع السنوي للماوري. وقد أسفرت هذه الجهود عن زيادة مطردة في أعداد الأطفال الذين يدرسون الماوري في المدارس وخلق عددا كبير من المتحدثين بطلاقة، الأمر الذي جعل استخدام الماوري شيئاً بارزاً ومفيداً في حياة الناس اليومية. وكان البرنامج ناجحاً لدرجة أن برامج مماثلة قد وضعت لمحاكاة هذه التجربة.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح تجربة إنعاش لغة الماوري كان لأسباب عدة. فبالإضافة إلى الجهود المبذولة من قبل الناطقين باللغة ومن قبل الباحثين

المهتمين وناشطي الحقوق اللغوية؛ شهدت أستراليا تحولا كبيرا ﲝ سياساتها اللغوية كان من أكبر الدوافع لإنجاح عملية تنشيط اللغات المهددة ودعمها. حيث يؤكد مكاي (McKay, 2011) على أثر السياسات اللغوية ﲝ تغيير الواقع اللغوي للغات السكان الأصليين ﲝ أستراليا. كما أكد الباحث على أن السياسة اللغوية والتي تم إقرارها ﲝ العام ١٩٨٧ تعد هي النقلة النوعية الأبرز ﲝ تاريخ التخطيط اللغوي ﲝ أستراليا حيث تم الاعتراف الرسمي بهذه اللغات وإقرار أهميتها والنظر لها كمصدر ثقاﲝ واجتماعي ومكون من مكونات المجتمع الأسترالي (McKay, 2011).

من الأمثلة الناجحة للإحياء اللغوي كذلك ما قامت به بعض القبائل الأمريكية الأصلية، حيث تبين باتريشيا كوين (Patricia Cohen, 2010) الدور الذي لعبته تقنية الاتصالات الحديثة ﲝ إنعاش اللغة. فقد تم استخدام بعض تطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية لتعزيز العديد من اللغات مثل لغة هالكي إميليم Halq emeylem بمنطقة فانكوفر الكبرى ﲝ كندا، ولغات كري، تشيروكي وتشيكاسو من خلال إتاحة تطبيقات إلكترونية تتضمن مسارد وقواميس لتلك اللغات .

ووتجدر الإشارة إلى أن تجارب الإحياء والإنعاش اللغوي ليست ناجحة دائماً، بل هنالك الكثير من المحاولات المتعثرة ﲝ الإحياء اللغوي. ومن تلك المحاولات المتعثرة تنشيط لغة الكيتشوا Kichwa. تعد لغة الكيتشوا من اللغات الأصلية التي تتحدث ﲝ الإكوادور وهي من أكثر اللغات الأصلية استعمالا ﲝ أمريكا الجنوبية، وعلى الرغم من ذلك، فإن الكيتشوا تعد من اللغات المهددة، ويرجع ذلك إلى تغلغل الإسبانية ﲝ أمريكا الجنوبية. وكانت جماعة اللاجونا Lagunas من أوائل المجتمعات اللغوية الناطقة بالكيتشوا التي تحولت إلى اللغة الإسبانية (كنغ، King, 2001). ووفقا لكنغ، كان ذلك بسبب زيادة التجارة والأعمال مع المدن الكبيرة القريبة الناطقة بالإسبانية، وليس بسبب الاستيعاب

الثقافي، إذ إنهم يقدرون هويتهم الثقافية للغاية. وبعد هذا الاتصال، انتقلت اللغة الإسبانية عبر الأجيا. فبعد أن كان المجتمع ثنائي اللغة بين الكيتشوا والإسبانية، أضحى المجتمع الآن أحادي اللغة يتحدث لغة واحدة وهي الإسبانية ولا يعرف المجتمع سوى بضع كلمات من الكيتشوا. يرى كنغ أن آفاق تنشيط لغة الكيتشوا لا تبدو واعدة. فالآباء والأمهات يعتمدون على الدراسة الرسمية النظامية فقط في الحفاظ على لغتهم، وهذه ليست طريقة فاعالة، كما يرى كنغ، إذا ما قورنت بالتعرض المستمر للغة في المنزل. وعلى الرغم من أن التعليم المدرسي في مجتمع اللاجونا يركز على تعليم الكيتشوا، إلا أنه يقوم على التفاعل السلبي، وينحصر في أنشطة القراءة، والكتابة فحسب بعيداً عن استعمال اللغة بشكل نشط في الحياة اليومية.

٢-٦ هيئات ومعاهد ذات اهتمام:

تجدر الإشارة إلى تعدد الجهات المهتمة باللغات المهددة بالانقراض، مابين معاهد بحثية، وجمعيات متخصصة، ومؤسسات غير ربحية، بالإضافة إلى الدعم البحثي الكبير الذي تخصصه الجهات الأكاديمية لبحث ودراسة مشاريع متعلقة باللغات المهددة بالانقراض. وفي الأسطر القادمة نسرد بعضا من أبرز تلك الجهات مصحوبة بموقعها الإلكتروني:

- معهد اللغات المهددة بالانقراض- الولايات المتحدة الأمريكية:
(www.livingtongues.org)

جهة تعاونية غير حكومية، قامت بتنفيذ العديد من المشاريع المتعلقة بالتوثيق اللغوي، والإحياء اللغوي في الهند، وسيبيريا، وأمريكا الشمالية، ونيجيريا، وقيرغيزستان، والفلبين، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، ومنغوليا.

- جمعية اللغات المهددة بالانقراض - الولايات المتحدة الأمريكية:

(http://elalliance.org)

جهة غير حكومية مهتمة باللغات لمهددة وخصوصا لغات المهاجرين واللاجئين، ولديهم حاليا تسعة مشاريع رئيسية تتضمن العمل مع مايزيد على ٢٤ لغة .

- الموارد المالية للغات المهددة بالانقراض- الولايات المتحدة الأمريكية:

(www.endangeredlanguagefund.org)

جهة تعاونية غير حكومية، تهدف إلى توفير الدعم المادي للمشاريع المتعلقة باللغات المهددة، وتم دعم مشاريع متنوعة في أكثر من ٣٠ دولة.

- الأرشيف الإلكتروني للثقافات المهددة في منطقة المحيط الهادي- أستراليا:

(www.paradisec.org.au)

جهة تعاونية تقوم بعدة أنشطة ذات صلة باللغات المهددة بالانقراض من أبرزها التوثيق والأرشفة الإلكترونية و إتاحتها للباحثين، بالإضافة إلى خدمات التدريب فيما يتعلق بمعالجة البيانات ودراستها.

- مشروع هانز روزينغ للغات المهددة بالانقراض- المملكة المتحدة:

(www.hrelp.org)

مشروع في جامعة لندن ميزانيته الحالية ٢٠مليون جنيه إسترليني يهدف إلى التوثيق اللغوي، والتدريب، والدعم للغات المهددة بالانقراض.

الخلاصة

تناولنا في هذا الفصل مفهوم التوثيق اللغوي والإحياء اللغوي، حيث كان الشق الأول من الفصل مرتكزا على التوثيق اللغوي ومفهومه والجهود المبذولة في هذا المضمار مع استعراض لبعض نماذج التوثيق المختلفة وأشكالها. كما تناول الفصل مرامي التوثيق اللغوي وأخلاقياته ودوره في المساعدة على تسجيل اللغات المهددة بالانقراض وتحقيق أقصى استفادة منها لمصلحة ذلك الكنز الثقافي العظيم والهبة الربانية التي حبانا الله إياها، ألا وهي هبة اللغة. وفي نهاية الشق الأول تمت مناقشة مفهوم التوثيق اللغوي في سياق اللغة العربية وماشهدته من تاريخ طويل في دراستها العلمية وماتضمنته من ممارسات توثيقية. أما الشق الثاني من هذا الفصل فقد ارتكز على الإحياء اللغوي وما يعتري اللغات من تهديد بالانقراض وما قد يسببه ذلك من كوارث ثقافية وإنسانية، وقد استعرض الفصل بعض الاستراتيجيات المختلفة التي يتم بها إنعاش اللغات المعرضة لخطر الإنقراض وإقالتها من عثرتها، وبعض العوامل التي تؤدي إلى ضعف اللغات وموتها، والعوامل التي تؤدي إلى إنعاش اللغات ونفض غبار الوهن عنها. وقبل ختام الفصل بمعلومات موجزة حول بعض المؤسسات العالمية المعنية بشأن اللغات المهددة؛ تم استعراض بعض النماذج لبعض جهود الإحياء اللغوي من بيئات مختلفة.

المراجع

المراجع العربية

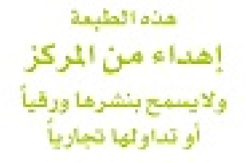
- ابن السراج، محمد. (١٤١٧هـ). الأصول في النحو.تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن فارس، أحمد. (١٤١٨هـ). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. دراسة: أحمد بسج، بيروت: درا الكتب العلمية.
- الأفغاني، سعيد. (١٤٠٧هـ). في أصول النحو، بيروت: المكتب الإسلامي.
- العطية، أحمد. (١٤٢٩هـ). منهج النحويين القدامى في الميزان. مجلة الدراسات اللغوية، م ١٠ ، ع ٣.
- السيوطي، عبد الرحمن. (١٣٩٥هـ). الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق أحمد صبحي فرات، اسطنبول: مطبعة كلية الآداب.
- الفوزان، عبدالرحمن. (١٤٢٨هـ). دروس في النظام الصوتي للغة العربية، الرياض: جامعة الملك سعود.
- خليل، حلمي. (١٩٩٥م). العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- ضيف، شوقي. (١٩٦٨م). المدارس النحوية، القاهرة: دار المعارف.
- الفهري، عبدالقادر. (١٤٣٥هـ). السياسة اللغوية والتخطيط: مسار ونماذج، الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- هاريسون، ك. (٢٠١١). عندما تموت اللغات: انقراض لغات العالم وتآكل المعرفة الإنسانية، (ترجمة د. محمد مازن جلال). الرياض: جامعة الملك سعود-النشر العلمي والمطابع. (العمل الأصلي نشر في ٢٠٠٧).

المراجع الإنجليزية

- Austin, P. (2006). Data and language documentation. In G. Jost, N.Himmelmann, & U. Mosel (eds.). Essentials of Language Documentation. (pp. 87112-). Berlin: Mouton - de Gruyter.
- Bird, S., & Liberman, M.(2001). A formal framework for linguistic annotation. Speech Communication , 33: 23–60.[http://arxiv.org/pdf/cs.CL/0010033].
- Carnie, A. (1995).Modern Irish: a Case Study in Language Revival Failure. Papers on Endangered Languages, MIT Working Papers in Linguistics, 28, 99114-.
- Cooper, R. L. (1989). Language planning and social change. Cambridge: Cambridge University Press.
- Chomsky, N. (1957). Syntactic Structures. The Hague: Mouton.
- Cohen, P. (6 April 2010). Indian Tribes Go in Search Of Their Lost Languages. The New York Times. p. 1.
- Crystal, D. (2000). Language Death. Cambridge: Cambridge University Press.
- Dorian, N. (1993). A response to Ladefoged’s other view of endangered languages.Language, 69, pp. 575–9.
- Dwyer, A. (2006). Ethics and practicalities of cooperative fieldwork and analysis. In G. Jost, N.Himmelmann, & U. Mosel (eds.). Essentials of Language Documentation. (pp.3166-). Berlin: Mouton - de Gruyter.
- Eira, C. (27 June 2009).Community Linguist with the Victorian Aboriginal Corporation for Languages (VACL), ‘Aboriginal Revival Languages,’ Lingua Franca, Radio National: http://www.abc.net.au/radionational/programs/linguafranca/aboriginal-revival-languages/3066470. Retrieved 21 June 2014.
- Evans, N, & Levinson, S. (2009). The myth of language universals: Language diversity and its importance for cognitive science. Behavioral and Brain Sciences , 32 (5), 429–492.

- Fishman, J. A. (1991). Reversing language Shift: Theory and Practice of Assistance to Threatened Languages. Clevedon: Multilingual Matter.
- Fishman, J. A. (ed.).(2001). Can Threatened Languages Be Saved? Reversing Language Shift, Revisited: A 21st Century Perspective. Clevedon: Multilingual Matters.
- Gippert, J, Himmelmann, N., & Mosel U. (Eds.), (2006). Essentials of Language Documentation. Berlin: Mouton - de Gruyter.
- Golla, V.(2007). North America. In C. Moseley (ed.). Encyclopedia of the World›s Endangered Languages. (pp. 196-)· London & New York: Routledge.
- Grenoble, L., & Whaley, L. (Eds.).(2006). Endangered Languages: Current Issues and Future Prospects. Cambridge: Cambridge University Press.
- Harrison, K. David. (2007). When Languages Die: The Extinction of the World's Languages and the Erosion of Human Knowledge. Oxford: Oxford University Press.
- Himmelmann, N. (2006). Language documentation: What is it and what is it good for?. In G. Jost, N.Himmelmann, & U. Mosel (eds.). Essentials of Language Documentation. (pp. 130-). Berlin: Mouton - de Gruyter
- Hinton, L., & Hale, K. (2001). The Green Book of Language Revitalization in Practice. San Diego: Academic Press.
- King, K. (2001). Language Revitalization Processes and Prospects: Quichua in the Ecuadorian Andes. Clevedon: Multilingual Matters.
- Krauss, M. 1992. The world's languages in crisis. Language, 68, pp. 4–10.
- Langfield, M, Logan, W, & Nic Craith, M. (2009).Cultural Diversity, Heritage and Human Rights: Intersections in Theory and Practice. London: Taylor and Francis.

- Nahir, M. (2003). Language planning goals: A classification. In C. B. Paulston & G. R. Tucker (Eds.), Sociolinguistics. Malden: Blackwell Pub.
- Newell, L., & Poligon, F. (1993). Batad Ifugao Dictionary. Manila: Linguistic Society of the Philippines.
- McKay, G. (2011). Policy and Indigenous Languages in Australia. Australian Review of Applied Linguistics, 34(3), 297319-.
- Pinker, S. (1994). The Language Instinct: How the Mind Creates Language. Perennial.
- Penfield, S. D., & Tucker, B. V. (2014). From documenting to revitalizing an endangered language: where do applied linguists fit? In Cope, L. (Ed.). (2014). Applied linguists needed: Cross-disciplinary networking in endangered language contexts. Routledge.
- Schultze-Berndt, E. (2006). Linguistic Annotation. In G. Jost, N.Himmelmann, & U. Mosel (eds.). Essentials of Language Documentation. (pp.213252-). Berlin: Mouton - de Gruyter.
- Senft, G. (2010). Endangered Austronesian and Australian Aboriginal Languages. Canberra: Pacific Linguistics.
- Shafrir, A. (2011). Hebrew language status and corpus planning. SOURCEProceedings of the Scientific Conference AFASES;May2011, p499
- Trask, R & Stockwell, P.(Eds.). (2007). Language and Linguistics: The Key Concepts (2nd ed.). New York: Routledge.
- Tsunoda, T. (2005).Language Endangerment and Language Revitalization. Berlin: Mouton De Gruyter.
- Tunmer, W., Herriman, M., & Nesdale, A. (1988). Metalinguistic abilities and beginning reading. Reading Research Quarterly, 23,2,134158-.
- Van Valin, D. (2001). Functional Linguistics. In M. Aronoff & J. Rees-Miller (eds.) The Handbook of Linguistics. (pp. 319–337). Oxford: Blackwell.



- Wilson, E. (1992). The Diversity of Life. New York: Norton.
- Woodbury, A. C.(2003). Defining documentary linguistics. In Austin (ed.).Language Description and Documentation. vol. 1. (Endangered Languages Project.) (pp.35–51). London: School of Oriental and African Studies.
- Wurm, S. (1991). Language death and disappearance: causes and circumstances. In Robins and Uhlenbeck (eds.). Endangered languages. (pp. 1–18).Oxford and New York: Berg.
- Zuckermann, G., & Walsh, M. (2011). Stop, Revive, Survive: Lessons from the Hebrew Revival Applicable to the Reclamation, Maintenance and Empowerment of Aboriginal Languages and Cultures. Australian Journal of Linguistics Vol. 31, No. 1, pp. 111-127.

الفصل الرابع:

بين العلم والتصورات الشعبية: مسألة «موت اللغات» نموذجا

• د.عقيل بن حامد الزماي الشمري
• د.منصور بن مبارك ميغري

١ - مقدمة[١]

موضوع موت اللغات وازدهاها وقوتها وضعفها موضوع معقد وشائك تختلط فيه التصورات والاعتبارات العلمية بغيرها. وكما سنرى في هذا الفصل، فإن الإشكاليات المتعلقة بهذا الموضوع ترجع إلى إشكاليتين أساسيتين. أولاهما أن التناول العلمي لهذا الموضوع حديث النشأة، ولا يزال في طور النمو والتشكل، ولم يصل بعد إلى معايير ومحددات عامة ومستقرة ومتفق عليها في تحديد مصير اللغات واستشراف مستقبلها. والثانية أن هذا الموضوع له ارتباط وثيق بالجوانب المتصلة بثقافة المجتمع وهويته والصراعات السياسية والحضارية بين المجتمعات المختلفة، مما يجعله عرضة للتأثر ببعض المنطلقات والتصورات السياسية والشعبية التي تخالف مقتضيات المنهج العلمي. ولذا فإننا قد اخترنا في الفصل الحالي التعامل مع الجوانب الإبستمولوجية من أجل توضيح الشروط الأساسية للنظر العلمي في هذا الموضوع وما يتصل به من قضايا ومسائل.

وينقسم الفصل إلى أربعة أقسام أساسية. أما الأول فعبارة عن وقفة موجزة لتحديد مفهوم العلم. ومع إدراكنا أن هذه المسألة من المسائل الصعبة

---

١) نود هنا أن نعبر عن شكرنا وامتناننا للزميلين: الأستاذ الدكتور رفيق بن حمودة، والدكتور عبدالمحسن الثبيتي، فقد كان لملاحظاتهما وآرائهما القيمة أثر كبير في تطوير المسودة الأولية لهذا الفصل. ونتقدم كذلك بجزيل الشكر والامتنان للدكتور محمود المحمود، محرر الكتاب، لجهده الكبير في المتابعة وتحرير هذا الفصل إلى درجة المساهمة في إعادة صياغة بعض الفقرات.

التي تعددت فيها وجهات النظر في فلسفة العلم (انظر مثلا: Chalmers, 1999)، إلا أننا آثرنا، تجنبا للتطويل، الاكتفاء بالإشارة إلى الخطوط العريضة للمقومات الأساسية التي تمكننا من تحديد المنزلة الإبستمولوجية للمجالات المعرفية ضمن النسق العام للعلم الحديث. وبناء على حصيلة هذا النقاش، يركز القسم الثاني على توضيح المنزلة الإبستمولوجية للسانيات وما تشتمل عليه من تفرعات معرفية، من أجل تحديد المقومات الأساسية التي تمنحها صفة العلم. فاللسانيات هي المجال المعرفي الذي تنتمي إليه المباحث المتعلقة بموت اللغات وازدهارها. ولذا فإن ربط هذه المباحث بالأصول والحدود الإبستمولوجية للسانيات من الشروط الضرورية من أجل تأسيس فهم نظري صحيح لهذا الموضوع. وتبعا لذلك، فإن القسم الثالث يركز على مفهوم -التصورات الشعبية- وتداخلها مع العلم في تناول المسائل المتعلقة بموضوع موت اللغات وازدهارها. ومع إدراكنا لصعوبة رسم حد فاصل وقاطع بين بعض التصورات الشعبية من ناحية، وبعض التصورات العلمية من ناحية أخرى، إلا أننا حولنا توضيح الإطار المنهجي العام الذي يمكننا، كما نعتقد، من التعامل مع هذا التداخل وفق رؤية متوازنة وسليمة. وأما القسم الرابع والأخير فهو حصيلة لمجمل النقاش في الأقسام السابقة لأنه يركز على تلخيص النتائج الأولية للبحث العلمي في هذا الموضوع.

٢ - ما العلم

في الحديث عن العلم لابد من الرجوع إلى مجالين أساسيين، هما: -فلسفة العلم- و-تاريخه-. ففلسفة العلم هي المجال المعني بتحليل الأبعاد الإبستمولوجية والاجتماعية التي تحدد المعرفة العلمية وتميزها عن غيرها (Okasha, 2002). وقد ابتدأت فلسفة العلم في مطلع القرن العشرين باعتبارها فرعا معرفيا مستقلا، ثم اندمجت بعد ذلك في المباحث المتعلقة بتاريخ العلم

لأن النظر الفلسفي في العلم لا يمكن أن ينفصل عن تاريخه (الخولي، ٢٠٠٠). فالعلم قبل كل شيء نشاط بشري مرتبط بتطوراته التاريخية، ومجمل الظروف والأوضاع الحضارية التي ينتمي إليها ويتشكل في سياقها. وبغض النظر عن التفصيلات المتشعبة في هذا الموضوع، فإن المسألة المعروفة بـ«مسألة الحد الفاصل/Demarcation problem» تمثل المحور الأساسي لفلسفة العلم لأنها تركز على السمات الأساسية التي تميز المعرفة العلمية عن غيرها وتمنحها طبيعتها الخاصة (Gillies, 1993 ؛Nickles, 2013). فيحاول الباحثون في هذه المسألة تمييز العلم من ناحيتين. الأولى تمييزه عن المصادر المعرفية الأخرى مثل الآداب والفنون والعقائد والتصورات الشعبية ونحوها. والثانية تمييزه عما يسمى بـ «العلم الزائف/pseudoscience» (Pigliucci & Boudry, 2013) الذي يمثل نوعية معينة من الممارسات يدعي أصحابها الانتساب للعلم عبر محاكاة شكله الخارجي مع مخالفتهم لأسس المعرفة العلمية ومنطلقاتها.

ولم تنشأ مسألة «الحد الفاصل» من فراغ، بل نتجت تبعا لعدد من التطورات الفلسفية والتاريخية جعلت النظر في طبيعة المعرفة العلمية ومميزاتها أمرا ممكنا (Nickles, 2013). وأهم هذه التطورات اكتمال النسق المعرفي لـ«العلم الحديث» وبلوغه درجة كبيرة جدا من النضج والرسوخ (الخولي، ٢٠٠٠). فإذا كان العلم بمعنى السعي نحو فهم العالم وتفسيره ليس له بداية محددة، لأنه قديم قدم الإنسان في هذا الوجود (كراوثر، ١٩٩٨)، فإن «العلم الحديث»يمثل مرحلة نوعية جديدة في مسار التطور التاريخي للعلم. وترجع أصول العلم الحديث إلى القرن السابع عشر الميلادي في أوروبا حيث شهدت تلك الفترة تحولات كبيرة جدا في طبيعة الممارسات والتصورات العلمية (Okasha, 2002). وربما يكون أهم تحول في هذا الصدد هو تبني «التصور الميكانيكي» باعتباره نموذج الإرشاد القياسي في النظر إلى الكون وفهم طبيعة الموجودات (يفوت، ٢٠٠٨). ونتج عن ذلك منظومة معرفية جديدة ترتكز في

المقام الأول على بناء النظريات وتشييدها من أجل فهم الأسباب الطبيعية للظواهر الموجودة في العالم اعتمادا على الرصد الاختباري للوقائع التجريبية القابلة للقياس الكمي (الخولي، ٢٠٠٠). وقد انطلق هذا التوجه في البداية في موضوعات العلم الطبيعي، ثم انتقل بعد ذلك إلى بقية المجالات العلمية الأخرى التي أخذت تسير تباعا على هذا النهج الجديد بدرجات متفاوتة من الصرامة والإحكام (الخولي، ٢٠٠٠). وكان من نتائج ذلك التقدم العلمي الهائل الذي حققته المجتمعات البشرية الحديثة في القرون الأربعة الماضية. ومع التقدم الهائل في المعرفة العلمية الحديثة تحول العلم إلى مؤسسة مستقلة ذات أعراف مستقرة وتقاليد راسخة، لها تصوراتها ومنطلقاتها وموضوعاتها المتميزة (الخولي، ٢٠٠٠؛ ديكنسون، ١٩٨٧). ونتج عن ذلك أن أصبح العلم نفسه موضوعا للنظر من أجل فهم طبيعته وخصوصياته المعرفية والمنهجية.

نشأت فلسفة العلم في مطلع القرن العشرين وبدأت مباشرة بالتعامل مع مسألة «الحد الفاصل» من أجل تقديم معايير محددة لرسم حدود المعرفة العلمية. وقدم الباحثون محاولات عدة في هذا الصدد تختلف وتتباين تبعا لمسلمات أصحابها واتجاهاتهم وفهمهم لطبيعة العلم من ناحية، ولنوعية الجوانب التي أدخلوها في تعريف العلم من ناحية أخرى. وبغض النظر عن الخلاف في بلورة منطلقات الحد الفاصل؛ إن كان هناك أي شيء يمكن الاتفاق عليه حول العلم فهو أنه يحاول أن يمنحنا فهما نظريا للعالم معتمدا على الاختبار (Pigliucci, 2013). فحينما نتحدث عن العلم فإننا نتحدث عنه باعتبارين: إما باعتباره جملة من التصورات والمعارف المترابطة فيما بينها، أو باعتباره مجموع الوسائل والآليات المستخدمة لتحقيق تلك المعارف وتحصيلها. أما من ناحية التصورات والمعارف، فالهدف الأساسي للعلم هو الفهم والتفسير وليس تجميع المعلومات المتفرقة عن أعيان الأشياء وأفرادها (Newton, 2008؛ Okasha, 2002). والفهم لا يتحقق إلا عن طريق البناء النظري، حيث تمثل

النظرية صيغة مجردة من المفاهيم المترابطة فيما بينها، تصف ما بين مجموعة معينة من الأشياء من علاقات وارتباطات مطردة وكلية (العلاف، ١٩٩١). وأما من ناحية الوسائل والآليات، فالعلم يعتمد على الدليل الاختباري عبر جمع البيانات وتحليلها بطريقة محددة ودقيقة، يمكن للآخرين فحصها وإعادتها، وليس على التأملات المرسلة أو الانطباعات الذاتية. فالدليل الاختباري هو أساس الموضوعية لأنه مبني على ما يبقى ويثبت في الخارج ويشترك الآخرون في إمكانية التأكد منه باستخدام أساليب إجرائية معينة. ويهتم العلم جدا بوسائل وأساليب التأكد من النتائج وصدقها وثباتها لأنها هي التي تمنح العلم صفته الموضوعية.

حينما نفهم العلم على هذا النحو فإنه يمكننا إلى حد ما تصنيف المجالات المعرفية المختلفة تبعا لمدى تحقق المؤشرات المرتبطة بالمتانة النظرية والاعتماد على الدليل الاختباري في كل واحد منها. فيمكن التفكير بهاتين السمتين باعتبارهما محورين يمكن بالاستناد إليهما تحديد منزلة المجال المعرفي داخل المظلة العامة لمفهوم «العلم». وتبعا لهذا التصور فإن العلم ليس صفة قاطعة، ولكنه عبارة عن متصل مسترسل/continuum تتوزع عليه المجالات المعرفية المختلفة فأكثرها علمية هي المجالات التي تنتمي إلى العلوم الصلبة التي حققت قدرا عاليا من المتانة النظرية والمعرفة الاختبارية تصل إلى التجريب المنضبط والتحكم الصارم مثل الفيزياء. وأبعدها عن العلم هي تلك المجالات التي ليس لها إطار نظري محدد، ولا تعتمد على المعرفة الاختبارية. ولذا فإنها لا تنتمي إلى العلم بالمعنى الصحيح، وتقع ضمن ما يسمى بـ«العلم الزائف». فمنها ما يقدم على أنه علم رغم أنه لا يستجيب لشروط العلم، ومنها ما يستند إلى ظواهر غامضة وأفكار غيبية خارجة عن نطاق العلم. ويوجد بين هذين الطرفين عدد من المجالات التي تتفاوت بقدر تحقيقها للمتطلبات المتعلقة بالمقومات النظرية والاختبارية، ومنها العلوم الإنسانية كعلم النفس والاقتصاد والاجتماع التي

أصبحت حاليا تعتمد على دلائل اختبارية تسعى جاهدة لتنظيمها وتطويرها، ولكن دون أن تصل إلى نظرية تفسيرية شاملة ومكتملة (Pigliucci, 2013، وللاطلاع على مناقشة لوضع العلوم الإنسانية من الناحية التفسيرية، انظر: الخولي، ١٩٩٠).

ومن المهم في تقييم المجالات المعرفية ألا ننظر إليها على انفراد، بل ضمن المنظومة المعرفية الكاملة للعلم الحديث (Pigliucci, 2013). فهذه الطريقة في النظر ضامن مهم في تحديد مواقع المجالات المعرفية المختلفة، ذلك أن المجالات التي تقوم على تصورات مبتورة ومنقطعة عن شبكة العلم، ولا تتلاءم مع المفاهيم والتصورات العلمية الراسخة في المجالات الأكثر انضباطا ورسوخا ينبغي ردها أو التعامل معها بكثير من الحذر المنهجي. ومحاولة إضفاء العلمية على مثل هذه التصورات المنقطعة والمبتورة تدخل ضمن «العلم الزائف» الذي يتشبه بالعلم غالبا من أجل تحقيق غايات مرتبطة بتحيزات مذهبية لا تندرج ضمن المبادئ والمنطلقات العلمية ولا تنسجم معها (Hansson, 2009). وضمن هذا الإطار العام في النظر إلى العلم يمكن الاعتماد على عدد من المؤشرات الوصفية العامة لقياس مدى تحقق المقومات العلمية في مجال من المجالات. والملحق (١) في نهاية هذا الفصل يحتوي على عدد من المؤشرات المصوغة على شكل أسئلة عامة (استفدنا هذه المؤشرات وترجمناها من: Mahner, 2013).

٣ - هل اللسانيات علم؟

اللسانيات في أبسط تعريفاتها هي «الدراسة العلمية للغة» (Lyons, 1981). وأكثر ما يلفت الانتباه في هذا التعريف هو التأكيد على صفة «العلمية». وبناء على النقاش الذي قدمناه في الجزء السابق، نريد أن نتوقف هنا عند هذه المسألة بالذات لنعرف هل اللسانيات علم، وإذا كانت علما فما هي المحددات التي تجعلها كذلك، وأين تقع اللسانيات في مسترسل العلم الذي ذكرناه سابقا.

وللإجابة عن هذه الأسئلة لابد من النظر إلى مسار تشكل اللسانيات ضمن منظومة العلم الحديث وفي السياق الحضاري والاجتماعي الذي تشكل فيه العلم الحديث. وبدون ذلك لا يمكن أن نفهم ما هو الشيء الذي يميز اللسانيات ويمنحها العلمية.

تكاد تتفق الأغلبية الساحقة من المشتغلين في ميدان اللسانيات على أن البداية الحقيقية لعلم اللسانيات ترتبط بالعالم الفرنسي فرديناند سوسير [٢]. وهذا الارتباط بين سوسير واللسانيات ارتباط إبستمولوجي في المقام الأول، لأن سوسير هو أوّل من صاغ الفرضيات النظرية والمنهجية للسانيات العامّة صياغة صريحة ومتناسقة، لدرجة أن بعضهم اعتبر أن عمله في اللسانيات شبيه بالثورة الكوبرنيكية التي يُرَجِع إليها الأكثرون بداية التصورات العلمية الحديثة (مونان، ١٩٩٤، ص ٣٣). وبطبيعة الحال، فإنه ليس من هدفنا هنا أن نقف بالتفصيل عند سوسير ودوره في اللسانيات، ولكننا نود فقط أن نشير إشارة موجزة إلى أهم الجوانب الإبستمولوجية التي كان لها دور كبير في التأسيس العلمي للسانيات. ونعتقد أن دوره من هذه الناحية يتخلص في ثلاثة جوانب أساسية، هي: ضبط موضوع علم اللسانيات، وصياغة الفرضيات العامة حول هذا الموضوع ومنهج دراسته، بالإضافة إلى تنزيل اللسانيات داخل شبكة المنظومة العلمية العامة.

---

٢) بطبيعة الحال دراسة اللغة لم تبدأ بسوسير، ولكن السبب لاختياره كما ذكرنا مبني على اعتبارات إبستمولوجية سنشرحها. ولكننا نود أن نؤكد هنا أن التأسيس الإبستمولوجي للسانيات على يد سوسير لم ينشأ من فراغ، بل كان مسبوقا بمقدمات مهمة جعلت التغييرات الإبستمولوجية التي حدثت على يد سوسير ممكنة. فبعد فترة كانت فيها دراسة التطور اللغوي تعتمد على الدوافع والتصورات اللاهوتية (أولندر، ٢٠٠٧) شكّل اكتشاف اللغة السنسكريتية منعطفا حاسما ابتدأت معه التصورات الطبيعية في تطور اللغات، وكان دور فرانز بوب كبيرا في صياغة المبادئ النظرية والمنهجية لهذا المنحى (وبعضهم يعده هو المؤسس الحقيقي لعلم اللسانيات: مونان، ١٩٩٤؛ مجدوب، ١٩٩٨). وقد نشأ سوسير في هذا السياق الفكري التاريخي، وكان بشكل من الأشكال امتدادا له، ولكنه حاول تأسيس اللسانيات لتفادي وجوه القصور النظرية والمنهجية في هذا المنحى (للمزيد، انظر: روبنز، ١٩٩٧؛ الحاج صالح، ٢٠١٢).

أما بالنسبة إلى ضبط موضوع اللسانيات فهو ناتج عن حيرته تجاه المدارس التي سبقته لأنها أغفلت أهم شيء يمكن أن تقوم عليه أي دراسة علمية، إذ لم تقم باستخلاص طبيعة موضوع دراستها وتحديده (دي سوسير، ١٩٨٥، ص٢٠). ولذا فقد كان هدف سوسير الأساسي هو إعادة تعريف موضوع اللسانيات وضبطه بشكل واضح ومحدد. وذلك يتطلب بطبيعة الحال تعيين هوية الوحدات اللغوية، لأن تعيين هوية الوحدات اللغوية هو الذي يساعد على تحديد موضوع علم اللسانيات. ومن أجل ذلك يميز سوسير بين أمرين قد يختلطان في أذهان كثير من الناس، ولكنهما مختلفان جدا، وهما: اللغة، واللسان.

فاللغة ركام هلامي غير متجانس يشتمل على العديد من الجوانب والمعطيات (الفيزيائية والفيزيولوجية والنفسية) التي تستعصي على التصنيف تحت باب واحد، ولا يمكن إخضاعها للدراسة العلمية. وأما اللسان فمفهوم مجرد يتمثل في المنظومة الشكلية الخالصة من العلامات وقواعد التأليف فيما بينها. بعبارة أخرى، اللسان نظام من القيم المجردة تكتسب الوحدات اللغوية داخله هويتها بناء على ارتباطات علائقية محض (انظر التحليل البارع الذي كتبه عزالدين مجدوب في هذا الصدد: مجدوب، ١٩٩٨). وتبعا لهذا التمييز، يؤكد سوسير أن موضوع اللسانيات ينبغي أن يكون دراسة النظام اللغوي ذاته، بمعزل عن أي ارتباطات أخرى. فموضوع علم اللسانيات هو اللسان بهذا المعنى الذي جرى تحديده، وليس اللغة التي تمثل مادة اللسانيات قبل التحديد الأبستمولوجي لموضوعها (بن حمودة، ٢٠٠٤).

لقد مكن هذا التحديد الإبستمولوجي الأساسي سوسير من صياغة الفرضيات العامة التي تنظم موضوع الدراسة اللسانية ومنهجها. وأولى هذه الفرضيات تقوم على التمييز بين البعدين الآني/synchronic والزماني/diachronic في الدراسة اللسانية، مع إعطاء الأولوية للبعد الآني، لأن استكشاف القيم التي تمثلها الوحدات اللغوية يتطلب دراسة الوضع الساكن للسان،

وليس التغيرات المتعاقبة التي تلحقه عبر الزمن (Lyons, 1981). والفرضية الثانية تتمثل في الفصل المنهجي بين اللسان والكلام. فالأول يتكون من الفئات والأصناف المجردة، وأما الثاني فيتكون من الوقائع والأحداث العينية. وبطبيعة الحال، فإنه لا يمكن الوصول للأصناف المجردة إلا عبر الأحداث العينية، ولكن موضوع العلم هو اللسان غير القابل للرصد المباشر. وعدم قابلية اللسان للرصد المباشر تجعله موضعا للفرضيات التي تقوم مقام الرصد من ناحية، وتنبني عليه من ناحية أخرى (مارتان، ٢٠٠٧، ص ٦٦).

وتبعا لهذا المحددات الإبستمولوجية الأساسية لموضوع اللسانيات، قام سوسير أيضا بصياغة فرضيات عامة حول بنية الألسن البشرية. وأولى هذه الفرضيات هي أن اللسان نظام شكلي بحت مرتبط بالعرف الاجتماعي و«مسجل في الذاكرة المشتركة» لأفراد المجموعة اللغوية (مارتان، ٢٠٠٧، ص٦٥). والعلامات التي يتكون منها هذا النظام ليست كيانات مادية تكتسب قيمتها بنفسها، ولكنها كيانات علائقية تكتسب قيمتها عن طريق الفروق التخالفية مع بقية العلامات الأخرى داخل النظام اللغوي. فالعلامة اللغوية تبعا لهذا التصور كيان موحد ذو طبيعة مزدوجة يتكون من الدال والمدلول اللذين يلتحمان التحام وجهي الورقة الواحدة بحيث لا يسبق أحدهما الآخر، ويمتنع تعريف أحدهما بمعزل عن الآخر (مجدوب، ١٩٩٨). فالعلامة اللغوية ليست صوتا ينشأ للتعبير عن فكرة معينة، بل صوت/فكر يلتحمان معا لتكوين صيغة موحدة تتحدد قيمتها داخل النظام اللغوي نفسه، وليس بذاتها. وبذلك يصبح النظام نفسه هو موضع الدراسة اللسانية وليس أي شيء آخر.

كما هو واضح من العرض السابق فإن الإسهام الحقيقي لسوسير هو إسهام إبستمولوجي يتلخص في إعادة تعريف موضوع علم اللسانيات وضبطه من أجل أن يكون موضوعا علميا محددا قياسا على العلوم الأخرى. وبطبيعة الحال، فإن سوسير في جهده هذا متأثر بالسياق العام للمنظومة العلمية العامة

للعلم الحديث. ورغم أن بعضهم (انظر مثلا: سامبسون، ١٩٩٧، مونان، ١٩٩٤) يشير إلى أن سوسير قد يكون تأثر بشكل مباشر بـ«دوركهايم» وضبطه لموضوع علم الاجتماع عبر صياغة مفهوم «الحقيقة الاجتماعية»، إلا أنهما كانا صورتين متزامنتين تترجمان السياق العلمي العام في مطلع القرن العشرين حيث «ظهرت فكرة النظام أو الصورة أو الصيغة الناتجة عن التركيب الزائدة على مجموع الصفات الجزئية» (الحاج صالح، ٢٠١٢، ص ١٥٠). ولقد كانت أهم نتيجة لجهد سوسير هي دخول اللسانيات ضمن منظومة العلوم لأنها أصبحت ذات نظرية واضحة تنطبق على مفهوم «اللسان» بشكل عام، ويمكن أن تشتق منها نماذج أو مناويل/models إجرائية في وصف الألسن البشرية المختلفة وتحليلها. وقد تزامن هذا التأسيس الإبستمولوجي مع اكتمال التكوين المؤسسي للجماعة العلمية الموحدة عبر ظهور عدد من المؤسسات الأكاديمية (جمعيات، روابط، دوريات) المخصصة لهذا المجال (انظر مثلا: غلفان، ٢٠١٣، ص ٣٠). فكان ضبط البنية الداخلية لعلم اللسانيات، وتأسيسه المؤسسي هما الدعامتان الأساسيتان التي قامت عليهما المكانة العلمية للسانيات.

ورغم أن سوسير لم يمارس التحليل اللغوي بشكل مباشر، واكتفى بالتنظير الإبستمولوجي كما أوضحنا أعلاه، فإن التأصيل النظري الذي بدأه نتجت عنه بعد ذلك كثير من الأقوال النظرية الفرعية والنتائج الإجرائية الاختبارية. ويعود الفضل في وضع فرضيات سوسير العامّة حول اللغة موضع الفحص لأوّل مرّة إلى نيكولا تربتسكوي الذي صاغ أوّل منوال إجرائي يختبر هذه الفرضيات. فبالاعتماد على تمييز دي سوسير بين اللسان والكلام واعتبار اللسان موضعا لصياغة الفرضيات، قام تربتسكوي بصياغة منوال «الصوتم/ الفونيم» باعتباره أحد عناصر النسق الوظيفي ضمن منظومة اللسان، ويختلف عن الصوت باعتباره واقعة فيزيائية سمعية (مونان، ١٩٩٤). وبهذا التمييز ظهر علم الصوتمية/الفونولوجيا بشكل مستقل عن علم الأصوات، وشق طريقه

نحو العلوم الصلبة، وكان له العديد من التطبيقات في مجالات التعليم والتعرف الآلي على الأصوات، ومعالجة أمراض الصوت (انظر: Anderson, 1985).

لقد كان الطريق الذي بدأه دي سوسير مهما جدا، واستكمل علماء اللسانيات هذا الطريق من بعده. وقد تعددت بعد ذلك المدارس والاتجاهات داخل اللسانيات العامة (انظر مثلا: سامسون، ١٩٩٧)، ولكنها بشكل عام لا تخرج عن اتجاهين. أحدهما يعتمد المنهج التصنيفي، والآخر يعتمد المنهج التنظيري (بن حمودة، ٢٠٠٤). وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعني أن المنحى التصنيفي خال من النظرية، كما أنه لا يعني أن المنحى التنظيري خال من التصنيف. فكل واحد منهما لا يخلو من بعض معطيات الآخر، ولكن الاختلاف بينهما يرجع في المقام الأول إلى موضع التركيز و«تقدير منطلق الحقيقة ومكمنها» (بن حمودة، ٢٠٠٤؛ ص ٢٦). وكما ذكرنا في الجزء الأول فإن أهم مقومات العلم هي المتانة النظرية، والاعتماد على الركيزة الاختبارية. وتبعا لذلك، فإن المنحيين التصنيفي والتنظيري في اللسانيات يركز كل منهما على أحد هذين الجانبين دون أن يهمل الآخر. فأتباع المنحى التصنيفي (البنيوية الكلاسيكية في أوروبا والتوزيعية في أمريكا، واللسانيات الأنماطية في ألمانيا وأوروبا الشرقية) يعتمدون بشكل أساسي على ملاحظة الظواهر العينية باعتبارها منطلق الحقيقة العلمية. ولذا فإنهم يركزون من الناحية الإبستمولوجية على الجوانب المتعلقة بجمع المادة العلمية وطريقة تحليلها (بن حمودة، ٢٠٠٤). وربما تكون «لسانيات المدونات» بتركيزها على المتن اللغوي وسماته التمثيلية وطرق ضبطه وتحليله إحدى التجليات الأخيرة لهذا المنحى (Sinclair, 2004؛ Stubbs, 2004). وفي المقابل، فإن أتباع المنحى التنظيري (مثل لويس يلمسليف ونعوم تشومسكي ومتابعيهم) ينطلقون في المقام الأول من النظرية لتحصيل الحقيقة العلمية. ولذا فإنهم يركزون من الناحية الإبستمولوجية على الجوانب المتعلقة بشروط صياغة النظرية وضبطها وترتيب

أجزائها بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بتقييم النظريات وأنظمة الاستدلال (للمزيد من التفصيل، راجع: بن حمودة، ٢٠٠٤). ولقد كانت العلاقة بين هذين الاتجاهين علاقة مد وجزر طوال القرن العشرين. ورغم ما بينهما من اختلاف نوعي، إلا أنه اختلاف نسبي. فاللسانيات علم تنظيري اختباري في نفس الوقت، ولا يستغني بأحد الجانبين عن الآخر (مارتان، ٢٠٠٧، ص ٢٣).

وبعد أن استتبت الأصول النظرية للسانيات، انبثقت عنها تخصصات فرعية تركز على مسائل وعوامل خاصة ذات ارتباط بالنظام اللغوي. ومن هذه التخصصات، على سبيل المثال، اللسانيات الاجتماعية التي تركز بشكل أساسي على القضايا المتعلقة بالتنوع اللغوي وارتباطه بالجماعة اللغوية وما يحدث بين أفراد المجتمع من تفاعل لغوي (Deckert & Vickers, 2011). وكذلك اللسانيات النفسية التي تركز على القضايا المتعلقة بالمعالجة الذهنية للنظام اللغوي، ونمو النظام في أذهان المتكلمين (Fenandez & Cairns, 2011). ولهذه التخصصات نظرياتها ومنهجياتها الخاصة التي تستند إلى النظريات اللسانية العامة ولا تختلف عنها إلا بما يتلاءم مع خصوصية المسائل والموضوعات التي تتناولها بالدرس والتحليل. وتندرج هذه التخصصات ضمن ما يسميه جون لاينز (Lyons, 1981، p.36) «اللسانيات الموسعة/Macrolinguistics»، في مقابل «اللسانيات الدقيقة/Microlinguistics»، وهي اللسانيات النظرية العامة التي تركز كما قلنا سابقا على النظام اللغوي ذاته بمعزل عن أي ارتباطات أخرى.

وتشترك اللسانيات بفرعيها الموسع والدقيق في التقيد بضوابط الخطاب العلمي ومقوماته. ولذا فإن هدفها الأساسي يقتصر على استكشاف «حقائق» الظواهر كما هي في الواقع بالوصف وتقديم التفسير الملائم بشكل محايد وموضوعي قدر الإمكان بعيدا عن إصدار الأحكام القيمية. وهذا يعني التركيز على استجلاء القواعد الداخلية المحايثة/immenant للظاهرة نفسها، دون فرض قواعد معيارية/prescriptive أو متعالية/transcendent تُقحم على

الظواهر لأسباب خارجة عن نظامها الداخلي (للاطلاع على مناقشة جيدة في التفريق بين هذين المعنيين للقواعد، انظر: Lyons, 1981). وموضوعية الهدف هذه مرتبطة بموضوعية التناول. وكما ذكرنا سابقا فإن الحدود بين منطقتي العلم واللاعلم ليست قاطعة تماما، ولا يمكن تنزيل معيار شامل لـ«المنهجية العلمية» على جميع العلوم، فـ«كل علم راسخ أو مؤصل بشكل جيد يرتكز على مفاهيمه النظرية الخاصة المميزة له، ومناهجه الخاصة في الحصول على البيانات وتأويلها» (Lyons, 1981, p.42). واللسانيات من هذه الناحية علم مؤصل بشكل جيد، فله أطره النظرية الخاصة التي تستهدف بناء نماذج تجريدية ذات قدرة تفسيرية عامة، وله كذلك منهجياته الخاصة التي بلغت درجة عالية من الانضباط والاختبار. ومن المؤكد أن اللسانيات لم تصل (وربما لن تصل أبدا) إلى مستوى العلوم الطبيعية الصلبة كالفيزياء، ولكنها بلغت مستوى متقدما جدا في الالتزام بمعايير العلم ومبادئه العامة.

وبالإضافة إلى اللسانيات النظرية بفرعيها الموسع والدقيق هناك اللسانيات التطبيقية. والحقيقة أن علاقة اللسانيات التطبيقية باللسانيات تنطوي على إشكاليات متعددة. فبعد أن ابتدأت اللسانيات التطبيقية بهدف محدد ينحصر في التطبيق المباشر لنتائج التحليل اللساني في مجال تعليم اللغات (خاصة اللغات الأجنبية)، توسعت بعد ذلك نتيجة لعوامل متعددة لا يعنينا تفصليها هنا (للاطلاع على ملخص موجز في التعريف باللسانيات التطبيقية وتاريخها، انظر: Davies, 2007). ويمكن تلخيص جوانب هذا التوسع في جانبين: الموضوعات، والمرجعية العلمية. فمن ناحية الموضوعات، لم تعد اللسانيات التطبيقية محصورة في موضوعات تعليم اللغة، بل أصبحت تشتمل على عدد متنوع جدا من الموضوعات (للاطلاع على نوعية الموضوعات التي تندرج ضمن اللسانيات التطبيقية يمكن الرجوع للأدلة المرجعية، مثل: Davies & Elder, 2004؛ Kaplan, 2010؛ Simpson, 2011). ومن ناحية

المرجعية، لم تعد اللسانيات التطبيقية محصورة في التطبيق المباشر لنتائج التحليل اللساني، بل أصبحت تحاول أن يكون لها إطار نظري مستقل اعتمادا على مرجعيات علمية متعددة (Davies, 2007).

ويكاد يجمع المشتغلون في هذا المجال في الوقت الحالي على أن هدفه الأساسي هو دراسة مشكلات الواقع التي تكون اللغة جزءا أساسيا فيها (انظر مثلا: Davies, 2007؛ Cook, 2003؛ MacCarthy, 2001). وهذا التعريف يوضح أن اللسانيات التطبيقية ذات توجه عملي في المقام الأول، ومعنية أساسا بحل المشكلات والقضايا المتعلقة بصناعة القرار في الواقع. وكما هو واضح فإن هذا التوجه العملي يخالف التوجه العلمي البحت للسانيات التي تركز كما قلنا على وصف الظواهر وتفسيرها وتكوين الأطر النظرية الملائمة لهذا الغرض. ولكن المشكلة تظهر حينما نعلم أن اللسانيات النظرية لها جوانبها التطبيقية، كما أن اللسانيات التطبيقية لها مرجعيتها النظرية. وهذا التداخل بين المجالين يجعل العلاقة بينهما علاقة ملتبسة إلى حد كبير، ولذا فإن الوضع الإبستمولوجي للسانيات التطبيقية لا يزال محل جدال وسجال واسع ومتشعب (لمناقشة الموضوع بمزيد من التفصيل، انظر: Davies, 2007). فهناك على سبيل المثال من يفرق بين «تطبيقات اللسانيات» من ناحية، و«اللسانيات التطبيقية» البحتة من ناحية أخرى. فـ«تطبيقات اللسانيات» هي نتيجة للتطبيق المباشر للسانيات كما في دراسة الأساليب وتحليل الخطاب، وأما اللسانيات التطبيقية فمرتبطة أكثر بالقضايا التي تتطلب نوعا من أنواع التدخل مثل صيانة اللغة/Language maintenance والتخطيط اللغوي (انظر، مثلا: Davies & Elder, 2004).

ومن ناحية أخرى، هناك من يعتبر أن التمييز بين «تطبيقات اللسانيات» و«اللسانيات التطبيقية» مرتبط بتوجه الباحث نفسه أكثر من ارتباطه بطبيعة الموضوعات ذاتها. فإن كان الهدف هو إنماء المعرفة والتثبت من صدق نظرية معينة عبر ربط المفاهيم النظرية ببيانات دراسية جديدة فالعمل ينتمي إلى

«تطبيقات اللسانيات». وأما إذا كان الهدف ذا منزع عملي، ويبتغي الوصول إلى حل لمشكلة معينة في الواقع فهو ينتمي إلى «اللسانيات التطبيقية» (Davies & Elder, 2004). ومع ذلك، فإن العلاقة بين الاتجاهين ليست ثابتة، بل متطورة ومتغيرة بحسب نمو المعرفة وتطورها. فهناك، على سبيل المثال، بعض الموضوعات التي ابتدأت باعتبارها مباحث تطبيقية مثل «تحليل الأخطاء» لدى المتعلمين، ولكنها تطورت بعد ذلك إلى تخصصات نظرية بحتة، ومنفصلة إلى حد ما عن الاعتبارات العملية، مثل «اكتساب اللغة الثانية». ولذا يرى بعض الباحثين (Davies, 2007) أن اللسانيات التطبيقية بمثابة الرائد في المجالات التي لم تتكون لها نظرية موحدة ومستقرة بعد، أما بعد تكوّن النظرية فإن المجالات تنزع أكثر فأكثر نحو اللسانيات النظرية.

ومهما يكن من أمر فإن هذا النقاش العميق والمستفيض حول هذه الجوانب الإبستمولوجية، يؤكد ما ذكرناه سابقا من أن اللسانيات بمختلف فروعها ومجالاتها قد بلغت من النضج المعرفي قدرا يؤهلها لدخول ساحة العلم المؤصل. واللسانيات التطبيقية ليست استثناء. فمع ما ذكرناه من التباس إبستمولوجي حول وضع هذا المجال، إلا أن هذا الالتباس ليس مقصورا على هذا المجال، بل هو عام في كافة التخصصات التطبيقية (Davies, 2007). والمشتغلون في اللسانيات التطبيقية على وعي بهذا الجانب، ولذا فإنهم يسعون جاهدين لتحديد طبيعة عملهم من الناحية المعرفية (انظر مثلا: Brumfit, 1997؛ Rajagopalan, 2004)، مع الالتزام بمنهجيات البحث العلمي المتعارف عليها في كافة التخصصات العلمية الأخرى (انظر مثلا: Duff, 2010؛ Brown, 2004).

٤ - اللسانيات الشعبية

لقد كانت المقدمة السابقة حول العلم، والمنزلة الإبستمولوجية للسانيات ضرورية جدا للدخول في موضوع آخر يتعلق بما يسمى بـ «اللسانيات

الشعبية/Folk» (linguistics Niedzielski & Preston, 2003). واللسانيات الشعبية موضوع معرفي مرتبط بما يسميه باحثون آخرون ب«الأيديولوجيا اللغوية/Language ideology» (Kroskrity, 2004) فهذان المبحثان كلاهما يتعلقان بالبحث العلمي المنتظم للآراء والتصورات والاعتقادات التي يحملها عامة الناس عن اللغة، بالإضافة إلى الكشف عما تستند إليه تلك الآراء من مصادر، وما ينتج عنها من آثار في الواقع اللغوي. ومع أن هذا الموضوع قد بدأ مؤخرا يلقى عناية أكبر من قبل بعض الباحثين والدارسين، إلا أنه لا يزال في مرحلة التشكل، ولم يصل بعد إلى تكوين إطار نظري مترابط وموحد (Wilton & Stegu, 2011؛ Kroskrity, 2004)[٣]. وبطبيعة الحال، فإن التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع خارجة عن مقصدنا هنا، فغرضنا هو تقديم تصور مجمل لمفهوم «اللسانيات الشعبية»، مع ربط ذلك بما قدمناه من نقاش حول مفهوم «العلم»، والمنزلة الإبستمولوجية لـ«اللسانيات» باعتبارها علما.

وأول ملاحظة بخصوص مصطلح «اللسانيات الشعبية» هو أنه ينتمي إلى عدد من المصطلحات المشابهة مثل «علم النفس الشعبي/folk psychology»، و«علم الاجتماع الشعبي/folk sociology»، و«الطب الشعبي/folk medicine»، ونحوها. والذي يجمع بين هذه المصطلحات المتشابهة هو نوع من التقابل المفترض بين التصورات العلمية من ناحية، والتصورات الشعبية من ناحية أخرى، في كل مجال من المجالات المذكورة. فكل هذه المجالات موضع لعديد من التصورات الشعبية التي تنشأ عبر التنشئة والخبرات الاجتماعية التي يمر بها الأفراد في مجتمعاتهم. واللغة بالذات باعتبار صلتها الوثيقة بالناس في حياتهم اليومية كانت دائما وأبدا موضعا للتفكير والتأمل والأحكام المختلفة

٣) أما في اللغة العربية فهذا الموضوع غائب تماما، ولم نجد من أشار إلى هذا المصطلح أبدا في حدود ما اطلعنا عليه، باستثناء ما ورد ضمن فصل قصير في كتاب «تاريخ التفكير اللساني: نشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب» لسيلفان أورو في الترجمة العربية التي أنجزها عبد الرزاق بنور وصدرت عن المركز الوطني للترجمة في تونس سنة ٢٠١٠م، انظر: أورو، ٢٠١٠، ١/٥٩-٦٦.

من قبل الجميع. وتظهر التصورات اللسانية الشعبية بأشكال مختلفة ومتنوعة، يرجعها بعض الباحثين (Achard-Bayle & Paveau, 2008) إلى ثلاثة أنماط رئيسية: (١) تصورات وتوصيفات تمثل نظريات جنينية وضمنية حول قضايا لغوية معينة (مثل علاقة الأسماء بالمسميات، والتعدد اللغوي، وأصل اللغة وحياتها وموتها، واكتساب اللغة، وغيرها)، و(٢) مواقف تجاه بعض الظواهر اللغوية (مثل المقترضات والمولدات، وصفات السلوك اللغوي السوي، ونحو ذلك)، و(٣) تدخلات أو توجيهات مباشرة من قبيل (قل ولا تقل) من أجل محاربة اللحن والمحافظة على الصواب اللغوي.

واللسانيات الشعبية، كما تذكر ماري-آن بافو (Paveau, 2011)، تمثل نوعية معينة من الخطاب يشارك فيها طيف واسع من الفئات الاجتماعية المتنوعة. فبناء على بحث ميداني أجرته في فرنسا مع إحدى زميلاتها (Paveau & Rosier, 2008)، تقدم بافو تصنيفا متدرجا نوعا ما للفئات الاجتماعية التي تساهم في الموضوعات اللغوية، كالتالي:

- اللسانيون المتخصصون.
- الأكاديميون الذين يتناولون موضوعات لسانية وهم غير متخصصين في اللسانيات.
- واللغويون الهواة الذين لا ينتمون إلى التخصصات اللسانية.
- وأصحاب الغريب المولعون بالغرائب اللغوية واختراع الكلمات.
- المصححون والمدققون والمشتغلون بالتحرير اللغوي.
- كتاب الصحف والمقالات.
- المبدعون من المسرحيين والممثلين والشعراء ونحوهم أصحاب القدرة على التلاعب باللغة وخلق النكات والطرائف اللغوية.

- المناضلون اللغويون الذين يجمعهم موقف خطابي معين يقوم على التعصب لاختيارات لغوية معينة من منطلقات دينية أو قومية أو سياسية.
- المتكلمون باللغة من عامة الناس ممن يدلون براي في الممارسات اللغوية في وسائل الإعلام أو المنتديات الاجتماعية أو غيرها(٤).

وكما تذكر بافو فإن كل هذه الأصناف تساهم (ولكن بدرجات متفاوتة، من الأقل إلى الأكثر)، في إنتاج التصورات الشعبية واحتذائها وبثها في المجتمع. وتؤكد بافو أيضا أن الوضعيات التي تمثلها هذه الفئات الاجتماعية ليست فارزة بشكل قاطع، ولكنها قابلة للانزياح والتأثر والتأثير المتبادل(٥). وتبعا للتصور الذي ترسمه بافو وغيرها من المهتمين بدراسة هذا الموضوع (انظر، مثلا: Wilton & Stegu, 2011) فإن الحدود الفاصلة بين التصورات اللسانية الشعبية والتصورات اللسانية العلمية ليست حديّة قاطعة، بل تشتمل على الكثير من مناطق التداخل والامتزاج والحدود الغامضة. وهذا التصور ينسجم بشكل عام مع ما ذكرناه في الجزء الأول حول العلاقة بين العلم واللاعلم التي تقوم على نوع من التدرج المسترسل وليس القطع التام. ولذا فإننا حينما ندخل في

---

٤) وبناء على هذا التصنيف قامت بافو (Paveau, 2011) باستعراض أمثلة محددة لبعض التصورات والممارسات التي تنتمي للسانيات الشعبية، وبعضها طريف جدا. ونعتقد أن المجتمعات غالبا متشابهة من هذه الناحية وتحتوي على نفس الفئات تقريبا، مع بعض التغييرات الطفيفة التي تناسب خصوصية كل مجتمع. والمجتمع العربي بالذات نعتقد أنه ملئ بالتصورات اللسانية الشعبية، وهناك فئات أخرى قد يكون لها دور أكبر في هذا السياق مثل الدعاة والوعاظ، ورجال الحكم والسياسة، وأصحاب المناصب الإدارية، وبعض التربويين، وبعض أساتذة اللغة ممن يتحيزون ضد التصورات اللسانية العلمية، واستكشاف خارطة المعارف اللسانية الشعبية يحتاج إلى دراسات ميدانية واسعة.

٥) ونود أن نشير هنا إلى أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على اللسانيات، بل هي موجودة حتى في العلوم الطبيعية الصلبة، ولذا بدأت تظهر بعض الدراسات التي تركز على استكشاف دور الصحفيين ومحرري الصفحات «العلمية» في الصحافة في إنتاج ونشر «العلم الزائف»، انظر مثلا: Cortinas-Rovira, et al., 2014.

التفاصيل المتعلقة بالتمييز بين أنواع التصورات ندخل في إشكاليات كبيرة وكثيرة لأسباب تتعلق باللسانيات من ناحية، وأسباب تتعلق بطبيعة التصورات الشعبية من ناحية أخرى. وسنتطرق لأهم الإشكاليات في هذا الموضوع، ونرسم أهم المبادئ العامة للتعامل مع هذه الإشكاليات.

أما من ناحية اللسانيات فقد ذكرنا في الجزء الأول أن البداية الصحيحة للتمييز بين العلم واللاعلم تكون بالنظر إلى المجال ككل ضمن الشبكة العامة للمعرفة العلمية. وقد رأينا في الجزء الثاني أن اللسانيات منذ مطلع القرن العشرين استطاعت أن تنضوي تحت المظلة العامة للعلم الحديث. ومع أن اللسانيات حققت الكثير من التقدم في هذا الصدد، إلا أنها بشكل عام ما تزال علما يافعا حديث العهد نسبيا، ولم يكتمل بناؤه النظري بعد (Wilton & Wochele, 2011). وبالإضافة إلى ذلك فإن مجال اللسانيات مجال متعدد الأبعاد ومترامي الأطراف، ويحتوي - كما ذكرنا في الجزء الثاني - على فروع معرفية متشعبة ومتنوعة. ولذا فإن جزئيات المسائل والموضوعات داخل اللسانيات ليست على درجة واحدة فيما يتعلق بمستوى التناول العلمي. فبعض المسائل والموضوعات أصبحت موضوعا لنظريات منضبطة ودقيقة ويمكن تناولها بشكل منهجي من الناحية العلمية[٦]، وبعضها لا يزال موضعا للاجتهاد الذي لم يصل إلى مرحلة الانضباط العلمي التام. وإذا أخذنا التمييز بين اللسانيات النظرية (بفرعيها الموسع والدقيق) واللسانيات التطبيقية بعين الاعتبار، زاد الأمر تعقيدا. فهذان الفرعان لا يختلفان في المستوى العلمي الذي وصل إليه كل منهما فقط، بل يختلفان أيضا في أهدافهما العامة، كما شرحنا سابقا. فبينما تهدف اللسانيات النظرية إلى الوصف والتفسير العلمي المتجرد للظواهر اللغوية، تسعى اللسانيات التطبيقية

٦) يرى بعض الباحثين أن بعض مباحث اللسانيات وصلت إلى مرحلة العلوم الصلبة، ولم تعد تنتمي إلى الإنسانيات (انظر على سبيل المثال: Boeckx & Piattelli-Palmarini, 2005).

إلى فهم المشكلات المرتبطة باللغة في الواقع وتقديم الحلول المناسبة لها. وهذا الاختلاف في الأهداف بين هذين المجالين لا بد أن ينعكس بطبيعة الحال على علاقتهما بالتصورات اللسانية الشعبية. فاللسانيات النظرية يمكن من حيث المبدأ أن تتقيد بضوابط العلم ومنطقه الخاص بعيدا عن إكراهات الواقع وضغوطاته المباشرة، بخلاف اللسانيات التطبيقية التي تحتم عليها طبيعتها أن تتجاوب مع ضغوطات الواقع، بما فيها التصورات العامة والشعبية في مجتمع من المجتمعات (Wilton & Stegu, 2011).

ولا يقتصر الإشكال على وضع اللسانيات فقط، بل وضع التصورات الشعبية وطبيعتها لا يقل تعقيدا. فالتصورات الشعبية تنتمي إلى الثقافة العامة للمجتمع، ولكنها أيضا متعددة ومتنوعة داخل المجتمع الواحد (Kroskrity, 2004). والبحث في مجال التصورات اللسانية الشعبية وتناولها بالدراسة العلمية لا يزال في مراحله الأولى كما ذكرنا سابقا، ولم يتطور بعد للتعامل مع التعقيدات المرتبطة بهذا الموضوع. فالتصورات الشعبية تتشكل بأشكال كثيرة. فقد تكون على شكل اعتقادات مضمرة وضمنية، وقد تكون على شكل أقوال ومواقف صريحة ومعلنة. والتصورات الشعبية كذلك ليست على درجة واحدة من ناحية قربها وبعدها عن التصورات العلمية. فبعضها يصل إلى حد الخرافة التي تنفصل تماما عن الخطاب العلمي وتقع خارج نطاق اهتمامات العلم بالكلية. وبعضها متأثر بشكل أو بآخر، ولو بطريقة مبتسرة وجزئية، بالتصورات العلمية (Paveau, 2011؛ Wilton & Stegu, 2011).

كل هذه التداخلات والتعقيدات لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار حينما نتحدث عن العلاقة بين اللسانيات والتصورات الشعبية المتعلقة باللغة. وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى مشروعات وأبحاث مطولة ومستفيضة، ولكننا نعتقد أن البداية الصحيحة للتعامل مع هذا الموضوع تتم على المستوى الإبستمولوجي بالتمييز بين أربعة مجالات متداخلة: (١) اللسانيات النظرية، و(٢) اللسانيات

التطبيقية، و(٣) التصورات اللسانية الشعبية باعتبارها جزءا من الثقافة، و(٤) التصورات اللسانية الشعبية باعتبارها مظهرا من مظاهر العلم الزائف. ونعتقد مثل بقية الباحثين في هذا المجال (انظر مثلا: Wilton & Stegu, 2011) أن هناك إمكانية (بل حاجة) إلى التقاء الثاني والثالث. فمع أن اللسانيات التطبيقية تنتمي إلى العلم في منهجيتها وموضوعها، إلا أن هدفها ذو التوجه العملي في معالجة المشكلات يحتم عليها أن تأخذ التصورات الاجتماعية السائدة حول اللغة بعين الاعتبار وبجدية كاملة. فقناعات أفراد المجتمع وتوجهاتهم نحو القضايا اللغوية في مجتمعهم (حتى ولو لم تكن منسجمة مع التصورات العلمية التي تمثلها اللسانيات) تمثل أحد الجوانب المهمة للوضع اللغوي العام التي لا يمكن إغفالها. وهذا بطبيعة الحال، لا يعني أن تؤخذ التصورات الشعبية باعتبارها معارف تعبر عن الحقيقة، ولكن المطلوب هو اعتبار هذه التصورات جزءا من البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة والمرتبطة بالحلول والسياسات الملائمة في تناول المشكلات اللغوية في المجتمع.

وبخلاف اللقاء الممكن والمطلوب بين اللسانيات التطبيقية والتصورات الشعبية التي تمثل ثقافة المجتمع، نعتقد أن العلاقة بين اللسانيات النظرية والعلم الزائف الذي يستند إلى التصورات الشعبية ينبغي أن تقوم على المفاصلة. فاللسانيات في جانبها النظري علم بحت هدفه هو وصف الظواهر وتفسيرها تبعا لقوانينها الطبيعية والداخلية. ولذا ينبغي أن تتقيد بحدود العلم بعيدا عن أي تدخلات لا تنتمي إلى منطق العلم الخالص. والبحث في هذه القضية ينتمي إلى إبستمولوجيا اللسانيات التي ينبغي أن ترسم الحد الفاصل بين ما ينتمي إلى الخطاب العلمي وما يخرج عنه. فـ«كل من يدافع عن هوية لغوية غالبا ما يدافع عنها بأساطير وخرافات كبيرة لا تمت إلى العلم بصلة. ومع ذلك، فهي جزء من ثقافة المجتمع، تلعب دورا هاما في تحديد هوية الجماعة اللغوية، واعتزازها بلغتها» (الفهري، ٢٠١٣، ص ٣٩). وهذه

التصورات مشروعة ومبررة طالما بقيت في حيز الثقافة العامة، ولكن إقحامها في مجال العلم هو المشكل الذي يحولها إلى نوع من العلم الزائف. وغالبا ما يتم ذلك من أجل إضفاء نوع من المشروعية والعقلانية العلمية على بعض التحيزات الثقافية والأيديولوجية والعقائدية التي لا تنتمي إلى مجال العلم ولا تخضع لمنطقه الخاص (Seriot, Bulakova & Erzen, 2006).

٥ - مـوت اللغات ومصيرها

ما ذكرناه في الأجزاء السابقة ينطبق على المباحث اللغوية المتعلقة بوضع اللغات ومصيرها والعوامل التي تؤدي إلى موتها أو ازدهارها. فهذا الموضوع له ارتباط كبير بمشاعر البشر وهويتهم وبصراع الثقافات والمجتمعات المختلفة مما يجعله عرضة للتناول العاطفي المتشنج والتخمين الذي لا يستند إلى أي معطيات علمية. ولم يصبح هذا الموضوع مجالا للدراسة العلمية المنظمة إلا منذ فترة قريبة نسبيا (منتصف التسعينيات تقريبا) (Crystal, 2002؛ Anderson, 2012). ومع ما أحرزه البحث العلمي في هذا المجال من تقدم لا بأس به، إلا أنه لا يزال في بداياته ولم يصل بعد إلى تصور نظري مستقر وشامل. ومع أنه لا يمكننا التطرق إلى كافة التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع، إلا أننا سنحاول تلخيص أهم ما توصل إليه البحث العلمي من معطيات.

أما من ناحية الوضع العام، فالعالم في الوقت الراهن يحتوي على تنوع لغوي هائل، إذ يوجد عدد كبير من اللغات التي تنتمي إلى عائلات مختلفة. ومع أن عدد اللغات في العالم غير معروف بدقة، وهناك تقديرات مختلفة بهذا الخصوص، إلا أن أغلب التقديرات تتراوح بين ٦ إلى ٧ آلاف لغة مختلفة (Crystal, 2002؛ Anderson, 2012). ويعود هذا التفاوت إلى صعوبات وإشكالات نظرية واختبارية مرتبطة بهذا الموضوع. فمن الصعوبات النظرية، على سبيل المثال، صعوبة الفصل بين اللغة واللهجة، بسبب التداخل بين

المحددات اللسانية والعوامل الاجتماعية والسياسية التي تجعل الفصل بين هذين المفهومين صعبا في كثير من الأحيان (هناك أمثلة كثيرة بهذا الخصوص، وللاطلاع عليها، راجع: Crystal, 2002؛ Anderson، ٢٠١٢). ومن الصعوبات النظرية كذلك الصعوبات المتعلقة بتحديد «الناطق الأصلي» نظرا للتعدد اللغوي والتداخل اللهجي الهائل الذي يشهده العالم حاليا (Davies, 2004)، فأغلبية سكان العالم حاليا من ثنائيي اللغة الذي يستخدمون أكثر من لغة بشكل مستمر في تعاملاتهم اليومية (Grosjean, 1982). وأما الصعوبات الاختبارية فتتمثل في صعوبة الوصول إلى جميع اللغات الموجودة في العالم، وجمع ما يتعلق بها من بيانات وإحصاءات. ولذا فإن وضع كثير من اللغات غير معروف بدقة. ومع أن الآليات المنهجية المتعلقة في جمع البيانات ورصدها بدأت تتحسن كثيرا، إلا أنه لا يزال يوجد الكثير من الصعوبات في هذا الصدد (Crystal, 2002). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحقائق الديموغرافية المتعلقة بلغات العالم ليست ثابتة، بل تشهد تغيرات متسارعة. ولذا ينبغي التنبه إلى أن الإحصاءات المتعلقة بوضع اللغات في العالم (سواء هنا أو في أي مرجع آخر) إحصاءات تقريبية وتحتاج تحديث مستمر.

ومع أن العالم يحتوي على عدد كبير من اللغات، إلا أن توزيعها متفاوت جدا من ناحية الانتشار الجغرافي، وعدد المتكلمين، والوضع الحضاري العام. فهناك ٦٪ فقط من لغات العالم يتكلمها ٩٤٪ من سكان العالم (Crystal, 2002؛ Anderson, 2012). ولا يوجد إلا عدد محدود جدا من اللغات التي يتجاوز عدد المتكلمين بكل واحدة منها المئة مليون (الصينية، العربية، الإنجليزية، الإسبانية، الهندية، البنغالية، الروسية، اليابانية). وهذه اللغات تتفاوت في مكانتها. فالإنجليزية مثلا تتبوأ مكانة عالمية أعلى من غيرها في الوقت الحالي من ناحية سعة الانتشار، والوظائف التي تستخدم فيها (وللاطلاع على رؤيتين مختلفتين نسبيا حول مستقبل الإنجليزية، انظر:

(Crystal, 1997؛ Graddol, 1997). وفي مقابل هذه اللغات الواسعة، هناك لغات أخرى كثيرة جدا محدودة الانتشار (إذا قلبنا النسبة الماضية سنجد أن ٩٤٪ من لغات العالم لا يتكلمها إلا ٦٪ من سكان العالم). فربع لغات العالم من اللغات التي لا يزيد عدد متحدثيها عن ألف شخص فقط، ونصفها تقريبا من اللغات التي لا يتجاوز عدد متحدثيها ١٠ آلاف شخص. ويوجد في العالم حاليا قرابة ٥٠٠ لغة من اللغات التي لا يزيد عدد متحدثيها عن ١٠٠ شخص فقط. وتتركز هذه اللغات في مناطق معينة فدولة «بابوا نيو غينيا»، على سبيل المثال، من أكثر مناطق العالم كثافة من ناحية عدد اللغات، إذ تضم حوالي ٨٠٠ لغة تنتمي إلى قرابة ٥٠ عائلة لغوية مختلفة. ولا يزيد عدد متكلمي هذه اللغات كلها عن ٤ ملايين نسمة. وفي أمريكا الشمالية يوجد قرابة ١٧٥ لغة من لغات السكان الأصليين، ومثلها في البرازيل، ويوجد في غواتيمالا قرابة ٥٠ لغة مختلفة. (للاطلاع على هذه الإحصائيات ومصادرها، راجع: Crystal, 2002؛ Anderson, 2012).

هذه الحقائق التي تبين حجم التفاوت الهائل بين لغات العالم جعلت الكثيرين يشعرون بالخطر المحدق الذي يتهدد كثيرا من اللغات، خاصة في ظل الوضع العالمي الراهن الذي يشهد صراعا وضغطا لغويا كبيرا جدا. ولذا فإنه يوجد إجماع كامل بين الباحثين أن العالم حاليا يمر بمرحلة خطيرة جدا تهدد التنوع اللغوي على وجه الأرض الذي بدأ ينخفض بشكل حاد في السنوات الأخيرة (للتعرف على بعض آثار هذا الخطر على مجمل الحضارة البشرية من زوايا لسانية وأناسية وفلسفية متعددة، انظر: Crystal, 2002؛ Nettle & Romaine, 2002؛ Hagege, 2001؛ هاريسون، 2011). ولذا فإن هذا الموضوع بدأ يلقى جهودا كبيرة من الناحيتين النظرية والعملية للتعرف على مجمل العوامل المتعلقة بهذا الموضوع من ناحية، وتلافي خطر موت اللغات والوقاية منه قدر المستطاع من ناحية أخرى. ومع ذلك فإن كثير من الجوانب المتعلقة بهذا

الموضوع، لا تزال محل بحث ونقاش لم يستقر بعد. ولم تظهر بعد مقاييس عالمية متفق عليها وتستند إلى إطار نظري عام في هذا الموضوع (Crystal, 2002؛ Anderson, 2012).

وبخلاف التصورات الشعبية التي تعزو التفاوت بين اللغات إلى أسباب ذاتية تعود إلى اللغات نفسها (سنتطرق لبعض الأمثلة لاحقا)، تؤكد الدراسة العلمية لهذا الموضوع على أن أسباب ازدهار اللغات أو انقراضها تعود إلى أسباب اجتماعية وحضارية مرتبطة بوضع أهل اللغة وعلاقتهم بالمجتمعات اللغوية الأخرى (Crystal, 2002؛ Anderson, 2012). ومع أنه لا يوجد حاليا تفسير موحد وشامل لظاهرة موت اللغات، إلا أن بعض الباحثين (Crystal, 2002) يقسم أسباب موت اللغات إلى مجموعتين أساسيتين. إحداهما متعلقة بفناء أهل اللغة وانقراضهم أو تشتتهم نتيجة للكوارث الطبيعية والحروب والمجاعات وغيرها. فأغلب اللغات المهددة لغات شفاهية (غير مكتوبة)، ولا يتكلمها إلا عدد قليل من البشر، يتركزون في مناطق محدودة. وأما المجموعة الثانية فلا علاقة لها بسلامة أهل اللغة، ولكنها ترجع إلى عوامل ثقافية واجتماعية مرتبطة بانتقال المجتمع من لغة إلى لغة أخرى إما بشكل تدريجي وعبر زمن طويل، أو بشكل مفاجئ وفي فترة قصيرة نسبيا. ويمر هذا التحول بمراحل تبدأ بمزاحمة اللغة من قبل لغات أخرى، ثم الدخول في نوع من الثنائية اللغوية التي تتوسع إلى أن تنتهي بالتحول نحو اللغة المهيمنة.

وتبعا لهذا الأسباب، يلخص الباحثون (Crystal, 2002؛ Anderson, 2012) المظاهر والمؤشرات التي تدل على دخول اللغة مرحلة الخطر والتعرض للتهديد. وأهم هذه المظاهر يتعلق بعدد المتكلمين. فيرى بعض الباحثين أن اللغات التي يقل عدد متحدثيها عن ٢٠ ألف شخص تواجه خطرا حقيقيا في ظل الوضع العالمي الراهن. ولكن، ليس العدد فقط هو العامل الحاسم دائما، فمنزلة أهل اللغة ونسبتهم إلى المجموع العام للمجتمع الذي يعيشون فيه أحد

المؤشرات المهمة في هذا الصدد. ومن أهم المؤشرات على وضع اللغة أيضا انتقالها عبر الأجيال، فتدخل اللغة إلى مرحلة الاحتضار/moribund حينما يتوقف اكتسابها من قبل الأطفال. ومن المؤشرات المهمة كذلك على دخول اللغة في مرحلة الخطر انحسار الوظائف التي تؤديها في المجتمع، وانحسار قدرة المتكلمين على استخدامها في بعض المجالات (التعليمية، والاقتصادية، والعلمية، ونحوها). فحتى لو كان عدد متحدثي اللغة كبيرا نسبيا، إلا أن انحسار وظائفها يجعلها لغة محرومة/deprived، وقد تواجه أخطارا حقيقية على المدى البعيد. ومن المظاهر التي ترتبط بالخطر كذلك التغيرات التي تطال بنية اللغة ونظامها نتيجة للاحتكاك باللغات الأخرى والتأثر بها.

ومع أن الدور الوظيفي للغة، وما يلحق اللغة من تغيرات بنائية من المؤشرات المهمة على وضع اللغة العام، إلا أنه لا بد من التعامل مع هذه الجوانب بكثير من الحذر المنهجي. فقد يكون الدور الوظيفي الذي تؤديه اللغة ناتج عن توزيع وظيفي طبيعي في مجتمع ثنائي اللغة. وكذلك فإن التغيرات اللغوية ليست دائما علامة على الاضمحلال اللغوي/obsolescent، فقد تكون تغيرات اعتيادية ناتجة عن الاقتراض والتفاعل الطبيعي بين اللغات. ورسم الخط الفاصل بين مظاهر الخطر والوضع الطبيعي من هذه الناحية يحتاج إلى جهد معرفي من أجل التعرف على نوعية التغيرات وحجمها، وربطها بظروف السياق العام للغة محل النظر. ومن الجوانب المهمة المرتبطة بهذا الموضوع كذلك نوعية السياسة اللغوية المتبعة في المجتمع، بالإضافة إلى موقف أهل اللغة منها ومن اللغات الأخرى التي يتعاملون معها (للمزيد راجع: Crystal, 2002؛ Anderson, 2012).

بناء على هذه العوامل والمظاهر يحاول الباحثون الوصول إلى تصنيف نظري عام لقياس وضع اللغات المختلفة. ويوجد حاليا بعض التصنيفات التي

لا تزال في مراحلها الأولية[٧]، ولم تصل بعد إلى درجة نظرية عامة وشاملة (لمناقشة هذا الموضوع، انظر: Crystal, 2002). ومن أهم الأسباب التي تحول دون الوصول إلى نظرية عامة في هذا الموضوع أن العوامل والمظاهر المرتبطة بأوضاع اللغات تتداخل بأشكال مختلفة ومتنوعة، وغالبا ما تكون مرتبطة بظروف خاصة باللغة المعنية، مما يجعل قياس درجة الخطر بناء على تصنيف عام ينطبق على اللغات جميعا مهمة صعبة جدا.

هذا الاستعراض السريع والموجز للموضوع المتعلق بأوضاع اللغات ومصيرها يوضح أنه أحد المباحث اللسانية المهمة التي بدأت تلقى عناية كبيرة في الوقت الحالي. ومع هذا المبحث في بداياته، إلا أنه بشكل عام يقوم على أسس علمية سليمة انسجاما مع الوضع المعرفي العام للسانيات. ولذا فإن الجهد المعرفي في هذا المجال ينصب على تجميع المعطيات والبيانات الإحصائية وتحليلها بطريقة منهجية منظمة من أجل بناء فرضيات محددة قابلة للفحص والاختبار، ومشتقة من نظريات لسانية ذات صبغة عمومية، ومرتبط بالشبكة المعرفية العامة للعلم الحديث.

وهذه المقاربة العلمية التي تركز على الأسباب الاجتماعية والطبيعية تختلف عن التصورات التي تربط مسألة وضع اللغات ومصيرها بأفكار وأحاديث حول «اللغة الأولى» أو «اللغة الباقية» التي تملك مقومات البقاء والدوام بنفسها أو بسبب عوامل مرتبطة بطبيعة النظام اللغوي نفسه. فكثيرا ما ترتبط مسألة «وضع اللغات ومصيرها» بمسألة أخرى تتحدث عن «تفاضل اللغات». وكل هذه تصورات شعبية، أقرب إلى الخرافة، وليس لها أي مستند علمي. فـ«اللغة الأولى» غير معروفة ولا يمكن استرجاعها أو معرفتها لأسباب موضوعية تتعلق بحجم التغيرات التي تطال اللغات في مسيرة تطورها التاريخية (انظر مثلا:

---

٧) ومنها أطلس اليونسكو للغات المهددة بالانقراض (Moseley, 2012)، ويمكن زيارة الأطلس التفاعلي للغات من خلال الرابط التالي www.unesco.org/languages-atlas

Anderson, 2012؛ بنكر، ٢٠٠٠). ومسألة تفاضل اللغات كذلك لا تنتمي إلى العلم لثلاثة أسباب أساسية. أولها أن اللسانيات مثل بقية العلوم الأخرى معنية، كما ذكرنا، بوصف القواعد الداخلية المحايثة للظواهر وتفسيرها، وليست معنية بالأحكام القيمية والمعيارية. والثاني هو أنه رغم ما بين اللغات من اختلاف في كثير من الظواهر والسمات، إلا أن هذا الاختلاف من قبيل اختلاف التنوع الذي لا يقتضي التفاضل. فالأنظمة اللغوية جميعها متساوية في إمكاناتها وقدرتها على التطور والوفاء بمتطلبات متحدثيها التواصلية والحضارية (انظر مثلا: Hymes, 1966). والثالث مرتبط بالجانب الإحيائي، إذ أن اللغات رغم تنوعها تعود إلى ملكة لغوية طبيعية واحدة ومشتركة عند البشر جميعا (انظر: بنكر، ٢٠٠٠؛ Anderson, 2000). ولكن عدم تفاضل اللغات بذاتها، لا يعني أن اللغات على درجة واحدة. فلغات العالم كما رأينا تتفاوت تفاوتا كبيرا جدا في منزلتها ووضعها، ولكن هذا التفاوت يعود إلى عوامل حضارية وتاريخية ظرفية، ولا يعود إلى خصائص النظام اللغوي نفسه.

ومع أن هذه التصورات الشعبية شائعة ولها أصول قديمة ومتوارثة في كثير من الثقافات (انظر مثلا: أولندر، ٢٠٠٧)، إلا أن تأثيرها وتداخلها مع الخطاب العلمي متفاوت في المجتمعات المعاصرة. فانتشارها وتأثيرها في المجتمعات التي بلغ فيها الخطاب العلمي درجة عالية من النضج والرسوخ محدود أو محصور في مجال الثقافة الاجتماعية العامة، بالإضافة إلى وجود وعي إبستمولوجي مرتفع بين المشتغلين في المباحث اللغوية تجعلهم يميزون بين أنواع المعارف ويعملون بجد من أجل رسم الحدود الإبستمولوجية الفاصلة بين العلم وغيره، كما رأينا في النقاش السابق. وأما في المجتمعات التي لم يتأسس فيها الخطاب العلمي فتأثير الأفكار والتصورات الشعبية بالغ جدا، ويصل إلى درجة التداخل مع الخطاب العلمي، مما يجعل هذه الأفكار تتحول في كثير من الأحيان إلى مظهر

من مظاهر العلم الزائف الذي ينشر الخرافة ويحجب الوعي عن الحقيقة بستار التظاهر بالعقلانية والمنهجية العلمية[٨].

وفي السياق العربي بالذات، فإن المعرفة العلمية اللسانية بشكل عام ضعيفة جدا، ولم تتحول بعد إلى خطاب مؤسسي له تقاليد وأعراف راسخة ومستقرة. وبالنسبة إلى الموضوع المتعلق بموت اللغات ومصيرها لا يوجد إلا كتب قليلة جدا تطرقت إلى هذا الموضوع (مثل: الفهري، ٢٠١٣؛ المسدي، ٢٠١١). وهذه الكتب متفاوتة، فمنها ما يستعرض أهم المعارف العلمية في هذا المجال (كتاب الفهري على سبيل المثال)، ومنها ما يتضمن خطاب تحذيريا حول مستقبل العربية و«الأخطار» التي تتهددها (كتاب المسدي). ومما تتفق عليه الكتابات العربية في هذا الموضوع (انظر مثلا: الفهري، ٢٠١٣، المسدي، ٢٠١١؛ المبخوت وآخرون، ٢٠١٠؛ قاسم، ٢٠١٣) أن غياب السياسة اللغوية الواضحة ربما تمثل أهم ملمح من ملامح الضعف في الواقع اللغوي العربي. وهذا صحيح ونحن نتفق معه تماما، ولكننا نعتقد أيضا أن أهم ملمح من ملامح الضعف في الكتابات العربية التي تتناول وضع العربية وواقعها هو أنها لا تستند إلى بيانات ومعطيات اختبارية مجموعة بطريقة واضحة ومنظمة تسمح بتراكم المعرفة وتطويرها نحو نماذج نظرية محددة ومنضبطة. فبخلاف الكتابات التي تتناول وضع اللغة الإنجليزية، على سبيل المثال، وتستند إلى إحصاءات وبيانات دقيقة ومنظمة ومجموعة بطريقة علمية ومنهجية (انظر مثلا: Crystal, 1997؛ Graddol, 1997؛ Mestherie & Bhatt, 2008) نجد أن أغلب الكتابات في وضع العربية

٨) والأمثلة على ذلك كثيرة جدا. ومن الأمثلة في هذا الصدد عدة حلقات تلفزيونية مع شخص يقول أنه متخصص فيما يسميه «علم اللغة الكوني» ويتحدث عن موضوع «موت اللغات». وأغلب حديثه عبارة عن ادعاءات، مليئة بالمعلومات المغلوطة، التي لايمكن نسبتها إلى العلم. والغريب أن هذه الادعاءات لقيت قبولا وانتشارا وسعا حتى بين بعض «المتخصصين» في الدراسات اللغوية. وكتبت عنها بعض المقالات الصحفية التي تشيد بها وتعتبرها حقائق في عدد من الصحف العربية!

عبارة عن أقوال مرسلة وتعميمات تستند إلى انطباعات ذاتية أو بيانات جزئية وعشوائية.

ولو أخذنا الموقف من الازدواجية اللغوية على سبيل المثال، فسنجد أغلب ما يكتب في هذا الموضوع قريب من التصورات الشعبية المرسلة (انظر مثلا: Suleiman, 2013)، وليس مبنيا على بحث علمي اختباري يجمع البيانات في بيئات متعددة، وبالنسبة إلى أفراد مختلفين ومتنوعين في أعمارهم، ومستوياتهم التعليمية، وفي مقامات تخاطبية مختلفة من أجل استكشاف الواقع الفعلي للازدواجية بعيدا عن التعميمات المرسلة (وللاطلاع على بعض الأبحاث التي تحاول دراسة هذه الظاهرة بشكل منهجي، انظر: Boussofara-Omar, 2006). ولذا نجد الكتابات العربية تحتوي على أقوال متضاربة في تقييم «خطر العامية» وعلاقتها بالفصحى. ففي حين يذهب بعضهم (المبخوت وآخرون، ٢٠١٠ن ص٥٥) إلى أن «التنازع بين العاميات والفصحى لا سبيل إلى جعله مشكلة لغوية تعطل التمكين للفصحى لغة العرب الموحدة»، ويعتقدون أن «استعمال العاميات في الحياة اليومية والتقارب الكبير بينها وبين الفصحى يمكن أن يكون عامل حماية للفصحى»، نجد أن هناك من يعتقد أن العاميات أصبحت تمثل خطرا حقيقيا على العربية الفصحى، ويظن العربية معرضة لخطر «الانفجار» من داخلها إذا زاد تنامي العاميات، ويتنبأ بشكل حاسم أن «اللغة العربية ستكف عن أن تكون لغة حية كما هي الآن وذلك بعد ثلاثة أجيال على أقصى تقدير» إذا استمر الوضع على ما هو عليه (المسدي، ٢٠١٠، ص١٨٢).

إننا نعتقد أن هذا التضارب في هذه التصورات وأمثالها ليس من قبيل الاختلاف العلمي الذي يقرأ معطيات واحدة بطريقة مختلفة، ولكنه من قبيل الاختلاف غير القابل للالتقاء لأنه يشير إلى أوضاع غير محددة، ومفاهيم غير منضبطة، ولم تدرس بعناية كافية تسمح بتكوين منظومة نظرية موحدة

ومتكاملة لتناول القضايا المتعلقة بوضع العربية. وكما يشير الباحثون في أوضاع اللغات (انظر مثلا: Crystal, 2003, p.93) فإن أول خطوة نحو فهم وضع اللغات ومعالجته تتمثل في جمع الحقائق كما هي، مع ربطها بإطار نظري واضح وموحد، ينشأ عنه فرضيات ومناويل تمكننا من ربط المتغيرات المتعلقة بموضوع البحث واختبارها بطريقة منهجية. بهذه الطريقة فقط يمكن للبحث اللغوي العربي المتعلق بوضع العربية ومستقبلها أن يلحق بركب الدراسات العلمية، وبدون ذلك سيظل يدور في حلقة مفرغة من التصورات الشعبية والتعميمات التي لا تستند إلى أي حقائق مجدية، ولا تنضبط بضوابط الدراسة العلمية.

٦ - الخاتمة

لقد كانت الغاية الأساسية لهذا الفصل تناول الجوانب الإبستمولوجية المتعلقة بقضية موت اللغات وازدهارها من أجل تنظيم وجوه النظر وطرق التفكير في هذا الموضوع المعقد الذي تتداخل فيه الصراعات السياسية والتحيزات الثقافية بالتصورات العلمية بشكل كبير. ومع إدراكنا لصعوبة رسم حد فاصل للعلم، إلا أننا نعتقد أنه ينبغي الوعي بالحدود الدنيا والمقومات الأساسية للتناول للعلمي لهذه الظاهرة والظواهر المماثلة. ولقد اقترحنا في هذا الصدد التمييز بين أربعة مجالات مختلفة كثيرا ما تتداخل في نماذج كثيرة من التفكير اللغوي اللغوي العربي المعاصر وهي: (١) اللسانيات النظرية، و(٢) اللسانيات التطبيقية، و(٣) التصورات اللسانية الشعبية و(٤) العلم اللغوي الزائف. وعرضنا تصورنا لتنظيم هذه المجالات. فإذا كان يتعين على اللساني التطبيقي أن يتعاطى مع اللسانيات الشعبية باعتبارها أحد مكونات الواقع اللغوي المتعلقة بالحلول والسياسات الملائمة من أجل تناول المشكلات اللغوية في المجتمع، فإنه يتوجب على اللساني أن يتقيد بحدود العلم قدر الإمكان بعيدا عن أي اعتبارات أخرى. وأن يلتزم خاصة بتحصين المنطلقات النظرية والاختيارات

المنهجية التي يبني عليها من تسرب معطيات الحس المشترك الشعبي وغواية العلم الزائف المرتبط بالأهواء والتحيزات بأنواعها.

الملحق (١): المؤشرات الوصفية العامة لتمييز المجالات العلمية

- هل يشكل العاملون في المجال جماعة بحثية متجانسة أم أنهم مجرد حشد من الأفراد يشتغل كل منهم بأشياء خاصة؟
- هل يوجد بينهم تبادل للمعلومات مشترك وموسع، أم أنه لا يوجد إلا معلّم حجة يمرر تعاليمه إلى أتباعه؟
- هل المجموعة المقصودة أحرار في بحث ونشر ما يريدون أم أنهم خاضعون للأيديولوجيا الاجتماعية المتحكمة؟
- هل يتكون مجال الدراسة من موضوعات محددة، أم أنه يتضمن فاعليات وتموجات غامضة، إن لم تكن أشبحا وكيانات روحانية؟
- ما هي الافتراضات الفلسفية التي تمثل الأرضية الأساسية للمجال؟
- هل الكيان الوجودي الذي يتعلق به المجال يفترض فقط عالما طبيعيا مبنيا على نظام العلاقات السببية الطبيعية، أم أنه أيضا يدخل ضمن مجاله أيضا كيانات وأحداث غيبية وخارقة للطبيعة؟
- هل يلتزم بقواعد التفكير العقلاني والمنضبط بضوابط المنهجية العلمية في الاستدلال؟
- هل يأخذ بالضوابط المتعلقة بعدم الدور والتناقض المنطقيين؟
- هل القضايا التي يبحثها تعتمد على النزعة التخطيئية أم على القطع الدوغمائي؟
- هل التفسير يعتمد على مبدأ نصل أوكام، أم أنه مبني على التأملات المرسلة؟
- ما موضع النقد والقابلية للاختبار في المجال؟
- ما موضع الدعم المبني على الأدلة والحجج في المجال، وما نوعيتها؟

- هل يمكن اختبار ثبات ومصداقية منهجيات وأساليبه التقنية بشكل مستقل؟
- هل تمتلك نظريات فعلا قدرة حقيقية من ناحية التفسير أو التنبؤ (أو كليهما)؟
- هل نظرياته مثمرة؟
- هل البيانات البحثية في المجال قابلة لإعادة الإنتاج؟
- هل هناك آليات منهجية واضحة للتخلص من الأخطاء واستبعادها؟
- هل ادعاءاته متلائمة مع المعارف المستقرة في الحقول المعرفية الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالتقريرات المتعلقة بقوانين الظواهر المدروسة؟
- هل يقتبس المجال المنهجيات والمعارف من المجالات المعرفية المقاربة له؟
- وهل هو بدوره يفيد ويثري المجالات المعرفية المجاورة، أم أنه مجال معزول؟
- هل المشكلات التي يعالجها المجال تنبع وتصدر بشكل طبيعي من البحث أو من البناء النظري، أم أنها تستل هكذا بشكل عشوائي؟
- هل مضامين المدونة المعرفية في المجال محدّثة ومؤكدة تبعا لآخر التطورات العلمية أم أنها بالية وعتيقة، إن لم تكن خارج إطار العصر؟
- هل المجال المعرفي ينمو بشكل متصاعد أم أنه يعاني من الركود؟

المراجع العربية

- أولندر، موريس (٢٠٠٧). لغات الفردوس. ترجمة: جورج سليمان. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. (١٩٨٩).
- أورو، سيلفان (٢٠١٠). تاريخ التفكير اللساني: نشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب، مج (١)، ج (١)، ترجمة: عبدالرزاق بنور. تونس: المركز الوطني للترجمة.
- بنكر، ستيفن (٢٠٠٠). الغريزة اللغوية: كيف يبدع العقل اللغة. ترجمة: حمزة المزيني. الرياض: دار المريخ. (١٩٩٤).
- الحاج صالح، عبدالرحمن (٢٠١٢). بحوث ودراسات في علوم اللسان. الجزائر: موفم للنشر.
- بن حمودة، رفيق (٢٠٠٤). الوصفية: مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية. تونس: كلية الآداب، سوسة، بالاشتراك مع دار محمد علي الحامي.
- الخولي، يمنى. (١٩٩٠). مشكلة العلوم الإنسانية: تقنينها وإمكانية حلها. القاهرة: دار الثقافة.
- الخولي، يمنى. (٢٠٠٠). فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ديكنسون، جون (١٩٨٧). العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث. ترجمة: شعبة الترجمة باليونسكو. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- روبنز، ر. هـ. (١٩٩٧). موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب). ترجمة: أحمد عوض. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- سامسون، جفري (١٩٩٧). مدارس اللسانيات: التسابق والتطور. ترجمة: محمد زياد كبة. الرياض: جامعة الملك سعود.
- العلاف، مشهد. (١٩٩١). بنية النظرية العلمية. عمار: دار عمار، بيروت: دار الجيل.
- غلفان، مصطفى (٢٠١٣). اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- قاسم، رياض زكي (٢٠١٣). اللغة العربية من التراجع إلى التمكين. مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، ع (٤١٤)، ٨١-٩٦.
- كراوثر، ج. ج. (١٩٩٨). قصة العلم. ترجمة: يمنى طريف الخولي، وبدوي عبدالفتاح. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- مارتان، روبير (٢٠٠٧). مدخل لفهم اللسانيات. ترجمة: عبدالقادر المهيري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- المبخوت، شكري؛ والوغلاني، خالد؛ والشيباني، محمد (٢٠١٠). السياسة اللغوية القومية للغة العربية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- مجدوب، عزالدين (١٩٩٨). المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة. تونس: كلية الآداب، سوسة، بالاشتراك مع دار محمد علي الحامي.
- المسدي، عبدالسلام (٢٠١١). العرب والانتحار اللغوي. بيروت: دار الكتاب الجديد.

- مونان، جورج. (١٩٩٤). مفاتيح الألسنية. ترجمة: الطيب البكوش. تونس: منشورات سعيدان. (١٩٧١).
- هاريسون، ديفيد (٢٠١١). عندما تموت اللغات: انقراض لغات العالم وتآكل المعرفة الإنسانية. الرياض: جامعة الملك سعود.
- يفوت، سالم. (٢٠٠٨). إبستمولوجيا العلم الحديث، (ط.٢). الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

المراجع الإنجليزية

- Anderson, S. (1985). Phonology in the twentieth century: Theories of rules and theories of representations. Chicago: Chicago University Press.
- Anderson, S. (2012). Languages: A very short introduction. Oxford: Oxford University Press.
- Boeckx, C., & Piattelli-Palmarini, M. (2005). Language as a natural object–linguistics as a natural science. The linguistic review, 22(2-4), 447-466.
- Boussofara-Omar, N. (2006). Diglossia. In K. Versteegh (ed.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics (vol. 1, p. 629-637). Leiden: Koninklijke Brill.
- Brown, J. (2004). Research method for applied linguistics: Scope, characteristics, and standards. In A. Davies & C. Elder (eds.). The handbook of applied linguistics (p. 476500-). Malden: Blackwell Publishing.
- Brumfit, C. (1997). How applied linguistics is the same as any other science. International Journal of Applied Linguistics. 7(1), 8694-.
- Chalmers, A. (1999). What is this thing called science. Brisbane: University of Queensland Press.
- Cook, G. (2003). Applied linguistics. Oxford: Oxford University Press.

- Crystal, D. (1997). English as a global language. Cambridge: Cambridge University Press.
- Crystal, D. (2002). Language death. Cambridge: Cambridge University Press.
- Davies, A. (2004). The native speaker in applied linguistics. In In A. Davies & C. Elder (eds.). The handbook of applied linguistics (p. 431450-). Malden: Blackwell Publishing.
- Davies, A. (2007). An introduction to applied linguistics: From practice to theory (2nd ed.). Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Davies, A. & Elder, C. (2004). The handbook of applied linguistics. Malden: Blackwell Publishing.
- Deckert, S. & Vickers, C. (2011). An introduction to sociolinguistics: Society and Identity. NY.: Bloomsbury Publishing.
- Duff, P. (2010). Research approaches in applied linguistics. In R. Kaplan (ed.). The Oxford handbook of applied linguistics. Oxford: Oxford University Press.
- Fernandez, E. & Cairns, H. (2011). Fundamentals of psycholinguistics. Malden: Wiley-Blackwell.
- Gillies, D. (1993). Philosophy of science in the twentieth century: Four central themes.
- Graddol, D. (1997). The future of English. London: The British Council.
- Grosjean, F. (1982). Life with two languages. Massachusetts: Harvard University Press.
- Hansson, S. (2009). Cutting the Gordian knot of demarcation. International studies in the philosophy of science. 23, 23743-.
- Hansson, S. (2013). Defining pseudoscience and science. In M. Pigliucci & M. Boudry (Eds.), the philosophy of pseudoscience: reconsidering the demarcation problem (pp. 4560-). Chicago: University of Chicago Press.

- Hymes, D. (1966). Introduction to part 2 of Language in culture and society. New York: Harper and Row.
- Kaplan, R. (2010). The Oxford handbook of applied linguistics. Oxford: Oxford University Press.
- Kroskrity, P. (2004). Language Ideologies. In A. Duranti (ed.). A champion to linguistic Anthropology (p. 496515-). Malden: Blackwell Publishing.
- Lyons, J. (1981). Language and linguistics: An introduction. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mahner, M. (2013). Science and pseudoscience: How to demarcate after the (alleged) demise of the demarcation problem. In M. Pigliucci & M. Boudry (Eds.), the philosophy of pseudoscience: reconsidering the demarcation problem (pp. 2943-). Chicago: University of Chicago Press.
- McCarthy, M. (2001). Issues in applied linguistics. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mesthrie, R. & Bhatt, R. (2008). World Englishes. Cambridge: Cambridge University Press.
- Moseley, C. (2012). The UNESCO atlas of the world›s languages in danger: context and process. Cambridge: World Oral Literature Project.
- Niedzielski, N. & Preston, D. (2003). Folk linguistics. Berlin: Walter de Gruyter.
- Newton, R. (2008). The truth of science: Physical theories and reality. Massachusetts: Harvard University Press.
- Nickles, T. (2013). The problem of demarcation: history and future. In M. Pigliucci & M. Boudry (Eds.), the philosophy of pseudoscience: reconsidering the demarcation problem (pp. 101-20). Chicago: University of Chicago Press.
- Okasha, S. (2002). Philosophy of science: A very short introduction. Oxford: Oxford University Press.

- Paveau, M. (2011). Do non-linguists practice linguistics? An anti-eliminative approach to folk theories. AILA Review, 24, 4054-.
- Pigliucci, M. (2013). The demarcation problem. A (belated) response to Laudan. In M. Pigliucci & M. Boudry (Eds.), the philosophy of pseudoscience: reconsidering the demarcation problem (pp. 928-). Chicago: University of Chicago Press.
- Pigliucci, M., & Boudry, M. (Eds.). (2013). Philosophy of pseudoscience: reconsidering the demarcation problem. Chicago: University of Chicago Press.
- Rajagopalan, K. (2004). The philosophy of applied linguistics. In A. Davies & C. Elder (eds.). The handbook of applied linguistics (p. 397419-). Malden: Blackwell Publishing.
- Simpson. J. (2011). The Routledge handbook of applied linguistics. London: Routledge.
- Sinclair, J. (2004). Trust the text: Language, corpus and discourse. Routledge.
- Stubbs, M. (2004). Language corpora. In A. Davies & C. Elder (Eds.). The handbook of applied linguistics (p. 10631-). Malden: Blackwell publishing.
- Suleiman, Y. (2013). Arabic folk linguistics: Between mother tongue and native language. In J. Owens (ed.). The Oxford handbook of Arabic linguistics (239250-). Oxford: Oxford University Press.
- Wilton, A. & Stegu, M. (2011). Bringing the folk into applied linguistics: An introduction. AILA Review, 24, 114-.
- Wilton, A. & Wochele, H. (2011). Linking past and present: A view of historical comments about language. AILA Review, 24, 5567-.

المراجع الفرنسية

- Achard-Bayle, G. & Paveau, M.-A. (2008). La linguistique populaire?, Pratigues 139110-93 :140-.

- Hagege, C. (2001). Halte a la mort des langues. Paris: Edition Odile Jacob.
- Paveau, M.-A. & Rosier, L. (2008). La langue francaise. Passions et polemiques. Paris: Vuibert.
- Sériot, P., Bulgakova, E & Eržen, A. (2008). La linguistique populaire et les pseudo-savants, Pratiques139140-, p149162-.

الفصل الخامس:

العربية في الوقت الحاضر: الحصيلة والآفاق

• د. عقيل بن حامد الزماي الشمري

١ - مقدمة

على كثرة ما يكتب عن العربية وبها، إلا أن المسائل الأساسية المتعلقة بتاريخ العربية، ووضعها الراهن، ومستقبلها لم تحظ إلا بعناية محدودة جدا من قبل الدارسين. وسنحاول في الفصل الحالي استعراض أهم الملامح العامة للوضع العالمي المعاصر للغة العربية من أجل التعرف على الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع أولا، وبناء رؤية شاملة تمكننا من استشراف مستقبل اللغة العربية ثانيا. وينقسم الفصل إلى أربعة أقسام. الأول يتعلق بتحديد المفهوم العام للغة العربية. والثاني يقدم لمحة تاريخية موجزة عن المراحل التي مر بها تطور اللغة العربية عبر التاريخ. والثالث يركز على استعراض الوضع المعاصر للبحث اللغوي العربي. وأما القسم الرابع فيلخص أهم الملامح العامة لوضع اللغة العربية في الوقت الراهن بالنسبة لثلاثة محاور: (١) باعتبارها لغة أولى، و(٢) باعتبارها لغة رسمية، و(٣) باعتبارها لغة ثانية. وفي الخاتمة، سنقوم باستخلاص أبرز النتائج العامة لهذا الفصل.

٢ - تحديد المفهوم

اللغة العربية لغة ذات امتداد تاريخي طويل جدا، ومساحة جغرافية شاسعة، وتنوع ديموغرافي واسع ومتشعب. أما من الناحية التاريخية، فإن الأصول الأولى لبدايات العربية ليست معروفة بدقة، والمادة المتوفرة لا تسمح

بالتوصل إلى صورة واضحة في هذا الموضوع، ولكن الإشارات الأولى إلى «العرب» بهذا الاسم في النقوش التاريخية التي تم اكتشافها تعود إلى عام ٨٥٠ قبل الميلاد تقريبا (Owens, 2013؛ فرستيغ، ٢٠٠٣)[٩]. وتبعا لهذه الإشارات، فإن العربية موغلة في القدم، تمتد على أقل تقدير لمدة ثلاثة آلاف سنة تقريبا منذ بداية الألفية الأولى قبل الميلاد حتى الوقت الحاضر. وأما من الناحية الجغرافية، فالجذور الأولى للعربية تعود لجزيرة العرب (ظاظا، ١٩٩٠)، ولكنها تمددت كثيرا نتيجة لموجات متتالية من الهجرات نحو المناطق المتاخمة لجزيرة العرب في عدد من المراحل التاريخية، كما سنرى في الجزء التالي. وفي العصر الحاضر، تمتد العربية على رقعة جغرافية واسعة ومتصلة، تبدأ من إقليم خوزستان على الساحل الشرقي للخليج العربي شرقا حتى شواطئ المحيط الأطلسي غربا، ومن تشاد والمناطق الشمالية في نيجيريا جنوبا، حتى منطقة الأناضول وجنوب تركيا شمالا(Owens, 2013). وأما من الناحية الديموغرافية، فالعربية هي اللغة الأصلية لعدد كبير من البشر يتجاوز في بعض التقديرات ٤٦٠ مليون نسمة[١٠]. ويشتمل هذا المجموع البشري الكبير على فئات اجتماعية متعددة ومتنوعة من النواحي التعليمية والمعيشية والثقافية وغيرها.

العربية ضمن هذه المحددات ذات مدلول واسع جدا يشمل كافة التنوعات اللغوية التي مرت بها اللغة في تاريخها الطويل، ومنها اللهجات القديمة والحديثة، بالإضافة إلى الأنماط الكتابية والشفاهية المختلفة في المجتمع اللغوي. وهذا بطبيعة الحال يتطلب إطارا نظريا واسعا تندرج ضمنه كافة

٩) يشير جواد علي (علي، ١٩٩٣، ج/ص ٢٥/١) إلى أن الإشارات الأولى التي وردت فيها كلمة «العرب»تشير إلى البدو الرحل الذي كانوا يقطنون المناطق المتاخمة لجزيرة العرب ويتنقلون حول التكوينات الحضرية في تلك المناطق، أما توسعها وإطلاقها باعتبارها علما على القومية التي تشمل العرب جميعا فمتأخر (وللمزيد حول هذا الموضوع، انظر: Resto, 2006).

١٠) يوجد اختلاف كبير جدا في تقدير عدد الناطقين الأصليين بالعربية، وسنتطرق لهذا الموضع وأسبابه في الجزء الرابع.

التنوعات اللغوية داخل العربية من أجل فهم الواقع اللغوي الاجتماعي للعربية وتوصيفه بشكل صحيح (Owens, 2013). فالمشكلة الأساسية أن الوضع اللغوي للعربية لم يدرس دراسة كافية، وأغلب القضايا المتعلقة بهذا الموضوع غير مفهومة بشكل واضح بسبب ضعف البحث اللغوي العربي وقصوره النظري والمنهجي في تناول هذا الموضوع.

فقضية التنوع اللغوي داخل العربية، على سبيل المثال، لم تحظ بعناية كافية من قبل الباحثين(١١). وأغلب الإسهامات المهمة في الصدد كانت لباحثين غربيين أو بعض الباحثين العرب الذين يعملون في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الغربية. ولذا فإن أغلب الأبحاث والدراسات المهمة عن الوضع اللغوي الاجتماعي للعربية مكتوبة بالإنجليزية (انظر على سبيل المثال: Bassiouney, 2009). وأما الدراسات المكتوبة باللغة العربية فضعيفة الصلة بالدراسات اللسانية المتداولة عالميا، ويغلب على كثير منها الشك والارتياب إزاء تناول القضايا المتعلقة بالوضع اللغوي الاجتماعي للعربية وما يشتمل عليه من تنوعات مختلفة(Suleiman, 2006). وهذا الموقف له أسباب متعددة ومتنوعة، منها ما يعود إلى الوضع الإبستمولوجي للبحث اللغوي العربي المعاصر، ومنها ما يعود إلى عوامل واعتبارات ثقافية وفكرية عامة. ورغم أن نقد البحث اللغوي العربي يحتاج إلى دراسات موسعة ومطولة، إلا أننا سنتوقف لاحقا عند بعض الملاحظات الأساسية في هذا الصدد. وقبل أن ننتقل إلى هذا الموضوع، سنتوقف بشكل موجز عند أبرز المراحل التي مرت بها اللغة العربية عبر التاريخ.

---

١١) يحفل الدرس اللغوي العربي في القديم بوصف لبعض جوانب التنوع اللهجي، غير أن ذلك لم يكن مقصودا لذاته. وهناك سببان لعدم اهتمام اللغويين العرب في القديم بتوصيف الوضع اللغوي الاجتماعي وما يحتوي عليه من تنوع بشكل مقصود أحدهما إبستمولوجي متعلق بهدفهم من الدرس اللغوي الذي يقتصر في المقام الأول على تقعيد النظام اللغوي، والثاني متعلق بطبيعة آلات التسجيل التي لم تكن متوفرة في ذلك الوقت وتسمح بتسجيل المادة اللغوية وتحليلها كما هو الحال الآن، حيث كانت وسيلة التسجيل الوحيدة هي الكتابة أو الذاكرة.

٣ - لمحة تاريخية موجزة

تاريخ العربية مقارنة بكثير من اللغات الأخرى موثق بشكل جيد نسبيا، نتيجة للجهد اللغوي الكبير الذي أنتجه النحاة واللغويون العرب منذ فترة مبكرة. فالعرب من الأمم التي لها تراث لغوي ثري جدا (انظر مثلا: عمر، ١٩٨٨، آل ياسين، ١٩٨٠). ومع ما توفره المصادر العربية من مادة وفيرة نسبيا في هذا الصدد، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الثغرات غير المفهومة، سواء في المعطيات نفسها، أو في نوعية التصورات النظرية المبنية عليها. وكما قلنا سابقا، فإن أغلب الجهود البارزة في الوقت الحالي من ناحية تناول المراحل التي مر بها التطور التاريخي العربية كانت لعدد من الباحثين الغربيين (وللمزيد حول هذا الموضوع، انظر: مجموع الدراسات التي ترجمها حمزة المزيني (٢٠١٤) في كتاب بعنوان «دراسات في تاريخ اللغة العربية»).

ومع أهمية الآراء التي قدمت في الموضوع، إلا أن كثيرا منها لا يزال مجرد فرضيات ومحاولات أولية لم تصل بعد إلى تكوين إطار نظري مستقر ومكتمل (Owens, 2013b؛ فريمان، ٢٠١٤). فقضية «الازدواجية» من أهم الإشكالات التي يواجهها الباحثون في هذا الموضوع، ولذا تختلف آراء الباحثين في تاريخ العربية بحسب اختلاف مواقفهم تجاه هذه القضية. فهناك من يركز على التاريخ الاجتماعي للغة الأدبية المكتوبة فقط، وهناك من يحاول أن يدرج اللهجات المحكية ضمن التاريخ العام لتطور العربية، ويرى أن الفهم الصحيح لتاريخ العربية لا يكتمل دون رؤية شاملة للأدوار التي كانت تؤديها التنوعات اللغوية المختلفة داخل المجتمع اللغوي العام للعربية. ويغلب على الباحثين العرب عدم العناية بالتقسيمات التاريخية التي يستخدمها الباحثون الغربيون في هذا الصدد (Suleiman, 2006). وبغض النظر عن الاختلافات والآراء المتشعبة في هذا الموضوع، فإننا سنركز هنا على الخطوط الرئيسية العامة لمراحل التطور التاريخي التي مرت بها العربية دون الدخول في الكثير من التفاصيل.

أما من حيث الأصل فالعربية تنتمي إلى فرع اللغات السامية ضمن عائلة اللغات الأفرو-الآسيوية(١٢). ولا يوجد حتى الآن نظرية مكتملة ومتفق عليها عن المراحل المبكرة الأولى التي شهدت تشكل العربية ونشأتها (فريمان، ٢٠١٤). وكذلك لا يوجد تصور واضح عن موضع العربية ضمن تفرعات اللغات السامية، فلا يزال «موقع اللغة العربية في شجرة العائلة السامية مسألة محيرة لعلماء الساميات» (فرستيغ، ٢٠٠٣؛ ص ٢٩). والسبب الأساسي لحيرة الباحثين في هذا الموضوع هو أن العربية تشارك اللغات السامية الجنوبية من ناحية، واللغات السامية الشمالية من ناحية أخرى في كثير من الخصائص والسمات (المنصور، ٢٠١١). بالإضافة إلى أنها تحتوي على عدد من التجديدات والتطورات التي لا توجد في أي من الفصيلتين، علاوة على احتفاظها بالتصرف الإعرابي الذي فقدته بقية اللغات السامية الأخرى (فرستيغ، ٢٠٠٣؛ ظاظا، ١٩٩٠). وتبعا لذلك تعددت الآراء بشأن موضع العربية ضمن اللغات السامية وطبيعة العلاقة التي تجمعها بها، خاصة أن مناهج البحث التاريخية المقارنة التي استخدمت في استعادة العلاقة الجينية بين اللغات الهندو-أوروبية لم تمكن الباحثين من الوصول إلى رأي محدد بشأن الأصل المشترك للغات السامية (للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: فرستيغ، ٢٠٠٣).

وبغض النظر عن التفصيلات المتعلقة بالمراحل الأولى لنشأة العربية وتطورها التي يحيطها الغموض، يمكن تقسيم التاريخ المدون والمعروف للغة العربية إلى خمس مراحل أساسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع الحضارية

١٢) هذا مصطلح حديث ابتدأ استخدامه في السبعينيات من القرن الماضي (فرستيغ، ٢٠٠٣، ص ٢٧) بدلا من مصطلح اللغات السامية-الحامية الذي كان يستخدم قبل ذلك. وتم تغيير المصطلح لاعتبارات نظرية معينة تتعلق بالأصول الجينية لما كان يسمى سابقا بـ«اللغات الحامية» (انظر:Zaborski, 2006). ورغم أن مصطلح السامية-الحامية له أصول توراتية قديمة، إلا أن استخدام مصطلح اللغات السامية في الدراسات اللغوية التاريخية المعاصرة يعود إلى عام ١٧٨١م (فرستيغ، ٢٠٠٣، ظاظا، ١٩٩٠).

والاجتماعية العامة للمجتمع العربي. وسنحاول فيما يلي تلخص هذه المراحل مع الإشارة إلى أبرز السمات اللغوية الاجتماعية التي تميز كلًا منها.

أما المرحلة الأولى فهي مرحلة ما قبل الإسلام. فتتفق آراء الدارسين على أن الفترة التاريخية ما بين ٣٠٠ إلى ٦٠٠ للميلاد تمثل مرحلة بارزة ومهمة في تاريخ العربية (رابين، ٢٠١٤). ولقد كانت اللغة العربية في تلك الفترة محصورة في الجزيرة العربية وبعض التخوم المجاورة لها في الشام والعراق. ومع أنه يوجد بعض الغموض فيما يتعلق بتفصيلات الوضع اللغوي الاجتماعي آنذاك، إلا أنه من المتفق عليه أن هذه المرحلة قد شهدت تشكل لغة أدبية جامعة ومشتركة عبر أرجاء الجزيرة العربية كلها تقريبا. لقد كانت اللغة الأدبية الجامعة هي لغة الشعر الجاهلي الذي روي وتنوقل بالمشافهة حتى وصل عصر التدوين، واعتمد عليه النحاة واللغويون اعتمادا كبيرا في توصيف اللغة العربية وتقعيدها.

ومع أهمية الجهد المعرفي للنحاة واللغويين العرب، إلا أنه كان موجها بشكل أساسي نحو ضبط القواعد المتعلقة بنظام اللغة كالصيغ والتراكيب وتقنينها تبعا للمستوى النموذجي الذي أخذوا به وارتضوه (انظر في تتبع هذا الموضوع، عبداللطيف: ١٩٩٦). ولم يكن موجها نحو توصيف الوضع اللغوي الاجتماعي بما يحتوي عليه من تفاوت وتنوع، وما ورد من ذلك إنما جاء عرضا، ولم يكن مقصودا لذاته (فرستيغ، ٢٠٠٣). وكذلك العوامل التي ساهمت في تشكيل اللغة الأدبية المشتركة لم تدرس دراسة وافية. ومهما يكن الأمر، فإن «مما يتفق عليه الدارسون أن العربية الفصحى كانت لغة الأدب، وكانت معربة واضحة الإعراب قبل الإسلام» (عبداللطيف، ١٩٨٣، ص ١٢٨). وأما علاقة الفصحى باللهجات آنذاك، وعلاقة المستوى الأدبي بالمستويات اللغوية الأخرى المستخدمة في الأمور اليومية فلا تزال موضع خلاف بين الباحثين المحدثين (للاطلاع على بعض الآراء والاستنتاجات المتعلقة بهذا الموضوع، انظر: فريمان، ٢٠١٤؛ فرستيغ، ٢٠٠٣؛ Alsharkawi, 2006).

وأما المرحلة الثانية فهي مرحلة سيادة العربية وغلبتها وانتشارها. وقد ابتدأت بنزول القرآن وانتشار الإسلام. فقد كان ارتباط العربية بالوحي الإلهي والدين الإسلامي، وما نتج عن ذلك من توحيد المجتمع العربي في دولة واحدة، بالإضافة إلى انتشار اللغة العربية تدريجيا عبر الفتوحات الإسلامية في المناطق المجاورة لجزيرة العرب أهم العوامل التي ساهمت في سيادة العربية وغلبتها. فتحولت العربية في هذه المرحلة إلى لغة عالمية مسيطرة تنتشر بدرجات متفاوتة في كافة المناطق الخاضعة للدولة الإسلامية من أوزبكستان شرقا حتى الأندلس غربا (Owens, 2013). وقد بلغ ذلك ذروته بتعريب الدواوين في عهد عبدالملك بن مروان حيث أصبحت العربية هي اللغة الرسمية للدولة والمؤسسات المرتبطة بها في أقطار العالم الإسلامي كلها. ولقد شهدت تلك المرحلة العديد من التطورات المهمة في تاريخ العربية. ومن أهمها توحيد نظام الكتابة العربي وتعميمه وتطويره (الجبوري، ١٩٩٤؛ المنجد، ١٩٧٩)، وظهور التدوين والكتابة العلمية والأدبية في الفنون المختلفة، وتحول الكتابة إلى صناعة فنية لها أصولها وفنونها الخاصة، بالإضافة إلى تقنين اللغة النموذجية وجمع المتن اللغوي عبر الحركة العلمية التي نتج عنها وضع النحو العربي وتدوين المعاجم (فرستيغ، ٢٠٠٣؛ Ferrando, 2006).

وبالإضافة إلى هذه التطورات، نتج عن توسع اللغة العربية وانتشارها في تلك الفترة العديد من الظواهر اللغوية الاجتماعية، ومن أهمها:

١. انتشار استخدام العربية باعتبارها لغة تعامل مشتركة/lingua franca في التواصل الشفهي بين المجموعات اللغوية المختلفة،

٢. ازدياد هائل في تعلم اللغة العربية واكتسابها باعتبارها لغة ثانية من قبل الناطقين بلغات أخرى في المجتمعات المفتوحة،

٣. ظهور عدد من اللغات المهجنة/pidgins، والكريولية/creoles، والمختلطة/mixed المرتكزة على العربية في كثير من جوانبها.

٤. التعريب التدريجي للمجتمعات المفتوحة عبر مراحل متتالية من الهجرات العربية التي كانت قاعدتها الأساسية الأمصار العربية التي بنتها وسكنتها القبائل العربية في تلك الفترة كالبصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وغيرها.

وكثير من التفاصيل المتعلقة بهذه الموضوعات غير معروفة. فالمؤلفات الأدبية واللغوية المعاصرة لتلك الفترة لم تتطرق للتفاصيل المتعلقة بالأوضاع اللغوية الاجتماعية إلا فيما ندر، وعبر إشارات مبثوثة وغير مترابطة (مثل إشارات الجاحظ إلى بعض الظواهر اللغوية الاجتماعية في عصره). ورغم أن بعض الباحثين المعاصرين (مثل: فك، ٢٠٠٦؛ فرستيغ، ٢٠٠٣؛ الشرقاوي، ٢٠١٣) حاول جمع الإشارات المتناثرة في هذا الموضوع من أجل استخلاص بعض الاستنتاجات العامة عن الأوضاع اللغوية الاجتماعية آنذاك، إلا أن انتشار اللغة العربية السريع والكبير في تلك المرحلة لم يدرس دراسة وافية في ضوء النظريات اللسانية للتواصل اللغوي الواسع وما يترتب عليه من ظواهر لغوية معقدة (Owens, 2013).

ولم تقتصر تأثيرات تلك الفترة على هذه الجوانب فقط، بل طالت اللغة العربية نفسها من نواح عديدة. وربما يكون ظهور الازدواجية اللغوية داخل العربية هو أهم التأثيرات المتصلة بهذا الجانب. فمع أنه يوجد الكثير من الاختلافات حول أصل الازدواجية ومنشئها (فريمان، ٢٠١٤)، إلا أن تلك الفترة شهدت انفصالًا واضحًا بين اللغة المحكية واللغة المكتوبة وتباعدًا بين المستويات اللغوية المستخدمة في العربية نتيجة لامتدادها الاجتماعي الهائل أفقيا ورأسيا (فرستيغ، ٢٠١٣).

وبغض النظر عن التفاصيل المتعلقة بهذه الموضوعات، فإن العربية في هذه المرحلة بلغت ذروة صعودها وازدهارها فحلت محل اللغات الرسمية التي سبقتها في المجتمعات المفتوحة (كاليونانية في مصر والشام، والفارسية في العراق وفارس)، واكتسحت اللغات المحلية كالقبطية والآرامية التي ضعفت تدريجيا، فانقرض بعضها (القبطية)، وتحول بعضها إلى لغة مهددة بالانقراض (الآرامية) (فرستيغ، ٢٠٠٣). وتحولت العربية كذلك إلى لغة عالمية للعلم والحضارة وتوسعت ألفاظها وتراكيبها وتعبيراتها بشكل كبير عن طريق الاقتراض والترجمة والتعريب والتوليد، نتيجة للاحتكاك باللغات الأخرى، ولمواجهة الحاجات الاجتماعية المستجدة، (فرستيغ، ٢٠١٣؛ فك، ٢٠٠٦؛ عبدالعزيز، ١٩٩٠).وانتشر في هذه المرحلة استخدام نظام الكتابة العربي في معظم لغات الشعوب الإسلامية[١٣] (Kaye, 2006).

لقد استمر ازدهار العربية وتفردها بالسيادة العالمية قرابة ثلاثة قرون تقريبا، ثم دخلت بعد ذلك في مرحلة الضمور والتراجع التدريجي منذ بداية القرن الرابع الهجري. وبطبيعة الحال، فإن الضعف الذي لحق المكانة العالمية اللغة العربية لم يحدث دفعة واحدة. فهناك العديد من العوامل التي ساهمت في احتفاظ العربية بمكانتها اللغوية الاجتماعية العالية في هذه المرحلة أيضا. ومن أهم هذه العوامل:

١. استمرار ارتباط العربية، كما في كل عصورها، بالقرآن والدين الإسلامي مما جعلها لغة جامعة لجميع الشعوب الإسلامية.

٢. تقنين اللغة العربية في المرحلة السابقة الذي حفظ النموذج المعياري للعربية من التدهور والزوال.

---

١٣) ولا يزال نظام الكتابة العربي، رغم تخلي كثير من اللغات عن استخدامه في الوقت الحاضر، هو أكثر أنظمة الكتابة انتشارا بين اللغات ذات الأصول المتباينة، بعد نظام الكتابة اللاتيني (انظر: Kaye, 2006).

٣. استقرار لغة الكتابة وأساليبها الفنية واللغوية، واستمرار بقاء العربية الفصحى باعتبارها لغة العلم والأدب في كثير من أقطار العالم الإسلامي.

٤. استقرار العربية وتوطنها بشكل ثابت في كثير من المناطق التي دخلتها في المرحلة السابقة كما في مصر وشمال أفريقيا.

ومع أهمية هذه العوامل التي ساهمت في الحيلولة دون تراجع العربية بشكل حاد، إلا أن الوضع الاجتماعي العام للغة العربية بدأ يشهد مظاهر متعددة من الضعف والتراجع. وقد بدأ ذلك بأسباب سياسية في الدرجة الأولى نتيجة لضعف السلطة المركزية في الخلافة العباسية، وتمزق الدولة الإسلامية إلى عدد من الدويلات، واستيلاء الأعاجم (الترك والفرس) على القيادة السياسية العليا في عدد من المناطق الإسلامية (فك، ٢٠٠٦). فبدأ تراجع العربية يظهر بشكل حاد في بعض أطراف العالم الإسلامي. فقد شهدت هذه المرحلة إعادة بعث اللغة الفارسية في أيام الدولة السلجوقية باعتبارها لغة الإدارة السياسية في المناطق التي تقع تحت سيطرتها في بلاد فارس (فك، ٢٠٠٦؛ فرستيغ، ٢٠٠٣). كما شهدت هذه المرحلة انبعاث اللغة اللاتينية التي بدأت في تلك المرحلة نتيجة «للوحدة الأيديولوجية التي تكونت ببطء في العالم المسيحي اللاتيني» آنذاك لمجابهة الإسلام (شاخت وبوزورث، ١٩٩٥، ص. ٣١). فأصبحت هذه اللغات تنافس العربية التي فقدت بعض وظائفها في الساحة العالمية، ولم تعد العربية تتفرد بالسيادة التامة في المجالات العلمية والأدبية.

ومن ناحية أخرى، تعرضت اللغة العربية في هذه المرحلة إلى نوع من التشرذم والتفكك. ومع أن المؤلفات المعاصرة لهذه المرحلة لم تهتم أيضا بتسجيل الوضع اللغوي الاجتماعي آنذاك فيما عدا بعض الإشارات النادرة[١٤]،

---

١٤) ومن تلك الإشارات، على سبيل المثال، ما ذكره المقدسي في كتابه «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، وقد اعتمد عليه يوهان فك (٢٠٠٦) اعتمادا كبيرا في توصيف اللهجات الإقليمية في تلك الفترة.

فإنه يمكن القول أن مساحة الانفصال بين اللهجات المحكية واللغة المكتوبة اتسعت بشكل كبير في تلك المرحلة. فشهدت تلك الفترة ظهور ظاهرة «اللهجات الإقليمية» التي أخذت تتباعد فيما بينها، وأكسبت «كل إقليم لونا محليا ذا طابع خاص»، حتى في لغة المتعلمين والخاصة (فك، ٢٠٠٦، ص. ١٨١). وشهدت كذلك تلك المرحلة ظهور ما يسمى بـ« اللهجات الطرفية/peripheral dialects» (Owens 2001)، وهي نوعية خاصة من اللهجات، رغم انتمائها إلى العربية من حيث الأصل، إلا أنها ابتعدت عنها وتغيرت بشكل كبير بحيث أصبحت تعد لغات منفصلة لا تنتمي إلى العربية، كما هي الحال في اللغة المالطية، وبعض اللغات الشفوية المتكملة في بعض المناطق في آسيا الوسطى (Owens, 2001).

وأما لغة الكتابة، فقد استمرت على نفس الأسس التي وضعت واستقرت في المرحلة السابقة، وقد نشطت الكتابة العربية نشاطا كبيرا في مجالات عديدة، علمية وأدبية وإدارية وشخصية وغيرها. وقد استخدم بعض مؤرخي العربية مصطلح «العربية الوسيطة» للإشارة إلى لغة الكتابة بأنماطها ومستوياتها وأساليبها المختلفة في هذه المرحلة (فرستيغ، ٢٠٠٣، ص. ١٣١). ومع أنه وصلتنا مادة غزيرة جدا، إلا أن الكتابة العربية ولغتها، سواء في هذه المرحلة أو في غيرها من المراحل، لم تخضع لدراسة منظمة واستقراء علمي شامل يمكننا من رصد أهم ما شهدته من تطورات في كافة الجوانب. وأغلب ما كتب في هذا الموضوع يركز على نماذج خاصة من الكتابة كالكتابة الأدبية والفنية، وكتابات الكتاب المحترفين في الدواوين الرسمية. وأما الكتابة في المجالات العلمية (خسارة، ٢٠١١)، ونماذج الكتابة عند الفئات الاجتماعية الوسطى (فرستيغ، ٢٠٠٣) فلم تحظ بعناية مماثلة. ومع أن الكتابة ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرات الفردية والظروف الاجتماعية التي تتفاوت تفاوتا كبيرا من شخص إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى (فرستيغ، ٢٠٠٣؛ فك، ٢٠٠٦)، إلا أن الاتجاه العام في هذه المرحلة كان يتسم بالتراجع التدريجي من ناحية الدور الذي كانت تؤديه

اللغة العربية المكتوبة ولغتها وأساليبها وموضوعاتها حتى وصلت إلى مرحلة التدهور والانحلال التام في المرحلة التالية.

المرحلة الرابعة من مراحل تاريخ العربية يمكن أن توصف بأنها مرحلة الانحلال والتدهور التام. ولا يمكن تحديد حد تاريخي فاصل ابتدأت به تلك المرحلة لأنها كانت محصلة للتراجع التدريجي الذي منيت به العربية في المرحلة السابقة من ناحية، ونتيجة لمجمل التغيرات السياسية والحضارية التي شهدها العالم أجمع من ناحية أخرى. فالاجتياح المغولي لأقطار العالم العربي في الشرق، وانتقال مركز الحضارة العالمية إلى أوربا، بالإضافة إلى استيلاء الأتراك العثمانيين على السلطة السياسية في العالم الإسلامي كانت من أهم العوامل التي أدت إلى ضعف العربية وتدهورها (Suleiman, 2006). ومع أن الوضع اللغوي الاجتماعي للعربية في هذه المرحلة لم يدرس دراسة وافية أيضا (Hagen, 2006)، إلا أنه يمكن القول أن البلدان العربية شهدت آنذاك أحلك المراحل التاريخية «لا من الوجهة السياسية فحسب، بل من الوجهة اللغوية كذلك» (فك، ٢٠٠٦، ص. ٢٣٦).

لقد فقدت اللغة العربية في هذه المرحلة الوظائف التي كانت تؤديها سابقا في كثير من المجالات، خاصة في المجالين العلمي والسياسي. أما من الناحية العلمية، فقد تلاشى دور العربية نهائيا بعد انتقال السيادة العلمية إلى أوروبا. وأما من الناحية السياسية، فقد تراجع دور العربية كثيرا في عهد الدولة العثمانية التي كان تعاملها مع اللغة العربية يشوبه التناقض والتذبذب بين إجلال العربية باعتبارها لغة الإسلام من ناحية، وسياسة التتريك الإدارية من ناحية أخرى. ولقد وصلت العربية أقصى درجات ضعفها في هذا المجال في القرنين السابع عشر والثامن عشر للميلاد، حيث أصبحت تحتل المكانة الثانية في الدوائر السياسية والرسمية حتى في الأقاليم العربية (انظر مثلا: Hagen, 2006). ولقد كان ارتباط اللغة العربية بالإسلام والتركة الحضارية الهائلة

التي ورثتها من المراحل السابقة أهم العوامل التي ساهمت في حفظ العربية من الزوال، مع أنها وصلت إلى مرحلة خطيرة من هذه الناحية تهدد أصل بقائها (انظر مثلا: الأفغاني، ١٩٧١). فاحتفظت العربية بمكانتها ووظائفها الدينية في تلك المرحلة(١٥)، مع أن المعرفة باللغة المكتوبة كانت مقصورة على فئات قليلة جدا من الخاصة. وأغلبهم كانت معرفتهم بالعربية محدودة جدا (الأفغاني، ١٩٧١). فانفصلت اللغة المكتوبة في هذه المرحلة عن اللهجات المحكية انفصالا كبيرا جدا، واقتصر استخدام العربية في التواصل على العاميات التي تباعدت فيما بينها أيضا، وأصبحت غير قابلة للتفاهم المتبادل في كثير من الأحيان.

ومع أن العربية وصلت إلى مرحلة متدهورة جدا آنذاك، إلا أنها استطاعت النهوض من جديد. فمنذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي دخلت العربية في مرحلة جديدة يمكن أن توصف بـ «مرحلة إعادة البعث والإحياء» (فرستيغ، ٢٠٠٣؛ وانظر أيضا: Abdulaziz, 1986). وكما هو الحال في المراحل السابقة، فقد كان تحول الوضع الاجتماعي اللغوي للعربية في هذه المرحلة أيضا نتيجة لمجمل الظروف الحضارية العامة. فقد كان العامل الأساسي لبعث اللغة العربية وإحيائها هو حركة النهضة التي شهدتها الأقطار العربية وتأثرت بها بدرجات متفاوتة، وما تبع ذلك من أحداث مثل خروج الأقطار العربية من عباءة الدولة العثمانية، وتأسيس الأقطار الوطنية الحديثة عقب التحرر من الاستعمار الأوروبي (Suleiman, 2006). ومع أهمية النهضة العربية وما حققته خلال القرنين الماضيين من إنجازات وتحولات فكرية وتنموية، إلا أن الأقطار العربية لا تزال في منزلة متأخرة نسبيا عن القوى العالمية المعاصرة في مختلف المجالات السياسية والعلمية والتقنية وغيرها.

---

١٥) وهذا متسق مع التوصيف العام للغات المهددة، إذ أن آخر ما تفقده هو الوظائف الدينية، بعد أن تفقد وظائفها التواصلية الأخرى (انظر مثلا: Crystal, 2002).

لقد انعكست الأوضاع الحضارية العامة على الوضع اللغوي بأشكال مختلفة ومتعددة. فمع استمرار ارتباط العربية بالإسلام، اكتسبت في هذه المرحلة بعدا إيديولوجيا إضافيا يربط اللغة بفكرة «القومية العربية» (Suleiman, 2003). وهي فكرة جديدة لم تكن معهودة في المراحل السابقة ترتبط بالوطن العربي الحديث واللُّحمة الثقافية الخاصة بين أقطاره المختلفة. ولقد استعادت العربية في هذه المرحلة وظائفها في المجال السياسي عبر تعريب التعليم والإدارة والمؤسسات الرسمية في الدول العربية. فقد ابتدأت مصر هذه المهمة منذ فترة مبكرة في مطلع القرن التاسع عشر، «وبحلول نهاية القرن كانت معظم المكاتبات الرسمية تكتب بالعربية» (فرستيغ، ٢٠٠٣، ص.١٩٧). وتبعتها الشام في مطلع القرن العشرين (الأفغاني، ١٩٧١)، ثم بقية الأقطار العربية التي تحررت تباعا من الاستعمار. ومع أن العربية استطاعت أيضا استعادة الكثير من وظائفها التواصلية في المجال العلمي، إلا أن دورها الأكبر في هذا المجال يقتصر على النقل والترجمة بشكل أساسي (الشيال، ١٩٥١؛ عبدالعزيز، ١٩٩٠). فلا تزال العربية تعاني من منافسة اللغات الأجنبية في المجالات العلمية نتيجة لتحول المجتمع العربي من مصدّر ومنتج للمعرفة إلى مستورد وناقل للأفكار والمنتجات العلمية.

ومع استمرار بقاء ظاهرة الازدواجية اللغوية، إلا أن هذه المرحلة شهدت تقلّص الفجوة بين العربية الفصحى واللهجات المحكية من ناحية، وبين اللهجات المحكية نفسها من ناحية أخرى مقارنة بالمرحلة السابقة. ويعود السبب الأساسي وراء تقلص فجوة الازدواجية اللغوية إلى ازدياد معرفة الفئات الاجتماعية المختلفة باللغة العربية الفصحى، وازدياد استخدام الفصحى في مجالات التواصل الاجتماعي نتيجة لتأثير التعليم العام، ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة (بيلكين، ١٩٧٣؛ فيلد، ٢٠٠٥). ومن ناحية أخرى، شهدت العربية الفصحى نفسها في هذه المرحلة العديد من التغيرات والتطورات

(انظر: Newman, 2013). ومنها، على سبيل المثال، تطوير أنماط الصياغة والنثر الكتابي (القاعود، ٢٠٠٨) ودخول الكثير من التعبيرات والأساليب الجديدة (ستتكفيتش، ١٩٨٥) من أجل تطويع اللغة العربية للحاجات الفكرية والاجتماعية المستجدة في العصر الحديث. والحقيقة أن سمات العربية المكتوبة في هذه المرحلة، كما في بقية المراحل الأخرى، لم تدرس دراسة وافية وشاملة (الشمري والثبيتي، ٢٠١٥). وبغض النظر عن التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع، فإن من أبرز المشكلات التي تواجه اللغة العربية من ناحية التجديد في الأساليب والتعبيرات هي غياب التقييس (Newman, 2013). ولذا فإن العربية الفصحى في العصر الحديث -في رأيي- لا تزال، رغم مرور أكثر من قرنين على بداية النهضة الحديثة، في مرحلة انتقالية تتسم بالكثير من الفوضى الاصطلاحية والأسلوبية. وسنتطرق إلى هذه المشكلة ضمن غيرها من التحديات والمشكلات التي تواجه العربية في العصر الحاضر في الجزء التالي.

٤ - البحث اللغوي العربي المعاصر

لم يقتصر أثر النهضة العربية على بعث اللغة العربية وإحيائها، بل شمل أيضا تجديد البحث اللغوي وتطويره في العديد من الجوانب (للاطلاع على بعض المحاولات الأولية في رصد مسارات البحث اللغوي العربي المعاصر وتتبعها، انظر: غلفان، ٢٠٠٦؛ عوني، ٢٠١٤؛ بكوش، ٢٠٠٤؛ قاسم، ١٩٨٢؛ العارف، ٢٠١٣). ومع أهمية ما شهده البحث اللغوي العربي المعاصر من جهود وإنجازات، إلا أنه لا يزال يعاني من الكثير من الإشكالات المؤسسية والإبستمولوجية، وبحاجة إلى المزيد من الدراسات النقدية (انظر مثلا: الفهري، ١٩٨٧؛ غلفان، ٢٠١٣). وبطبيعة الحال، فإن التوقف عند هذا الموضوع يتجاوز حدود المساحة المتاحة هنا، ولكنني سأشير إلى بعض الجوانب المتعلقة بالموضوع الحالي حول الوضع الاجتماعي المعاصر للعربية ومستقبلها.

لقد كان البحث اللغوي العربي الحديث منذ أن بدأ في مطلع القرن التاسع عشر مدفوعا بالحاجات العملية المباشرة لمطالب النهضة التي واجهها المجتمع العربي آنذاك (غلفان، ٢٠٠٦؛ ٢٠١٣). ولذا فقد كان الهدف الأساسي للبحث اللغوي آنذاك هدفا مزدوجا يتمثل في: (١) «تطويع اللغة العربية لحاجات العصر الحديث»، مع (٢) المحافظة عليها من التأثيرات الأجنبية والانحرافات اللغوية (فرستيغ، ٢٠٠٣، ص. ٢٠٠). ولا يزال هذا التوجه هو التوجه المسيطر على الفكر اللغوي العربي المعاصر (غلفان، ٢٠١٣؛ وانظر أيضا: الفيصل، ٢٠٠٩)، ولتحقيقه أنشئت المجامع اللغوية (فرستيغ، ٢٠٠٣). وتحت الهدف الأول تندرج الجهود المتعلقة بصياغة المصطلحات، وتيسير النحو، وإصلاح نظام الكتابة (الحمزاوي، ١٩٨٨). وأما الهدف الثاني فكان الدافع الأساسي لـ«حركة التصحيح اللغوي» في العصر الحديث (حمادي، ١٩٨١). وبغض النظر عن التفاصيل التي تشوبها في بعض الأحيان الكثير من الإشكالات، فإن هذين الهدفين كليهما بلا شك هدفان مشروعان من حيث الأصل، ولكن المشكلة الأساسية هي أن هذا التوجه العملي المباشر الذي يسيطر على الفكر اللغوي العربي المعاصر يحول دون تطوير البحث العلمي الأساسي الذي يستهدف فهم الظواهر ذاتها، قبل التطرق لأي شيء يتعلق بمعالجتها والتعامل معها.

إن غياب البحث اللغوي الأساسي هو أبرز مظاهر الضعف في البحث اللغوي العربي المعاصر. ولذا فإن كثيرا من الظواهر المتعلقة بالعربية في العصر الحاضر غير مفهومة ولم تدرس دراسة وافية. ومن أهم الآثار التي نتجت عن غياب البحث اللغوي الأساسي: (١) الضعف النظري، و(٢) إهمال الدراسات الاختبارية. وبطبيعة الحال، فإن هذين الجانبين مترابطان ترابطان وثيقا، لأنهما، كما رأينا في الفصل الماضي (الشمري وميغري)، يمثلان أهم مقومات البحث العلمي.

أما الضعف النظري فمظاهره متعددة وشائعة في كافة جوانب الدرس اللغوي. فالبحث اللغوي العربي المعاصر في مجمله عبارة عن معلومات مبعثرة ومتفرقة بلا رابط منهجي واضح. ولذا لا ينشأ عنه تصورات كلية واضحة ومترابطة، ولا مفاهيم مشتركة وموحدة قابلة للمقايسة والتراكم المعرفي، ولا افتراضات محددة قابلة للفحص والاختبار. فحركة «التصحيح اللغوي»، على سبيل المثال، ظلت حبيسة الآراء الفردية والنزعات المحافظة في تتبع «الأخطاء». وأغلبها عبارة عن تصحيحات متناسخة ومكررة (القيام، ٢٠١٢) ويعتريها الكثير من الاضطراب في معايير التصحيح (السامرائي، ٢٠٠٠). ولم تتطور إلى منهجية نظرية شاملة في التقييس وتخطيط المتن اللغوي. وكذلك القضايا المتعلقة بالتعدد اللغوي داخل المجتمع العربي لم تحظ بالعناية الكافية بسبب الموقف المتحفظ من دراسة العامية واللهجات المحكية. ولذا فإن الصياغة النظرية الأولى لمفهوم «الازدواجية» تمت على يد أحد الباحثين الغربيين في اللسانيات الاجتماعية، وهو اللساني الأمريكي تشارلز فيرجسون (Ferguson, 1959). ولم تنشأ من قبل الباحثين العرب رغم أنهم يعايشونها في كل لحظة من لحظات حياتهم[١٦]. وسنعود لاحقا لهذه القضية فيما يتعلق بوضع العربية، فالمقصود هنا هو مجرد التمثيل على الضعف النظري وأثره على البحث اللغوي العربي.

وأما إهمال الدراسة الاختبارية فواضح في كافة المجالات الدراسية أيضا. ولو أخذنا قضية الازدواجية، على سبيل المثال، مرة أخرى، فسنجد أن الدراسات الاختبارية في هذا الموضوع محدودة جدا (فرستيغ، ٢٠٠٣)، وتهمل الكثير من العوامل والمتغيرات (Boussofara-Omar, 2006). ومع قلتها، فإن أغلب ما ينجز منها يتم خارج الوطن العربي. وأما ما يكتب بالعربية، فهو في

١٦) والحقيقة أن كثيرا من الإضافات النظرية المهمة فيما يتعلق بالعربية، إن لم يكن أغلبها، قام بها بعض الباحثين الغربيين. وجزء كبير من ضعف البحث اللغوي العربي يعود إلى تجاهل جهودهم وعدم الاستفادة منها والإضافة إليها (وللاطلاع على بعض النماذج، انظر: المزيني، ٢٠٠٤).

مجمله (فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة جدا، مثل: بدوي، ٢٠١١) كلام إنشائي، وإعادة تدوير لما هو معروف سلفا، ولا يضيف أي جديد. وبالإضافة إلى موضوع الازدواجية، هناك موضوعات أخرى لا يوجد فيها دراسات اختبارية على الإطلاق، ومنها على سبيل المثال: اكتساب العربية باعتبارها لغة أولى[١٧]. والموضوعات المتعلقة باكتساب الحرافة/Literacy ليست أحسن حالا، فلا يوجد إلا عدد محدود جدا من الدراسات في هذا المجال (انظر مثلا: Saiegh-haddad& Joshi, 2014) رغم أهميته سواء في فهم ظواهر النمو اللغوي، أو في توجيه العملية التعليمية.

هذا الضعف الذي يعاني منه البحث اللغوي العربي يمثل أبرز المشكلات التي تواجهها العربية. فكثير من القضايا المتعلقة بالوضع اللغوي الاجتماعي للعربية في العالم المعاصر غير معروفة، ولم تدرس دراسة علمية ومنهجية. ولذا فإن اللغة العربية بحاجة ماسة لمنهجيات البحث العلمي الأساسي في جمع البيانات وتحليلها وربطها بالأطر النظرية العامة للسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية. وذلك بطبيعة الحال يتطلب دراسة اللغة كما هي في الواقع من الناحتين الاجتماعية والنفسية. ومع أن الضعف العلمي في العالم العربي يشمل كافة المجالات، ولا يقتصر على المجال اللغوي فقط (راشد، ٢٠٠٨)، إلا أن الفكر اللغوي بالذات في العالم العربي مربوط بكثير من العوائق التي تحول بينه وبين الوصول إلى المنهجية العلمية. فالموقف المتحفظ من دراسة العامية واللهجات المحكية، على سبيل المثال، أحد أبرز العوائق في هذا الصدد. فالبحث الأساسي في اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية يتطلب دراسة اللغة المحكية في الواقع اللغوي. ومع أن قضية العامية من القضايا التي تدخلت فيها

---

١٧) على سبيل المثال، خلا مرجع أكسفورد في اللسانيات العربية من فصل مخصص لموضوع اكتساب العربية باعتبارها لغة أولى، وعزا جوناثن أوينز (Owens, 2013) محرر الكتاب ذلك لعدم وجود دراسات في هذا الموضوع. وبمراجعة الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع لم نجد إلا دراسة اختبارية واحدة فقط صدرت عام ١٩٧٣م، ثم أعيد طبعها مرة أخرى في عام ٢٠٠٧م (Omer, 2007)، وانظر أيضا: Zalami, 2006.

اعتبارات سياسية واستعمارية مشبوهة (انظر مثلا: سعيد، ١٩٦٤؛ وقارن بـ: إسماعيل، ١٩٩٧)، فإن ذلك، بحد ذاته، لا يبرر الإعراض عن الفهم النظري الصحيح لقضية لغوية موجودة في الواقع. فالعامية أحد مكونات المجال اللغوي العربي التي ينبغي أن يشملها البحث اللساني بالدراسة والفهم (الفهري، ١٩٨٧؛ عبدالواحد، ٢٠٠٧). وذلك بطبيعة الحال لا يعني الدعوة إلى العامية أو التخلي عن الفصحى، فهناك فرق كبير بين مطالب البحث الأساسي في العلم، والمطالب العملية.

٥ - العربية : فرص وتحديات

ومع أن البحث اللغوي الأساسي عن اللغة العربية لا يزال في مراحله الأولية ولم يصل إلى حصيلة تمكننا من رصد تفصيلات الواقع اللغوي، إلا أننا في الجزء الحالي سنحاول تلخيص أهم المعطيات الرئيسية حول هذا الموضوع، بالنسبة إلى ثلاثة محاور أساسية: (١) العربية باعتبارها لغة أولى، (٢) العربية باعتبارها لغة رسمية، و(٣) العربية باعتبارها لغة ثانية.

٥-١ اللغة العربية كلغة أولى

موضوع اللغة العربية باعتبارها لغة أولى يشمل كافة الجوانب المتعلقة بالاكتساب والتواصل اللغوي بالنسبة للناطقين الأصليين، وما يتعلق بذلك من قضايا اجتماعية ونفسية. وتختلف التقديرات بالنسبة لعدد الناطقين الأصليين بالعربية. ففي تقديرات موقع Ethnologue [١٨] يبلغ عدد متحدثي العربية بكل لهجاتها وتنوعاتها المختلفة قرابة ٢٣٧ مليون متحدث، ولكن سكوت مونتغمري

١٨) انظر الرابط التالي: http://www.ethnologue.com/١٧/language/ara/. والجدير بالذكر أن موقع Ethnologue يصدر عن (SIL international) the Summer Institute of Linguistics، وهو مؤسسة تبشيرية بالأساس، ولكنه من أهم المؤسسات المرجعية في رصد الواقع اللغوي العالمي، وتتصف بياناته ومعلوماته بالموضوعية إلى حد كبير، وتحظى بثقة الباحثين والعاملين في هذا المجال (انظر مثلا: Anderson, 2012؛ Crystal, 2002).

(٢٠١٣) في دراسة حديثة اعتمد فيها على مصادر متعددة يوضح التقديرات الأساسية بالنسبة للغات العشر الأولى الأكثر انتشارا في العالم، ومن بينها العربية، كما يبين الجدول رقم (١).

الجدول (١) الإحصاءات العامة بالنسبة للغات العشر الأولى

اللغة	عدد المتحدثين المحليين	التوزيع العالمي عدد الدول	المتحدثين غير المحليين
الماندرين	٨٥٠-٩٣٠ مليون	٢٠-٣٠ (متزايد)	١٥-٢٠ مليون
الإسبانية	٣٦٠-٤٠٠ مليون	٤٥-٥٠ (متزايد)	٥٠-٧٠ مليونا
الإنجليزية	٣٦٠-٣٨٠ مليون	١١٥-١٤٠ (متزايد)	١٥٠٠-١٦٠٠ مليون
الهندية	٣٦٠-٣٨٠ مليون	٢٠-٢٥ (مستقر)	١٢٠-١٥٠ مليون
العربية	٢٢٠-٢٧٥ مليون	٥٧-٦٠ (متزايد)	١٠٠-١٥٠ مليون
البرتغالية	١٨٠-٢٠٥ مليون	٣٧-٤٠ (متناقص)	١٥-٢٠ مليون
البنغالية	١٨٠-٢٠٥ مليون	١٠-١٢ (مستقر)	٣٠-٥٠ مليون
الروسية	١٥٠-٢٠٠ مليون	٣٣-٣٥ (متناقص)	٧٥-١٠٠ مليون
اليابانية	١٢٥-١٢٦ مليون	١٥-٢٠ (متناقص)	١٠ ملايين
الألمانية	٩٠-١٢٠ مليون	٤٠-٣٤ (متناقص)	١٠-٢٠ مليون
المجموع	٢٨٧٥-٣٢٢٦ مليون		١٩١٦-٢١٩٠ مليون

وهذه التقديرات توضح أنه، رغم أن العربية تأتي في المرتبة الخامسة من ناحية أعداد الناطقين الأصليين، إلا أنها، بالنسبة لمجموع المؤشرات، تعد أكثر اللغات انتشارا في الوقت الحالي بعد اللغة الإنجليزية. وبالنسبة للمتحدثين غير المحليين، يوضح سكوت أن المقصود بذلك هو من يستطيعون استخدام اللغة في التواصل الفعلي، ولكن ليس واضحا تماما ما إذا كان ذلك يقتصر على أعداد متعلمي اللغة باعتبارها لغة ثانية، أم يشمل أيضا الناطقين بها من ثنائيي اللغة وأبناء الأقليات والمهاجرين الذين يعيشون خارج مجتمعاتهم الأصلية. وعلى أية حال، فإن هذه التقديرات تخالف تقديرات أخرى لأعداد الناطقين الأصليين

بناء على دراسة أعدها الباحث أريك آمون في جامعة دسلدروف الألمانية[١٩]، حيث تقع العربية في المرتبة الرابعة، ويبلغ عدد الناطقين الأصليين بها قرابة ٤٦٠ مليون، كما يوضح الجدول رقم (٢).

الجدول (٢) أعداد الناطقين الأصليين بالنسبة لأكثر اللغات العالمية انتشارا

اللغة	عدد الناطقين الأصليين
الصينية (جميع اللهجات)	١،٣٩٠ مليون
الهندية-الأردية	٥٨٨ مليون
الإنجليزية	٥٢٧ مليون
العربية	٤٦٧ مليون
الإسبانية	٣٨٩ مليون
الروسية	٢٥٤ مليون
البنغالية	٢٥٠ مليون
البرتغالية	١٩٣ مليون
الألمانية	١٣٢ مليون
اليابانية	١٢٣ مليون
الفرنسية	١١٨ مليون
الإيطالية	٦٧ مليون

وبالنسبة لدراسة جامعة دسلدروف، فإن التقديرات تشمل الناطقين الأصليين بما فيهم ثنائيو اللغة. وبطبيعة الحال، فإن اختلاف التقديرات يعود في معظمه إلى اختلاف المعايير التي يستخدمها الباحثون في جمع البيانات والإحصاءات. ومع أن تقدير الناطقين الأصليين في جميع اللغات يشتمل على العديد من

١٩) لم نستطع الوصول إلى الدراسة الأصلية، وقد اعتمدنا في هذه الأرقام على تقرير صحفي منشور عن الدراسة في صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٥م على الرابط التالي:

https://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/201523/04//the-worlds-languages-in-7-maps-and-charts/

الصعوبات النظرية والإجرائية، كما وضحنا في الفصل السابق (الشمري وميغري)، إلا أن اللغة العربية لها إشكالاتها الخاصة في هذا الصدد.

ومن أهم الإشكالات المتعلقة بهذا الموضوع، مسألة التعدد اللغوي داخل مجتمع العربية. فالازدواجية، والثنائية اللغوية، والأقليات اللغوية، سواء من غير العرب داخل الوطن العربي (Davies &Bentahila, 2006)، أو من العرب خارجه (Owens, 2000) من المظاهر البارزة للتعدد اللغوي. وبطبيعة الحال لا يتسع المقام هنا لتناول هذه الموضوعات، ولكنها ذات ارتباط وثيق بالمسائل المتعلقة بتصنيف الناطقين الأصليين ومنزلة العربية من هذه الناحية. فوجود العربية ليس محصورا داخل حدود الوطن العربي فقط، فالأقليات اللغوية التي تتكلم العربية منتشرة في مناطق متعددة. فمنها أقليات قديمة موجودة على أطراف العالم العربي في تركيا (Jastrow, 2006)، وإيران (Ingham, 1994)، وبعض دول أفريقيا مثل: تشاد، ومالي، ونيجريا، والكاميرون (Echu & Aminou, 2006). ومنها أقليات حديثة تكونت بسبب الهجرة نحو الدول الأوروبية والأمريكية في العصر الحديث. وتبعا للظروف المختلفة، تتفاوت الأوضاع اللغوية بالنسبة للأقليات تفاوتا كبيرا. وغالبا ما تكون العربية بالنسبة للأقليات القديمة مجرد لهجة محكية بعيدة عن العربية المعيارية وفي طريقها نحو الاندثار. ولا يوجد إلا دراسات محدودة تهتم بالأوضاع اللغوية بين الأقليات العربية (Owens, 2000).

وأما بالنسبة للمجتمعات داخل العالم العربي الحديث، فاللغة العربية هي اللغة المسيطرة بشكل عام في كافة مجالات التواصل المحكية والمكتوبة نتيجة لتجذر التعريب من فترة طويلة من ناحية، ونتيجة لبرامج التعليم المعاصرة من ناحية أخرى. ولذا فإن العربية هي اللغة الأم للغالبية العظمى من السكان في كافة الأقطار العربية، باستثناء بعض الأقليات المحدودة من غير العرب. ومع ذلك، فإن الوضع اللغوي الاجتماعي في العالم العربي يشتمل على العديد من

التعقيدات المتعلقة بهذا الموضوع. ومن أهمها ظاهرة «الازدواجية اللغوية». ومع أن استخدام هذا المصطلح يعاني من الكثير من الاضطراب وتعدد زوايا النظر، إلا أنه في تعريفه التقليدي يشير إلى وجود نمطين لغويين يتعايشان بشكل مستمر، وبينهما توزيع وظيفي ثابت ودائم بحيث يستخدم كل منهما في مجال معين (Hudson, 2002). وقد لقي هذا التعريف الكثير من المراجعة والنقد من نواح عديدة، أهمها ناحيتين: اجتماعية ونفسية. أما الاجتماعية فتتعلق بتعدد المستويات اللغوية وتداخلها أثناء عمليات التواصل الفعلية. وأما النفسية فتتعلق بقدرة المتكلم على استخدام أكثر من مستوى لغوي بحسب ما تتطلبه ظروف الموقف أثناء التواصل (فرستيغ، 2003؛ Bassiouney, 2009).

وبغض النظر عن التفصيلات المتعلقة بهذا الموضوع، فإن ظاهرة الازدواجية اللغوية تتداخل تداخلا كبيرا مع تعريف الناطق الأصلي ومنزلة العربية باعتبارها لغة أما. فمنزلة اللغة العربية الفصحى تختلف من متكلم لآخر، وأفراد المتكلمين يتفاوتون من ناحية اقتدارهم على استخدام المستويات اللغوية المختلفة إنتاجا واستيعابا. ولذا فإن استمرار الحديث عن وجود مستويين لغويين منفصلين بالمطلق من التصورات الشعبية التي لا تتطابق مع حقيقة الواقع اللغوي (Suleiman, 2013). وأبحاث الازدواج اللغوي بحاجة إلى ربطها مع أبحاث الاكتساب اللغوي في ظل تصور شامل وعام لمفهوم «الكفاية التواصلية» لدى المتحدثين. ولا يوجد إلا أبحاث قليلة جدا تتبنى هذا التوجه (وللاطلاع على مراجعة شاملة لهذا الموضوع، انظر: Bassiouney, 2009؛ Boussofara-Omar, 2006).

ولا تقتصر مظاهر التعدد اللغوي داخل العالم العربي على الازدواجية فقط، فالثنائية اللغوية من المظاهر البارزة في هذا الصدد. وبخلاف الازدواجية التي تتعلق باختلاف المستويات اللغوية داخل العربية، فإن الثنائية اللغوية مرتبطة بمنافسة اللغات الأجنبية للعربية لدى الناطقين بها في مجالات التعلم

والاكتساب والتداول والاستعمال. ومثل الازدواجية، هناك تعريفات مختلفة وأنواع متعددة للثنائية اللغوية (انظر مثلا: Lyon, 1996؛ Hoffmann, 1991). وبطبيعة الحال، فإن الثنائية اللغوية أكثر ارتباطا بالأقليات، سواء من غير العرب داخل العالم العربي، أو من العرب خارجه. ففي كلتا الحالتين تكون لغة الأغلبية هي اللغة المستخدمة في مجالات التواصل العام. وأما بالنسبة لعموم الناطقين بالعربية في الأقطار العربية، فإن الثنائية اللغوية شائعة بدرجات متفاوتة، خاصة بين الأجيال الناشئة، بسبب برامج التعليم التي تهتم بتعليم اللغات الأجنبية كالإنجليزية في بلاد المشرق العربي، والفرنسية في لبنان وبلاد المغرب العربي (حسنين، ٢٠١٣؛ Bassiouney, 2009).

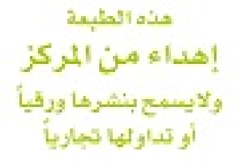
ويتفاوت مدى انتشار الثنائية اللغوية وتأثيرها بحسب عوامل كثيرة جدا، منها السن، والمستوى التعليمي، والدولة أو الإقليم، ومجال التواصل أو الاستعمال، ونوعية الولاء اللغوي وغيرها (Suleiman, 2004). فالثنائية اللغوية بين العربية ولهجاتها من ناحية، والفرنسية من ناحية أخرى، وما ينشأ عنها من آثار مثل التبديل الرمزي/code-switching بارزة جدا في بلاد المغرب العربي بسبب شدة التأثير الاستعماري (Mejdell, 2006؛ Bassiouney, 2009)، بخلاف بلاد المشرق العربي التي تجذر فيها التعريب منذ فترة مبكرة في بدايات النهضة (عبدالواحد، ٢٠٠٧). وهذا بطبيعة الحال لا يعني أن البلدان الأخرى خالية من مزاحمة اللغات الأجنبية. فالمجالات التواصلية المرتبطة بالعلم الحديث والتعليم العالي والاقتصاد ونحوها تكاد تطغى عليها اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية (السيد، ٢٠١١؛ Bassiouney, 2009).

وبكل تأكيد، فإن تعليم اللغات الأجنبية والاهتمام بها ليس مشكلة بحد ذاته. فالثنائية اللغوية هي الوضع السائد في العالم اليوم، وتعليم اللغات الأجنبية أصبح ضرورة اقتصادية وحضارية لا يمكن الاستغناء عنها. ولكن المشكلة تكمن في الهيمنة اللغوية للغات الأجنبية (فليبسون، ٢٠٠٨). فالثنائية

اللغوية قد تكون وضعا طبيعيا، وقد تكون مظهرا من مظاهر الهيمنة اللغوية بما يؤدي إلى انكماش اللغة الأم وتدهورها وانحسار وظائفها التداولية في بعض المجالات. وذلك يخضع للعديد من العوامل المتنوعة (لمناقشة هذا الموضوع، انظر: Crystal, 2002). والثنائية اللغوية في العالم العربي موضع جدل محتدم بسبب التخوف على وضع اللغة العربية، خاصة في ظل وجود بعض النزعات والدعوات السياسية التي تتبنى نظرة ازدرائية تجاه العربية مقارنة باللغات الأخرى ذات الثقل العالمي (انظر مثلا: Suleiman, 2004). ومع ذلك، لا يوجد توصيف علمي ولا دراسات اختبارية تقدم بيانات تفصيلية عن واقع الثنائية اللغوية في **العالم العربي، سواء في الجوانب المتعلقة بالتعلم والاكتساب** (Khattab, 2006)، أو بالتواصل والاستعمال (Bentahila& Davies, 2006).

٥-٢ العربية باعتبارها لغة رسمية

كما رأينا في الجزء السابق، فإن العربية من أكثر اللغات في العالم انتشارا، سواء من ناحية أعداد المتكلمين، أو من ناحية الانتشار الجغرافي. وهذا يجعلها إحدى اللغات العالمية الكبرى في العالم المعاصر. وتبعا لذلك فقد تم إدراج اللغة العربية (بالإضافة إلى الإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية، والصينية) ضمن اللغات الست الرسمية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها. وقد تزامنت إضافة اللغة العربية في الأمم المتحدة مع ارتفاع أسعار النفط وتزايد القوة الاقتصادية للدول العربية في مجال الطاقة في بداية السبعينيات الميلادية (ولمناقشة المغزى السياسي لهذه النقطة، انظر: المسدي، ٢٠١١، ص ٤٧). وأما بالنسبة للاعتراف الرسمي في دول العالم، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية في دول الجامعة العربية (٢٢ دولة)، وعدد من الدول الأخرى. ويمكن تقسيم الدول التي تحظى فيها العربية بالاعتراف الرسمي إلى ثلاث فئات، كما يوضح الجدول رقم (٣).



الجدول (٣): الوضع الرسمي للغة العربية في دول العالم

العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في الدولة	السعودية، اليمن، عمان، البحرين، الإمارات، قطر، الكويت، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، مصر، ليبيا، الجزائر، تونس، موريتانيا
العربية هي لغة الأغلبية، وأحد اللغات الرسمية	المغرب (مع الأمازيغية)، العراق (مع الكردية)، السودان (مع الإنجليزية)
العربية ليست لغة الأغلبية، وهي أحد اللغات الرسمية	جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، الصومال، تشاد، إسرائيل

وتأتي اللغة العربية في المرتبة الثالثة من ناحية الاعتراف الرسمي في دول العالم بعد اللغتين الإنجليزية والفرنسية. ويعود انتشار الاعتراف الرسمي باللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى أسباب استعمارية حيث يحظيان بالاعتراف الرسمي في دول متفرقة وبعيدة عن موطنهما الأساسي، وفي مجتمعات لغوية أجنبية عنهما. وبخلاف الفرنسية التي تشهد تراجعا ملحوظا، فإن انتشار العربية يشهد تصاعدا مستمرا في المرحلة الحالية (مونتغمري، ٢٠١٤). ولذا فإنه - باستثناء اللغة الإنجليزية التي تحظى بمنزلة عالمية استثنائية في الوقت الحالي - يمكن القول إن العربية هي أكثر اللغات انتشارا في العالم حاليا. ويضاف إلى ذلك أن العربية تنتشر في منطقة جغرافية متصلة تتكون من عدة دول تمثل فيها اللغة العربية الرمز الأعلى للميراث الموحد والهوية الجامعة والمصير المشترك (Suleiman, 2003).

ومع أهمية هذه المؤشرات، فإن هناك عددا من مواطن الضعف بالنسبة للمكانة الرسمية للغة العربية. ويمكن تلخيصها في ثلاثة جوانب أساسية

ومترابطة: (١) التخلف الحضاري العام للدول العربية (علي، ١٩٩٥؛ قاسم، ٢٠١٣؛ أبو زيد، ٢٠٠٧)، (٢) آثار المرحلة الاستعمارية (Suleiman, 2004؛ Bassiouney, 2009)، و(٣) ضعف السياسة اللغوية في الدول العربية (السيد، ٢٠١١؛ الفهري، ٢٠١٣؛ شكري المبخوت وآخرون، ٢٠١٠؛ قاسم، ٢٠١٣؛ المسدي، ٢٠١١). وبطبيعة الحال فإن الوضع اللغوي في الدول العربية ليس متماثلا تماما، فالظروف تختلف من دولة إلى أخرى، ولكن الدول العربية كافة تشترك إجمالا في هذه الجوانب. فالضعف الذي تعاني منه اللغة العربية في المجال العالمي «مرتبط ارتباطا وثيقا بالتخلف العام الذي يعاني منه العرب إجمالا على مستوى الفرد والمجتمع والدولة» (علي، ١٩٩٥؛ ص ٦٦٠). ومظاهر التخلف الحضاري في الدول العربية متعددة ومتنوعة، ولا يمكننا مناقشتها هنا. فرغم التقدم النسبي الذي حققته الدول العربية منذ بداية النهضة، إلا أنها لا تزال في مرتبة متأخرة مقارنة بالقوى العالمية الأخرى فيما يتعلق بالإنتاج العلمي والصناعي، والتأثير السياسي والاقتصادي.

وأما الاستعمار، فكان له دور كبير جدا في توجيه الوضع اللغوي وتحول السياسة اللغوية في العالم العربي (الفهري، ٢٠١٣). فقد أدى التقاسم الاستعماري للدول العربية التي تشكلت في بداية القرن العشرين إلى إجهاض المحاولات والجهود اللغوية الحثيثة لإعادة إحياء اللغة العربية وبعثها في بداية النهضة. ولا يمكن الاستفاضة في تتبع مظاهر التأثير الاستعماري، ولكن من أبرزها «الدعوة إلى العامية» (زكريا، ١٩٦٤)، وفرض اللغات الأجنبية في الإدارة والتعليم (الفهري، ٢٠١٣؛ Bassiouney, 2009)، بالإضافة إلى زرع «الولاء اللغوي» و«التبعية اللغوية» للغات الأجنبية على حساب اللغة العربية. ولاتزال آثار المرحلة الاستعمارية ماثلة سواء في الوضع اللغوي نفسه، أو في المناقشات الفكرية والنظرية التي تتعلق بالوضع اللغوي (لمناقشة بعض الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، انظر: الفهري، ٢٠١٣؛ Bassiouney, 2009؛ Suleiman, 2004).

ومع أن البلدان العربية كلها تشترك في التأثر بالمرحلة الاستعمارية وآثارها اللغوية، إلا أن درجات التأثر تتفاوت من بلد إلى آخر. فبلدان المغرب العربي، على سبيل المثال، من أكثر البلدان العربية تأثرا بالمرحلة الاستعمارية من الناحية اللغوية بسبب تأخر تحررها واستقلالها الوطني وشدة تأثير الفرنكوفونية في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة (انظر مثلا: المسدي، ٢٠١١؛ الفهري، ٢٠١٣). وبلدان المغرب نفسها تتفاوت في مدى تأثير الفرنكوفونية، فالجزائر على سبيل المثال من أكثرها تأثرا بسبب طبيعة الاحتلال الفرنسي الاستيطاني الذي استمر لفترة طويلة تتجاوز ١٣٠ عاما، منذ ١٨٣٠م حتى ١٩٦٢م، جرى خلالها تجريف الوجه اللغوي العربي للجزائر بشكل كامل تقريبا (كانت نسبة الأمية بالعربية عند الاستقلال قرابة ٩٠٪، وللمزيد حول هذا الموضوع، انظر: المسدي، ٢٠١١؛ Bassiouney, 2009).

ومع أن مرحلة الاستقلال الوطني التي تلت الاستعمار شهدت العديد من الإنجازات والتطورات، إلا أن الوضع اللغوي للعربية من الناحية الرسمية يتسم بالهشاشة. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى ضعف السياسة اللغوية في البلدان العربية. ويمكن تلخيص مظاهر الضعف في السياسة اللغوية العربية في أربعة مظاهر رئيسية: (١) عدم الاكتراث وقلة الاهتمام بموضوع السياسة اللغوية، (٢) التناقض بين السياسات المعلنة والممارسات الفعلية، (٣) التردد والتذبذب في المواقف والتوجهات، (٤) ضعف التنسيق والتضافر بين الدول العربية. فمع أن معظم الدساتير في الدول العربية تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، إلا أن ذلك في أغلب الأحيان لا يكون مصحوبا بتخطيط لغوي وقوانين ملزمة مما يؤدي إلى انفصال الشعارات المعلنة عن الواقع الفعلي (قاسم، ٢٠١٣؛ Bassiouney, 2009). ولذا فإننا، كما يقول أحد الباحثين في هذا الموضوع (المسدي، ٢٠١١، ص ١٣٧)، «لانعرف بلدا عربيا واحدا يصح في حقه أن نقول إن له سياسة لغوية بالمعنى التام للعبارة». وسنحاول فيما يلي

أن نشير إشارات موجزة وسريعة إلى بعض جوانب هذا الموضوع فيما يتصل بـ:(١) الإدارة، و(٢) التعليم، و(٣) الإعلام.

أما الإدارة، فتتعلق بالمكاتبات والتعاملات في المؤسسات والإدارات الرسمية في الدولة. ومع أن تعريب هذا المجال كان أحد التوجهات الأساسية في جميع الدول العربية منذ بداية التأسيس والاستقلال، إلا أن النجاح الذي حققته الدول العربية يتفاوت من بلد إلى آخر (Shaaban, 2006). أما في دول الجزيرة العربية فلم يكن تعريب الإدارة يمثل مشكلة بسبب غياب أثر الاستعمار أو ضعفه. ولم تواجه كذلك بقية دول المشرق العربي (العراق، سوريا، مصر) مشكلة من هذه الناحية بسبب تجذر التعريب قبل الاستعمار، ولأن اللغة العربية كانت لغة رسمية إلى جانب لغة المستعمر في هذه البلدان حتى في مرحلة الاستعمار. أما تعريب الإدارة في دول المغرب العربي فقد واجه الكثير من التحديات (للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: Shaaban, 2006؛ Bassiouney, 2009). ومع ذلك، فقد حققت تونس الكثير من النجاح في هذا الصدد، رغم تجذر الثنائية اللغوية والحضور الكثيف للفرنسية في العديد من المجالات. وأما في الجزائر فإن تعريب الإدارة يمثل معضلة سياسية (لمناقشة الأسباب المتعلقة بهذا الموضوع، انظر: Bassiouney, 2009). ومع أنه صدر في عام ١٩٩١م قانون ينص على ضرورة الوصول إلى التعريب الشامل في المجال الإداري في عام ١٩٩٩م، إلا أنه جرى تجاهله وعدم تفعيله بعد ذلك (السيد، ٢٠١١).

وأما المغرب فهي، بالإضافة إلى العراق والسودان، إحدى الدول العربية الثلاث التي تتبنى الثنائية اللغوية بشكل رسمي (انظر الجدول رقم (٣)). فرغم وجود عدد من الأقليات المتفرقة في بلدان العالم العربي، إلا أن الكرد في المشرق والأمازيغ في المغرب يمثلون أكثر الأقليات تعدادا وأبرزها حضورها في هذه المناطق. ولذا فقد تم الاعتراف الرسمي باللغتين الكردية والأمازيغية في كل من العراق والمغرب على التوالي. وبخلاف الكرد الذين يقطنون في

منطقة محددة ويتمتعون بنوع من الاستقلال الذاتي في العراق، فإن الأمازيغ في المغرب، رغم كونهم يمثلون ٤٠٪ من عدد السكان، مندمجون مع العرب (Bassiouney, 2009). ووفقا لبعض الإحصائيات، فإن ٣٠٪ منهم يعتبرون العربيـة لغتهم الأم، و٢٠٪ لا يريدون لأبنائهم أن يتعلموا الأمازيغية (Davies & Bentahila, 2006). ومع ذلك، فإنه يوجد في المغرب توجهات سياسية متصارعة فيما يتعلق بالتعريب، مع حضور كثيف للفرنسية في كثير من المجالات (Bassiouney, 2009؛ الفهري، ٢٠١٣).

والخلاصة أن أوضاع البلدان العربية من ناحية تعريب المجتمع والإدارة متفاوتة، والسياسات الرسمية في هذا الصدد ضعيفة. فدول الخليج العربي، على سبيل المثال، رغم أنها لم تواجه التحديات الاستعمارية التي واجهتها دول المغرب العربي، إلا أن اللغة الأجنبية طاغية في العديد من المجالات كالمستشفيات والمؤسسات التجارية (السيد، ٢٠١١)، بالإضافة إلى الحضور الكثيف للغة الهجين في التواصل اليومي بسبب وجود عدد كبير من العمالة الأجنبية التي لا تتحدث العربية (Smart, 1990).

وأما بالنسبة للتعليم، فيوجد أيضا اهتمام كبير بتعليم العربية وتعريب التعليم. وتتفاوت أوضاع الدول العربية من هذه الناحية أيضًا. ورغم نجاح الدول العربية في تحقيق التعريب في مراحل التعليم العام، إلا أن التعليم الجامعي والعالي تسيطر عليه اللغات الأجنبية والثنائية اللغوية، خصوصًا في التخصصات العلمية والتقنية (Shaaban, 2006؛ السيد، ٢٠١١). ومع ذلك، فقد شهد العالم العربي في الآونة الأخيرة بعض مظاهر التراجع من هذه الناحية. ومن أبرزها تنامي ظاهرة المدارس والجامعات الأجنبية التي تعلم باللغات الأجنبية ولا تولي اللغة العربية أي اهتمام (السيد، ٢٠١١). وتوجد بعض المؤشرات العامة التي تؤكد تفضيل الطلاب وذويهم لتعلم اللغات الأجنبية

في المدارس الخاصة والأجنبية على حساب الاهتمام باللغة العربية (الفهري، ٢٠١٣؛ Bassiouney, 2009).

وأما من ناحية تعليم اللغة العربية، فلا توجد دراسات شاملة ودقيقة فيما يتعلق بمناهج اللغة العربية وطرائق تعليمها (Wahba, 2006). ومع ذلك، يمكن القول بشكل عام إن هذا الجانب يمثل أضعف جوانب السياسة اللغوية في البلدان العربية. فمع أنه يوجد اهتمام كبير بمناهج تعليم العربية وتطويرها، إلا أن الكثير من الجهود في هذا الصدد «تعتمد على الاجتهادات والخبرات الشخصية والانطباعات الذاتية في منأى عن المعايير الموضوعية والتجارب العلمية المنضبطة والميدانية» (السيد، ٢٠١١، ص. ٣٤). وأغلب التركيز في هذا الصدد ينصب على الكتاب المدرسي، أما الاهتمام بالمنهج بمعناه المتكامل الذي يشمل مجمل البيئة التعليمية والخطاب الصفي فضعيف بشكل عام. ولذا فإن تطوير الكتب الدراسية غالبا لا يكون مصحوبا بتطوير طريقة التدريس التي لا تزال في أغلب الأحيان طريقة تقليدية تعتمد على التلقين وحفظ المعلومات بدلا من التركيز على اكتساب المهارات التواصلية (Wahba, 2006؛ Shaaban, 2006؛ السيد، ٢٠١١).ولا يوجد مقاييس للكفاية التواصلية لدى المتعلمين. ولا يوجد كذلك دراسات إثنوغرافية شاملة عن الخبرة التي يمر بها التلميذ العربي أثناء الدراسة وآثارها النفسية والاجتماعية في ظل الازدواجية اللغوية (Haeri, 2006). ولذا فإن الظواهر المتعلقة بالاكتساب اللغوي تكاد تكون مجهولة تماما. ولا يوجد إلا عدد محدود جدًا من الدراسات الاختبارية التي تهتم بالجوانب الاجتماعية والنفسية المتعلقة باكتساب الحرافة/literacy في المنطقة العربية التي تتسم بارتفاع معدلات الأمية في كثير من الجهات، حيث يصل معدل الأمية في مجموع الدول العربية إلى ٤٠٪ تقريبا (Maamouri, 2006).

وأما بالنسبة للإعلام، فقد كانت الصحافة منذ بداية النهضة من أهم وسائل بعث اللغة العربية وتطويرها (عبدالعزيز، ١٩٨٧؛ البعلبكي، ١٩٨٨؛ الحمزاوي، ٢٠٠٣). وقد ازداد أثر الصحافة في تقريب اللغة العربية مع انتشار التعليم بين طبقات المجتمع المختلفة. ثم كان بعد ذلك للتلفزيونات والإذاعات الوطنية دور كبير في نشر الفصحى وزيادة التعرض لها بين فئات المجتمع كافة بما فيها الفئات ذات المستويات التعليمية المنخفضة (فيلد، ٢٠٠٥). فقد كانت الإذاعات والتلفزيونات الوطنية في البلدان العربية في أول عهدها تهتم باللغة العربية الفصحى، رغم وجود العاميات بنسبة كبيرة أيضا. ففي دراسة إحصائية قام بها أحد الباحثين (الملاح، ١٩٨٤، نقلا عن: قاسم، ٢٠٠٧) حول اللغة المستخدمة في وسائل الإعلام العربية، وجد أن نسبة استخدام العربية الفصحى في مجموع الإذاعات العربية تبلغ ٦٨,٢٪، «وهي نسبة جيدة تشير إلى تفوق الفصحى على العامية بدرجة ملحوظة» (قاسم، ٢٠٠٧). ولكن نسبة استخدام الفصحى تتفاوت من بلد إلى آخر، وتختلف بحسب اختلاف نوعية البرامج. ففي الدراسة المذكورة نفسها، وجد أن المتوسط النسبي لاستخدام العامية والفصحى في التلفزيونات العربية يتفاوت تبعا لنوعية البرنامج، كما يوضح الجدول رقم (٤).

الجدول (٤): المتوسط النسبي لاستخدام الفصحى والعامية في تلفزيونات الدول العربية بحسب البرامج المختلفة

نوعية البرامج	نسبة الفصحى	نسبة العامية
نشرة الأخبار	١٠٠	–
التعليق على الأخبار	١٠٠	–
برامج المناسبات القومية	١٠٠	–
برامج المناسبات الدولية	١٠٠	–

البرامج التمثيلية والمسلسلات الدينية	١٠٠	-
الحديث الديني	٩٧,٩	٢,١
برامج المناسبات الدينية	٩٥,٨	٤,٢
البرامج الأدبية	٩٥,٥	٤,٥
برامج المناسبات الوطنية	٩٣,٨	٦,٢
البرامج العلمية	٩٠,٤	٩,٦
نشرة الأحوال الجوية	٨٨,٨	١١,٢
البرامج الثقافية المنوعة	٨٠	٢٠
المقابلات التلفزيونية	٧٩	٢١
برامج الطلبة	٧٧,٥	٢٢,٥
التمثيليات والمسلسلات التاريخية	٧٧,٢	٢٢,٨
الأخبار الرياضية	٧٧	٢٣
برنامج الأسرة	٦٩,٨	٣٠,٢
برنامج المسابقات	٦٦,٢	٣٣,٨
برنامج الأطفال	٥٨,٩	٤١,١
برنامج المنوعات	٣٩,٦	٦٠,٤
نقل المباريات الرياضية	٣٧,٥	٦٢,٥
التمثيليات والمسلسلات المعاصرة	١٠,٥	٨٩,٥

فالجدول السابق يوضح أن البث التلفزيون تسيطر عليه الازدواجية اللغوية. ومع ذلك، فإن نسبة استخدام الفصحى بشكل عام مرتفعة، رغم

أنها تنخفض بشكل كبير في بعض البرامج، خاصة البرامج الترفيهية مثل برامج الأطفال والمنوعات ونقل المباريات الرياضية والتمثيليات والمسلسلات المعاصرة. وقد يكون ذلك سببا في ارتفاع نسبة العامية بسبب زيادة الوقت المخصص لهذه النوعية من البرامج في البث التلفزيون. ولا توجد معلومات كافية حول هذه النقطة.

ومع أهمية هذه الإحصاءات، إلا أنها إحصاءات قديمة تحتاج إلى تحديث بعد تغير ظروف الوضع الإعلامي. ومع أنه لا توجد إحصاءات مماثلة، فإنه يبدو أن انتشار البث الفضائي وازدياد عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة أدى إلى انهيار السلطات الإعلامية وازدياد استخدام العامية بشكل كبير (الخوري، ٢٠٠٥). ويرى بعض المتابعين لهذا الموضوع (المسدي، ٢٠١١)، أن كثافة حضور العامية في وسائل الإعلام وصل إلى مرحلة خطيرة يمكن أن تؤدي إلى تصدع المجتمع اللغوي للغة العربية. ومع أنه لا يوجد دراسات رصينة توثق الوضع اللغوي في الإعلام وآثاره بتفصيل ودقة، إلا أن المؤشرات العامة تؤكد أن وضع اللغة العربية في هذا المجال يتراجع بشكل كبير. ومن أهم آثار هذا التراجع ما يسميه بعضهم «تلهيج الثقافة» (المسدي، ٢٠١١، ص ٣٥)، وانتشار «الفكر العامي» (بن تنباك، ١٩٨٦)، خاصة في ظل تزايد ظاهرة الكتابة بالعامية في المجالات الأدبية والثقافية في العقدين الماضيين (للاطلاع على بعض النماذج، انظر: Davies, 2006). وفي بلاد المغرب العربي، الوضع أشد خطورة بسبب تغلغل الثنائية اللغوية وتزايد وسائل الإعلام الموجهة باللغة الفرنسية (شطاح، ٢٠١٣).

الاستعراض الموجز السابق يوضح أنه رغم وجود العديد من الجهود لتنمية العربية في الإدارة والإعلام والتعليم إلا أنها جهود متفرقة ومبعثرة ولا تعكس سياسة منتظمة وفاعلة. ولذا يوجد الكثير من الثغرات ومظاهر الضعف في هذا الجانب. ونظرا لضيق المساحة فإننا لم نتطرق للجوانب المتعلقة بالتقنية

الحديثة وأدواتها. ولكن الدول العربية بشكل عام تعاني من مظاهر «الفجوة الرقمية» في إنتاج التقنية واستخدامها (علي وحجازي، ٢٠٠٥). وهذا ينعكس على العربية بأشكال مختلفة كضعف المحتوى العربي على الإنترنت (عبود، ٢٠١٣)، والمعالجة الحاسوبية للغة العربية (Ditter, 2006).

٥ - ٣ اللغة العربية باعتبارها لغة أجنبية

المحور الثالث من محاور الوضع العام للغة العربية يتعلق بوضعها بالنسبة للمتعلمين الأجانب من غير الناطقين الأصليين. فالعربية طوال تاريخها ومنذ أن ارتبطت بالإسلام، كما ذكرنا في اللمحة التاريخية، لم تعد خاصة بالعرب وحدهم، بل تحولت إلى لغة عالمية تهتم شعوب العالم بتعلمها وتعليمها لأسباب مختلفة ومتنوعة. وبغض النظر عن المراحل التاريخية السابقة، فإن اللغة العربية في العصر الحاضر من اللغات ذات الانتشار الواسع في ميدان تعليم اللغات الأجنبية. وبحسب موقع Ethnologue، فإن عدد مستخدمي العربية باعتبارها لغة ثانية يبلغ قرابة ٢٤٦ مليون شخص، ولكن المعطيات التي بني عليها هذا الرقم ليست واضحة، ففي بعض التقديرات الأخرى يبلغ عدد مستخدمي العربية لغة ثانية قرابة ٥٧٠ مليونا (العبيدي، ٢٠١٥). والحقيقة أن هذا المحور المتعلق بوضع اللغة العربية باعتبارها لغة ثانية من أضعف المحاور من ناحية البحث العلمي. ولذا فإن كثيرا من المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع ليست متاحة. ومع ذلك، فإن سنحاول استعراض الملامح العامة لوضع اللغة العربية باعتبارها لغة ثانية، وأهم الإنجازات التي شهدها هذا الميدان في الدول الإسلامية، والدول الغربية، والدول العربية بالترتيب، لأن اهتمام الدول العربية بهذا المجال تأخر ولم يبدأ إلا منذ فترة قريبة (بدوي، ١٩٩٢).

أما في الدول الإسلامية، فإن الاهتمام باللغة العربية وتعلمها من التقاليد الراسخة والمتوارثة بسبب ارتباطها بالإسلام.ومع ذلك، فقد شهد العصر الحديث تحولا في دور اللغة العربية في المجتمعات الإسلامية نتيجة لآثار المرحلة

الاستعمارية. فقد عمل الاستعمار الغربي على إضعاف مكانة اللغة العربية ودورها، وفرض اللغات الاستعمارية بدلا منها. ومع أن تعلم اللغة العربية لم يعد مغريا من الناحية النفعية والمادية، فإن الشعوب الإسلامية بشكل عام استطاعت المحافظة على ولائها للغة العربية واهتمامها بها لأسباب دينية بالدرجة الأولى. ومن أهم الآثار التي نتجت عن المرحلة الاستعمارية بعد استقلال الدول الإسلامية ابتعاد أنظمة التعليم الرسمية عن الاهتمام باللغة العربية، وانحصار تعليم اللغة العربية في نظام التعليم الديني الذي تشرف عليه وزارات الشؤون الدينية في بعض الدول، أو المؤسسات الإسلامية الأهلية والأوقاف التابعة لها في دول أخرى. وبطبيعة الحال، فإن الدول والأقاليم الإسلامية تتفاوت من حيث اتصالها باللغة العربية من ناحية، ومن حيث نوعية الاهتمام الحكومي والشعبي باللغة العربية من ناحية أخرى. ولكن بسبب ضعف البحث العلمي في هذا المجال، لا يوجد دراسات وافية تقدم البيانات والإحصاءات الكافية لتصنيف أوضاع المناطق الإسلامية من هذه الناحية.

وأما بالنسبة لطرق التعليم السائدة، فإنها بشكل عام تركز على قراءة الخط العربي وتلاوة النصوص العربية عبر الترجمة والحفظ. فلم تكن مهارات التواصل اليومي باللغة العربية أحد أهداف التعليم (Versteegh, 2006)، بل كان التركيز ينصب على الجوانب التي تمكن المتعلم من أداء الشعائر الدينية، وحفظ القرآن الكريم (أو أجزاء منه)، بالإضافة إلى متابعة الدروس الدينية في العلوم الإسلامية. وقد طور المسلمون عبر تاريخهم الطويل مؤسساتهم ومناهجهم وطرقهم الخاصة في تعليم اللغة العربية التي كان لها أثر كبير في تحقيق غاياتهم وأغراضهم التي يريدونها (Rahman, 2000؛ الندوي، ٢٠١٤). ورغم أهمية تجربة الشعوب الإسلامية وثرائها، إلا أنها لم تدرس دراسة وافية. فأغلب ما يكتب في تاريخ تعليم اللغات الأجنبية يقتصر على التطورات التي شهدها هذا الميدان في تعليم اللغات الغربية، وخاصة اللغة الإنجليزية (انظر

مثلا: Stern, 1983). ومع أن تعليم اللغة العربية في المجتمعات الإسلامية بدأ يشهد العديد من التطورات في العقود الأخيرة نتيجة للتأثر بالمناهج الحديثة في تعليم اللغات الأجنبية وزيادة الاتصال بالدول العربية، إلا أن هذا الموضوع لم يدرس. ولذا فإن كثيرا من الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع تكاد تكون مجهولة تماما.

وأما من ناحية الدول الغربية، فإن الدراسات الاستشراقية التي تتضمن تعلم اللغة العربية من أجل قراءة النصوص والتخصص في العلوم العربية لها تاريخ طويل مر بالعديد من المراحل والتطورات (Versteegh, 2006). ولكن تعليم العربية تبعا للمناهج والتصورات الحديثة التي تركز على الغايات التواصلية المباشرة في المقام الأول لم يبدأ إلا في النصف الثاني من القرن العشرين بعد استقلال الدول العربية (Versteegh, 2006؛ Nielsen, 2006). وربما يكون عقد السبعينيات أحد أهم المراحل التي مر بها تعليم اللغة العربية في الدول الغربية نتيجة لأسباب دولية وإقليمية متعددة مثل زيادة القوة الاقتصادية للدول العربية، وظروف الحرب الباردة، وتزايد الاتصال بالدول العربية، مع زيادة أعداد الطلاب والمهاجرين العرب في الدول الغربية (Versteegh, 2006؛ Nielsen, 2006). وبغض النظر عن التفصيلات، فإن تعليم اللغة العربية منذ تلك الفترة شهد العديد من التطورات في تأليف الكتب الدراسية، وتجديد طرق التدريس (انظر: Versteegh, 2006؛ Nielsen, 2006؛ Rydin, 2013b للاطلاع على بعض النماذج)، بالإضافة إلى تطوير البرامج الدراسية بناء على التطورات التي شهدها مجال اللسانيات التطبيقية. ومن الأمثلة على ذلك تطوير معايير الكفاية اللغوية لمتعلمي العربية (Roger, 1993)، والبرامج المشتركة للدراسة الصيفية في الخارج، وبرامج الانغماس اللغوي الكامل (Abdalla, 2006).

وأغلب التطورات حدثت في العقد الماضي بسبب الارتفاع المفاجئ والكبير في معدلات الالتحاق ببرامج تعليم اللغة العربية في الدول الغربية. ففي الولايات

المتحدة، على سبيل المثال، ارتفعت نسبة الالتحاق ببرامج تعليم اللغة العربية ٩٢,٥٪ بين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٢م (Nielsen, 2006)، ثم ارتفعت مرة أخرى ١٢٣,٥٪ بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٦م (Sehlaui, 2008). ولا يزال الإقبال على تعلم اللغة العربية كبيرا نسبيا، ولكن ليس واضحا ما إذا كان هذا الإقبال مجرد موجة عابرة، أم إنه سيستمر لفترة طويلة. فبخلاف الإقبال على اللغة العربية لأسباب دينية في البلاد الإسلامية، فإن تعلم اللغة العربية في البلاد الغربية مرتبط بأسباب سياسية واقتصادية وشخصية متنوعة، وكثير منها ذو سمة مؤقتة (للاطلاع على بعض دوافع متعلمي اللغة العربية في الغرب، انظر: Belnap, 2006). ومع أهمية ما شهده مجال تعليم اللغة العربية في الغرب من تطورات، إلا أنه لا يزال يواجه الكثير من التحديات، وسنتوقف للإشارة إلى بعضها لاحقا.

وأما في الدول العربية، فإن الاهتمام بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها لم يبدأ إلا منذ منتصف السبعينيات الميلادية، حيث شهدت تلك الفترة افتتاح عدد من المعاهد المتخصصة في هذا المجال في كل من السعودية، والسودان، ومصر، وتونس، وسوريا (بدوي، ١٩٩٢؛ Nielsen, 2006؛ Versteegh, 2006). ولم تقتصر جهود المعاهد على تعليم اللغة العربية فقط، بل ساهمت أيضا في إعداد وتأهيل أعداد كبيرة من المعلمين المدربين على توظيف المناهج والأفكار اللسانية الحديثة في تعليم اللغات. وكذلك ساهمت في إخراج وتأليف العديد من الكتب الدراسية ومواد التعليم، بالإضافة إلى الجهود المتعلقة بترجمة بعض الكتب المهمة في اللسانيات التطبيقية. ومع أنه توجد بعض الإشارات العامة لجهود معاهد اللغة العربية في الوطن العربي (انظر مثلا: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٢)، إلا أن تجربة المعاهد لم تدرس دراسة علمية ومنهجية وافية.

إن تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، رغم ما شهده من إنجازات وتطورات في العقود الماضية، لا يزال يواجه الكثير من العقبات والتحديات المتنوعة، سواء من ناحية البحث العلمي أو من ناحية تطوير المواد والوسائل التعليمية. فأغلب ما يكتب في تطوير مناهج وتطوير طرق تعليم اللغة العربية – رغم أهميته – عبارة عن نقل ومحاكاة للتطورات التي شهدها هذا المجال في تعليم اللغات العالمية الأخرى (كالإنجليزية)، وليس قائما على نتائج البحث العلمي الأساسي في اكتساب اللغة العربية وحاجات متعلميها الخاصة تحديدا. فالبحث العلمي الأساسي في اكتساب اللغة العربية، على سبيل المثال، شبه منعدم. ورغم وجود بعض الأبحاث القليلة في البلدان الغربية (للاطلاع على مراجعة عامة لهذا الموضوع، انظر: Rydin, 2013؛ Alhawary, 2006)، إلا أن تركيزها محصور في نوعية خاصة من المتعلمين (في البلدان الغربية)، وليست متداولة في الوطن العربي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الكفاية التواصلية باللغة العربية لم يبحث بشكل مناسب. ولذا فإن الجوانب المتعلقة باختبارات الكفاية لدى المتعلمين تواجه الكثير من العقبات (Winke&Aquil, 2006).

وبالإضافة إلى ضعف البحث العلمي، يعاني تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من ضعف المعلمين، وقلة الكوادر المؤهلة للتعامل مع خصوصيات هذا المجال. ويعاني كذلك من ضعف الوسائل التعليمية. فالمعاجم الثنائية، على سبيل المثال، قليلة وكثير منها غير مناسب للمتعلمين (Hoogland, 2006). والخيارات التقنية محدودة جدا، فالتطبيقات الحاسوبية المناسبة لتعليم اللغة العربية شبه منعدمة (Belnap, 2001)، ومثلها البرامج المخصصة لتعليم اللغة العربية عن بعد (الشمري، ٢٠١٥).

ولا تقتصر مشكلة اللغة العربية في هذا المجال على ضعف البحث العلمي وتطوير مواد التعليم، فأبرز مشكلة تواجهها العربية من هذه الناحية هي ضعف التسويق (Martin, 2006). فرغم ما شهده تعلم اللغة العربية في

العقود الماضية من إقبال متزايد، إلا أن ذلك لم يكن نتيجة جهد وتخطيط سياسي موجه لدعم اللغة العربية، بل حدث بشكل مفاجئ نتيجة لبعض العوامل الطارئة. فالاهتمام السياسي بتسويق العربية ضعيف جدا، ويوجد على ذلك الكثير من الأمثلة والشواهد. ومنها، على سبيل المثال، ما شهدته باكستان من جدل ودعوات متكررة من أجل اعتماد اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية للبلاد (Rahman, 2000)، ولم يجد ذلك أي اهتمام من الدول العربية. ومثلها الدعوات التي شهدتها بنغلاديش من أجل إدخال اللغة العربية كمادة إجبارية في التعليم الابتدائي والمتوسط في عام ١٩٨٣م (Riaz, 2006). وأجهضت هذه الدعوات بعد ذلك، بدون أي اهتمام يذكر من الدول العربية، رغم وجود أعداد كبيرة من العمالة البنغالية في دول الخليج تستخدم اللغة الهجين في التواصل اللغوي. ومن الأمثلة أيضا ما شهدته الدول الأوروبية في التسعينيات من إلغاء برامج تعليم اللغة الأم لأبناء الجاليات، ومن ضمنها الجاليات العربية المهاجرة في أوروبا (Ruiter, 2006)، دون وجود أي جهد سياسي يذكر من قبل الدول العربية لدعم تلك البرامج.

٦ - الخاتمة

لقد استعرضنا في هذا الفصل باختصار شديد جدا مجمل الجوانب المتعلقة بالوضع العام للغة العربية. وكما رأينا فإن الوضع العام للعربية يتميز بالعديد من نقاط القوة التي تجعلها في مصاف اللغات العالمية الكبرى في العالم المعاصر. ومن أهم هذه النقاط ارتباطها بالإسلام، وتاريخها الحضاري الكبير، بالإضافة إلى انتشارها الواسع وأعداد متحدثيها ومتعلميها والمهتمين بها. ولكن توجد أيضا العديد من نقاط الضعف التي يمكن أن تهدد الوضع العالمي للغة العربية مثل الآثار السلبية للازدواجية والثنائية. ولابد هنا من التأكيد على أن الازدواجية والثنائية بحد ذاتهما ليسا مصدر تهديد إذا تم التعامل معهما

بشكل صحيح ومناسب من الناحيتين السياسية والعلمية. ولذا فإن الضعف العلمي والضعف السياسي هما مصدر التهديد الحقيقي لوضع اللغة العربية ومكانتها العالمية.

المراجع العربية:

- إسماعيل، عبدالله أحمد (١٩٩٧). قراءة جديدة في قضية الدعوة إلى العامية. مجلة الجامعة الإسلامية، مج (٥)، ع (٢)، ص. ٥٥-٨١.
- الأفغاني، سعيد (١٩٧١). من حاضر اللغة العربية (ط.٢). دمشق: دار الفكر.
- بدوي، السعيد محمد (١٩٩١). مقتضيات الكفاءة في تعليم اللغة العربية كلغة إضافية. ضمن: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها: قضايا وتجارب، ص. ٤٧-٦٠.
- بدوي، السعيد محمد (٢٠١٢). مستويات العربية المعاصرة في مصر: بحث في علاقة اللغة بالحضارة. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- البعلبكي، منير (١٩٨٨). الإعلام واللغة الإعلامية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد (٦٢)، ص ٢١٠-٢٤٤.
- بكوش، فاطمة الهاشمي (٢٠٠٤) نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي. القاهرة: دار إيتراك للنشر والتوزيع.
- بيلكين، ف. م (١٩٧٣) في تاريخ تطور اللغة العربية الفصحى، ترجمة: جليل كمال الدين، مجلة المورد (وزارة الإعلام العراقية)، م (٢)،ع (١)، ص٣٣-٣٩.
- بن تنباك، مرزوق (١٩٨٦). الفصحى ونظرية الفكر العامي. الرياض.

- الجبوري، يحيى (١٩٩٤). الخط والكتابة في الحضارة العربية. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- حسنين، أحمد حسين (٢٠١٣). لغة التعليم وتأثيرها في الهوية العربية: دراسة ميدانية على عينة من الطلاب المصريين في ظل أنظمة تعليمية متباينة. ضمن: مجموعة مؤلفين، اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- حمادي، محمد ضاري (١٩٨١) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. بغداد: مطبوعات وزارة الإعلام والثقافة العراقية، دار الرشيد.
- الحمزاوي، محمد رشاد (١٩٨٨). أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الحمزاوي، محمد رشاد (٢٠٠٣) في لغة الصحافة وتعريب العلوم: قضاياها، وإشكالاتها، ومناهج دراستها. مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، عدد (٥٦)، يمكن الرجوع إليها من خلال الرابط التالي: http://www.arabization.org.ma/hsearch.aspx
- خسارة، ممدوح محمد (٢٠١١). الكتابة العلمية باللغة العربية قديما: كتاب (المناظر) لابن الهيثم نموذجا. مجلة التعريب، عدد (٤٠)، ص. ٢٠٥-٢٤٥.
- الخوري، نسيم (٢٠٠٥). الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- رابين، حاييم (٢٠١٤). اللغة العربية الفصحى. ضمن: دراسات في تاريخ اللغة العربية، ترجمة: حمزة المزيني. عمان: دار كنوز المعرفة. (١٩٨٦).

- راشد، رشدي (٢٠٠٨). الوطن العربي وتوطين العلم. مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، ع (٤١٣)،٦-٢٥.
- أبو زيد، سمير (٢٠٠٧). العلم وشروط النهضة: التصورات العلمية الجديدة والتأسيس العلمي للنهضة العربية. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- السامرائي، إبراهيم (٢٠٠٠) تصحيح «التصحيح»، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد (٨٧)، القسم الأول، ١٣٣-١٤٣.
- ستتكيفتش، جاروسلاف (١٩٨٥) العربية الفصحى الحديثة: بحوث في تطور الألفاظ والأساليب، القاهرة: دار النمر للطباعة.
- سعيد، نفوسة زكريا (١٩٦٤). تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر. الإسكندرية: دار نشر الثقافة.
- السيد، محمود (٢٠١١). واقع اللغة العربية في الوطن العربي وآفاق التطوير. مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، عدد (٦٦)، يمكن الرجوع إليها من خلال الرابط التالي: http://www.arabization.org.ma/hsearch.aspx
- شاخت، جوزيف وبوزورث، كليفورد (١٩٩٥). تراث الإسلام (ج.١). ترجمة: محمد زهير السمهوري، وحسين مؤنس، إحسان صدقي العمد. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الشرقاوي، محمد (٢٠١٣). الفتوحات اللغوية: انتشار اللغة العربية وولادة اللهجات في القرن الأول الهجري. بيروت: دار التنوير.
- شطاح، محمد (٢٠١٣). الازدواجية اللغوية في وسائل إعلام بلدان المغرب العربي: دراسة نقدية. ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية، دبي، ٧-١٠/٥/٢٠١٣م، ومنشورة على موقع المؤتمر الإلكتروني.

- الشمري، عقيل (٢٠١٥). التعلم عن بعد: أسس ومبادئ تصميم البيئة التعليمية المثلى من منظور اللسانيات النفسية لاكتساب اللغة الثانية. ضمن: زكي أبو النصر بغدادي (مح.)، تعليم اللغة العربية عن بعد: الواقع والمأمول. الرياض: مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية.
- الشمري، عقيل والثبيتي، عبدالمحسن (٢٠١٥). لسانيات المدونات: نماذج وتطبيقات في لغة الصحافة العربية. ضمن: صالح العصيمي (مح.)، المدونات اللغوية العربية: بناؤها وطرائق الإفادة منها. الرياض: مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية.
- الشيال، جمال الدين (١٩٥١) تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي. القاهرة: دار الفكر.
- ظاظا، حسن (١٩٩٠). الساميون ولغاتهم: تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية عند العرب. دمشق: دار القلم.
- العارف، عبدالرحمن (٢٠١٣). اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصر في مصر. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- عبدالعزيز، محمد حسن (١٩٨٧) لغة الصحافة المعاصرة، القاهرة: دار المعارف.
- عبدالعزيز، محمد حسن (١٩٩٠). التعريب في القديم والحديث. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبداللطيف، محمد حماسة (١٩٨٣). العلامة الإعرابية بين القديم والحديث. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبداللطيف، محمد حماسة (١٩٩٦). لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية. القاهرة: دار الشروق.

- عبدالواحد، عبدالحميد (٢٠٠٧). اللسان العربي: الحاضر والآفاق. ضمن: مركز دراسات الوحدة العربية، اللسان العربي وإشكالية التلقي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. ٦٣-٨٠.
- عبود، رامي (٢٠١٣) نحو استراتيجية عربية لصناعة المحتوى الرقمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العبيدي، بشير (٢٠١٥). مناهج تعليم اللغة العربية في أوروبا: المشكلات والحلول. ضمن: بدر الجبر (مح.)، تجارب تعليم اللغة العربية في أوروبا: عرض وتقديم. الرياض: مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية.
- علي، جواد(١٩٩٣). المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (ط. ٢). بغداد: جامعة بغداد.
- علي، محمد محمد يونس (١٩٩٥). أزمة اللغة العربية ومشكلة التخلف في بنية العقل العربي المعاصر: دراسة في علم اللغة الاجتماعي. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج (١٧)، ع (٢٩)، ص٦٥٩-٧٠٧.
- علي، نبيل و حجازي، نادية (٢٠٠٥) الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عمر، أحمد مختار (١٩٨٨). البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر (ط.٦). القاهرة: عالم الكتب.
- عوني، ميمونة (٢٠١٤). الدرس اللغوي في النصف الأول في القرن العشرين. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- غلفان، مصطفى (٢٠٠٦). اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين. الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس.

- غلفان، مصطفى (٢٠١٣). اللسانيات العربية: أسئلة المنهج. عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.
- فرستيغ، كيس (٢٠٠٣). العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها. ترجمة: محمد الشرقاوي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- فريمان، أندرو (٢٠١٣) طبيعة اللغة العربية القديمة وتغيرها إلى العربية الوسيطة ومن ثَمّ إلى العربية المعاصرة، ترجمة: حمزة المزيني، ضمن كتاب «دراسات في تاريخ اللغة العربية»، الأردن، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية. (١٩٩٥).
- فك، يوهان (٢٠٠٦). العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب (ط.٢). ترجمة: عبدالحليم النجار. القاهرة: الدار المصرية السعودية. (١٩٥٠).
- فليبسون، روبرت (٢٠٠٨). الهيمنة اللغوية، ترجمة: سعد بن هادي الحشاش. الرياض: جامعة الملك سعود. (١٩٩٢).
- الفهري، عبدالقادر الفاسي (١٩٨٧). اللسانيات العربية: نماذج للحصيلة، ونماذج للآفاق، ضمن: عبدالقادر الفاسي الفهري (مح)، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، إبريل ١٩٨٧ الرباط. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- الفيصل، سمر روحي (٢٠٠٩). قضايا اللغة العربية في العصر الحديث. الإمارات: مركز زايد للتراث والتاريخ.

- فيلد، شتيفان (٢٠٠٥). لغة الكتابة العربية في الوقت الحاضر. ضمن: فولفديتريش فيشر (مح.)، دراسات في العربية، ترجمة: سعيد البحيري. القاهرة: المكتبة الأدبية.
- قاسم، رياض زكي (١٩٨٢). اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (ج.٢). بيروت: مؤسسة نوفل.
- قاسم، رياض زكي (٢٠٠٧). اللغة والإعلام: بحث في العلاقات التبادلية. ضمن: مركز دراسات الوحدة العربية، اللسان العربي وإشكالية التلقي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. ١٢٣-١٤٤.
- قاسم، رياض زكي (٢٠١٣). اللغة العربية من التراجع إلى التمكين. مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، ع (٤١٣)، ٨١-٩٦.
- القاعود، حلمي محمد (٢٠٠٨) تطور النثر العربي في العصر الحديث، الرياض: دار النشر الدولي.
- القيام، إسماعيل (٢٠١٢). سرقة التصحيح اللغوي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع (١١٨)،
- المبخوت، شكري؛ والوغلاني، خالد؛ والشيباني، محمد (٢٠١٠). السياسة اللغوية القومية للغة العربية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المزيني، حمزة (٢٠٠٤). مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة. ضمن: حمزة المزيني، التحيز اللغوي وقضايا أخرى. الرياض: مطبوعات صحيفة الرياض.
- المزيني، حمزة (٢٠١٤). دراسات في تاريخ اللغة العربية. (مجموع دراسات مترجمة). عمان: دار كنوز المعرفة.

- المسدي، عبدالسلام (٢٠١١). العرب والانتحار اللغوي. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- الملاح، ياسر (١٩٨٤). الفصحى والعامية في الإذاعة والتلفزيون في الوطن العربي. تونس: اتحاد إذاعات الدول العربية.
- المنجد، صلاح الدين (١٩٧٩). دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي (ط. ٢). بيروت: دار الكتاب الجديد.
- المنصور، عبدالرحمن (٢٠١١). مقاربة جديدة للتصنيف الفرعي للغات السامية الغربية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع (١١٣).
- مونتغمري، سكوت (٢٠١٤). هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية: اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (٢٠١٣).
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٩٢). تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها: قضايا وتجارب. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- الندوي، سعيد الأعظمي (٢٠١٤). مناهج تعليم اللغة العربية في الهند ومدارسها. ضمن: اللغة العربية في الهند. الرياض: مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية.
- آل ياسين، محمد حسين (١٩٨٠). الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث. بيروت: دار مكتبة الحياة.

المراجع الإنجليزية

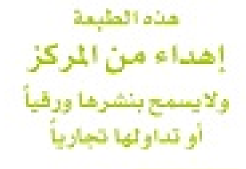
- Abdalla, M. (2006). Arabic immersion and summer programs in the United States. In K. Wahba, Z. Taha& L. England (eds.). Handbook for Arabic language teaching professional in the 21st century, P. 317330-. Mahwah: Routledge.
- Abdulaziz, M. (1986). Factors in the development of modern Arabic usage. International Journal of the Sociology of Language, 62(1), 1124-.
- Alhawary, M. (2006). Second language acquisition. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zaborski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 4, P. 138146-. Leiden: Brill.
- Alsharkawi, M. (2006). Pre-Islamic Arabic. InK. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zaborski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 3, P. 689699-. Leiden: Brill.
- Anderson, S. (2012). Languages: A very short introduction. Oxford: Oxford University Press.
- Bassiouney, R. (2009). Arabic sociolinguistics. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Belnap, R. K. (2001). Arabic CALL: Lessons from the past, opportunities for the future. In K. Cameron (Ed.), CALL and the challenge of change: Research and practice (pp.367380-). Exester: Elm Bank Publications.
- Belnap, R. (2006). A profile of students of Arabic in U.S. universities. In K. Wahba, Z. Taha& L. England (eds.). Handbook for Arabic language teaching professional in the 21st century, P. 169178-. Mahwah: Routledge.
- Bentahila, A. & Davies, E. (2006). Multilingualism. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zaborski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 3, P. 311320-. Leiden: Brill.
- Boussofara-Omar, N. (2006). Diglossia. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zaborski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 629637-. Leiden: Brill.

- Crystal, D. (2002). Language death. Cambridge: Cambridge University Press.
- Davies, H. (2006). Dialect literature. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 597604-. Leiden: Brill.
- Davies, E. &Bentahila, A. (2006). Ethnicity and language. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 2, P. 5865-. Leiden: Brill.
- Ditters, E. (2006). Computational linguistics. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 455465-. Leiden: Brill.
- Echu, G. &Aminou, M. (2006). Cameroon Arabic. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 333339-. Leiden: Brill.
- Ferguson, C. (1959). Diglossia. Word. 15(3), 325340-.
- Ferrando, I. (2006). History of Arabic. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 2, P. 261268-. Leiden: Brill.
- Haeri, N. (2006). Culture and language. . In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 501505-. Leiden: Brill.
- Hagen, G. (2006). Ottoman Empire. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 3, P. 527536-. Leiden: Brill.
- Hoffmann, C. (1991). An introduction to bilingualism. New York: Longman.
- Hoogland, J. (2006). Lexicography: Bilingual dictionaries. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 3, P. 2130-. Leiden: Brill.

- Hudson, A. (2002). Outline of a theory of diglossia. International journal of sociology of language, 157(1), 148-.
- Ingham, B. (1994). The Arabic language in Iran. Indian Journal of Applied Linguistics. 20(1), 103116-.
- Jastrow, O. (2006). Anatolian Arabic. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 8796-. Leiden: Brill.
- Kaye, K. (2006). Arabic alphabet for other languages. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 133147-. Leiden: Brill.
- Khattab, G. (2006). Child bilingualism. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 368375-. Leiden: Brill.
- Lyon, J. (1996). Becoming bilingual. Clevedon: Multilingual Matters.
- Maamouri, M. (2006). Literacy. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 3, P. 7480-. Leiden: Brill.
- Martin, W. (2006). Marketing Arabic as a second/foreign language program. In K. Wahba, Z. Taha& L. England (eds.). Handbook for Arabic language teaching professional in the 21st century, P. 401-409. Mahwah: Routledge.
- Mejdell, G. (2006). Code-switching. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 414421-. Leiden: Brill.
- Newman, D. (2013). The Arabic literary language: The Nahda (and beyond). In In J. Ownes (ed.). The Oxford handbook of Arabic linguistics. P. 390407-. Oxford: Oxford University Press.
- Nielsen, H. (2006). Second language teaching. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 4, P. 146156-. Leiden: Brill.

- Omar, M. (2007). The acquisition of Egyptian Arabic as a native language. Washington: Georgetown University Press.
- Owens, J. (ed.) (2000). Arabic as a minority language. Berlin: De Gruyter Mouton.
- Owens, J. (2001). Creole Arabic: the orphan of all orphans. Anthropological linguistics. 43(2), 348378-.
- Owens, J. (2013). A house of sound structure of marvelous form and proportion: An introduction. In J. Ownes (ed.). The Oxford handbook of Arabic linguistics. P. 2236-. Oxford: Oxford University Press.
- Owens, J. (2013b). History. In J. Ownes (ed.). The Oxford handbook of Arabic linguistics. P. 374389-. Oxford: Oxford University Press.
- Rahman, T. (2000). The teaching of Arabic to the muslims of south Asia. Islamic Studies, 39(3), 399443-.
- Resto, J. (2006). Arab. In K.Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 126133-. Leiden: Brill.
- Riaz, A. (2006). Bangladesh. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 257259-. Leiden: Brill.
- Roger, A. (1993). Proficiency and Arabic: The increasing role of technology. Computer-assisted language learning, 6(1), 312-.
- Ruiter, J. (2006). Europe. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zabroski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 2, P. 7279-. Leiden: Brill.
- Rydin, K. (2013). Second language acquisition. In J. Ownes (ed.). The Oxford handbook of Arabic linguistics. P. 334348-. Oxford: Oxford University Press.
- Rydin, K. (2013b). Teaching and learning Arabic as a foreign language. Washington: Georgetown University Press.

- Saiegh-haddad, E. & Joshi, M. (eds.). (2014). Handbook of Arabic Literacy. New York: Springer.
- Sehlaoui, A. (2008). Language learning, Heritage, literacy in USA: The case of Arabic. Language, culture and curriculum, 21(3), 280-291.
- Shaaban, K. (2006). Language policies and language planning. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zaborski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 2, P. 694707-. Leiden: Brill.
- Smart, J. (1990). Pidginization in Gulf Arabic: A first report. Anthropological linguistics, 32(1119-83 ,(2-.
- Stern, H. (1983). Fundamental concepts of language teaching. Oxford: Oxford University Press.
- Suleiman, Y. (2003). The Arabic language and national identity: A study in Ideology.Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Suleiman, Y. (2004). A war of words: language and conflict in the Middle East. Cambridge: Cambridge University Press.
- Suleiman, Y. (2006). Arabiyya. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M.Woidich& A. Zaborski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 173178-. Leiden: Brill.
- Suleiman, Y. (2013). Arabic folk linguistics. In J. Ownes (ed.). The Oxford handbook of Arabic linguistics. P. 239250-. Oxford: Oxford University Press.
- Versteegh, K. (2006). History of Arabic language teaching. In K. Wahba, Z. Taha& L. England (eds.). Handbook for Arabic language teaching professional in the 21st century, P. 312-. Mahwah: Routledge.
- Wahba, K. (2006). First language teaching. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zaborski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 2, P. 104113-. Leiden: Brill.
- Winke, P. &Aquil, R. (2006). Issues in developing standardized tests of Arabic language proficiency. In K. Wahba, Z. Taha& L. England



(eds.). Handbook for Arabic language teaching professional in the 21st century, P. 221238-. Mahwah: Routledge.

- Zaborski, A. (2006). Afro-asiatic languages. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zaborski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 3540-. Leiden: Brill.
- Zalami, F. (2006). First language acquisition. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich& A. Zaborski (eds.). Encyclopedia of Arabic language and linguistics. Vol. 1, P. 96104-. Leiden: Brill.

تعريف موجز بالمشاركين :

د. مجدي عبد الرازق سليمان محمد محمود

(batran2004@yahoo.com)

أستاذ الدراسات السامية المقارنة المساعد، ورئيس وحدة الشؤون التعليمية بمعهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود. حاصل على الدكتوراه في الآداب في اللغة الحبشية من جامعتي يوحنا جوتنبرج ماينز بألمانيا وجامعة القاهرة، وعلى درجة الماجستير في الآداب في الدراسات السامية المقارنة من جامعة القاهرة، وعلى جائزة الدولة التشجيعية في الترجمة من المجلس الأعلى للثقافة في مصر عام ٢٠٠٧م. بعث كخبير في تدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها من قبل وزارة الخارجية المصرية للعمل بالجامعة الإسلامية بطشقند، والمركز الثقافي المصري، وأكاديمية بناء الدولة بدولة أوزبكستان، كما عمل في نفس الاتجاه لسنوات بمركز تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة القاهرة، وفي تدريس اللغات السامية المقارنة بالعديد من الجامعات المصرية. اهتماماته البحثية في إطار الدراسات اللغوية المقارنة، وتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

د. الجمعي محمود بولعراس

(dboulaares@ksu.edu.sa)

أستاذ اللسانيات المشارك، بقسم اللغة والثقافة، معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود. حصل على عدة مؤهلات أكاديمية منها: بكالوريا: علوم الطبيعة والحياة ١٩٩٤ – الوادي – الجزائر، شهادة الليسانس في اللغة العربية

وآدابها : ١٩٩٨-جامعة باتنه - الجزائر، دراسات معمقة: تحليل الخطاب: ١٩٩٩ - جامعة عنابة - الجزائر، الماجستير في اللسانيات: ٢٠٠٢ -جامعة عنابة - الجزائر، الدكتوراه في اللسانيات - ٢٠٠٩ - جامعة عنابة - الجزائر، دبلوم الدرجة الأولى والثانية للدراسات المكثفة في اللغة الإنجليزية -١٩٩٧و١٩٩٨ - جامعة باتنة - الجزائر، دبلوم للمخبر اللساني - ٢٠٠٧ جامعة تبسة - الجزائر، دبلوم للتعليم الإلكتروني -٢٠١١- جامعة الملك سعود - السعودية. تتضمن اهتماماته البحثية اللسانيات التطبيقية (التعليمية - اللسانيات التربوية - اللسانيات النفسية والعصبية - اللسانيات الاجتماعية - اللسانيات الحاسوبية - الإرطفونيا)، علم الدلالة، اللسانيات العامة. قبل عمله في جامعة الملك سعود كان أستاذا محاضرا -ب- منذ ٢٠٠٩ بقسم اللغة العربية وآدابها - جامعة تبسة - الجزائر، وأستاذا مساعدا مكلفا بالدروس منذ ٢٠٠٦ بقسم اللغة العربية وآدابها - جامعة تبسة - الجزائر، وأستاذا مساعدا منذ ٢٠٠٣. شارك في العديد من المؤتمرات العلمية، ونشر العديد الأوراق العلمية المحكمة والكتب التخصصية.

د. محمد مازن جلال

(mjalal@ksu.edu.sa)

أستاذ اللغويات المشارك، مركز الترجمة - جامعة الملك سعود. حصل على درجة الدكتوراه في اللغويات (علم التراكيب اللغوية) من جامعة كانساس، الولايات المتحدة الأمريكية. وحصل على درجة الماجستير في الترجمة التحريرية والفورية من جامعة عين شمس، بالقاهرة. اهتماماته البحثية تتضمن اللغويات النظرية، اللغويات الاجتماعية، نظرية الترجمة السياسة اللغوية والتخطيط

اللغوي. ترجم العديد من الكتب في مجال اللغويات، وله عدة مؤلفات باللغة الإنجليزية ومقالات منشورة بمجلات علمية إقليمية وعالمية محكمة.

د. محمود بن عبدالله المحمود

(mmahmoud@ksu.edu.sa)

أستاذ التخطيط اللغوي المساعد، ورئيس قسم اللغة والثقافة بمعهد اللغويات العربية - جامعة الملك سعود. حصل على درجة الدكتوراه في اللغويات (السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي) من جامعة مكواري، بسدني - أستراليا. وحصل على درجتي ماجستير إحداها من أستراليا في اللغويات التطبيقية (إدارة البرامج اللغوية)، والأخرى من السعودية في اللغويات التطبيقية (تدريب معلمي العربية كلغة ثانية)، بالإضافة إلى دبلوم عال في تعليم العربية لغير الناطقين بها. كما يعمل مستشارا غير متفرغ لدى مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية - لجنة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، ومستشارا في برنامج العربية للجميع، ويدير حاليا تحرير مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. له عدد من المشاركات البحثية في مؤتمرات تخصصية وأوعية نشر أكاديمية، كما قدم العديد من ورش العمل لمعلمي العربية لغير الناطقين بها في دول مختلفة. اهتماماته البحثية تتضمن اللغويات الاجتماعية، السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، إدارة البرامج اللغوية، تدريب وإعداد معلمي اللغة الثانية، تعليم العربية كلغة ثانية.

د. عقيل بن حامد الزماي الشمري

(alzammai3@yahoo.com)

أستاذ اللسانيات التطبيقية المساعد، ورئيس قسم تدريب المعلمين بمعهد اللغويات العربية، بجامعة الملك سعود، الرياض. حصل على درجتي الماجستير والدكتوراة في جامعة كوينزلاند، أستراليا. اهتماماته البحثية تشتمل على اكتساب اللغة والحرافة /literacy، وأبحاث الكتابة باللغة العربية، وتعلم اللغة بمساعدة الحاسوب. عمل محاضرا في تدريس مادة «اكتساب اللغة الثانية» لطلاب الماجستير في جامعة كوينزلاند، بالإضافة إلى تدريس مادة «الحاسوب واللغة» لطلاب الماجستير في معهد اللغويات العربية. يعمل في مجال تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وشارك في العديد من الدورات التدريبية لمعلمي العربية في عدد من الدول المختلفة. عضو في لجنة التخطيط والسياسة اللغوية بمركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية. وعمل أيضا مستشارا غير متفرغ في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام.

د. منصور مبارك ميغري

(mansour.mighri@yahoo.fr)

د. منصور بن مبارك ميغري، أستاذ اللسانيات المشارك بمعهد اللغويات العربية - جامعة الملك سعود. حصل على الأستاذيّة في اللغة والآداب العربية من دار المعلمين العليا - جامعة سوسة(١٩٩٢) وحصل على شهادة التبريز في اللغة العربية(١٩٩٧) وشهادة الدكتوراه في اللسانيات العربية (٢٠٠٥). مجالات اهتماماته: اللسانيات واللسانيات العربية، نظريات اكتساب اللغة، الترجمة في مجال اللسانيات من اللغتين الفرنسية والإنجليزية. صدر له «نظام

القول في العربية: الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية (٢٠١٥)، «المعجم الموسوعي للتداولية»(ترجمة بالاشتراك ٢٠١١)، «إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين» (ترجمة بالاشتراك ٢٠١٢) «لتعلّق في الوصف اللغوي» (ترجمة قيد النشر)»، المصطلحات المفاتيح في اكتساب اللغة الثانية» (ترجمة قيد الإعداد). وله عدد من المقالات والبحوث المنشورة في مجلاّت محكّمة والحقائب التدريبية في مجال تدريب معلمي اللغة العربية لغة أولى وثانية.



الفهرس

الفصل الثاني: ٦٧

معايير الحالة الصحية للغات وموقع اللغة العربية منها

• د. الجمعي محمود بولعراس

الفصـل الثالث: ١٢٧

التوثيق اللغوي والإحياء اللغوي

- د. محمد مازن جلال
- د.محمود بن عبدالله المحمود